





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

DUE JUN 15 1997

JUN 15 2006

DUE JUN 15 1996



مرکز مدیریت حوزه علمیه
۳

کتاب

فی

علم الرجال



سجل الكتاب
الكتاب : كليات في علم الرجال
محاضرات الاستاذ : الشيخ جعفر السبحاني
الناشر : مركز مديريت حوزة علمية قم - (٣)
مطبعة : مهر - قم
الطبعة : الثانية
المطبوع : ٣٠٠٠ نسخة
انتاريخ : جمادى الثانية ١٤٠٨ الموافق لشهر بهمن ١٣٦٦

Subhānī

كَلِمَات

فِي

مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ

مُحَاضِرَاتُ الْأُسْتَاذِ

الْشَيْخِ جَعْفَرِ السَّبْحَانِيِّ

~~(Arab)~~

BP136

4

582

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه و آله و على رواة
سننه و حملة أحاديثه و حفظة كلمه

تَصَانُفٌ

لما كانت السنة المطهرة الشاملة لاحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله و عترته الطاهرة، هي المصدر الرئيسى الثانى من مصادر التشريع الاسلامى، و كان الوقوف على الاحاديث الشريفه، والاستفادة منها تتطلب التثبت منها، والتحقق من صدورها، او الحصول على ما يجعلها حجة على المكلفين، لذلك يجب الوقوف على احوال الرواة الذين حملوا اليها تلك الاحاديث جيلا بعد جيل، منذ عصر الرسالة والامامة، وهذا هو ما يسمى بـ: «علم الرجال» الذى يتعين على كل فقيه يريد استنباط الاحكام، وممارسة عملية الاجتهاد، الالمام به على نحو يمكنه من تمحيص الاحاديث، والتثبت منها.

و احساسا باهمية هذا العلم فى الدراسات الاسلامية طلبت منى «شورى ادارة الحوزه العلمية بقم المقدسة»، لقاء سلسلة منتظمة من المحاضرات على طلاب الحوزه العلمية المباركة لتكون مقدمة لمرحلة التخصص.

فاستجبت لهذا الطلب، و وفقنا الله لالقاء هذه المحاضرات التى تشمل على قواعد و كليات من هذا العلم، لاغنى للمستنبط على الوقوف عليها، و قد استخرجناها عما ذكره أساطين الفن فى مقدمات الكتب الرجائية أو خواتيمها، وهم بين موجز فى القول و مفصل و مسهب فى

الكلام - شكر الله مساعيهم الجميلة - و نحن نقنصر على امهات
المطالب و اهم مفاتيح هذا العلم الشريف التي يسهل على الطالب
تناولها و فهمها، سائلين من المولى سبحانه التوفيق لتحصيل مرضاته.
وقد ارتأت «شورى الادارة» ان تقوم بطبع و اخراج هذه
المحاضرات تعميما للفائدة، فكان هذا الكتاب، فحيا الله هذه الشورى
وشكر مساعيها الخالصة، في خدمة الاسلام، و نرجو من القراء الكرام
ارسال نظرياتهم القيمة حتى تتكامل هذه المجموعة باذن الله تعالى
و تتبع هذه الخطوة العلمية المباركة خطوات أوسع في هذا الصعيد.

قم المقدسة . الحوزة العلمية

جعفر السبجاني

يوم ميلاد فاطمة الزهراء

٢٠ / جمادى الثانية / ١٤٠٨

الفضائل الأولى

للبارئ والتصويرية لعلم الرجال

- * علم الرجال، موضوعه و مسائله
- * التراجم و علم الرجال
- * الدراية و علم الرجال

ما هو علم الرجال؟

الرجال : علم يبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بشرائط قبول أخبارهم و عدمه. و ان شئت قلت: هو علم يبحث فيه عن أحوال رواة الحديث التي لها دخل في جواز قبول قولهم و عدمه. و ربما يعرف بأنه علم وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتاً و وصفاً، و مدحاً و قدحاً. والمراد من تشخيص الراوى ذاتاً، هو معرفة ذات الشخص و كونه فلان بن فلان. كما أن المراد من التشخيص الوصفي، هو معرفة أوصافه من الوثاقة و نحوها. و قوله: «مدحاً و قدحاً» بيان لوجوه الوصف، الى غير ذلك من التعاريف.

والمطلوب المهم في هذا العلم حسبما يكشف عنه التعريف، هو التعرف على أحوال الرواة من حيث كونهم عدولا أو غير عدول، موثقين أو غير موثقين، ممدوحين أو مذمومين، أو مهملين، أو مجهولين (١) والاطلاع على مشايخهم وتلاميذهم وحياتهم و أعصارهم و طبقاتهم في الرواية حتى يعرف المرسل عن المسند و يميز المشترك، الى غير ذلك مما يتوقف عليه قبول الخبر.

ما هو موضوع علم الرجال؟

موضوعه عبارة عن رواة الحديث الواقعيين في طريقه، فيما أن

كل علم يبحث فيه عن عوارض موضوع معين و حالاته الطارئة عليه،
ففى المقام يبحث عن أحوال الرواة من حيث دخالتها فى اعتبار قولهم
و عدمه، أما حالاتهم الأخرى التى ليست لها دخالة فى قبول قولهم
فهو خارج عن هذا العلم، فالبحث فى هذا العلم إنما هو عن اتصاف
الراوى بكونه ثقة و ضابطاً أو عدلاً أو غير ذلك من الأحوال العارضة
للموضوع، أما الأحوال الأخرى ككونه تاجراً أو شاعراً أو غير ذلك
من الأحوال التى لا دخالة لها فى قبول حديثهم فهى خارجة عن هذا
العلم.

ما هو مسأله؟

ان مسائل علم الرجال عبارة عن التعرف على أحوال الأشخاص من
حيث الوثاقة و غيرها، و عند ذلك يستشكل على تسمية ذلك علماً، فان
مسائل العلم يجب أن تكون كلية لا جزئية و أجيب عن هذا الاشكال
بوجهين :

الاول: ان التعرف على أحوال الراوى كزرارة و محمد بن مسلم
يعطى ضابطة كلية للمستنبط بأن كل ما رواه هذا أو ذاك فهو حجة،
و مقبول الرواية، كما أن التعرف على أحوال وهب بن وهب يعطى
عكس ذلك، و على ذلك فيمكن انتزاع قاعدة كلية من التعرف على
أحوال الأشخاص فكانت المسألة فى هذا العلم تدور حول: «هل كل ما
يرويه زرارة أو محمد بن مسلم حجة أو لا؟» والبحث عن كونه ثقة أو
ضابطاً يعد مقدمة لانتزاع هذه المسألة الكلية.

و هذا الجواب لا يخلو من تكلف كما هو واضح لان المسألة
الأصلية فى هذا العلم هو وثاقة الراوى المعين و عدمها لا القاعدة
المنتزعة منها.

الثانى : و هو الموافق للتحقيق ان الالتزام بكون مسائل العلوم
مسائل كلية، الترام بلا جهة لانا نرى أن مسائل بعض العلوم ليست الا
مسائل جزئية و مع ذلك تعد من العلوم كالبحت عن أحوال الموضوعات

الواردة فى علمى الهيئة والجغرافية فان البحث عن أحوال القمر والشمس و ساير الكواكب بحوث عن الاعيان الشخصية، كما أن البحث عن الارض و أحوالها الطبيعية و الاقتصادية و الاوضاع السياسية الحاكمة على المناطق منها، أبحاث عن أحوال العارضة للموجود الشخصى و مع ذلك لا يوجب ذلك خروجهما عن نطاق العلوم و يقرب من ذلك «العرفان»، فان موضوع البحث فيه هو «الله» سبحانه و مع ذلك فهو من أهم المعارف و العلوم، و بذلك يظهر أنه لا حاجة الى ما التزموا به من لزوم كون مسائل العلوم كلية خصوصاً العلوم الاعتبارية كالعلوم الادبية و الرجال التى يكفى فيها كون المسألة (جزئية كانت أو كلية)، واقعة فى طريق الهدف الذى لاجله أسس العلم الاعتبارى.

علم التراجم و تمايزه عن علم الرجال:

و فى جانب هذا العلم، علم التراجم الذى يعد أخاً لعلم الرجال و ليس نفسه فان علم الرجال يبحث فيه عن أحوال رجال و قعوا فى سند الاحاديث من حيث الوثيقة و غيرها و أما التراجم فهو بحث عن أحوال الشخصيات من العلماء و غيرهم سواء كانوا رواة أم لا و بذلك يظهر أن بين العلمين بوناً شاسعاً.

نعم، ربما يجتمعان فى مورد كما اذا كان الراوى عالماً مثلاً، كالكلينى و الصدوق و لكن حيثية البحث فيهما مختلفة، فالبحث عن أحوالهما من حيث وقوعهما فى رجال الحديث و اتصافهما بما يشترط فى قبول الرواية، غير البحث عن أحوالهما و بلوغهما شأواً عظيماً من العلم و أنهما مثلاً قد ألفا كتباً كثيرة فى مختلف العلوم.

و قد أدخل القدماء من الرجاليين تراجم خصوص العلماء من علم التراجم فى علم الرجال من دون أن يفرقوا بين العلمين حتى ان الشيخ منتجب الدين بن بابويه (الذى ولد سنة ٥٠٤ هـ و كان حياً الى سنة ٥٨٥ هـ)

ألف فهرساً في تراجم الرواة والعلماء المتأخرين عن الشيخ الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠) و تبع في ذلك طريقة من سبقه من علماء الرجال أعنى الشيخ الكشى والنجاشى والشيخ الطوسى الذين هم أصحاب الاصول لعلم الرجال و التراجم فى الشيعة و كذلك فعل الشيخ رشيدالدين ابن شهر آشوب (المتوفى عام ٥٨٨) فألف كتاب «معالم العلماء» و ألحق بآخره أسماء عدة من أعلام شعراء الشيعة المخلصين لاهل البيت. و بعده أدرج العلامة الحلى (المتوفى عام ٧٢٦) فى كتاب «الخلاصة» بعض علماء القرن السابع كما أدرج الشيخ تقى الدين الحسن بن داود (المولود عام ٦٤٧) أحوال العلماء المتأخرين فى رجاله المعروف برجال ابن داود و استمر الحال على ذلك الى أن استقل «التراجم» عن «علم الرجال» فصار كل، علماً مستقلاً فى- التأليف.

و لعل الشيخ المحدث الحر العاملى من الشيعة أول من قام بالتفكيك بين العلمين فألف كتابه القيم «أمل الامل فى تراجم علماء جبل عامل» فى جزئين: الجزء الاول بهذا الاسم و الجزء الثانى باسم «تذكرة المتبحرين فى ترجمة سائر علماء المتأخرين» و قد توفى الشيخ عام «١١٠٤» و شرع فى تأليف ذلك الكتاب عام «١٠٩٦» و بعده توالى التأليف فى التراجم فألف الشيخ عبدالله الافندى التبريزى (المتوفى عام ١١٣٧)، «رياض العلماء» فى عشرة مجلدات الى غير ذلك من التأليف القيمة فى التراجم ك «روضات الجنات» للعلامة الاصفهانى و «أعيان الشيعة» للعلامة العاملى و «الكنى والالقب» للمحدث القمى و «ريحانة الادب» للمدرس التبريزى (قدس الله اسرارهم).

و الغرض من هذا البحث ايقاف القارىء على التمييز بين العلمين لاختلاف الاغراض الباعثة الى تدوينهما بصورة علمين متميزين. و الحيثيات الراجعة الى الموضوع، الميمنة لاختلاف الاهداف، فنقول:

ان الفرق بين العلمين يمكن بأحد وجوه على سبيل مانعة الخلو:
 ١- العلمان يتحدان موضوعاً و لكن الموضوع في كل واحد
 يختلف بالحيشية، فالشخص بما هو راو و واقع في سند الحديث،
 موضوع لعلم الرجال، و بما أن له دوراً في حقل العلم والاجتماع
 و الادب و السياسة و الفن و الصناعة، موضوع لعلم التراجم. نظير
 الكلمة العربية التي من حيث الصحة و الاعتلال موضوع لعلم الصرف،
 و من حيث الاعراب و البناء موضوع لعلم النحو. و لاجل ذلك يكون
 الموضوع في علم الرجال هو شخص الراوى و ان لم تكن له شخصية
 اجتماعية، بخلاف التراجم فان الموضوع الشخصيات البارزة في
 الاجتماع لجهة من الجهات.

٢- العلمان يتحدان موضوعاً و يختلفان محمولاً فالمحمول في
 علم الرجال وثيقة الشخص و ضعفه، و أما التعرف على طبقته و على
 مشايخه و تلاميذه و مقدار رواياته كثرة و قلة، فمطلوب بالعرض
 و البحث عنها لاجل الوقوف على المطلوب بالذات و هو تمييز الثقة
 الضابط عن غيره، اذ الوقوف على طبقة الشخص و الوقوف على مشايخه
 و الراوين عنه خير وسيلة لتمييز المشتركين في الاسم و لا يتحقق
 التعرف على الثقة الا به. كما أن الوقوف على مقدار رواياته و مقايسة
 ما يرويه مع ما يرويه غيره من حيث اللفظ و المعنى، سبب للتعرف على
 مكانة الراوى من حيث الضبط.

أما المطلوب في علم التراجم فهو التعرف على أحوال الاشخاص
 لا من حيث الوثيقة و الضعف، بل من حيث دورهم في حقل العلم و
 الادب و الفن و الصناعة من مجال السياسة و الاجتماع و تأثيره في
 الاحداث و الوقائع الى غير ذلك مما يطلب من علم التراجم.

٣- ان علم الرجال من العلوم التي أسسها المسلمون للتعرف على
 رواة آثار الرسول صلى الله عليه و آله و الائمة من بعده حتى يصح
 الركون اليها في مجال العمل و العقيدة و لولا لزوم التعرف عليها في

ذاك المجال لم يؤسس و لم يدون.

و أما علم التراجم فهو بما أنه كان نوعاً من علم التاريخ و كان الهدف التعرف على الاحداث و الوقايح الجارية فى المجتمع، كان علماً عريقاً متقدماً على الاسلام، موجوداً فى الحضارات السابقة على الاسلام. و بهذه الوجوه الثلاثة نقدر على تمييز أحد العلمين عن الآخر.

الفرق بين علم الرجال و الدراية

علم الرجال و الدراية كوكبان فى سماء الحديث، و قمران يدوران على فلك واحد، يتحدان فى الهدف والغاية و هو الخدمة للحديث سنداً و متناً، غير أن الرجال يبحث عن سند الحديث و الدراية عن متنها، و بذلك يفترق كل عن الآخر، افتراق كل علم عن العلم الآخر بموضوعاته.

و ان شئت قلت: ان موضوع الاول هو المحدث، و الغاية التعرف على وثاقته و ضعفه و مدى ضبطه، و موضوع الثانى، هو الحديث و الغاية التعرف على أقسامها و الطوارىء العارضة عليها.

نعم، ربما يبحث فى علم الدراية عن مسائل مما لا يمت الى الحديث بصلة مثل البحث عن «مشايخ الثقات، ثقات أو لا؟» أو «مشايخ الاجازة تحتاج الى التوثيق أو لا؟»

و لكن الحق عد نظائرهما من مسائل علم الرجال، لان مآل البحث فيهما تمييز الثقة عن غيرها عن طريق القاعدتين و أمثالهما. فان البحث عن وثاقة الشخص يتصور على أوجه ثلاثة.

١- البحث عن وثاقة شخص معين كـ «زرارة» و «محمد بن مسلم»

و

٢- البحث عن وثاقة أشخاص معينة كـ «كون مشايخ الاقطاب

الثلاثة: محمد بن أبى عمير و صفوان بن يحيى و البنظلى ثقات».

٣- البحث عن وثاقة عدة ينطبق عليه أحد العنوانين المذكورين

ك « كونه من مشايخ الاجازة أو من مشايخ الثقة أو الثقات »

مدار البحث في هذه المحاضرات

لما كان علم الرجال يركز البحث على تمييز الثقة عن غيره، يكون أكثر أبحاثه بحثاً صغروبياً و أنه هل الراوى الفلانى ثقة أو لا؟ ضابط أو لا؟ و هذا المنهج من البحث، لايليق بالدراسة و القاء المحاضرة لكثرتها أولاً و غناء القارىء عنها بالمراجعة الى الكتب المعدة لبيان أحوال تلك الصغريات ثانياً.

نعم هناك نمط آخر من البحث و هو المحرك لنا الى القاء المحاضرة و هو البحث عن ضوابط كلية و قواعد عامة ينتفع منها المستنبط فى استنباطه و عند مراجعته الى الكتب الرجالية و توجب بصيرة و افرة للعالم الرجالى و هى لا تتجاوز عن عدة أمور نأتى بها واحداً بعد آخر و قد طرحها الرجاليون فى مقدمات كتبهم أو مؤخراتها. شكر الله مساعيهم.

الفصل الثاني

الحاجية إلى العلم بالرجال

١ - أدلة المثبتين

٢ - أدلة النافين

١ - أدلة مثبتة الحاجة إلى علم الرجال

* حجية خبر الثقة - الأمر
بالرجوع إلى صفات الراوي
* وجود الوضاعين والمدلسين
والعامي في الأسانيد الرواة

الحاجة الى علم الرجال

لقد طال الحوار حول الحاجة الى علم الرجال و عدمها، فمن قائل بتوقف الاستنباط عليه و أن رحاه يدور على أمور، منها: العلم بأحوال الرواة و لولاه لما تمكن المستنبط من استخراج كثير من الاحكام عن أدلتها، الى قائل بنفى الحاجة اليه محتجاً بوجود منها: قطعية أخبار الكتب الاربعة صدوراً، الى ثالث قال بلزوم الحاجة اليه في غير ما عمل به المشهور من الروايات، الى غير ذلك من الانظار و تظهر حقيقة الحال مما سيوافيك من أدلة الاقوال و الهدف اثبات الحاجة الى ذاك العلم بنحو الايجاب الجزئي و أنه مما لا بد منه في استنباط الاحكام في الجملة في مقابل السلب الكلي الذي يدعى قائله بأنه لا حاجة اليه أبداً، فنقول:

استدل العلماء على الحاجة الى علم الرجال بوجوده نذكر أهمها:

الاول: حرمة العمل بغير العلم بالادلة الاربعة

لا شك أن الادلة الاربعة دلت على حرمة العمل بغير العلم قال سبحانه وتعالى: «قل الله أذن لكم أم على الله تفترون» (١) و قال عز من قائل «ولا تقف ما ليس لك به علم» (٢) و قال أيضاً: «و ما يتبع أكثرهم الا ظناً ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً» (٣)

١ . يونس، ٥٩.

٢ . الاسراء، ٣٦.

٣ . يونس، ٣٦.

و أما الروايات الناهية عن العمل بغير العلم فكثيرة لا تحصى، يقف عليها كل من راجع الوسائل كتاب القضاء من أبواب صفات القاضى الباب « ١٠ - ١١ - ١٢ » فيرى فيها أحاديث كثيرة تمنع من العمل بغير العلم غير أنه قد دلت الأدلة الشرعية على حجية بعض الظنون كالظواهر و خبر الواحد الى غير ذلك من الظنون المفيدة للاطمينان فى الموضوعات و الاحكام، و السر فى ذلك هو أن الكتاب العزيز غير متكفل ببيان جميع الاحكام الفقهية، هذا من جانب. و من جانب آخر أن الاجماع الكاشف عن قول المعصوم قليل جداً. و من جهة ثالثة أن العقل قاصر فى أن يستكشف به أحكام الله لعدم احاطته بالجهات الواقعية الداعية الى جعل الاحكام الشرعية.

نعم هو حجة فى ما اذا كانت هناك ملازمة بين حكم العقل و الشرع كما فى ادراكه الملازمة بين وجوب المقدمة و وجوب ذبيها، و وجوب الشئ و حرمة ضده، و الملازمة بين حرمة الشئ و فساده، السى غير ذلك من الامور التى بحث عنها الاصوليون فى باب الملازمات العقلية. فهذه الجهات الثلاث أوجبت كون الخبر الواحد بشرائطه الخاصة حجة قطعية و عند ذلك صارت الحجج الشرعية وافية باستنباط الاحكام الشرعية.

و من المعلوم أنه ليس مطلق الخبر حجة، بل الحجة هو خصوص خبر اعدل، كما مال اليه بعض، أو خبر الثقة أعنى من يثق العقلاء بقوله، و من المعلوم أن احراز الصغرى أعنى كون الراوى عدلاً أو ثقة يحتاج الى الرجوع الى علم الرجال المتكفل ببيان أحوال الرواة من العدالة و الوثاقة، و عند ذلك يقدر المستنبط على تشخيص الثقة عن غيره، و الصالح للاستدلال عن غير الصالح، الى غير ذلك من الامور التى لا يستغنى عنها المستنبط الا بالرجوع الى الكتب المعدة لبيانها. و هناك رأى ثالث يبدو أنه أقوى الاراء فى باب حجية الخبر، و هو أن الخارج عن تحت الظنون المنهية، هو الخبر الموثوق بصدوره و ان لم تحرز وثاقة الراوى، و من المعلوم أن احراز هذا الوصف

للخبر يتوقف على جمع أمارات و قرائن تثبت كون الخبر مما يوثق بصدوره. و من القرائن الدالة على كون الخبر موثوق الصدور، هو العلم بأحوال الرواة الواقعة في أسناد الخبر.

و هناك قول رابع، و هو كون الخارج عن تحت الظنون التي نهى عن العمل بها عبارة عن قول الثقة المفيد للاطمينان الذي يعتمد على مثله العقلاء في أمورهم و معاشهم، و لاشبهة أن احراز هذين الوصفين، أعنى كون الراوى ثقة والخبر مفيداً للاطمينان، لا يحصل الا بملاحظة أمور، منها: الوقوف على أحوال الرواة الواقعة في طريق الخبر، و لاجل ذلك يمكن أن يقال: انه لا منتدح لاي فقيه بصير من الرجوع الى «علم الرجال» و الوقوف على أحوال الرواة و خصوصياتهم، الى غير ذلك مما يقف عليها المتتبع في ذلك العلم.

و انما ذهب هذا القائل الى الجمع بين الوصفين في الراوى (أى وثاقة الراوى) و المروى (أى كونه مفيداً للاطمينان)، لان كون الراوى ثقة لا يكفي في الحجية، بل يحتاج مع ذلك الى احراز كون الخبر مفيداً للاطمينان و لا يتحقق الا اذا كان الراوى ضابطاً للحديث ناقلاً اياه حسب ما ألقاه الامام عليه السلام، و هذا لا يعرف الا بالمراجعة الى أحوال الراوى، و من المعلوم أن عدم ضابطية بعض الرواة مع كونهم ثقات أو وجد اضطراباً في الاحاديث و تعارضاً في الروايات حيث حذفوا بعض الكلم والجمل الدخيلة في فهم الحديث، أو نقلوه بالمعنى من غير أن يكون اللفظ كافياً في افادة مراد الامام عليه السلام.

و بذلك يعلم بطلان دليل نافي الحاجة الى الرجال، حيث قال: ان مصير الاكثر الى اعتبار الموثق بل الحسن بل الضعيف المنجبر، ينفي الحاجة الى علم الرجال، لان عملهم يكشف عن عدم الحاجة الى التعديل. و فيه أن ما ذكره انما يرد على القول بانحصار الحجية في خبر العدل، و أن الرجوع الى كتب الرجال لاجل احراز الوثاقة بمعنى العدالة. و أما على القول بحجية الاعم من خبر العدل و قول

الثقة، أو الخبر الموثوق بصدوره أو المجتمع منهما فالرجوع الى الرجال لاجل تحصيل الوثوق بالصدق.

ثم ان المحقق التستري استظهر أن مسلك ابن داود فى رجاله و مسلك القدماء هو العمل بالمدوحين و المهملين الذين لم يرو فيهم تضعيف من الاصحاب، و لاجل ذلك خص ابن داود القسم الاول من كتابه بالمدوحين و من لم يضعفهم الاصحاب، بخلاف العلامة فانه خص القسم الاول من كتابه بالمدوحين، ثم قال: و هو الحق الحقيق بالاتباع و عليه عمل الاجماع. فترى القدماء كما يعملون بالخبر الذى رواه ممدوحون، يعملون بالخبر الذى رواه غير مجروحين و انما يردون المطعونين، فاستثنى ابن الوليد و ابن بابويه من كتاب «نوادير الحكمة» عدة أشخاص و استثنى المفيد من شرائع على بن ابراهيم حديثاً واحداً فى تحريم لحم البعير، و هذا يدل على أن الكتب التى لم يطعنوا فى طرقها و لم يستثنوا منها شيئاً كان معتبراً عندهم و روايتها مقبولوا الرواية، ان لم يكونوا مطعونين من ائمة الرجال و لا قرينة، و الافتقار مع الطعن. ثم ذكر عدة شواهد على ذلك فمن أراد فيلاحظ (١).

و على فرض صحة ما استنتج، فالحاجة الى علم الرجال فى معرفة الممدوحين و المهملين و المطعونين قام بحالها. هذا هو الوجه الاول للزوم المراجعة الى علم الرجال. و اليك الوجوه الباقية.

الثانى : الرجوع الى صفات الراوى فى الاخبار العلاجية

ان الاخبار العلاجية تأمر الرجوع الى صفات الراوى من الاعدية و الافقهية، حتى يرتفع التعارض بين الخبرين بترجيح أحدهما على الآخر فى ضوء هذه الصفات. و من المعلوم أن احراز هذه الصفات فى الرواية لا يحصل الا بالمراجعة الى «علم الرجال»، قال

الصادق (ع) في الجواب عن سؤال عمر بن حنظلة عن اختلاف القضاة في الحكم مع استناد اختلافهما الى الاختلاف في الحديث: «الحكم ما حكم به أعدلهما و أفقهما و أصدقهما في الحديث و أوردعهما و لا يلتفت الى ما يحكم به الاخر» (١).

فان الحديث و ان كان وارداً في صفات القاضي، غير أن القضاة في ذلك الوقت كانوا رواة أيضاً و بما أن الاجتهاد كان في ذلك الزمن قليل المؤنة بسيط الحقيقة لم يكن هناك فرق بين الاستنباط و نقل الحديث الا قليلا، و لاجل ذلك تعدى الفقهاء من صفات «القاضي» الى صفات «الراوى».

أضف الى ذلك أن الروايات العلاجية غير منحصرة بمقبولة عمر ابن حنظلة، بل هناك روايات أخر تأمر بترجيح أحد الخبرين على الاخر بصفات الراوى أيضاً، يقف عليها من راجع الباب التاسع من أبواب صفات القاضي من الوسائل (ج ١٨، كتاب القضاء).

الثالث: وجود الوضاعين والمدلسين في الرواة

ان من راجع أحوال الرواة يقف على وجود الوضاعين و المدلسين و المتعمدين للكذب على الله و رسوله، و مع هذا كيف يصح للمجتهد الافتاء بمجرد الوقوف على الخبر من دون التعرف قبل ذلك على الراوى و صفاته.

قال الصادق (ع): «ان المغيرة بن سعيد، دس في كتب اصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي فاتقوا الله و لاتقبلوا علينا ما خالف قول ربنا و سنة نبينا محمد» (٢).

و قال أيضاً: «انا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس» (٣).

١ . الوسائل، ج ١٨ كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي، الباب التاسع الحديث الاول،

الصفحة ٢٥.

٢ . رجال الكشي، الصفحة ١٩٥.

٣ . رجال الكشي، الصفحة ٢٥٧.

و قال يونس بن عبدالرحمن: وافيت العراق فوجدت جماعة من أصحاب أبي جعفر و أبي عبدالله (ع) متوافرين، فسمعت منهم، و أخذت كتبهم، و عرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أصحاب أبي عبدالله قال: «ان أبا الخطاب كذب على أبي عبدالله، لعن الله أبا الخطاب و كذلك أصحاب أبي الخطاب، يدسون من هذه الأحاديث الى يومنا هذا في كتب اصحاب أبي عبد الله فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن» (١).

ان الاستدلال بهذه الروايات على فرض تواترها أو استفاضتها سهل، و لعل المراجع المتتبع يقف على مدى استفاضتها و تواترها. و لكن الاستدلال بها يتم و ان لم تثبت باحدى الصورتين أيضاً، بل يكفي كونها أخبار آحاد مرددة بين كونها صحيحة أو مكذوبة، فلو كانت صحيحة، لصارت حجة على المقصود و هو وجود روايات مفتعلة على لسان النبي الاعظم و آله الاكرمين و ان كانت مكذوبة و باطلة، فيثبت المدعى أيضاً بنفس وجود تلك الروايات المصنوعة في الكتب الروائية.

و هذا القسم من الروايات مما تثبت بها المدعى على كل تقدير سواء أصحت أم لا تصح، و هذا من لطائف الاستدلال.

و لاجل هذا التخليط من المدلسين، أمر الأئمة (ع) بعرض الأحاديث على الكتاب و السنة، و أن كل حديث لا يوافق كتاب الله و لا سنة نبيه يضرب به عرض الجدار. و قد تواترت الروايات على الترجيح بموافقة الكتاب و السنة يقف عليها القارئ اذا رجع الباب التاسع من أبواب صفات القاضي من الوسائل (ج ١٨، كتاب القضاء). و يوقفك على حقيقة الحال ما ذكره الشيخ الطوسي في كتاب «العدة» قال: «انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الاخبار فوثقت الثقات منهم و ضعفت الضعفاء و فرقوا بين من يعتمد على حديثه

و روايته و من لا يعتمد على خبره و مدحوا الممدوح منهم و ذموا المذموم و قالوا: فلان متهم في حديثه و فلان كذاب و فلان مخلط و فلان مخالف في المذهب و الاعتقاد و فلان واقفي و فلان فطحي و غير ذلك من الطعون التي ذكروها و صنفوا في ذلك الكتب و استثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارستهم» (١).

و هذه العبارة تنص على وجود المدلسين و الوضاعين و المخلطين بين رواة الشيعة، فكيف يمكن القول بحجية كل ما في الكتب الاربعة أو غيرها من دون تمييز بين الثقة و غيره.

و ما ربما يقال من أن أئمة الحديث، قد استخرجوا أحاديث الكتب الاربعة من الاصول و الجوامع الاولية بعد تهذيبها عن هؤلاء الاشخاص، و ان كان صحيحاً في الجملة و لكن قصارى جهدهم أنه حصلت للمشايخ الثلاثة و حضرت عندهم قرائن تفيد الاطمينان على صدور ما رووه في كتبهم الاربعة او الثلاثة (٢) عن الأئمة ولكن من أين نعلم أنه لو حصلت عندنا تلك القرائن الحاصلة عندهم، لحصل لنا الاطمينان أيضاً مثل ما حصل لهم.

أضف الى ذلك أن ادعاء حصول الاطمينان للمشايخ في مجموع ما رووه بعيد جداً، لانهم رووا ما نقطع ببطالانه.

هذا مضافاً الى أن ادعاء حصول الوثوق والاطمينان للمشايخ بصدور عامة الروايات حتى المتعارضين أمر لا يقبله الذوق السليم.

الرابع: وجود العامي في اسانيد الروايات

ان من سبر روايات الكتب الاربعة و غيرها، يقف على

- ١ . عدة الاصول، ج ١ للشيخ الطوسي، الصفحة ٣٦٦.
- ٢ . الترديد بين الاربعة والثلاثة، انما هو لاجل الترديد في أن الاستبصار كتاب مستقل أو هو جزء من كتاب التهذيب، و قد نقل شيخنا الوالد (قدس الله سره) عن شيخه شيخ الشريعة الاصفهاني، أنه كان يذهب الى أن الاستبصار ذيل الكتاب التهذيب وليس كتاباً مستقلاً. و لكن الظاهر من العدة ج ١ الصفحة ٣٥٦ أنها كتابان مستقلان.

وجود العامى فى أسانيد الروايات و كثير منهم قد وقعوا فى ذيل
السند، و كان الأئمة يفتون لهم بما هو معروف بين أئمتهم، و قد روى
أئمة الحديث تلك الاسئلة و الاجوبة من دون أن يشيروا الى كون
الراوى عامياً يقتضى أثر أئمته و أن الفتوى التى سمعها من الامام (ع)
صدرت منه تقية و عندئذ فالرجوع الى أحوال الرواة يوجب تمييز
خبر الصادر تقية عن غيره.

الخامس: اجماع العلماء

أجمع علماء الامامية بل فرق المسلمين جميعاً فى
الاعصار السابقة على العناية بتأليف هذا العلم و تدوينه من عصر
الأئمة (ع) الى يومنا هذا، و لولا دخالته فى استنباط الحكم الالهى،
لما كان لهذه العناية وجه.

و الحاصل: ان الترام الفقهاء و المجتهدين، بل المحدثين فى
عامة العصور، بنقل أسانيد الروايات والبحث عن أوصاف الرواة من
حيث العدالة و الوثاقة، و الدقة و الضبط، يدل على أن معرفة رجال
الروايات من دعائم الاجتهاد.

٢ - أدلة نفاة الحاجة الى علم الرجال

- * حجية الاخبار الكتب الاربعه
- * عمل المشهور جابر لضعف السند
- * لا طريق الى اثبات عدالة الرواة
- * تفضيح الناس في هذا العلم وعدم اجتماع شرائط الشهادة

حجة النافين للحاجة الى علم الرجال

قد عرفت أدلة القائلين بوجود الحاجة الى علم الرجال في استنباط الاحكام عن أدلتها. بقيت أدلة النافين، و اليك بيان المهم منها:

الاول : قطعية روايات الكتب الاربعة

ذهبت الاخبارية الى القول بقطعية روايات الكتب الاربعة و أن أحاديثها مقطوعة الصدور عن المعصومين (عليهم السلام) وعلى ذلك فالبحث عن حال الراوى من حيث الوثاقة و عدمها، لاجل طلب الاطمئنان بالصدور، و المفروض أنها مقطوعة الصدور.

و لكن هذا دعوى بلا دليل، اذ كيف يمكن ادعاء القطعية لاخبارها مع أن مؤلفيها لم يدعوا ذلك، و أقصى ما يمكن أن ينسب اليهم أنهم ادعوا صحة الاخبار المودعة فيها، و هي غير كونها متواترة أو قطعية، والمراد من الصحة اقترانها بقرائن تفيد الاطمئنان بصدورها عن الائمة (ع). و هل يكفي الحكم بالصحة في جواز العمل بأخبارها بلا تفحص أو لا، سنعقد فصلاً خاصاً للبحث في ذلك المجال، فتربص حتى حين.

أضف الى ذلك أن أدلة الاحكام الشرعية لا تختص بالكتب الاربعة و لاجل ذلك لامناس عن الاستفسار عن أحوال الرواة. و قد نقل في الوسائل عن سبعين كتاباً أحاديث غير موجودة في الكتب الاربعة و قد وقف المتأخرون على أصول و كتب لم تصل اليه يد صاحب

الوسائل أيضاً، فلأجل ذلك قام المحدث النورى بتأليف كتاب أسماء «مستدرک الوسائل» و فيه من الاحاديث ما لا غنى عنه للمستنبط.

الثانى : عمل المشهور جابر لضعف السند

ذهب بعضهم الى أن كل خبر عمل به المشهور فهو حجة سواء كان الراوى ثقة أو لا، و كل خبر لم يعمل به المشهور ليس بحجة و ان كانت روايتها ثقات. و فيه أن معرفة المشهور فى كل المسائل أمر مشكل لان بعض المسائل غير معنونة فى كتبهم، و جملة أخرى منها لا شهرة فيها، و قسم منها يعد من الأشهر و المشهور، و لأجل ذلك لا مناص من القول بحجية قول الثقة وحده و ان لم يكن مشهوراً. نعم يجب أن لا يكون معرضاً عنه كما حقق فى محله.

الثالث : لا طريق الى اثبات العدالة

ان عدالة الراوى لا طريق اليها الا بالرجوع الى كتب أهل الرجال انذين أخذوا عدالة الراوى من كتب غيرهم و غيرهم من غيرهم، و لا يثبت بذلك التعديل المعتبر لعدم العبرة بالقرطاس. و فيه أن الاعتماد على الكتب الرجالية، لأجل ثبوت نسبتها الى مؤلفيها، لقراءتهم على تلاميذهم و قراءة هؤلاء على غيرهم و هكذا، أو بقراءة التلاميذ عليهم أو باجازة من المؤلف على نقل ما فى الكتاب، و على ذلك يكون الكتاب مسموعاً على المستنبط أو ثابتة نسبتته الى المؤلف.

و الحاصل ان الكتاب اذا ثبتت نسبتها الى كاتبها عن طريق التواتر و الاستفاضة أو الاطمينان العقلانى الذى يعد عرفياً أو الحجة الشرعية، يصح الاعتماد عليها. و لأجل ذلك تقبل الاقارير المكتوبة و الوصايا المرقومة بخطوط المقر و الموصى أو بخط غيرهم، اذا دلت القرائن على صحتها، كما اذا ختمت بختم المقر و الموصى أو غير ذلك

من القرائن. و من يرفض الكتابة فانما يرفضها في المشكوك لا في المعلوم و المطمئن منها.

أضف الى ذلك أن تشريع اعتبار العدالة في الراوى، يجب أن يكون على وجه يسهل تحصيلها و لو كان متعسراً أو متعذراً، يكون الاعتبار لغوياً و التشريع بلا فائدة.

و على هذا فلو كانت العدالة المعتبرة في رواة الاحاديث، ممكنة التحصيل بالطريق الميسور و هو قول الرجاليين فهو، و الا فلو لم يكن قولهم حجة، يكون اعتبارها فيهم أمراً لغوياً لتعسر تحصيلها بغير هذا الطريق.

و للعادة المامقاني جواب آخر و هو: أن التركيبة ليست شهادة حتى يعتبر فيها ما يعتبر في تلك، من الاصاله و الشفاء و غيرها، و الا لما جاز أخذ الاخبار من الاصول مع أنها مأخوذة من الاصول الاربعمائه، بل المقصود من الرجوع الى علم الرجال هو التثبت و تحصيل الظن الاطمئنانى الانتظامى الذى انتظم أمور العقلاء به فيما يحتاجون اليه و هو يختلف باختلاف الامور معاشاً و معاداً و يختلف في كل منهما باعتبار زيادة الاهتمام و نقصانه (١).

و هذا الجواب انما يتم على مذهب من يجعل الرجوع الى الكتب الرجالية من باب جمع القرائن و الشواهد لتحصيل الاطمينان على وثاقة الراوى أو صدور الحديث. و أما على مذهب من يعتبر قولهم حجة من باب الشهادة فلا.

فالحق في الجواب هو التفصيل بين المذهبين. فلو اعتبرنا الرجوع اليهم من باب الشهادة، فالجواب ما ذكرناه. و لو اعتبرناه من باب تحصيل القرائن و الشواهد على صدق الراوى و صدور الرواية، فالجواب ما ذكره قدس سره.

ثم ان محل البحث في حجية قولهم، انما هو اذا لم يحصل العلم من قولهم أو لم يتحقق الاطمينان، و الا انحصر الوجه في قبول قولهم

من باب التعبد وأما صورتان الأوليان، فخارجتان عن محل البحث، لأن الأول علم قطعي، والثاني علم عرفي و حجة قطعية و ان لم تكن حجيته ذاتية مثل العلم.

الرابع : الخلاف في معنى العدالة والفسق

ان الخلاف العظيم في معنى العدالة والفسق، يمنع من الاخذ بتعديل علماء الرجال بعد عدم معلومية مختار المعدل في معنى العدالة أو مخالفته معنا في المبني، فان مختار الشيخ في العدالة، أنها ظهور الاسلام، بل ظاهره دعوى كونه مشهوراً، فكيف يعتمد على تعديله، من يقول بكون العدالة هي الملكة.

و أجاب عنه العلامة المامقاني (مضافاً الى أن مراجعة علماء الرجال انما هو من باب التبيين الحاصل على كل حال)، بقوله: ان عدالة مثل الشيخ و التفاته الى الخلاف في معنى العدالة، تقتضيان ارادته بالعدالة فيمن أثبت عدالته من الرواة، العدالة المتفق عليها، فان التاليف والتصنيف اذا كان لغيره خصوصاً للعمل بهمدى الدهر... فلا يبنى على مذهب خاص الا بالتنبيه عليه. (١).

توضيحه: ان المؤلف لو صرح بمذهبه في مجال الجرح والتعديل يؤخذ به، و ان ترك التصريح به، فالظاهر أنه يقتفى أثر المشهور في ذاك المجال و طرق ثبوتهما و غير ذلك مما يتعلق بهما، اذ لو كان له مذهب خاص وراء مذهب المشهور لوجب عليه أن ينبه به، حتى لا يكون غاراً، لان المفروض أن ما قام به من العبء في هذا المضمار، لم يكن لنفسه و استفادة شخصه، بل الظاهر أنه ألفه لاستفادة العموم و مراجعتهم عند الاستنباط، فلا بد أن يكون متفق الاصطلاح مع المشهور و الا لوجب التصريح بالخلاف.

يقول المحقق القمي في هذا الصدد: والظاهر أن المصنف لمثل

هذه الكتب لا يريد اختصاص مجتهدى زمانه به حتى يقال انه صنفه للعارفين بطريقته، سيما و طريقة أهل العصر من العلماء عدم الرجوع الى كتب معاصريهم من جهة الاستناد غالباً، و انما تنفع المصنفات بعدموت مصنفها غالباً اذا تباعد الزمان. فعمدة مقاصدهم فى تأليف هذه الكتب بقاءها أبد الدهر و انتفاع من سيجىء بعدهم منهم، فاذا لوحظ هذا المعنى منضماً الى عدالة المصنفين و ورعهم و تقويهم و فطانتهم و حذقهم، يظهر أنهم أرادوا بما ذكروا من العدالة المعنى الذى هو مسلم الكل حتى ينتفع الكل. و احتمال الغفلة للمؤلف عن هذا المعنى حين التأليف سيما مع تمادى زمان التأليف و الانتفاع به فى حياته فى غاية البعد (١). و هناك قرينة أخرى على أنهم لا يريدون من الثقة مجرد الاسلام مع عدم ظهور الفسق، و الا يلزم توثيق أكثر المسلمين، و لا مجرد حسن الظاهر، لعدم حصول الوثوق به ما لم يحرز الملكة الرادعة.

قال العلامة المامقانى: ان هناك قرائن على أنهم أرادوا بالعدالة معنى الملكة و هو أنا وجدنا علماء الرجال قد ذكروا فى جملة من الرواة ما يزيد على ظهور الاسلام و عدم ظهور الفسق، بل على حسن الظاهر بمراتب و مع ذلك لم يصرحوا فيهم بالتعليل و التوثيق، ألا ترى أنهم ذكروا فى ابراهيم بن هاشم، أنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم، و هذا يدل على ما هو أقوى من حسن الظاهر بمراتب. لان أهل قم كان من شأنهم عدم الوثوق بمن يروى عن الضعفاء، بل كانوا يخرجونه من بلدهم فكيف بمن كان هو فى نفسه فاسقاً أو على غير الطريقة الحققة. فتحقق نشر الاخبار بينهم يدل على كمال جلالته و مع ذلك لم يصرح فيه أحد بالتوثيق و التعديل (٢).

١ . القوانين ج ١ الباب السادس فى السنة، الصفحة ٤٧٤.

٢ . تنقيح المقال ج ١ الصفحة ١٧٦ من المقدمة و التعليل.

الخامس : تفضيح الناس في هذا العلم

ان علم الرجال علم منكر يجب التحرز عنه، لان فيه تفضيحاً للناس وقد نهينا عن التجسس عن معاييبهم و أمرنا بالغض و التستر. و فيه أولاً: النقض بباب المرافعات. حيث ان للمنكر جرح شاهد المدعى و تكذيبه، و بالامر بذكر المعاييب في مورد الاستشارة الى غير ذلك مما يجوز فيه الاعتياب. و ثانياً : ان الاحكام الالهية أولى بالتحفظ من الحقوق التي أشير اليها.

أضف الى ذلك أنه لو كان التفحص عن الرواة أمراً مرغوباً عنه، فلماذا أمر الله سبحانه بالتثبت والتبين عند سماع الخبر، ان قال سبحانه «ان جاءكم فاسق نبياً فتبينوا. الحجرات - ٦» . و الامر به و ان جاء في مورد الفاسق، لكنه يعم المجهول للتعليل الوارد في ذيل الاية «أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين» فان احتمال اصابة القوم بجهالة لا يختص بمن علم فسقه بل يعم محتمله كما لا يخفى.

السادس : قول الرجالي و شرائط الشهادة

لو قلنا باعتبار قول الرجالي من باب الشهادة، يجب أن يجتمع فيه شرائطها التي منها الاعتماد على الحس دون الحدس. و هو شرط اتفق عليه العلماء، و من المعلوم عدم تحقق هذا الشرط، لعدم تعاصر المعدل (بالكسر) و المعدل (بالفتح) غالباً. و الجواب أنه يشترط في الشهادة، أن يكون المشهود به أمراً حسياً أو يكون مبادئه قريبة من الحس و ان لم يكن بنفسه حسياً. ذلك مثل العدالة والشجاعة فانهما من الامور غير الحسية لكن مبادئها حسية من قبيل الالتزام بالفرائض والنوافل والاجتناب عن اقتراف الكبائر في العدالة، و قرع الابطال في ميادين الحرب والاقدام بالامور الخطيرة بلا تريث و اكرثات في الشجاعة.

و على ذلك فكما يمكن احراز عدالة المعاصر بالمعاصرة أو بقيام القرائن و الشواهد على عدالته، أو شهرته و شياعه بين الناس، على نحو يفيد الاطمينان، فكذلك يمكن احراز عدالة الراوى غير المعاصر من الاشتهار و الشيع و الامارات و القرائن المنقولة متواترة عصرًا بعد عصر، المفيدة للقطع و اليقين أو الاطمينان.

و لاشك أن الكشى و النجاشى و الشيخ، بما أنهم كانوا يمارسون المحدثين و العلماء - بطبع الحال - كانوا واقفين على أحوال الرواة و خصوصياتهم و مكانتهم من حيث الوثاقفة و الضبط، فلاجل تلك القرائن الواصلة اليهم من مشايخهم و أكابر عصرهم، الى أن تنتهى الى عصر الرواة، شهدوا بوثاقفة هولاء.

و هناك جواب آخر و هو أن من المحتمل قوياً أن تكون شهاداتهم فى حق الرواة، مستندة الى السماع عن شيوخهم، الى أن تنتهى الى عصر الرواة و كانت الطبقة النهائية معاشرة معهم و مخالطة اياهم.

و على ذلك، لم يكن التعديل أو الجرح أمراً ارتجاليا، بل كان مستنداً، اما الى القرائن المتواترة و الشواهد القطعية المفيدة للعلم بعدالة الراوى أو ضعفه، أو الى السماع من شيخ الى شيخ آخر. و هناك وجه ثالث و هو رجوعهم الى الكتب المؤلفة فى العصور المتقدمة عليهم، التى كانت أصحابها معاصرين مع الرواة و معاشرين معهم، فان قسماً مهماً من مضامين الاصول الخمسة الرجالية، وليدة تلك الكتب المؤلفة فى العصور المتقدمة.

فتبين أن الاعلام المتقدمين كانوا يعتمدون فى تصريحاتهم على وثاقفة الرجل على الحس دون الحدس و ذلك بوجوه ثلاثة :

١- الرجوع الى الكتب التى كانت بأيديهم من علم الرجال التى ثبتت نسبتها الى مؤلفيها بالطرق الصحيحة.

٢- السماع من كابر عن كابر و من ثقة عن ثقة.

٣- الاعتماد على الاستفاضة و الاشتهار بين الاصحاب و هذا من

أحسن الطرق و أمتنها، نظير علمنا بعدالة صاحب الحدائق و الجواهر و الشيخ الانصارى و غيرهم من المشايخ عن طريق الاستفاضة و الاشتهار فى كل جيل و عصر، الى أن يصل الى زمان حياتهم و حينئذ ندعن بوثاقهم و ان لم تصل الينا بسند خاص.

و يدل على ذلك (استنادهم الى الحسن فى التوثيق) ما نقلناه سالفاً عن الشيخ من انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة فوثقت الثقات و ضعفت الضعفاء و فرقوا بين من يعتمد على حديثه و روايته و من لا يعتمد على خبره الى آخر ما ذكره (١).

ولاجل أن يقف القارىء على أن أكثر ما فى الاصول الخمسة الرجالية، (لاجميعها) مستندة الى شهادة من قبلهم من الاثبات فى كتبهم فى حق الرواة، نذكر فى المقام اسامى ثلثة من القدماء، قد ألفوا فى هذا المضمار، ليقف القارىء على نماذج من الكتب الرجالية المؤلفة قبل الاصول الخمسة أو معها و لنكتف بالقليل عن الكثير.

١- الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمى، المتوفى ٣٨١، ترجمه النجاشى (الرقم ١٠٤٩) و عد من تصانيفه «كتب المصاييح» فى من روى عن النبى و الأئمة عليهم السلام و له أيضاً كتاب «المشيخة» ذكر فيه مشايخه فى الرجال و هم يزيدون عن مائتى شيخ، طبع فى آخر «من لا يحضره الفقيه» (٢).

٢- الشيخ أبو عبدالله أحمد بن عبدالواحد البراز المعروف بابن عبدون (بضم العين المهملة و سكون الباء الموحدة)، كما فى رجال النجاشى (الرقم ٢١١) و ابن الحاشر كما فى رجال الشيخ (٣). و المتوفى سنة ٤٢٣ و هو من مشايخ الشيخ الطوسى و النجاشى و له

١ . لاحظ عدة الاصول ج ١، الصفحة ٣٦٦.

٢ . ترجمه الشيخ فى الرجال، فى الصفحة ٤٩٥، الرقم ٢٥ و فى الفهرس (الطبعة الاولى) الصفحة ١٥٦، تحت الرقم ٦٩٥، و فى الطبعة الثانية، الصفحة ١٨٤،

تحت الرقم ٧٠٩.

٣ . رجال، الصفحة ٤٥٠، ترجمه الشيخ بـ «أحمد بن حمدون».

كتاب «الفهرس» أشار اليه الشيخ الطوسي في الفهرس في ترجمة ابراهيم بن محمد بن سعيد الثقفى (١).

٣- الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة (بضم العين المهملة و سكون القاف)، المولود سنة ٢٤٩ و المتوفى سنة ٣٣٣، له كتاب «الرجال» و هو كتاب جمع فيه أسامى من روى عن جعفر بن محمد عليهما السلام و له كتاب آخر في هذا المضمار و جمع فيها أسماء الرواة عن تقدم على الامام الصادق (ع) من الائمة الطاهرين (٢).

٤- أحمد بن على العلوى العقيقى، المتوفى عام ٢٨٠، له كتاب «تاريخ الرجال» و هو يروى عن أبيه عن ابراهيم بن هاشم القمى (٣).

٥- أحمد بن محمد الجوهرى البغدادى، ترجمه النجاشى (الرقم ٢٠٧) و الشيخ الطوسى (٤) و توفى سنة ٤٠١ و من تصانيفه «الاشتمال فى معرفة الرجال».

٦- الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن نوح، ساكن البصرة له كتاب «الرجال الذين رووا عن أبى عبدالله عليه السلام» (٥).

١ . الفهرس، الطبعة الاولى، الصفحة ٤ - ٦، تحت الرقم ٧ و الطبعة الثانية، الصفحة ٢٧ - ٢٩.

٢ . ذكره الشيخ فى الرجال، الصفحة ٤٤، الرقم ٣٠ و فى الفهرس (الطبعة الاولى) الصفحة ٢٨، تحت الرقم ٧٦، و فى الطبعة الثانية، الصفحة ٥٢، تحت الرقم ٨٦،

و ذكر فى رجال النجاشى تحت الرقم ٢٣٣.

٣ . ترجمه النجاشى فى رجاله، تحت الرقم ١٩٦، و الشيخ فى الفهرس (الطبعة الاولى) الصفحة ٢٤، تحت الرقم ٦٣، و فى الطبعة الثانية، الصفحة ٤٨، تحت

الرقم ٧٣، و فى الرجال فى الصفحة ٤٥٣، الرقم ٩٠.

٤ . رجال، الصفحة ٤٤٩، الرقم ٦٤، والفهرس (الطبعة الاولى) الصفحة ٣٣، تحت

الرقم ٨٩، و فى الطبعة الثانية، الصفحة ٥٧، تحت الرقم ٩٩.

٥ . ترجمه الشيخ فى رجاله، الصفحة ٤٥٦، الرقم ١٠٨ و فى الفهرس (الطبعة الاولى) الصفحة ٣٧، تحت الرقم ١٠٧، و فى الطبعة الثانية، الصفحة ٦١، تحت

٧- أحمد بن محمد القمي، المتوفى سنة ٣٥٠، ترجمه النجاشي (الرقم ٢٢٣) له كتاب «الطبقات».

٨- أحمد بن محمد الكوفي، ترجمه النجاشي (الرقم ٢٣٦) و عد من كتبه كتاب «الممدوحين و المذمومين» (١).

٩- الحسن بن محبوب السراد (بفتح السين المهملة و تشديد الراء) أو الزراد، المولود عام ١٤٩ و المتوفى عام ٢٢٤، روى عن ستين رجلا من أصحاب الصادق (ع) و له كتاب «المشيخة» و كتاب «معرفة رواة الاخبار» (٢).

١٠- الفضل بن شاذان، الذي يعد من ائمة علم الرجال و قد توفي بعد سنة ٢٥٤ و قيل ٢٦٠ و كان من أصحاب الرضا والجواد و الهادي عليهم السلام و توفي في أيام العسكرى (٣) ينقل عنه العلامة في الخلاصة في القسم الثاني في ترجمة «محمد بن سنان» - بعد قوله: و الوجه عندى التوقف فيما يرويه - فان الفضل بن شاذان رحمهما الله قال في بعض كتبه: ان من الكذابين المشهورين ابن سنان (٤).

الى غير ذلك من التأليف للقدماء في علم الرجال و قد جمع أسماءها و ما يرجع اليها من الخصوصيات، المنتبغ الشيخ آغا بزرك

١ . ذكره الشيخ في الرجال، الصفحة ٤٥٤، و قال في الفهرس (الطبعة الاولى) بعد ترجمته في الصفحة ٢٩، تحت الرقم ٧٨: «توفى سنة ٣٤٦» و يكون في الطبعة الثانية من الفهرس في الصفحة ٥٣، تحت الرقم ٨٨.

٢ . راجع رجال الشيخ الطوسي، الصفحة ٣٤٧، الرقم ٩ و الصفحة ٣٧٢، الرقم ١١ و الفهرس (الطبعة الاولى) الصفحة ٤٦، تحت الرقم ١٥١، و في الطبعة الثانية الصفحة ٧٢، تحت الرقم ١٦٢.

٣ . ذكره النجاشي في رجاله تحت الرقم ٨٤٠ و الشيخ في الفهرس (الطبعة الاولى) الصفحة ١٢٤، تحت الرقم ٥٥٢، و في الطبعة الثانية، الصفحة ١٥٠، تحت الرقم

٥٦٤، و في الرجال في الصفحة ٤٢٠، الرقم ١، و الصفحة ٤٣٤، الرقم ٢.
٤ . الخلاصة، الصفحة ٢٥١، طبع النجف.

الطهرانى فى كتاب أسماه «مصفى المقال فى مصفى علم الرجال» (١).
و الحاصل ان التتبع فى أحوال العلماء المتقدمين، يشرف الانسان
على الاذعان واليقين بأن التوثيقات والتضعيفات الواردة فى كتب
الاعلام الخمسة و غيرها يستند اما الى الوجدان فى الكتاب الثابت
نسبته الى مؤلفه أو الى النقل و السماع أو الى الاستفاضة و الاشتهار
أو الى طريق يقرب منها.

السابع : التوثيق الاجمالى

ان الغاية المتوخاة من علم الرجال، هو تمييز الثقة عن غيره،
فلو كان هذا هو الغاية منه، فقد قام مؤلفوا الكتب الاربعة بهذا
العمل، فوثقوا رجال أحاديثهم و أسناد رواياتهم على وجه الاجمال
دون التفصيل، فلو كان التوثيق التفصيلى من نظراء النجاشى و الشيخ
و اضرابهما حجة، فالتوثيق الاجمالى من الكلينى و الصدوق و الشيخ
أيضاً حجة فهؤلاء الاقطاب الثلاثة، صححوا رجال أحاديث كتبهم و
صرحوا فى ديباجتها بصحة رواياتها.

يقول المحقق الكاشانى فى المقدمة الثانية من مقدمات كتابه
الوافى فى هذا الصدد، ما هذا خلاصته (٢): ان أرباب الكتب الاربعة
قد شهدوا على صحة الروايات الواردة فيها. قال الكلينى فى أول كتابه
فى جواب من التمس منه التصنيف: «وقلت: انك تحب أن يكون عندك
كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكتفى به المتعلم،
و يرجع اليه المسترشد، و يأخذ منه من يريد علم الدين و العمل به
بالاثار الصحيحة عن الصادقين، و السنن القائمة التى عليها العمل و
بها يؤدى فرض الله و سنة نبيه الى أن قال - قدس الله روحه - و قد يسر
له الحمد تأليف ما سألت و أرجو أن يكون بحيث توخيت. و قال

١ . طبع الكتاب عام ١٣٧٨.

٢ . الوافى، الجزء الاول، المقدمة الثانية، الصفحة ١١.

الصدوق فى ديباجة «الفقيه»: «انى لم أقصد فيه قصداً للمصنفين فى ايراد جميع ما رووه، بل قصدت الى ايراد ما أفتى به و أحكم بصحته، و أعتقد فيه انه حجة فيما بينى و بين ربهى تقديس ذكره، و جميع ما فيده مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و اليها المرجع». و قال الشيخ فى العدة: «ان جميع ما اورده فى كتابيه (التهذيب و الاستبصار)، انما اخذه من الاصول المعتمد عليها».

والجواب : ان هذه التصريحات أجنبية عما نحن بصدده، أعنى وثيقة رواية الكتب الأربعة.

أما أولاً: فان المشايخ شهدوا بصحة روايات كتبهم، لا بوثيقة رجال رواياتهم، و بين الأمرين بون بعيد و تصحيح الروايات كما يمكن أن يكون مستنداً الى احراز وثيقة روايتها، يمكن أن يكون مستنداً الى القرائن المنفصلة التى صرح المحقق البهائى فى مشرق الشمسيين و الفيض الكاشانى فى الوافى و مع هذا كيف يمكن القول بأن المشايخ شهدوا بوثيقة رواية أحاديث كتبهم؟ والظاهر كما هو صريح كلام العلمين أنهم استندوا فى التصحيح على القرائن لا على وثيقة الرواية و يدل على ذلك ما ذكره الفيض حول هذه الكلمات، قال (قده) بعد بيان اصطلاح المتأخرين فى تنويع الحديث المعتمد: و سلك هذا المسلك العلامة الحلى (ره) و هذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا قدس الله أرواحهم، كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل كان المتعارف بينهم اطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضى الاعتماد عليه، و اقترن بما يوجب الوثوق به، و الركون اليه، ١- كوجوده فى كثير من الاصول الأربعة المشهورة المتداولة بينهم التى نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة سلام الله عليهم، ٢- و تكرره فى أصل أو أصليين منها فصاعداً بطرق مختلفة أو أسانيد عديدة معتبرة، ٣- و كوجوده فى أصل معروف الانتساب الى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزرارة و محمد بن مسلم و الفضيل بن يسار، ٤- أو على تصحيح ما يصح عنهم،

كصفوان بن يحيى و يونس بن عبدالرحمن و أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى، ٥- أو العمل بروايتهم، كعمار الساباطى و نظرائه ٦- و كاندراجه فى أحد الكتب التى عرضت على أحد الائمة المعصومين عليهم السلام فأثنوا على مؤلفيها، ككتاب عبيدالله الحلبي الذى عرض على الصادق عليه السلام و كتابى يونس بن عبدالرحمن و الفضل بن شاذان المعروفين على العسكرى، ٧- و كأخذه من أحد الكتب التى شاع بين سلفهم الوثوق بها و الاعتماد عليها، سواء كان مؤلفوها من الامامية، ككتاب الصلاة لحرير بن عبدالله السجستاني و كتب بنى سعيد، و على بن مهزيار أو من غير الامامية، ككتاب حفص ابن غياث القاضى و الحسين بن عبيدالله السعدى و كتاب القبلة لعلى بن الحسن الطاطرى - الى أن قال - فحكموا بصحة حديث بعض الرواة الغير الامامية كعلى بن محمد بن رباح و غيره لما لاح لهم من القرائن المقتضية للوثوق بهم و الاعتماد عليهم، و ان لم يكونوا فى عداد الجماعة الذين انعقد الاجماع على تصحيح ما يصح عنهم - الى أن قال - فان كانوا لايعتمدون على شهادتهم بصحة كتبهم فلا يعتمدوا على شهادتهم و شهادة أمثالهم فى الجرح و التعديل - الى أن قال - نعم اذا تعارض الخبران المعتمد عليهما على طريقة القدماء فاحتجنا الى الترجيح بينهما فعلينا أن نرجع الى حال رواتهما فى الجرح و التعديل المنقولين عن المشايخ فيهم و بنى الحكم على ذلك كما أشير اليه فى الاخبار الواردة فى التراجيح بقولهم عليهم السلام «فالحكم ما حكم به أعدلهما و أورعهما و أصدقهما فى الحديث» و هو أحد وجوه التراجيح المنصوص عليها و هذا هو عمدة الاسباب الباعثة لنا على ذكر الاسانيد فى هذا الكتاب (١).

و ثانياً: سلمنا أن منشأ حكمهم بصحتها هو الحكم بوثاقه رواتها لكن من أين نعلم انهم استندوا فى توثيقهم الى الحسن، ان من البعيد

أن يستندوا في توثيق هذا العدد الهائل من الرواة الوارد في هذه الكتب إلى الحس، بل من المحتمل قوياً، أنهم استندوا إلى القرائن التي يستنبط وثافتهم منها، و مثله يكون حجة للمستنبط و لمن يكون مثله في حصول القرائن.

و ثالثاً: نفترض كونهم مستندين في توثيق الرواة إلى الحس، و لكن الإخذ بقولهم انما يصح لو لم تظهر كثرة خطائهم، فان كثرتها تسقط قول المخبر عن الحجية في الاخبار عن حس أيضاً، فكيف في الاخبار عن حدس، مثلاً ان كثيراً من رواية الكافي ضعفه النجاشي والشيخ، فمع هذه المعارضة الكثيرة تسقط قوله عن الحجية. نعم ان كانت قليلة لكان لاعتبار قوله وجه. و ان الشيخ قد ضعف كثيراً من رجال التهذيب والاستبصار في رجاله و فهرسه فكيف يمكن أن يعتمد على ذلك التصحيح.

فظهر أنه لا مناص عن القول بالحاجة إلى علم الرجال و ملاحظة أسناد الروايات و أن مثل هذه الشهادات لا تقوم مكان توثيق رواية تلك الكتب.

الثامن : شهادة المشايخ الثلاثة

إذا شهد المشايخ الثلاثة على صحة روايات كتبهم، و أنها صادرة عن الأئمة بالقرائن التي أشار إليه المحقق الفيض، فهل يمكن الاعتماد في هذا المورد على خبر العدل أو لا؟

الجواب : ان خبر العدل و شهادته انما يكون حجة اذا أخبر عن الشيء عن حس لا عن حدس، و الاخبار عنه بالحدس لا يكون حجة الا على نفس المخبر، و لا يعدو غيره الا في موارد نادرة، كالمفتى بالنسبة إلى المستفتى. و اخبار هؤلاء عن الصدور اخبار عن حدس لا عن حس.

توضيح ذلك: ان احتمال الخطاء و الوهم في كلام العادل ينشأ من أحد أمرين:

الاول : التعمد فى الكذب و هو مرتفع بعدالته.

الثانى : احتمال الخطاء والاشتباه و هو مرتفع بالاصل العقلاى المسلم بينهم من اصالة عدم الخطاء والاشتباه، لكن ذاك الاصل عند العقلاء مختص بما اذا اخبر بالشىء عن حس، كما اذا أبصر و سمع لا ما اذا اخبر عنه عن حدس، و احتمال الخطاء فى الابصار و السمع مرتفع بالاصل المسلم بين العقلاء، و أما احتمال الخطاء فى الحدس و الانتقال من المقدمة الى النتيجة، فليس هنا أصل يرفعه و لاجل ذلك لا يكون قول المحدس حجة الا لنفسه.

و المقام من هذا القبيل، فان المشايخ لم يروا بأعينهم و لم يسمعوا بأذانهم صدور روايات كتبهم، و تنطق أئمتهم بها، وانما انتقلوا اليه عن قرائن و شواهد، جرتهم الى الاطمينان بالصدور، و هو اخبار عن الشىء بالحدس و لا يجرى فى مثله اصالة عدم الخطاء و لا يكون حجة فى حق الغير.

و ان شئت قلت : ليس الانتقال من تلك القرائن الى صحة الروايات و صدورها أمراً يشترك فيه الجميع أو الاغلب من الناس، بل هو أمر تختلف فيه الانظار بكثير، فرب انسان تورثه تلك القرائن اطميناناً فى مقابل انسان آخر، لا تفيد الا الظن الضعيف بالصحة و الصدور، فاذن كيف يمكن حصول الاطمينان لاغلب الناس بصدور جميع ما فى الكتب الاربعة التى يناهز عددها ثلاثين ألف حديث، و ليس الاخبار عن صحتها كالاخبار عن عدالة انسان أو شجاعته، فان لهما مبادئ خاصة معلومة، يشترك فى الانتقال عنها الى ذينك الوصفين أغلب الناس أو جميعهم، فيكون قول المخبر عنهما حجة و ان كان الاخبار عن حدس، لانه ينتهى الى مبادئ محسوسة و هى ملموسة لكل من أراد أن يتفحص عن أحوال الانسان. و لا يلحق به الاخبار عن صحة تلك الروايات، مستنداً الى تلك القرائن التى يختلف الناس فى الانتقال عنها الى الصحة الى حد ربما لا تفيد لبعض الناس الا الظن

الضعيف. و ليس كل القرائن من قبيل وجود الحديث في كتاب عرض على الإمام و نظيره حتى يقال انها من القرائن الحسية، بل أكثرها قرائن حدسية.

فان قلت : فلو كان اخبارهم عن صحة كتبهم حجة لانفسهم دون غيرهم فما هو الوجه في ذكر هذه الشهادات في ديباجتها. قلت: ان الفائدة لا تنحصر في العمل بها، بل يكفي فيها كون هذا الاخبار باعثاً و حافزاً الى تحريك الغير لتحصيل القرائن والشواهد لعله يقف أيضاً على مثل ما وقف عليه المؤلف و هو جزء علة لتحصيل الركون لاتمامها.

و يشهد بذلك أنهم مع ذلك التصديق، نقلوا الروايات بأساندها حتى يتدبر الآخرون في ما ينقلونه و يعملوا بما صح لديهم، و لو كانت شهادتهم على الصحة حجة على الكل لما كان وجه لتحمل ذلك العبء الثقيل أعنى نقل الروايات بأساندها، كل ذلك يعرب من أن المرمى الوحيد في نقل تلك التصحيحات هو اقناع أنفسهم و الفات الغير اليها حتى يقوم بنفس ما قام به المؤلفون و لعله يحصل ما حصلوه.

الفصل الثالث

المصادر الأولية لعلم الرجال

١- الاصول الرجالية الثمانية

٢- رجال ابن الغضائري

الاصول الرجالية الثمانية

- * رجال الكشي
- * فهرس النجاشي
- * رجال الشيخ و فهرسه
- * رجال البرقي
- * رسالة ابي غالب الزراري
- * مشيخة الصدوق
- * مشيخة الشيخ الطوسي

اهتم علماء الشيعة من عصر التابعين الى يومنا هذا بعلم الرجال، فألفوا معاجم تتكفل لبيان أحوال الرواة و بيان وثافتهم أو ضعفهم، و أول تأليف ظهر لهم فى أوائل النصف الثانى من القرن الاول هو كتاب «عبيدالله بن أبى رافع» كاتب أمير المؤمنين عليه السلام، حيث دون أسماء الصحابة الذين شايعوا علياً و حضروا حروبه و قاتلوا معه فى البصرة و صفين والنهروان، و هو مع ذلك كتاب تاريخ و وقائع.

و ألف عبدالله بن جبلة الكنانى (المتوفى عام ٢١٩) و ابن فضال و ابن محبوب و غيرهم فى القرن الثانى الى أوائل القرن الثالث، كتباً فى هذا المضمار و استمر تدوين الرجال الى أواخر القرن الرابع.

و من المأسوف عليه، انه لم تصل هذه الكتب الينا و انما الموجود عندنا - وهو الذى يعد اليوم اصول الكتب الرجالية (١) - مادون فى القرنين الرابع والخامس، و اليك بيان تلك الكتب والاصول التى عليها مدار علم الرجال، و اليك أسماؤها و أسماء مؤلفيها و بيان خصوصيات مؤلفاتهم.

١ . المعروف أن الاصول الرجالية اربعة أو خمسة بزيادة رجال البرقى، لكن عدها ثمانية بلحاظ أن الجميع من تراث القدماء، و ان كان بينها تفاوت فى الوزن والقيمة، فلاحظ .

١- رجال الكشي

هو تأليف محمد بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بالكشي، والكشي - بالفح والتشديد - بلد معروف على مراحل من سمرقند، خرج منه كثير من مشايخنا و علمائنا، غير أن النجاشي ضبطه بضم الكاف ولكن الفاضل المهندس البيرجندي ضبطه في كتابه المعروف «مساحة الارض والبلدان والاقاليم» بفتح الكاف و تشديد الشين، و قال: بلد من بلاد ماوراءالنهر و هو ثلاثة فراسخ في ثلاثة فراسخ.

و على كل تقدير؛ فالكشي من عيون الثقات والعلماء الاثبات. قال النجاشي: «محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي أبو عمرو كان ثقة عيناً و روى عن الضعفاء كثيراً، و صحب العياشي و أخذ عنه و تخرج عليه في داره التي كان مرتعاً للشيعة و أهل العلم، له كتاب الرجال، كثير العلم و فيه أغلاط كثيرة» (١).

و قال الشيخ في الفهرس: «ثقة بصير بالاخبار والرجال، حسن الاعتقاد له كتاب الرجال» (٢).

وقال في رجاله ثقة بصير بالرجال والاخبار، مستقيم المذهب (٣).

١ . رجال النجاشي : الرقم ١٠١٨ .

٢ . فهرس الشيخ : (الطبعة الاولى) الصفحة ١٤١، الرقم ٦٠٤، و : (الطبعة الثانية) الصفحة ١٦٧، الرقم ٦١٥ .

٣ . رجال الشيخ : الصفحة ٤٩٧ .

و أما أستاذه العياشي أبو النضر محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمى السمرقندى المعروف بالعياشى ثقة صدوق عين من عيون هذه الطائفة ... قال لنا أبو جعفر الزاهد: أنفق أبو النضر على العلم والحديث تركة أبيه و سائرها و كانت ثلاثمائة ألف دينار و كانت داره كالمسجد بين ناسخ أو مقابل أو قارىء أو معلق، مملوءة من الناس (١) و له كتب تتجاوز على مأتين.

و قد أسمى الكشي كتابه الرجال بـ «معرفة الرجال» كما يظهر من الشيخ فى ترجمة أحمد بن داود بن سعيد الفزارى (ره) (٢).
و ربما يقال بأنه أسماه بـ «معرفة الناقلين عن الائمة الصادقين» أو «معرفة الناقلين» فقط و قد كان هذا الكتاب موجوداً عند السيد بن طاووس، لانه تصدى بترتيب هذا الكتاب و تبويبه و ضمه الى كتب اخرى من الكتب الرجالية و أسماه بـ «حل الاشكال فى معرفة الرجال» و كان موجوداً عند الشهيد الثانى، ولكن الموجود من كتاب الكشي فى هذه الاعصار، هو الذى اختصره الشيخ مسقطاً منه الزوائد و أسماه بـ «اختيار الرجال»، و قد عدّه الشيخ من جملة كتبه، و على كل تقدير فهذا انكتاب طبع فى الهند و غيره، و طبع أخيراً فى النجف الاشرف و قد فهرس الناشر أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم.

كيفية تهذيب رجال الكشي

قال القهبائى: «ان الاصل كان فى رجال العامة والخاصة فاختر منه الشيخ الخاصة» (٣).

- ١ . راجع رجال النجاشى : الرقم ٩٤٤.
- ٢ . ذكره فى «ترتيب رجال الكشي» الذى رتب فيه «اختيار معرفة الرجال» للشيخ على حروف التهجى، والكتاب غير مطبوع بعد، والنسخة الموجودة بخط المؤلف عند المحقق التستري دام ظله.
- ٣ . راجع فهرس الشيخ: (الطبعة الاولى) الصفحة ٣٤، الرقم ٩٠، و: (الطبعة الثانية) الصفحة ٥٨، الرقم ١٠٠.

والظاهر عدم تماميته لانه ذكر فيه جمعاً من العامة رووا عن أئمتنا
 كمحمد بن اسحاق، و محمد بن المنكدر، و عمرو بن خالد، و عمرو بن
 جميع، و عمرو بن قيس، و حفص بن غياث، والحسين بن علوان، و
 عبد الملك بن جريج، و قيس بن الربيع، و مسعدة بن صدقة، و عباد بن
 صهيب، و أبى المقدام، و كثير النوا، و يوسف بن الحرث، و عبدالله
 البرقى. (١)

والظاهر أن تنقيحه كان بصورة تجريده عن الهفوات والاشتباكات
 التى يظهر من النجاشى وجودها فيه...

٢- فهرس النجاشى

فهرس الثبت البصير الشيخ أبى العباس (١) أحمد بن على بن أحمد بن العباس الشهير بالنجاشى، و قد ترجم نفسه فى نفس الكتاب و قال : أحمد بن على بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبدالله بن ابراهيم بن محمد بن عبدالله بن النجاشى (الذى ولى الاهواز و كتب الى أبى عبدالله عليه السلام يسأله و كتب اليه رسالة عبدالله بن النجاشى المعروفة (٢) و لم ير لابى عبدالله عليه السلام مصنف غيره) .
مصنف هذا الكتاب له كتاب «الجمعة و ما ورد فيه من الاعمال»، و كتاب «الكوفة و ما فيها من الاثار و الفضائل»، و كتاب «أنساب بنى نصر بن قعين و أيامهم و أشعارهم»، و كتاب «مختصر الانوار» و «مواضع النجوم التى سمتها العرب» (٣) .

و قد ذكر فى ديباجة الكتاب، الحوافز التى دعتة الى تأليف فهرسه و قال: «فانى و قفت على ما ذكره السيد الشريف - أطال الله بقاءه و أدام توفيقه - من تعبير قوم من مخالفتنا أنه لا سلف لكم ولا مصنف، و هذا قول من لاعلم له بالناس. و لا وقف على أخبارهم، ولا عرف

١ . يكنى ب «أبى العباس» تارة و ب «أبى الحسين» اخرى.

٢ . هذه الرسالة مروية فى كشف الريبة و نقلها فى الوسائل فى كتاب التجارة، لاحظ : الجزء ١٢، الباب ٤٩ من أبواب ما يكتسب به.

٣ . رجال النجاشى : الرقم ٢٥٣.

منزلهم و تاريخ اخبار اهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه ولا حجة علينا لمن لا يعلم ولا عرف، و قد جمعت من ذلك ما استطعته و لم ابلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، و انما ذكرت ذلك عذراً الى من وقع اليه كتاب لم أذكره - الى أن قال - على أن لاصحابنا - رحمهم الله - فى بعض هذا الفن كتباً ليست مستغرقة لجميع ما رسم، و أرجو أن يأتى فى ذلك على ما رسم و حد ان شاء الله و ذكرت لكل رجل طريقاً واحداً حتى لا يكثر الطرق فيخرج عن الغرض» (١).

أقول: الرجل نقاد هذا الفن و من أجلائه و أعيانه، و حاز قصب السبق فى ميدانه. قال العلامة فى الخلاصة: «ثقة معتمد عليه، له كتاب الرجال نقلنا منه فى كتابنا هذا و غيره أشياء كثيرة، و توفى بمطير آباد فى جمادى الاولى سنة خمسين و أربعمائة و كان مولده فى صفر سنة اثنتين و سبعين و ثلاثمائة» (٢).

و قد اعتمد عليه المحقق فى كتاب المعبر فقد قال فى غسالة ماء الحمام: «و ابن جمهور ضعيف جداً، ذكر ذلك النجاشى فى كتاب الرجال» (٣).

و أطراه كل من تعرض له، فهو أبو عذر هذا الامر و سابق حلبته كما لا يخفى، و لكتابه هذا امتيازات نشير اليها:

الاول: اختصاصه برجال الشيعة كما ذكره فى مقدمته، ولا يذكر من غير الشيعى الا اذا كان عامياً روى عنا، أو صنف لنا فيذكره مع التنبيه عليه، كالمدائنى والطبرى، و كذا فى شيعى غير امامى فيصرح كثيراً و قد يسكت.

الثانى: تعرضه لجرح الرواة و تعديلهم غالباً، استقلالاً أو

١ . رجال النجاشى : الصفحة ٣.

٢ . رجال العلامة : الصفحة ٢٠ - ٢١، طبع النجف.

٣ . المعبر : ج ١ الصفحة ٩٢.

استطردا، و رب رجل وثقه في ضمن ترجمة الغير، و ربما أعرض عن التعرض بشيء من الوثاقة والضعف في حق بعض ترجمهم.

نعم، ربما يقال كل من أهمل فيه القول فذلك آية أن الرجل عنده سالم عن كل مغمز و مطعن، ولكنه غير ثابت، حيث أن كتابه ليس الا مجرد فهرس لمن صنف من الشيعة أو صنف لهم دون الممدوحين والمذمومين و ليس يجب على مؤلف حول الرجال، أن يتعرض للمدح والذم، فسكوته ليس دليلاً على المدح ولا على كونه شيعياً امامياً و ان كان الكتاب موضوعاً لبيان الشيعي أو من صنف لهم، ولكن الاخير (عدم دلالة على كونه شيعياً امامياً) موضع تأمل لتصريحه بأن الكتاب لبيان تأليف الاصحاب و مصنفاتهم، فما دام لم يصرح بالخلاف يكون الاصل كونه امامياً.

الثالث : تشبهته في مقالاته و تأمله في افاداته، والمعروف أنه أثبت علماء الرجال و أضبطهم و أضبط من الشيخ والعلامة، لان البناء على كثرة التأليف يقتضى قلة التأمل. و هذا الكلام و ان كان غير خال عن التأمل لكنه جار على الغالب.

الرابع : سعة معرفته بهذا الفن، و كثرة اطلاعه بالاشخاص، و ما يتعلق بهم من الاوصاف والانساب و ما يجري مجراهما، و من تتبع كلامه عند ذكر الاشخاص يقف على نهاية معرفته بأحوال الرجال و شدة احاطته بما يتعلق بهذا المجال من جهة معاصرتة و معاشرته لغير واحد منهم، كما يشهد استطرافه ذكر أمور لا يطلع عليها الا المصاحب و لا يعرفها عدا المراقب الواجد (١).

و قد حصل له ذاك الاطلاع الواسع بصحبته كثيراً من العارفين بالرجال كالشيخ أحمد بن الحسين الغضائري، والشيخ أحمد بن علي

١ . لاحظ ترجمة سليمان بن خالد، الرقم ٤٨٤، و ترجمة سلامة بن محمد، الرقم ٥١٤، في نفس الكتاب تجد مدى اطلاعه على احوال الرجال.

ابن عباس بن نوح السيرافى (١)، وأحمد بن محمد «ابن الجندى»، (٢)،
 و أبى الفرج محمد بن على بن يعقوب بن اسحاق بن أبى قرّة الكاتب (٣)
 وغيره من نقاد هذا الفن و أجلائه (٤).

و أخيراً نقول: ان المعروف فى وفاته هو أنه توفى عام ٤٥٠ و نص
 به العلامة فى خلاصته، ولكن القارىء يجد فى طيات الكتاب أنه أرخ
 فيه وفاة محمد بن الحسن بن حمزة الجعفرى بـ ٤٦٣ (٥). و لازم ذلك
 أن يكون حياً الى هذه السنة، و من المحتمل أن يكون الزيادة من
 النساخ أو القراء، و كانت الزيادة فى الحاشية ثم ادخلها المتأخرون
 من النساخ فى المتن زاعمين أنه منه كما اتفق ذلك فى غير مورد.

ثم ان الشيخ النجاشى قد ترجم عدة من الرواة و وثقهم فى غير
 تراجمهم، كما أنه لم يترجم عدة من الرواة مستقلاً ولكن وثقهم فى
 تراجم غيرهم و لاجل اكمال البحث عقدنا العنواين التالين لثلا يفوت
 القارىء فهرس الموثوقين فى تراجم غيرهم.

الاول: من لهم تراجم ولكن وثقوا فى تراجم غيرهم:

١- أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان الزرارى، وثقه فى ترجمة
 جعفر بن محمد بن مالك (الرقم ٣١٣).

٢- سلمة بن محمد بن عبدالله الخزاعى، وثقه فى ترجمة أخيه
 منصور بن محمد (الرقم ١٠٩٩).

٣- شهاب بن عبد ربه الاسدى، وثقه فى ترجمة ابن أخيه اسماعيل

١ . رجال النجاشى : الرقم ٢٠٩.

٢ . قال فى رجاله بالرقم ٢٠٦: أحمد بن محمد بن عمران بن موسى، أبو الحسن المعروف
 بـ «ابن الجندى» استأذنا رحمه الله الحقنا بالشيوخ فى زمانه.

٣ . لاحظ رجال النجاشى : الرقم ١٠٦٦.

٤ . لاحظ سماء المقال : ج ١ الصفحة ٦٦ - ٥٩.

٥ . لاحظ رجال النجاشى : الرقم ١٠٧٠.

- ابن عبد الخالق (الرقم ٥٠).
- ٤- صالح بن خالد المحاملي الكناسي، وثقه في باب الكنى في ترجمة أبي شعيب المحاملي (الرقم ١٢٤٠).
- ٥- عمرو بن منهال بن مقلاص القيسي، وثقه في ترجمة ابنه حسن ابن عمرو بن منهال (الرقم ١٣٣٣).
- ٦- محمد بن عطية الحنات، وثقه في ترجمة أخيه الحسن بن عطية الحنات (الرقم ٩٣).
- ٧- محمد بن همام بن سهيل الاسكافي، وثقه في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك الفزاري (الرقم ٣١٣).
- الثاني: من ليس لهم ترجمة ولكن وثقوا في تراجم الغير:
- ١- أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي، وثقه في ترجمة ابنه الحسن (الرقم ١٥١).
- ٢- أسد بن أعفر المصري، وثقه في ترجمة ابنه داود (الرقم ٤١٤).
- ٣- اسماعيل بن أبي السمال الاسدي، وثقه في ترجمة أخيه ابراهيم (الرقم ٣٠).
- ٤- اسماعيل بن الفضل بن يعقوب النوفلي، وثقه في ترجمة ابن أخيه الحسين بن محمد بن الفضل (الرقم ١٣١).
- ٥- جعفر بن ابراهيم الطالبي الجعفري، وثقه في ترجمة ابنه سليمان (الرقم ٤٨٣).
- ٦- حسن بن أبي سارة الرواسي، وثقه في ترجمة ابنه محمد (الرقم ٨٨٣).
- ٧- حسن بن شجرة بن ميمون الكندي، وثقه في ترجمة أخيه علي (الرقم ٧٢٠).
- ٨- حسن بن علوان الكلبي، وثقه في ترجمة أخيه الحسين (الرقم ١١٦).

- ٩- حسن بن محمد بن خالد الطيالسى، وثقه فى ترجمة أخيه عبدالله (الرقم ٥٧٢).
- ١٠- حفص بن سابور الزيات، وثقه فى ترجمة أخيه بسطام (الرقم ٢٨٠).
- ١١- حفص بن سالم، وثقه فى ترجمة أخيه عمر (الرقم ٧٥٨).
- ١٢- حيان بن على العنزى، وثقه فى ترجمة أخيه مندل (الرقم ١١٣١).
- ١٣- زكريا بن سابور الزيات، وثقه فى ترجمة أخيه بسطام (الرقم ٢٨٠).
- ١٤- زياد بن سابور الزيات، وثقه فى ترجمة أخيه بسطام (الرقم ٢٨٠).
- ١٥- زياد بن أبى الجعد الاشجعى، وثقه فى ترجمة ابن ابنه رافع ابن سلمة (الرقم ٤٤٧).
- ١٦- زياد بن سوقة العمرى، وثقه فى ترجمة أخيه حفص (الرقم ٣٤٨).
- ١٧- سلمة بن زياد بن أبى الجعد الاشجعى، وثقه فى ترجمة ابنه رافع (الرقم ٤٤٧).
- ١٨- شجرة بن ميمون بن أبى أراكة الكندى، وثقه فى ترجمة ابنه على (الرقم ٧٢٠).
- ١٩- صباح بن موسى الساباطى، وثقه فى ترجمة أخيه عمار (الرقم ٧٧٩).
- ٢٠- عبدالاعلى بن على بن أبى شعبة الحلبي، وثقه فى تراجم ابن عمه أحمد بن عمر (الرقم ٢٤٥) و أخويه عبيدالله (الرقم ٦١٢) و محمد (الرقم ٨٨٥).
- ٢١- عبدالخالق بن عبد ربه الاسدى، وثقه فى ترجمة ابنه اسماعيل

(الرقم ٥٠).

٢٢- عبدالرحمن بن أبي عبدالله البصرى، وثقه فى ترجمة ابن
ابنه اسماعيل بن همام (الرقم ٦٢).٢٣- عبدالرحيم بن عبد ربه الاسدى، وثقه فى ترجمة ابن أخيه
اسماعيل بن عبدالخالق (الرقم ٥٠).٢٤- عبدالله بن رباط البجلي، وثقه فى ترجمة ابنه محمد
(الرقم ٩٥٥).٢٥- عبدالله بن عثمان بن عمرو الفزارى، وثقه فى ترجمة أخيه
حماد (الرقم ٣٧١).٢٦- عبدالملك بن سعيد الكنانى، وثقه فى ترجمة أخيه عبدالله
(الرقم ٥٦٥).٢٧- عبدالملك بن عتبة النخعى، وثقه فى ترجمة عبدالملك بن
عتبة الهاشمى (الرقم ٦٣٥).٢٨- على بن أبى شعبة الحلبى، وثقه فى ترجمة ابنه عبيدالله
(الرقم ٦١٢).

٢٩- على بن بشير، وثقه فى ترجمة أخيه محمد (الرقم ٩٢٧).

٣٠- على بن عطية الحناتى، وثقه فى ترجمة أخيه الحسن (الرقم

(٩٣

٣١- عمران بن على بن أبى شعبة الحلبى، وثقه فى تراجم ابن عمه
أحمد بن عمر (الرقم ٢٤٥) وأخويه عبيدالله (الرقم ٦١٢) و محمد
(الرقم ٨٨٥).٣٢- عمر بن أبى شعبة الحلبى، وثقه فى ترجمة ابن أخيه عبيدالله
ابن على (الرقم ٦١٢).٣٣- عمرو بن مروان اليشكرى، وثقه فى ترجمة أخيه عمار
(الرقم ٧٨٠).

- ٣٤- قيس بن موسى الساباطى، وثقه فى ترجمة أخيه عمار (الرقم ٧٧٩).
- ٣٥- (أبو خالد): محمد بن مهاجر بن عبيد الأزدي، وثقه فى ترجمة ابنه اسماعيل (الرقم ٤٦).
- ٣٦- محمد بن الهيثم العجلي، وثقه فى ترجمة ابن ابنه الحسن بن أحمد (الرقم ١٥١).
- ٣٧- محمد بن سوقة العمرى، وثقه فى ترجمة أخيه حفص (الرقم ٣٤٨).
- ٣٨- معاذ بن مسلم بن أبى سارة، وثقه فى ترجمة ابن عمه محمد بن الحسن (الرقم ٨٨٣).
- ٣٩- همام بن عبد الرحمن بن ميمون البصرى، وثقه فى ترجمة ابنه اسماعيل (الرقم ٦٢).
- ٤٠- يعقوب بن الياس بن عمرو البجلي، وثقه فى ترجمة أخيه عمرو (الرقم ٧٧٢).
- ٤١- أبو الجعد الأشجعى، وثقه فى ترجمة ابن حفيده رافع بن سلمة بن زياد (الرقم ٤٤٧).
- ٤٢- أبو شعبة الحلبي، وثقه فى ترجمة ابن ابنه عبيد الله بن على (الرقم ٦١٢).
- ٤٣- أبو عامر بن جناح الأزدي، وثقه فى ترجمة أخيه سعيد (الرقم ٥١٢).

٣- رجال الشيخ :

الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المولود عام (٣٨٥) و المتوفى عام (٤٦٠) فقد جمع في كتابه «أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام» حسب ترتيب عصورهم.

يقول المحقق التستري: ان مسلك الشيخ في رجاله يغاير مسلكه في الفهرس و مسلك النجاشى فى فهرسه، حيث انه أراد فى رجاله استقصاء أصحابهم و من روى عنهم مؤمناً كان أو منافقاً، امامياً كان أو عامياً، فعد الخلفاء و معاوية و عمرو بن العاص و نظراءهم من أصحاب النبى، و عد زياد بن أبيه و ابنه عبيدالله بن زياد من أصحاب امير المؤمنين و عد منصور الدوانيقى من أصحاب الصادق عليه السلام بدون ذكر شىء فيهم، فالاستناد اليه ما لم يحرز امامية رجل غير جائز حتى فى أصحاب غير النبى و أمير المؤمنين فكيف فى أصحابهما (١).

ومع ذلك فلم يأت بكل الصحابة، ولا بكل أصحاب الائمة، ويمكن أن يقال: أن الكتاب حسب ما جاء فى مقدمته ألف لبيان الرواة من الائمة، فالظاهر كون الراوى امامياً ما لم يصرح بالخلاف أو لا أقل شيعياً فتدبر. و كان سيدنا المحقق البروجردى يقول: ان كتاب الرجال للشيخ كانت مذكرات له و لم يتوفق لاكماله، و لاجل ذلك نرى أنه يذكر عدة أسماء و لا يذكر فى حقهم شيئاً من الوثاقة والضعف و لا الكتاب والرواية، بل يعدهم من أصحاب الرسول والائمة فقط.

٤- فهرس الشيخ :

وهو له قدس سره فقد أتى بأسماء الذين لهم أصل أو تصنيف (١). ان الشيخ الطوسي مؤلف الرجال والفهرس أظهر من أن يعرف ان هو الحبر الذي يقتطف منه أزهار العلوم، و يقتبس منه أنواع الفضل، فهو رئيس المذهب والملة، و شيخ المشايخ الاجلة فقد أطراه كل من ذكره و وصفه بشيخ الطائفة على الاطلاق، و رئيسها الذي تلوى اليه الاعناق. صنف في جميع علوم الاسلام، فهو مضافاً الى اختيار الكشي صنف الفهرس والرجال.

أما الفهرس فهو موضوع لذكر الاصول والمصنفات، و ذكر الطرق اليها غالباً و هو يفيد من جهتين:

الاول : في بيان الطرق الى نفس هذه الاصول والمصنفات.

الثاني : ان الشيخ نقل في التهذيب روايات من هذه الاصول

والمصنفات، و لم يذكر طريقه الى تلك الاصول والمصنفات، لا في نفس الكتاب و لا في خاتمة الكتاب، ولكن ذكر طريقه اليها في الفهرس، بل ربما يكون مفيداً من وجه ثالث و هو أنه ربما يكون طريق الشيخ الى هذه الاصول والمصنفات ضعيفاً في التهذيب، ولكنه صحيح

في الفهرس، فيصح توصيف الخبر بالصحة لاجل الطريق الموجود في الفهرس، لكن بشرط أن يعلم أن الحديث مأخوذ من نفس الكتاب. و على كل تقدير فالفهرس موضوع لبيان مؤلفي الشيعة على الاطلاق سواء كان امامياً أو غيره.

قال في مقدمته: «فاذا ذكرت كل واحد من المصنفين و أصحاب الاصول فلا بد أن أشير الى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، و هل يعول على روايته أولاً، و ابين اعتقاده و هل هو موافق للحق أو هو مخالف له؟ لان كثيراً من مصنفى أصحابنا و أصحاب الاصول ينتحلون المذاهب الفاسدة و ان كانت كتبهم معتمدة، فاذا سهل الله اتمام هذا الكتاب فانه يطلع على أكثر ما عمل من التصانيف و الاصول و يعرف به قدر صالح من الرجال و طرائقهم» (١).

ولكنه قدس سره لم يف بوعده في كثير من ذوى المذاهب الفاسدة، فام يقل في ابراهيم بن أبي بكير بن أبي السمال شيئاً، مع أنه كان واقفياً كما صرح به الكشى والنجاشى، و لم يذكر شيئاً في كثير من الضعفاء حتى في مثل الحسن بن على السجادة الذى كان يفضل أبا الخطاب على النبى صلى الله عليه و آله، و النجاشى مع أنه لم يعد ذلك في اول كتابه، أكثر ذكراً منه بفساد مذهب الفاسدين و ضعف الضعفاء (٢).

١ . الفهرس: «الطبعة الاولى» الصفحة ٢ و : «الطبعة الثانية» الصفحة ٢٥ - ٢٤.

٢ . لاحظ قاموس الرجال : ج ١، الصفحة ١٨.

٥- رجال البرقي

كتاب الرجال للبرقي كرجال الشيخ، أتى فيه أسماء أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة الى الحجة صاحب الزمان عليه السلام، ولا يوجد فيه أى تعديل و تجريح، و ذكر النجاشي، فى عداد مصنفات البرقي كتاب الطبقات، ثم ذكر ثلاثة كتب اخرى ثم قال: كتاب الرجال (الرقم ١٨٢).

والموجود هو الطبقات المعروف برجال البرقي، المطبوع مع رجال أبي داود فى طهران، و اختلفت كلماتهم فى أن رجال البرقي هل هو تأليف أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسن (المتوفى عام ٢٧٤ أو عام ٢٨٠) أو تأليف أبيه، والقرائن يشهد على خلاف كلتا النظريتين و اليك بيانها:

١- انه كثيراً ما يستند فى رجاله الى كتاب سعد بن عبدالله بن أبي خلف الاشعري القمي (المتوفى ٣٠١ أو ٢٩٩) و سعد بن عبدالله ممن يروى عن احمد بن محمد بن خالد فهو شيخه، ولا معنى لاستناده الى كتاب تلميذه (١).

٢- وقد عنون فيه عبدالله بن جعفر الحميرى و صرح بسماعه منه و هو مؤلف قرب الاسناد و شيخ القميين، و هو يروى عن أحمد بن

محمد بن خالد البرقي، فيكون البرقي شيخه، فكيف يصرح بسماعه منه؟ (١).

٣- وقد عنون فيه أحمد بن أبي عبدالله، وهو نفس أحمد بن محمد ابن خالد البرقي المعروف، و لم يذكر أنه مصنف الكتاب كما هو القاعدة فيمن يذكر نفسه في كتابه، كما فعل الشيخ والنجاشي في فهرسيهما والعلامة و ابن داود في كتابيهما (٢).

٤- وقد عنون محمد بن خالد ولم يشر انه أبوه (٣).
و هذه القرائن تشهد أنه ليس تأليف البرقي ولا والده، و هو اما من تأليف ابنه - أعني عبدالله بن أحمد البرقي - الذي يروى عنه الكليني، أو تأليف نجله - أعني أحمد بن عبدالله بن أحمد البرقي - الذي يروى عنه الصدوق، والثاني أقرب لعنوانه سعداً والحميري اللذين يعدان معاصرين لابن و في طبقة المشيخة للنجل (٤).

١ . رجال البرقي : الصفحة ٦١ - ٦٠.

٢ . رجال البرقي: الصفحة ٥٩ - ٥٧.

٣ . رجال البرقي: الصفحة ٥٥، ٥٤، ٥٠.

٤ . لاحظ قاموس الرجال : ج ١ الصفحة ٣١.

٦- رسالة أبي غالب الزراري

و هي رسالة للشيخ أبي غالب، أحمد بن محمد الذي ينتهي نسبه الى بكير بن أعين. وهذه الرسالة في نسب آل أعين، و تراجم المحدثين منهم، كتبها أبو غالب الى ابن ابنه «محمد بن عبدالله بن أبي غالب» و هي اجازة منه سنة ٣٥٦ هـ، ثم جدها في سنة ٣٦٧ هـ، و توفي بعد ذلك بسنة (أى سنة ٣٦٨ هـ) و كانت ولادته سنة ٢٨٥ هـ، ذكر في تلك الرسالة بضعة وعشرين من مشايخه، منهم: جده أبوطاهر الذي مات سنة ٣٠٠ (١) و منهم: عبدالله بن جعفر الحميري الذي ورد الكوفة سنة ٢٩٧ (٢). و في أواخر الرسالة ذكر فهرس الكتب الموجودة عنده، التي يرويهها هو عن مؤلفيها، و تبلغ مائة و بضعة عشر كتاباً، و جزء، و أجاز لابن ابنه المذكور روايتها عنه و قال: ثبت الكتب التي أجزت لك روايتها على الحال التي قدمت ذكرها (٣).

قال العلامة الطهراني: و في هذا الكتاب تراجم كثير من آل أعين الذين كان منهم في عصر واحد أربعون محدثاً قال فيه: ولم يبق في وقتي من آل أعين أحد يروى الحديث، ولا يطلب العلم، و شححت على

١ . رسالة في آل أعين: الصفحة ٣٨، من النسخة المطبوعة مع شرح العلامة الإبطحي.

٢ . رسالة في آل أعين: الصفحة ٣٨.

٣ . رسالة في آل أعين: الصفحة ٤٥.

أهل هذا البيت الذي لم يخل من محدث أن يضمحل ذكرهم، و يدرس
رسمهم، و يبطل حديث أولادهم (١).
و بالجملة، هذه الرسالة مع صغر حجمها تعد من الاصول الرجالية
و هي بعينها مندرجة في «كشكول» المحدث البحراني.
و طبعت أخيراً مع شرح العلامة الحجة السيد محمد علي الابطحي،
و فيه فوائد مهمة شكر الله مساعيد.

٧- مشيخة الصدوق :

وهي تأليف الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه المولود بدعاء الحجة صاحب الزمان - عجل الله تعالى فرجه الشريف عام ٣٠٦هـ، والمتوفى عام ٣٨١هـ، وهو أوسط المحمدين الثلاثة المصنفين للكتب الأربعة، وهو قد سلك في كتابه هذا مسلكاً غير ما سلكه الشيخ الكليني، فإن ثقة الإسلام يذكر جميع السند غالباً إلا قليلاً، اعتماداً على ما ذكره في الأخبار السابقة، وأما الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه فهو بنى من أول الأمر على اختصار الإسناد، وحذف أوائل الإسناد، ثم وضع في آخره مشيخة يعرف بها طريقه إلى من روى عنه، فهي المرجع في اتصال سنده في أخبار هذا الكتاب، وهذه المشيخة إحدى الرسائل الرجالية التي لا تخلو من فوائد، وقد أدرجها الصدوق - رحمه الله - في آخر كتابه «من لا يحضره الفقيه».

٨- مشيخة الشيخ الطوسي في كتابي: التهذيب والاستبصار

وهي كمشيخة الصدوق، فقد صدر الشيخ أحاديث الكتابين باسماء أصحاب الأصول والمصنفات، وذكر سنده اليهم في مشيخة الكتابين التي جعلها خاتمة لهما، وطبعت المشيخة في آخر كل من الكتابين. و سيوافيك البحث حول المشيختين.

توالى التأليف فى علم الرجال

وقد توالى التأليف فى علم الرجال بعد هذه الاصول الثمانية، ولكن لايقاس فى الوزن والقيمة بها، ولاجل ذلك يجب الوقوف عليها واستخراج ما فيها من النصوص فى حق الرواة، وسيوافيك وجه الفرق بين هذه الكتب و ما ألف بعدها و قيمة توثيق المتأخرين.

الفرق بين الرجال والفهرس

قد أو مانا الى أن الصحيح هو تسمية كتاب النجاشى بالفهرس لا بالرجال، ولاكمال البحث نقول:

الفرق بين كتاب الرجال وفهرس الاصول والمصنفات، أن الرجال ما كان مبنياً على بيان طبقات أصحابهم عليهم السلام (١) كما عليه رجال الشيخ، حيث شرع بتدوين أصحاب النبى صلى الله عليه وآله ثم الامام على عليه السلام و هكذا.

وأما الفهارس؛ فيكتفى بمجرد ذكر الاصول والمصنفات ومؤلفيها وذكر الطرق اليها، ولاجل ذلك ترى النجاشى يقول فى حق بعضهم،

١ . قاموس الرجال : ج ١ الصفحة ٣٣، و أضاف أن أصل رجال الكشى كان على الطبقات والظاهر أنه يكفى فى هذا النوع من التأليف ذكر الاشخاص على ترتيب الطبقات و ان لم يكن على طبقات أصحابهم عليهم السلام، والموجود من الكشى هو النمط الاول.

ذكره أصحاب الفهرس، و في بعضهم: ذكره أصحاب الرجال، و يؤيد ذلك ما ذكره نفس النجاشي في مقدمة الجزء الاول من الكتاب (١) و في أول الجزء الثاني منه حيث يصفه بقوله: «الجزء الثاني من كتاب فهرس أسماء مصنفى الشيعة و ذكر طرف من كناههم و ألقابهم و منازلهم و أنسابهم و ما قيل في كل رجل منهم من مدح أو ذم» (٢).

قال المحقق التستري: «ان كتب فن الرجال العام على أنحاء: منها بعنوان الرجال المجرد، منها بعنوان معرفة الرجال، و منها بعنوان تاريخ الرجال، و منها بعنوان الفهرس، و منها بعنوان الممدوحين والمذمومين، و منها بعنوان المشيخة، و لكل واحد موضوع خاص» (٣).

١ . رجال النجاشي : الصفحة ٣.

٢ . رجال النجاشي : الصفحة ٢١١.

٣ . قاهوس الرجال : ج ١ الصفحة ١٨.

٢- رجال ابن الغضائري

- * ترجمة الغضائري
- * ترجمة ابن الغضائري
- * كيفية وقوف العلماء على
كتاب الضعفاء
- * هل الكتاب للغضائري
أو لابنه؟
- * الضعفاء رابع كتبه
- * قيمته عند العلماء

من الكتب الرجالية المؤلفة في العصور المتقدمة التي تعد عند البعض من أمهات الكتب الرجالية، الكتاب الموسوم بـ «رجال الغضائري» تارة و «رجال ابن الغضائري» اخرى، وليس هو الاكتاب «الضعفاء» الذي أدرجه العلامة في خلاصته، والقهبائي في مجموعه و لرفع الستر عن وجه الحقيقة يجب الوقوف على امور و اليك البحث عنها واحداً بعد الاخر.

الف - ترجمة الغضائري :

الحسين بن عبيدالله بن ابراهيم الغضائري من رجال الشيعة و هو معنون في كتب الرجال با كبار.

قال النجاشي : « شيخنا رحمه الله له كتب، ثم ذكر أسماء تأليفه البالغة الى أربعة عشر كتابا ولم يسم له أى كتاب فى الرجال، ثم قال: اجازنا جميعها و جميع رواياته عن شيوخه و مات - رحمه الله - فى منتصف شهر صفر سنة احدى عشرة و اربعمائة » (١).

و قال الشيخ فى رجاله: « الحسين بن عبيدالله الغضائري يكنى أبا عبدالله، كثير السماع، عارف بالرجال و له تصانيف ذكرناها فى الفهرس، سمعنا منه و اجاز لنا بجميع رواياته مات سنة احدى عشر و اربعمائة » (٢) ولكن النسخ الموجودة فى الفهرس خالية من ترجمته و لعل ذلك صدر منه - رحمه الله - سهواً، أو سقط من النسخ المطبوعة، ولا يخفى أن هذه التعابير دالة على وثاقة الرجل و يكفى كونه من مشايخ النجاشي و الشيخ، و قد ثبت فى محله أن مشايخ النجاشي كلهم ثقات.

١ . رجال النجاشي : الرقم ١٦٦ .

٢ . رجال الشيخ : الصفحة ٤٧٠، الرقم ٥٢ .

ب - ترجمة ابن الغضائرى :

هو أحمد بن حسين بن عبيدالله، ذكره الشيخ فى مقدمة الفهرس و قال: «انى لما رأيت جماعة من شيوخ طائفنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا وماصنفوه من التصانيف و روه من الاصول، و لم أجد أحداً استوفى ذلك... الا ما قصده أبوالحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله - رحمه الله - فانه عمل كتابين أحدهما ذكر فيه المصنفات والاخر ذكر فيه الاصول، و استوفاهما على مبلغ ما وجده و قدر عليه، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا و اخترم هو و عمد بعض ورثته الى اهلاك هذين الكتابين و غيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه» (١).

و هذه العبارة تفيد أنه قد تلف الكتابان قبل استنساخهما، غير أن النجاشى كما سيوافيك ينقل عنه بكثير. والمنقول عنه غير هذين الكتابين كما سيوافيك بيانه.

و يظهر من النجاشى فى ترجمة أحمد بن الحسين الصيقل أنه اشترك مع ابن الغضائرى فى الاخذ عن والده و غيره حيث قال: «له كتب لا يعرف منها الا النوادر، قرأته أنا و أحمد بن الحسين رحمه الله

١ . ديباجة فهرس الشيخ : «الطبعة الاولى» الصفحة ٢ - ١، و فى «الطبعة الثانية» الصفحة ٢٤ - ٢٣.

على أبيه» (١) كما يظهر ذلك أيضاً فى ترجمة على بن الحسن بن فضال حيث قال: «قرأ أحمد بن الحسين كتاب الصلاة والزكاة ومناسك الحج والصيام والطلاق و... على أحمد بن عبد الواحد فى مدة سمعتها معه» (٢) و يظهر ذلك فى ترجمة عبدالله بن ابي عبدالله محمد بن خالد بن عمر الطيالسى قال: «و لعبد الله كتاب نوادر - الى أن قال:- ونسخة اخرى نوادر صغيرة رواه أبو الحسين النصبى، أخبرناها بقراءة أحمد بن الحسين» (٣).

نعم يظهر من ترجمة على بن محمد بن شيران أنه من أساتذة النجاشى حيث قال: «كنا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين» (٤) والاجتماع عند العالم لا يكون الا للاستفاده منه.

والعجب أن النجاشى مع كمال صلته به و مخالطته معه لم يعنونه فى فهرسه مستقلاً، و لم يذكر ما قاله الشيخ فى حقه من أنه كان له كتابان الخ، نعم نقل عنه فى موارد و أشار فى ترجمة أحمد بن محمد ابن خالد البرقى الى كتاب تاريخه و يحتمل أنه غير رجاله، كما يحتمل أن يكون نفسه، لشيوع اطلاق لفظ التاريخ على كتاب الرجال كتاريخ البخارى و هو كتاب رجاله المعروف، و تاريخ بغداد و هو نوع رجال، و يكفى فى وثاقة الرجل اعتماد مثل النجاشى عليه والتعبير عنه بما يشعر بالتكريم، و قد نقل المحقق الكلباسى كلمات العلماء فى حقه فلاحظ (٥).

١ . رجال النجاشى : الرقم ٢٠٠.

٢ . رجال النجاشى : الرقم ٦٧٦.

٣ . رجال النجاشى : الرقم ٥٧٢.

٤ . رجال النجاشى : الرقم ٧٠٥.

٥ . لاحظ سماء المقال : ج ١ الصفحة ١٥ - ٧.

ج - كيفية وقوف العلماء على كتاب الضعفاء

ان أول من وجدده هو السيد جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحسنى الحلبي (المتوفى سنة ٦٧٣) فأدرجه السيد موزعاً له في كتابه «حل الاشكال في معرفة الرجال» الذي ألفه عام ٦٤٤، وجمع فيه عبارات الكتب الخمسة الرجالية و هي رجال الطوسي و فهرسه و اختيار الكشي و فهرس النجاشي و كتاب الضعفاء المنسوب الى ابن الغضائري. قال السيد في اول كتابه بعد ذكر الكتب بهذا الترتيب: «ولى بالجميع روايات متصلة سوى كتاب ابن الغضائري» فيظهر منه أنه لم يروه عن أحد و انما وجدده منسوباً اليه، ولم يجد السيد كتاباً آخر للممدوحين منسوباً الى ابن الغضائري و الا أدرجه أيضاً و لم يقتصر بالضعفاء.

ثم تبع السيد تلميذاه العلامة الحلبي (المتوفى عام ٧٢٦) فى الخلاصة و ابن داود فى رجاله (المؤلف فى ٧٠٧) فأدرجا فى كتابيهما عين ما أدرجه استاذهما السيد بن طاووس فى «حل الاشكال»، و صرح ابن داود عند ترجمة استاذه المذكور بأن اكثر فوائد هذا الكتاب و نكته من اشارات هذا الاستاذ و تحقيقاته.

ثم ان المتأخرين عن العلامة و ابن داود كلهم ينقلون عنهما، لان نسخة الضعفاء التى وجددها السيد بن طاووس قد انقطع خبرها عن

المتأخرين عنه، و لم يبق من الكتاب المنسوب الى ابن الغضائري الا ما وضعه السيد بن طاووس في كتابه «حل الاشكال»، و لولاه لما بقى منه أثر، و لم يكن ادراجه فيه من السيد لاجل اعتباره عنده، بل ليكون الناظر في كتابه على بصيرة، و يطلع على جميع ما قيل أو يقال في حق الرجل حقاً أو باطلاً، ليصير ملزماً بالتتبع عن حقيقة الامر.

و أما كتاب «حل الاشكال» فقد كان موجوداً بخط مؤلفه عند الشهيد الثاني، كما ذكره في اجازته للشيخ حسين بن عبدالصمد، وبعده انتقل الى ولده صاحب المعالم، فاستخرج منه كتابه الموسوم بـ «التحرير الطاووسي» ثم حصلت تلك النسخة بعينها عند المولى عبدالله بن الحسين التستري (المتوفى سنة ١٠٢١) شيخ الرجاليين في عصره، و كانت مخرقة مشرقة على التلف، فاستخرج منها خصوص عبارات كتاب الضعفاء، المنسوب الى ابن الغضائري، مرتباً على الحروف و ذكر في اوله سبب استخراجها فقط. ثم ادخل تلميذه المولى عناية الله القهبائي، تمام ما استخرجه المولى عبدالله المذكور في كتابه مجمع الرجال المجموع فيه الكتب الخمسة الرجالية حتى ان خطبها ذكرت في اول هذا المجمع (١).

و اليك نص ما ذكره الشيخ عبدالله التستري حسب ما نقله عنه تلميذه القهبائي في مقدمة كتابه مجمع الرجال: «اعلم - أيدك الله و ايانا - اني لما وقفت على كتاب السيد المعظم السيد جمال الدين أحمد بن طاووس في الرجال، فرأيتة مشتملاً على نقل ما في كتب السلف، و قد كنت رزقت بحمد الله النافع من تلك الكتب، الا كتاب ابن الغضائري، فاني كنت ما سمعت له وجوداً في زماننا و كان كتاب السيد هذا بخطه الشريف مشتملاً عليه فحداني به مع ظن الانتفاع بكتاب ابن

الغضائري أن أجعله منفرداً عنه راجياً من الله الجواد، الوصول الى سبيل الرشاد» (١) و على ذلك فالطريق الى ما ذكره ابن الغضائري عبارة عما أدرجه العلامة و ابن داود في رجاليهما و أخيراً ما أدرجه القهبائي مما جرده استاذه التستري عن كتاب «حل الاشكال» و جعله كتاباً مستقلاً، و أما طريق السيد الى الكتاب فغير معلوم أو غير موجود. هذا هو حال كتاب ابن الغضائري و كيفية الوقوف عليه و وصوله اليه.

د - الكتاب تأليف نفس الغضائرى أو تأليف ابنه

هيهنا قولان: أما الاول؛ فقد ذهب الشهيد الثانى الى أنه تأليف نفس الغضائرى «الحسين بن عبيدالله» لتأليف ابنه. أى «أحمد بن الحسين»، مستدلاً بما جاء فى الخلاصة (١) فى ترجمة سهل بن زياد الادمى حيث قال: «وقد كاتب أبا محمد العسكرى عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار فى المنتصف من شهر ربيع الاخر سنة خمس و خمسين و مائتين ذكر ذلك أحمد بن على بن نوح و أحمد بن الحسين - رحمهما الله - و قال ابن الغضائرى: «انه كان ضعيفاً قال الشهيد الثانى: ان عطف ابن الغضائرى على أحمد بن الحسين يدل على أنه غيره» (٢).

ولا يخفى عدم دلالة على ما ذكره لان ما ذكره العلامة (... ذكر ذلك أحمد بن على بن نوح و أحمد بن الحسين) من تنمة كلام النجاشى الذى نقله العلامة عنه فى كتابه، فان النجاشى يعرف «السهل» بقوله: «كان ضعيفاً فى الحديث غير معتمد فيه. و كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب و أخرجه من قم الى الرى، و كان يسكنها و قد كاتب أبا محمد - الى قوله - رحمهما الله» (٣).

١ . رجال العلامة : الصفحة ٩ - ٢٢٨.

٢ . قاموس الرجال: ج ١ الصفحة ٢٢، وعلى ما ذكره كلما أطلق ابن الغضائرى فالمراد هو الوالد، و أما الولد فيكون نجل الغضائرى لا ابنه.

٣ . رجال النجاشى : الرقم ٤٩٠.

و بالاسترحام (رحمهما الله) تم كلام النجاشى، ثم ان العلامة بعدما نقل عن النجاشى نظر ابن نوح و أحمد بن الحسين فى حق الرجل، أراد أن يأتى بنص كلام ابن الغضائرى أيضاً فى كتاب الضعفاء و لاجل ذلك عاد و قال: «قال ابن الغضائرى: انه كان ضعيفاً فاسد الرواية والمذهب و كان أحمد ابن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه عن قم و أظهر البراءة منه و نهى الناس عن السماع منه والرواية عنه و يروى المراسيل و يعتمد المجاهيل» (١).

و على هذا فعطف جملة «و قال ابن الغضائرى» على «أحمد بن الحسين» لا يدل على المغايرة بعد الوقوف على ما ذكرناه (٢).

و يظهر هذا القول من غيره، فقد نقل المحقق الكلباسى، أنه يظهر من نظام الدين محمد بن الحسين الساوجى فى كتابه المسمى بـ «نظام الاقوال» أنه من تأليف الاب حيث قال فيه: «و لقد صنف أسلافنا و مشايخنا - قدس الله تعالى أرواحهم - فيه كتباً كثيرة ككتاب الكشى، و فهرس الشيخ الطوسى، و الرجال له أيضاً، و كتاب الحسين بن عبيدالله الغضائرى - الى ان قال - و أكتفى فى هذا الكتاب عن أحمد ابن على النجاشى بقولى «النجاشى» - الى أن قال - و عن الحسين ابن عبيدالله الغضائرى بـ «ابن الغضائرى» (٣).

و يظهر التردد من المحقق الجليل مؤلف معجم الرجال - دام ظله - حيث استدل على عدم ثبوت نسبة الكتاب بقوله: «فان النجاشى لم يتعرض له مع أنه - قدس سره - بصدد بيان الكتب التى صنفها الامامية، حتى انه يذكر ما لم يره من الكتب و انما سمعه من غيره أو رآه فى كتابه، فكيف

١ . رجال العلامة : الصفحة ٩ - ٢٢٨.

٢ . لاحظ سماء المقال : ج ١ الصفحة ٧، و قاهوس الرجال : ج ١ الصفحة ٣٢.

٣ . سماء المقال : ج ١ الصفحة ٥ فى الهامش. و كان نظام الدين الساوجى نزيل الرى وتلميذ الشيخ البهائى، توفى بعد ١٠٣٨ بقليل، و فرغ من تأليف نظام الاقوال فى سنة ١٠٢٢، و هو بعد مخطوط لم يطبع.

لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيدالله أو ابنه أحمد؟ وقد تعرض - قدس سره - لترجمة الحسين بن عبيدالله و ذكر كتبه و لم يذكر فيها كتاب الرجال، كما انه حكى عن أحمد بن الحسين في عدة موارد و لم يذكر أن له كتاب الرجال» (١).

ولكن النجاشي نقل عن ابن الغضائري كثيراً و كلما قال: «قال أحمد بن الحسين أو ذكره أحمد بن الحسين» فهو المراد و صرح في ترجمة البرقي بأن له كتاب التاريخ، و من القريب أن مراده منه هو كتاب رجاله، لشيوع تسمية «الرجال» بالتاريخ كما سيوافيك.

و أما الثاني، فهو أن الكتاب على فرض ثبوت النسبة من تأليف ابن الغضائري (أحمد) لا نفسه - أعني الحسين - و يدل عليه وجوه: الأول: ان الشيخ كما عرفت ذكر لأحمد بن الحسين كتابين أحدهما في الاصول والآخر في المصنفات، و لم يذكر للوالد أي كتاب في الرجال، و ان وصفه الشيخ و النجاشي بكونه كثير السماع، عارفاً بالرجال، غير أن المعرفة بالرجال لا يستلزم التأليف فيه، و من المحتمل أن هذا الكتاب هو أحد هذين أو هو كتاب ثالث وضع لذكر خصوص الضعفاء والمذمومين، كما احتمله صاحب مجمع الرجال، و يحتمل ان يكون له كتاب آخر في الثقات و الممدوحين و ان لم يصل إلينا منه خبر ولا اثر، كما ذكره الفاضل الخاجوي، محتملاً أن يكون كتاب الممدوحين، أحد الكتابين اللذين صرح بهما الشيخ في اول فهرس على ما نقله صاحب سماء المقال (٢) ولكن الظاهر خلافه، و سيوافيك حق القول في ذلك فانتظر.

الثاني: ان أول من وقف على هذا الكتاب هو السيد الجليل ابن

١ . معجم رجال الحديث: ج ١ الصفحة ٤-١١٣ من المقدمة طبع النجف، والصفحة ٣-١٠١ من طبع لبنان.

٢ . سماء المقال : ج ١ الصفحة ٢.

طاووس الحلى، فقد نسبه الى الابن فى مقدمة كتابه على ما نقله عنه فى التحرير الطاووسى، حيث قال: «انى قد عذمت على أن أجمع فى كتابى هذا أسماء الرجال المصنفين و غيرهم من كتب خمسة - الى أن قال - و كتاب أبى الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائرى فى ذكر الضعفاء خاصة» (١).

الثالث : ان المتتبع لكتاب الخلاصة للعلامة الحلى، يرى أنه يعتقد بأنه من تأليف ابن الغضائرى، فلاحظ ترجمة عمر بن ثابت، و سليمان النخعى، يقول فى الاول: «انه ضعيف، قاله ابن الغضائرى» و قال فى الثانى: «قال ابن الغضائرى يقال انه كذاب النخع ضعيف جداً».

و بما انه يحتمل أن يكون ابن الغضائرى كنية للوالد، و يكون الجد منسوباً الى «الغضائر» الذى هو بمعنى الطين اللازب الحر، قال العلامة فى اسماعيل بن مهران: «قال الشيخ أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائرى - رحمه الله - انه يكنى أبا محمد، ليس حديثه بالنقى» و على ذلك فكلما أطلق ابن الغضائرى يريد به أحمد ابن الحسين، لاغيره.

و مما يؤيد أن الكتاب من تأليف ابن الغضائرى، أن بعض ما ينقله النجاشى فى فهرسه عن أحمد بن الحسين موجود فى هذا الكتاب، و أما الاختلاف من حيث العبارة فسيوافيك وجهه.

و هناك قرائن آخر جمعها المتتبع الخبير الكلباسى فى كتابه سماء المقال فلاحظ (٢).

١ . سماء المقال : ج ١ الصفحة ٦ - ٥ .

٢ . سماء المقال : ج ١ الصفحة ٧ - ٦ .

٥ - كتاب الضعفاء رابع كتبه

الظاهر أن ابن الغضائري ألف كتاباً أربعة و أن كتاب الضعفاء رابع كتبه والاول و الثاني ما أشار اليه الشيخ في مقدمة الفهرس « فانه (ابا الحسين) عمل كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنفات والاخر ذكر فيه الاصول و استوفاهما على مبلغ ما وجدته و قدر عليه، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا و اخترم هو - رحمه الله و عمد بعض ورثته الى اهلاك هذين الكتابين و غيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه » (١).

و الثالث هو كتاب الممدوحين ولم يصل الينا أبداً، لكن ينقل عنه العلامة في الخلاصة، والرابع هو كتاب الضعفاء الذي وصل الينا على النحو الذي وقفت عليه، والظاهر أن النجاشي لاجل مخالطته و معاشرته معه قد وقف على مسوداته و مذكراته فنقل ما نقل عنها.

و من البعيد جداً أن يكون كتاب الضعفاء نفس الكتابين اللذين ذكرهما الشيخ في مقدمة الفهرس، و ما عمل من كتابين كان مقصوراً في بيان المصنفات و الاصول، كفهرس الشيخ من دون تعرض لوثيقة شخص أو ضعفه، فعلى ذلك يجب أن يكون للرجل وراءهما كتاب

١ . ديباجة فهرس الشيخ: «الطبعة الاولى» الصفحة ٢ - ١ و في «الطبعة الثانية» الصفحة ٤.

الرجال لبيان الضعفاء والممدوحين، كما أن من البعيد أن يؤلف كتاباً في الضعفاء فقط، دون أن يؤلف كتاباً في الثقات أو الممدوحين، والدليل على تأليفه كتاباً في الممدوحين وجود التوثيقات منه في حق عدة من الرواة، و نقلها النجاشي عنه. أضاف الى ذلك أن العلامة يصرح بتعدد كتابه ويقول في ترجمة سليمان النخعي: «قال ابن الغضائري سليمان بن هارون النخعي أبو داود يقال له: كذاب النخع، روى عن أبي عبدالله ضعيف جداً. و قال في كتابه الاخر: سليمان بن عمر أبو داود النخعي الخ...» (١) و قال في ترجمة عمر بن ثابت: «ضعيف جداً قاله ابن الغضائري و قال في كتابه الاخر عمر بن أبي المقدم...» (٢) و قال في ترجمة محمد بن مصادف: «اختلف قول ابن الغضائري فيه ففي أحد الكتابين انه ضعيف و في الاخر انه ثقة» (٣). و هذه النصوص تعطي أن للرجل كتابين، أحدهما للضعفاء والمذمومين، والاخر للممدوحين والموثقين، و قد عرفت أن ما ذكره الشيخ في أول الفهرس لاصلة لهما بهذين الكتابين. فقدمات الرجل و ترك ثروة علمية مفيدة

١ . رجال العلامة : الصفحة ٢٢٥.

٢ . المصدر : الصفحة ٢٤١.

٣ . المصدر : الصفحة ٢٥٦.

و - كتاب الضعفاء و قيمته العلمية عند العلماء

لقد اختلف نظرية العلماء حول الكتاب اختلافاً عميقاً، فمن ذاهب الى انه مختلق لبعض معاندى الشيعة أراد به الوقعة فيهم، الى قائل بثبوت الكتاب ثبوتاً قطعياً وأنه حجة مالم يعارض توثيق الشيخ والنجاشي، الى ثالث بأن الكتاب له وأنه نقاد هذا العلم ولا يقدم توثيق الشيخ والنجاشي عليه، الى رابع بأن الكتاب له، غير أن جرحه و تضعيفه غير معتبر، لانه لم يكن في الجرح و التضعيف مستنداً الى الشهادة ولا الى القرائن المفيدة للاطمئنان بل الى اجتهاده في متن الحديث، فلو كان الحديث مشتتاً على الغلو والارتفاع في حق الائمة (حسب نظره) وصف الراوى بالوضع و ضعفه و اليك هذه الاقوال.

النظرية الاولى

ان شيخنا المتتبع الطهراني بعد ما سرد وضع الكتاب و أوضح كيفية الاطلاع عليه حكم بعدم ثبوت نسبة الكتاب الى الغضائري، و أن المؤلف له كان من المعاندين لا كابر الشيعة، و كان يريد الوقعة فيهم بكل حيلة، و لاجل ذلك ألف هذا الكتاب و أدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري تمويهاً ليقبل عنه جميع ما أراد اثباته من الوقائع والقبايح (١)

و يمكن تأييده في بادىء النظر بوجوده.

١- انه كانت بين النجاشى و ابن الغضائرى خلطة و صداقة فى أيام الدراسة والتحصيل، و كانا يدرسان عند والد ابن الغضائرى، كما كانا يدرسان عند غيره، على ما مرفى ترجمتهما، فلو كان الكتاب من تأليف ابن الغضائرى، اقتضى بطبع الحال وقوف النجاشى عليه (وقوف الصديق على أسرار صديقه) و اكثر النقل منه، مع أنه لا ينقل عنه الا فى موارد لا يتجاوز بضعة وعشرين مورداً، و هو يقول فى كثير من هذه الموارد «قال أحمد بن الحسين» أو «قاله أحمد بن الحسين» مشعراً بأخذه منه مشافهة لا نقلاً عن كتابه.

نعم، يقول فى بعض الموارد «و ذكر أحمد بن الحسين» الظاهر فى أنه أخذه من كتابه.

٢- ان الظاهر من الشيخ الطوسى أن ما ألفه ابن الغضائرى أهلك قبل أن يستنسخ حيث يقول: «و اخترم هو (ابن الغضائرى) و عمد بعض ورثته الى اهلاك هذين الكتابين و غيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه» (١).

٣- ان لفظ «اخترم» الذى أطلقه الشيخ عليه، يكشف عن أن الرجل مات بالموت الاخترامى، و انه مات و لم يتجاوز الاربعين، و بما أن النجاشى الذى هو زميله تولد عام ٣٧٢، يمكن أن يقال انه أيضاً من مواليد ذلك العام أو ما قبله بقليل، و بما أن موته كان موتاً اخترامياً، و الموت الاخترامى عبارة عن موت الرجل قبل بلوغه الاربعين، يمكن التنبؤ بأنه مات بعد أبيه بقليل، فيكون وفاته حوالى ٤١٢، و على ذلك فمن البعيد أن يصل الكتاب الى يد النجاشى و لا يصل الى يد الشيخ، مع أن بيئته بغداد كانت تجمع بين العالمين (النجاشى و الشيخ) كل يوم و ليلة، و قد توفى الشيخ سنة ٤٦٠، و توفى النجاشى على المشهور عام

٤٥٠، فهل يمكن بعد هذا وقوف النجاشي على الكتاب و عدم وقوف الشيخ عليه؟

و أقصى ما يمكن أن يقال: ان ابن الغضائري ترك أوراقاً مسودة في علم الرجال، و وقف عليها النجاشي، و نقل عنه ما نقل، ثم زاد عليه بعض المعاندين ما زاد مما تقشعر منه الجلود و ترتعد منه الفرائص من جرح المشايخ و رميهم بالدس والوضع، و هو كما قال السيد الداماد في رواشحه «قل أن يسلم أحد من جرحه أو ينجو ثقة من قدحه»

تحليل هذه النظرية

هذه النظرية في غاية التفريط، في مقابل النظرية الثالثة التي هي في غاية الافراط ولا يخفى وهن هذه الامور:

أما الاول: فيكفي في صحة نسبة الكتاب الى ابن الغضائري تطابق ما نقله النجاشي في موارد كثيرة مع الموجود منه، و عدم استيعابه بنقل كل ما فيه، لاجل عدم ثبوته عنده، و لذلك ضرب عنه صفحاً الا في موارد خاصة و اختلاف مشربهما في نقد الرجال و تمييز الثقات عن غيرها.

و أما الثاني: فلما عرفت أن كتاب الضعفاء، غير ما ألفه حول الاصول والمصنفات، و هو غير كتاب الممدوحين، الذي ربما ينقل عنه العلامة كما عرفت، و تعتمد الورثة على اهلاك الاولين لا يكون دليلاً على اهلاك الاخرين.

و أما الثالث: فيكفي في الاعتذار عن امكان عدم اطلاع الشيخ على بقية كتب ابن الغضائري، ان الشيخ كان رجلاً عالمياً مشاركاً في أكثر العلوم الاسلامية و متخصصاً في بعض النواحي منها، زعيماً للشيعة في العراق. والغفلة عن مثل هذا الشخص المتبحر في العلوم، والمتحمل للمسؤوليات الدينية والاجتماعية، أمر غير بعيد.

و هذا غير النجاشي الذي كان زميلاً و مشاركاً له في دروس ابيه و غيره، متخصصاً في علم الرجال و الانساب، و الغفلة عن مثله امر على خلاف العادة.

وما ذكره صاحب معجم رجال الحديث من قصور المقتضى و عدم ثبوت هذا الكتاب بالنسبة الى مؤلفه (١) غير تام، لان هذه القرائن تكفي في ثبوت النسبة و لولا الاعتماد عليها للزم رد الكثير من الكتب غير الواصلة اليها من طرق الرواية و الاجازة.

و على الجملة لا يصح رد الكتاب بهذه الوجوه الموهونة.

النظرية الثانية

الظاهر من العلامة في الخلاصة ثبوت نسبة الكتاب الى ابن الغضائري ثبوتاً قطعياً و لاجل ذلك توقف في كثير من الرواة لاجل تضعيف ابن الغضائري و انما خالف في موارد، لتوثيق النجاشي و الشيخ و ترجيح توثيقهما على جرحه.

النظرية الثالثة

ان هذا الكتاب و ان اشتهر من عصر المجلسي بأنه لا عبرة به، لانه يتسرع الى جرح الاجلة، الا انه كلام قشري و أنه لم ير مثله في دقة النظر، و يكفي اعتماد مثل النجاشي الذي هو أضبط اهل الرجال عليه، و قد عرفت من الشيخ أنه أول من الف فهرسا كاملا في مصنفات الشيعة و اصولهم، و الرجل نقاد هذا العلم، و لم يكن متبرعاً في الجرح بل كان متأملاً متثبتاً في التضعيف، قد قوى من ضعفه القميون جميعاً كأحمد بن الحسين بن سعيد، و الحسين بن آذويه و زيد الزراد و زيد

١ . معجم رجال الحديث : ج ١ الصفحة ١١٤ من المقدمة (الطبعة نجف) و الصفحة ١٠٢ الطبعة لبنان.

النرسى ومحمد بن أورمة بأنه رأى كتبهم و أحاديثهم صحيحة نعم ان المتأخرين شهروا ابن الغضائرى بأنه يتسرع الى الجرح فلا عبرة بطعونه، مع أن الذى وجدناه بالسبر فى الذين وقفنا على كتبهم ممن طعن فيهم، ككتاب الاستغاثة لعلى بن أحمد الكوفى، و كتاب تفسير محمد بن القاسم الاسترآبادى، و كتاب الحسين بن عباس ابن الجريش أن الامر كما ذكر (١).

ولا يخفى أن تلك النظرية فى جانب الافراط، ولو كان الكتاب بتلك المنزلة لما ذا لم يستند اليه النجاشى فى عامة الموارد، بل لم يستند اليه الا فى بضعة و عشرين مورداً؟ مع أنه ضعف كثيراً من المشايخ التى وثاقتهم عندنا كالشمس فى رائعة النهار.

ان عدم العبرة بطعونه ليس لاجل تسرعه الى الجرح و أنه كان جراحاً للرواة خارجاً عن الحد المتعارف بل لاجل أنه لم يستند فى جرحه بل و تعديله الى الطرق الحسينية، بل استند الى استنباطات و اجتهادات شخصية كما سيوافيك بيانه عن قريب.

النظرية الرابعة

ان كتاب الضعفاء هو لابن الغضائرى، غير ان تضعيفه و جرحه للرواة والمشايخ لم يكن مستنداً الى الشهادة والسماع، بل كان اجتهاداً منه عند النظر الى روايات الافراد، فان رآها مشتملة على الغلو و الارتفاع حسب نظره، وصفه بالضعف و وضع الحديث، و قد عرفت انه صحح روايات عدة من القميين بأنه رأى كتبهم و أحاديثهم صحيحة (أى بملاحظة مطابقتها لمعتقده).

ويرشد الى ما ذكرنا ما ذكره المحقق البهبهانى فى بعض المقامات

حيث قال: «اعلم أن الظاهر أن كثيراً من القدماء سيما القميين منهم و الغضائري كانوا يعتقدون للائمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم و رأيهم، و ما كانوا يجوزون التعدي عنها، و كانوا يعدون التعدي ارتفاعاً و غلوّاً حسب معتقدهم، حتى انهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّاً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض اليهم أو التفويض الذي اختلف فيه - كما سنذكر - أو المبالغة في معجزاتهم و نقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الاغراق في شأنهم واجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص، و اظهار كثير قدرة لهم، و ذكر علمهم بمكنونات السماء والارض (جعلوا كل ذلك) ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيما بجهة أن الغلاة كانوا مختلفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين.

و بالجملة، الظاهر ان القدماء كانوا مختلفين في المسائل الاصولية أيضاً فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلوّاً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً أو غير ذلك، و كان عند آخر مما يجب اعتقاده أو لا هذا و لا ذاك. و ربما كان منشأ جرحهم بالامور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم - كما أشرنا آنفاً - و ادعاء أرباب المذاهب كونه منهم أو روايتهم عنه و ربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه، الى غير ذلك، فعلى هذا ربما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال الامور المذكور - الى أن قال -

ثم اعلم أن القميين والغضائري ربما ينسبان الراوي الى الكذب و وضع الحديث أيضاً بعد ما نسباه الى الغلو و كأنه لروايته ما يدل عليه» (١).

١ . الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني : الصفحة ٩ - ٣٨ المطبوع في آخر رجال الخاقاني، و الصفحة ٨ من المطبوع في مقدمة منهج المقال.

اجابة المحقق التستري عن هذه النظرية

ان المحقق التستري أجاب عن هذه النظرية بقوله: «كثيراً ما يرد المتأخرون طعن القدماء في رجل بالغلو، بأنهم رموه به لنقله معجزاتهم وهو غير صحيح، فان كونهم عليهم السلام ذوى معجزات من ضروريات مذهب الامامية، و هل معجزاتهم وصلت اليها الا بنقلهم؟ و انما مرادهم بالغلو ترك العبادة اعتماداً على ولايتهم عليهم السلام فروى أحمد بن الحسين الغضائرى، عن الحسن بن محمد بن بندار القمى، قال: سمعت مشايخي يقولون: ان محمد بن اورمة لما طعن عليه بالغلو بعث اليه الاشاعرة ليقتلوه، فوجدوه يصلى الليل من اوله الى آخره، ليالى عدة فتوقفوا عن اعتقادهم.

و عن فلاح السائل (١) لعلى بن طاووس عن الحسين بن احمد المالكي قال: قلت لاحمد بن مليك الكرخي (٢) عما يقال في محمد ابن سنان من أمر الغلو، فقال: معاذالله، هو والله علمنى الطهور. و عنون الكشى (٣) جمعاً، منهم على بن عبدالله بن مروان و قال: انه سأل العياشى عنهم فقال: و أما على بن عبدالله بن مروان فان القوم (يعنى الغلاة) تمتحن في أوقات الصلوات و لم أحضره وقت صلاة. و عنون

- ١ . فلاح السائل : الصفحة ١٣٣ و فيه أحمد بن هليل الكرخي.
- ٢ . كذا و فى رجال السيد البحر العلوم «احمد بن هليك» و فى تنقيح المقال «أحمد ابن مليك» والظاهر وقوع تصحيف فيه، والصحيح هو أحمد بن هلال الكرخي العبرتنى، للشواهد التالية:
- الاول : كون الحسين بن أحمد المالكي فى سند الخبر الذى هو راو عن احمد بن هلال الكرخي (راجع روضة الكافي: الحديث ٣٧١).
- الثانى : كون محمد بن سنان فيه، الذى يروى عنه أحمد بن هلال الكرخي (راجع أيضاً روضة الكافي: الحديث ٣٧١).
- الثالث : ان أبا على بن همام ينقل بعض القضايا المرتبطة بأحمد بن هلال الكرخي كما فى غيبة الشيخ (الصفحة ٢٤٥) و هو أيضاً يذكر تاريخ وفات أحمد هذا كما نقل عنه السيد بن طاووس. أضف الى ذلك أنالم نثر على ترجمة لاحمد بن هليل، أو هليك، او مليك فى كتب الرجال المعروفة.
- ٣ . رجال الكشى : الصفحة ٥٣٠.

الكشى (١) أيضاً الغلاة فى وقت الامام الهادى و روى عن أحمد بن محمد بن عيسى أنه كتب اليه عليه السلام فى قوم يتكلمون و يقرؤون أحاديث ينسبونها اليك و الى آبائك - الى أن قال - و من أقاويلهم أنهم يقولون ان قوله تعالى «ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر» معناها، رجل لا سجود و لا ركوع و كذلك الزكاة معناها ذلك الرجل لا عدد دراهم و لا اخراج مال، و أشياء من الفرائض والسنن والمعاصى تأولوها و صيروها على هذا الحد الذى ذكرت» (٢).

أقول: ما ذكره - دام ظله - من أن الغلاة كانوا يمتحنون فى أوقات الصلاة صحيح فى الجملة، و يدل عليه مضافا الى ما ذكره بعض الروايات. قال الصادق عليه السلام: احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدوهم، فان الغلاة شر خلق الله - الى أن قال - الينا يرجع الغالى فلا نقبله، و بنا يلحق المقصر فنقبله، فقيل له: كيف ذلك يا ابن رسول الله؟ قال: الغالى قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحج، فلا يقدر على ترك عاداته و على الرجوع الى طاعة الله عزوجل أبداً و ان المقصر اذا عرف عمل و أطاع (٣).

و كتب بعض أصحابنا الى أبى الحسن العسكرى: أن على بن حسكة يدعى أنه من أوليائك و أنك أنت الاول القديم و انه بابك و نبيك أمرته أن يدعو الى ذلك و يزعم أن الصلاة والزكاة والحج والصوم كل ذلك معرفتك - الى آخره (٤).

و نقل الكشى عن يحيى بن عبد الحميد الحمانى، فى كتابه المؤلف

١ . رجال الكشى : الصفحة ٧ - ٥١٦ .

٢ . قاموس الرجال : ج ١ الصفحة ١ - ٥٠ .

٣ . بحار الانوار : ج ٢٥ ص ٦ - ٢٦٥ الحديث ٦ نقلا عن أمالى الطوسى الطبعة النجف الصفحة ٢٦٤ .

٤ . بحار الانوار : ج ٢٥ الصفحة ٣١٦ ، الحديث ٨٢ نقلا عن رجال الكشى : الصفحة ٥١٨ .

في اثبات امامة امير المؤمنين عليه السلام عن الغارزة: أن معرفة الامام تكفي من الصوم والصلاة (١).

و مع هذا الاعتراف ان هذه الروايات لا تثبت مارامه و هو أن الغلو كان له معنى واحد في جميع الازمنة، و لازمه ترك الفرائض، و أن ذلك المعنى كان مقبولاً عند الكل من عصر الامام الصادق عليه السلام الى عصر الغضائري اذ فيه:

أما اولاً: فانه يظهر عما نقله الكشي عن عثمان بن عيسى الكلابي أن محمد بن بشير أحد رؤساء الغلاة في عصره، و أتباعه كانوا يأخذون بعض الفرائض و ينكرون البعض الآخر، حيث زعموا أن الفرائض عليهم من الله تعالى اقامة الصلاة و الخمس و صوم شهر رمضان، و في الوقت نفسه، أنكروا الزكاة و الحج و سائر الفرائض (٢). و على ذلك فما ذكره من امتحان الغلاة في أوقات الصلاة راجع الى صنف خاص من الغلاة دون كلهم.

و ثانياً: ان الظاهر من كلمات القدماء أنهم لم يتفقوا في معنى الغلو بشكل خاص على ما حكى شيخنا المفيد عن أحمد بن الحسن بن الوليد أنه قال: أول درجة في الغلو، نفى السهو عن النبي صلى الله عليه وآله و الامام، ثم قال الشيخ فان صحت هذه الحكاية عنه فهو مقصر، مع أنه من علماء القميين و مشيختهم، و قد وجدنا جماعة وردت اليها من قم يقتصرون تقصييراً ظاهراً في الدين، ينزلون الائمة عليهم السلام عن مراتبهم، و يزعمون أنهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الاحكام الدينية، حتى ينكت في قلوبهم، و رأينا من يقول انهم كانوا يلجأون في حكم الشريعة الى الرأي و الظنون و يدعون مع ذلك أنهم

١ . بحار الأنوار : ج ٢٥ الصفحة ٣٠٢، الحديث ٦٧ نقلاً عن رجال الكشي : الصفحة ٣٢٤.

٢ . بحار الأنوار : ج ٢٥ الصفحة ٣٠٩، الحديث ٧٦ نقلاً عن رجال الكشي : الصفحة ٤٧٨ - ٩.

من العلماء (١).

فاذا كانت المشايخ من القميين وغيرهم يعتقدون في حق الأئمة ما نقله الشيخ المفيد، فاذا وجدوا رواية على خلاف معتقدهم وصفوها بحسب الطبع بالضعف وراويها بالجعل والفساد.

قال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد ما فسر الغلو في النبي والأئمة عليهم السلام: ولكن أفرط بعض المتكلمين والمحدثين في الغلو لقصورهم عن معرفة الأئمة عليهم السلام، وعجزهم عن ادراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقدحوا في كثير من الرواة الثقات بعض غرائب المعجزات حتى قال بعضهم: من الغلو نفى السهو عنهم، أو القول بأنهم يعلمون ما كان وما يكون (٢).

و على ذلك، فليس من البعيد أن يكون الغضائري ونظراؤه الذين ينسبون كثيراً من الرواة إلى الضعف والجعل، كانوا يعتقدون في حق النبي والأئمة عليهم السلام عقيدة هذه المشايخ، فاذا وجدوا أن الرواية لا توافق معتقدهم، اتهموه بالكذب ووضع الحديث. و الإفة كل الإفة هو أن يكون ملاك تصحيح الرواية عقيدة الشخص و سليقته الخاصة، فان ذلك يوجب طرد كثير من الروايات الصحيحة و اتهام كثير من المشايخ.

والظاهر أن الغضائري كان له مذاق خاص في تصحيح الروايات و توثيق الرواة، فقد جعل اتقان الروايات في المضمون (حسب مذاقه) دليلاً على وثاقة الراوي، و لاجل ذلك صحح روايات عدة من القميين، ممن ضعفهم غيره، لاجل أنه رأى كتبهم و احاديثهم صحيحة.

كما أنه جعل ضعف الرواية في المضمون، و مخالفته مع معتقده

١ . بحار الانوار : ج ٢٥ الصفحة ٦ - ٣٤٥، نقلا عن تصحيح الاعتقاد، باب معنى الغلو

والتفويض الصفحة ٦ - ٦٥.

٢ . بحار الانوار : ج ٢٥ الصفحة ٣٤٧.

فى ما يرجع الى الائمة، دليلاً على ضعف الرواية، و كون الراوى جاعلاً للحديث، أو راوياً ممن يضع الحديث، و التوثيق و الجرح المبنيان على اتقان المتن، و موافقته مع العقيدة، من أخطر الطرق الى تشخيص صفات الراوى من الوثاقة و الضعف.

و يشهد على ما ذكرنا أن الشيخ و النجاشى ضعفاً محمد بن اورمة، لانه مطعون عليه بالعلو و ما تفرد به لم يجز العمل به (١) ولكن ابن الغضائرى أبرأه عنه، فنظر فى كتبه و رواياته كلها متأملاً فيها، فوجدها نقية لافساد فيها، الا فى أوراق الصقت على الكتاب، فحمله على أنها موضوعة عليه.

و هذا يشهد أن مصدر قضائه هو التتبع فى كتب الراوى، و تشخيص أفكاره و عقائده و أعماله من نفس الكتاب.

ثم ان للمحقق الشيخ أبى الهدى الكلbasى كلاماً حول هذا الكتاب يقرب مما ذكره المحقق البهبهانى، و نحن نأتى بملخصه و هو لا يخلو من فائدة.

قال فى سماء المقال: «ان دعوى التسارع غير بعيدة نظراً الى أمور (٢):»

الاول: ان الظاهر من كمال الاستقراء فى أرجاء عبائره، أنه كان يرى نقل بعض غرائب الامور من الائمة عليهم السلام من الغلو على حسب مذاق القميين، فكان اذا رأى من أحدهم ذكر شىء غير موافق لاعتقاده، يجزم بأنه من الغلو، فيعتقد بكذبه و افتراءه، فيحكم بضعفه و غلوه، و لذا يكثر حكمه بهما (بالضعف و الكذب) فى غير محلها. و يظهر ذلك مما ذكره من أنه كان غالباً كذاباً كما فى سليمان

١ . رجال الشيخ الصفحة ٥١٢ رقم ١١٢، الفهرس : «الطبعة الاولى» الصفحة ١٤٣ .
الرقم ٦١٠، و فى «الطبعة الثانية»: الصفحة ١٧٠ الرقم ٦٢١، و رجال النجاشى:
الرقم ٨٩١.

٢ . ذكر رحمه الله اموراً و اخترنا منها أمرين.

الديلمي، و في آخر من أنه ضعيف جداً لا يلتفت اليه، في مذهبه غلو كما في عبدالرحمن بن أبي حماد، فان الظاهر أن منشأ تضعيفه ما ذكره من غلوه، و مثله ما في خلف بن محمد من أنه كان «غالياً، في مذهبه ضعف لا يلتفت اليه»، و ما في سهل بن زياد من أنه كان «ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب» و كان أحمد بن محمد بن عيسى أخرجه عن قم والظاهر ان منشأ جميعه ما حكاه النجاشي عن أحمد المذكور من أنه كان يشهد عليه بالغلو والكذب، فأخرجه عنه (١) و ما في حسن ابن مياح من أنه «ضعيف غال» و في صالح بن سهل «غال كذاب وضاع للحديث لاخير فيه و لافي سائر ما رواه»، و في صالح بن عقبة «غال كذاب لا يلتفت اليه»، و في عبدالله بن بكر «مرتفع القول ضعيف»، و في عبدالله بن حكم «ضعيف مرتفع القول»، و نحوه في عبدالله بن سالم و عبدالله بن بحر و عبدالله بن عبدالرحمان.

الثاني : ان الظاهر أنه كان غيوراً في دينه، حامياً عنه، فكان اذا رأى مكروهاً اشتدت عنده بشاعته و كثرت لديه شناعته، مكثراً على مقترفه من الطعن والتشنيع واللعن والتفضيع، يشهد عليه سياق عبارته، فانت ترى أن غيره في مقام التضعيف يقتصر بما فيه بيان الضعف، بخلافه فانه يرخي عنان القلم في الميدان باتهامه بالخبث والتهالك واللعان، فيضعف مؤكداً و اليك نماذج:

قال في المسمعى: «انه ضعيف مرتفع القول، له كتاب في الزيارات يدل على خبث عظيم و مذهب متهافت و كان من كذابة أهل البصرة». و قال حول كتاب علي بن العباس: «تصنيف يدل على خبثه و تهالك مذهبه لا يلتفت اليه و لا يعبأ بما رواه»

و قال في جعفر بن مالك: «كذاب متروك الحديث جملة، و كان في مذهبه ارتفاع، و يروى عن الضعفاء والمجاهيل، و كل عيوب

الضعفاء مجتمعة فيه».

والحاصل أنه كان يكبر كثيراً من الامور الصغيرة و كانت له روحية خاصة تحمله على ذلك.

و يشهد على ذلك أن الشيخ والنجاشى ربما ضعفا رجلا، والغضائرى أيضا ضعفه، لكن بين التعبيرين اختلافاً واضحاً.

مثلا ذكر الشيخ فى عبد الله بن محمد أنه كان واعظاً فقيهاً، و ضعفه النجاشى بقوله: انه ضعيف، و ضعفه الغضائرى بقوله: انه كذاب، وضاع للحديث لا يلتفت الى حديثه و لا يعبأ به.

و مثله على بن أبى حمزة البطائنى الذى ضعفه أهل الرجال، فعرفه الشيخ بأنه واقفى والعلامة بأنه أحد عمد الواقفة. وقال الغضائرى: على بن أبى حمزة لعنه الله، أصل الوقف و أشد الخلق عداوة للولى من بعد أبى ابراهيم.

و مثله اسحاق بن أحمد المكنى بـ «أبى يعقوب أخى الاشر» قال النجاشى: «معدن التخليط و له كتب فى التخليط» و قال الغضائرى: «فاسد المذهب، كذاب فى الرواية وضاع للحديث، لا يلتفت الى ما رواه».

و بذلك يعلم ضعف ما استدل به على عدم صحة نسبة الكتاب الى ابن الغضائرى من أن النجاشى ذكر فى ترجمه الخبيرى عن ابن الغضائرى، أنه ضعيف فى مذهبه، و لكن فى الكتاب المنسوب اليه: انه ضعيف الحديث، غالى المذهب، فلو صح هذا الكتاب، لذكر النجاشى ما هو الموجود أيضاً (١).

لما عرفت من أن الرجل كان ذا روحية خاصة، و كان اذا رأى مكروهاً، اشتدت عنده بشاعته و كثرت لديه شناعته، فيأتى بالفاظ لا

١ . معجم رجال الحديث : ج ١، الصفحة ١١٤ من المقدمات الطبعة النجف، و الصفحة ١٠٢ الطبعة لبنان

يصح التعبير عنها الا عند صاحب هذه الروحية، و لما كان النجاشي على جهة الاعتدال نقل مرامه من دون غلو و اغراق. وبالجملة الافة كل الافة في رجاله هو تضعيف الاجلة والموثقين مثل «أحمد بن مهران» قال: أحمد بن مهران روى عنه الكليني (١) ضعيف، ولكن ثقة الاسلام يروى عنه بلا واسطة، و يترحم عليه كما في باب مولد الزهراء سلام الله عليها قال: أحمد بن مهران رحمه الله رفعه و أحمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار الشيباني الى غير ذلك من الموارد.

ولاجل ذلك لا يمكن الاعتماد على تضعيفاته، فضلا عن معارضته بتوثيق النجاشي خبير الفن والشيخ عماد العلم، نعم توثيقاته في أعلى مراتب الاعتبار ولكنه قليل و قد عرفت من المحقق الداماد من أنه قل أن يسلم أحد من جرحه او ينجو ثقة من قدحه» (٢).

النظرية الخامسة

و في الختام نشير الى نظرية خامسة و ان لم نوعز اليها في صدر الكلام و هي أنه ربما يقال بعدم اعتبار تضعيفات ابن الغضائري لانه كان جراحاً كثير الرد على الرواة و قليل التعديل والتصديق بهم و مثل هذا يعد خرقاً للعادة و تجاوزاً عنها، و انما يعتبر قول الشاهد اذا كان انسانا متعارفا غير خارق للعادة. و لاجل ذلك لو ادعى الرجلان رؤية الهلال مع الغيم الكثيف في السماء و كثرة الناظرين، لا يقبل قولهما، لان مثل تلك الشهادة تعد على خلاف العادة، و على ذلك فلا يقبل تضعيفه، ولكن يقبل تعديله.

و فيه: ان ذلك انما يتم لو وصل الينا كتاب الممدوحين منه،

١ . الكافي : ج ١ ، الصفحة ٤٥٨ باب مولد الزهراء عليها السلام، الحديث ٣.

٢ . لاحظ سماء المقال : ج ١ ، الصفحة ٢٢ - ١٩ بتلخيص منا.

فعندئذ لو كان المضعفون أكثر من الممدوحين والموثقين، لكان لهذا
الرأى مجال. ولكن يا للأسف، لم يصل إلينا ذلك الكتاب، حتى نقف
على مقدار تعديله و تصديقه، فمن الممكن ان يكون الممدوحون عنده
أكثر من الضعفاء، و معه كيف يرمى بالخروج عن المتعارف؟

ولاجل ذلك نجد أن النسبة بين ما ضعفه الشيخ والنجاشى أو
وثقاه، و ما ضعفه ابن الغضائرى او وثقه، عموم من وجه: فرب ضعيف
عندهما ثقة عنده وبالعكس، و على ذلك فلا يصح رد تضعيفاته بحجة
أنه كان خارجاً عن الحد المتعارف فى مجال الجرح.

بل الحق فى عدم قبوله هو ما أوعزنا إليه من أن توثيقاته و
تضعيفاته لم تكن مستندة الى الحس والشهود والسماع عن المشايخ
والثقات، بل كانت مستندة الى الحدس والاستنباط و قراءة المتون
والروايات، ثم القضاء فى حق الراوى بما نقل من الرواية، و مثل هذه
الشهادة لاتكون حجة لا فى التضعيف ولا فى التوثيق. نعم، كلامه حجة
فى غير هذا المجال، كما اذا وصف الراوى بأنه كوفى أو بصرى أو
واقفى أو فطحى أو له كتب، والله العالم بالحقائق.

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

المصادر الثمانية لعلم الرجال

- ١- الاصول الرجالية الاربعة
- ٢- الجوامع الرجالية في
العصور المتأخرة
- ٣- الجوامع الرجالية الدارجة
- ٤- تطور في تأليف الجوامع
الحديثة

١ - الاصول الرجالية الاربعه

* فهرس الشيخ منتجب الدين

* معالم العلماء

* رجال ابن داود

* خلاصة الاقوال في علم الرجال

الاصول الرجالية الاربعة

قد وقفت بفضل الابحاث السابقة، على الاصول الاولية لعلم الرجال التي تعد امهات الكتب المؤلفة في العصور المتأخرة، و مؤلفوا هذه الاصول يعدون في الرعييل الاول من علماء الرجال، لا يدرك لهم شأو، و لا يشق لهم غبار، لانهم - قدس الله اسرارهم- قد عاصروا أساتذة الحديث و أساطينه، و كانوا قريبي العهد من رواة الاخبار و نقلت الاثار، و لاجل ذلك تمكنوا تمكناً تاماً مورثاً للاطمئنان، من الوقوف على أحوالهم و خصوصيات حياتهم، اما عن طريق الحس و السماع - كما هو التحقيق - أو من طريق جمع القرائن و الشواهد المورثة للاطمئنان المتأخم للعلم، كما سيوافيك تحقيقه في الابحاث الاتية.

و قد تلت الطبقة الاولى، طبقة اخرى تعد من أشهر علماء الرجال بعدهم، كما تعد كتبهم مصادر له بعد الاصول الاولية، نأتى بأسمائهم و أسماء كتبهم، و كلهم كانوا عائشين في القرن السادس.

ان أقدم فهرس عام لكتب الشيعة، هو فهرس الشيخ أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، الذي قد تعرفت عليه و ما حوله من الاقوال و الاراء.

نعم ان فهرس أبي الفرج محمد بن اسحاق المعروف بابن النديم (المتوفى عام ٣٨٥) و ان كان أقدم من فهرس ابن الغضائري، لكنه

غير مختص بكتب الشيعة، وإنما يضم بين دفتيه الكتب الإسلامية وغيرها، وقد أشار إلى تصانيف قليلة من كتب الشيعة.

وقد قام الشيخ الطوسي بعد ابن الغضائري، فألف فهرسه المعروف حول كتب الشيعة ومؤلفاتهم، وهو من أحسن الفهارس المؤلفة، وقد نقل عنه النجاشي في فهرسه واعتمد عليه، وإن كان النجاشي أقدم منه عصرًا وأرسخ منه قدمًا في هذا المجال.

وقد قام بعدهم في القرن السادس، العلامتان الجليلان: الشيخ الحافظ أبو الحسن منتجب الدين الرازي، والشيخ الحافظ محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني، فأكملوا عمل الشيخ الطوسي وجهوده إلى عصرهما، واليك الكلام فيهما إجمالاً.

١- فهرس الشيخ منتجب الدين

و هو تأليف الحافظ على بن عبيدالله بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن أبي الصدوق (أخو الشيخ الصدوق قده) بن علي (والد الصدوق). عرفه صاحب الرياض بقوله: « كان بحراً لا ينزف، شيخ الاصحاب، صاحب كتاب الفهرس. يروى عن الشيخ الطبرسي (المتوفى عام ٥٤٨هـ) و أبي الفتوح الرازي و عن جمع كثير من علماء العامة والخاصة.

و يروى عن الشيخ الطوسي بواسطة عمه الشيخ بابويه بن سعد، عن الشيخ الطوسي (المتوفى عام ٤٦٠هـ) و هذا الامام الرافعي و (هو الشيخ ابوالقاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي الشافعي، المتوفى عام ٦٢٣هـ) يعرفه في تاريخه (التدوين): الشيخ علي بن عبيدالله بن الحسن بن الحسين بن بابويه شيخ ريان من علم الحديث سماعاً و ضبطاً و حفظاً و جمعاً، قل من يدانيه في هذه الاعصار في كثرة الجمع والسماع، قرأت عليه بالري سنة ٥٨٤هـ، و تولد سنة ٥٠٤هـ، و مات بعد سنة ٥٨٥هـ، ثم قال: ولئن أطلت عند ذكره بعض الاطالة فقد كثر انتفاعي بمكتوباته و تعاليقه ففضيت بعض حقه باشاعة ذكره و أحواله» (١).

١ . رياض العلماء، ج ٤، الصفحة ١٤٠ - ١٤١، ولكن التحقيق انه كان حيا الى عام ٦٠٠. لاحظ مقال المحقق السيد موسى الزنجاني المنشور في مجموعة حول ذكرى العلامة الاميني - قدس الله سره .

و قال الشيخ الحر العاملى فى ترجمته: «الشيخ الجليل على بن عبيدالله بن الحسن بن الحسين بن بابويه القمى، كان فاضلاً عالماً ثقة صدوقاً محدثاً حافظاً راوية علامة، له كتاب الفهرس فى ذكر المشايخ المعاصرين للشيخ الطوسى والمتأخرين الى زمانه» (١).

و قد ألفه للسيد الجليل أبى القاسم يحيى بن الصدر (٢) السعيد المرتضى باستدعاء منه حيث قال السيد له: ان شيخنا الموفق السعيد أباجعفر محمد بن الحسن الطوسى - رفع الله منزلته - قد صنف كتاباً فى أسامى مشايخ الشيعة و مصنفيههم، ولم يصنف بعده شىء من ذلك، فأجابه الشيخ منتجب الدين بقوله: لو أخرج الله أجلى و حقق أمله، لاضفت إليه ما عندى من أسماء مشايخ الشيعة و مصنفيههم، الذين تأخر زمانهم عن زمان الشيخ أبى جعفر - رحمه الله - و عاصروه، ثم يقول: و قد بنيت هذا الكتاب على حروف المعجم اقتداء بالشيخ أبى جعفر - رحمه الله - وليكون أسهل مأخذاً و من الله التوفيق (٣).

و كلامه هذا ينبىء عن أنه لم يصل إليه تأليف معاصره الشيخ محمد بن على بن شهر آشوب، الذى كتب كتابه الموسوم بمعالم العلماء تكملة لفهرس الشيخ، و لاجل ذلك قام بهذا العمل من غير ذكر لذلك الكتاب.

و قد ألف الشيخ الطوسى الفهرس بأمر استاذه المفيد الذى توفى سنة ٤١٣ هـ و فى حياته كما صرح به فى أوله.

و قد أورد الشيخ منتجب الدين فى فهرسه هذا، من كان فى عصر المفيد الى عصره المتجاوز عن مائة و خمسين سنة.

و فى الختام، نقول: ان الحافظ ابن حجر العسقلانى (المتوفى

١ . أهل الامل: ج ٢ الصفحة ١٩٤.

٢ . المدفون بـ «رى» المعروف عند الناس بامامزاده يحيى و ربما يحتمل تعدد الرجلين.

٣ . فهرس الشيخ منتجب الدين: الصفحة ٥ - ٦.

عام ١٨٥٢) قد أكثر النقل عن هذا الفهرس في كتابه المعروف بـ «لسان الميزان»، معبراً عنه بـ «رجال الشيعة» أو «رجال الامامية» و لا يريد منهما الا هذا الفهرس و يعلم ذلك بملاحظة ما نقله في لسان الميزان، مع ما جاء في هذا الفهرس كما أن لصاحب هذا الفهرس تأليفاً آخر أسماه تاريخ الرى، و ينقل منه أيضاً ابن حجر فى كتابه المزبور، والاسف كل الاسف أن هذا الكتاب وغيره مثل «تاريخ ابن أبى طى» (١) و «رجال على بن الحكم» و «رجال الصدوق» التى وقف على الجميع، ابن حجر فى عصره و نقل عنها فى كتابه «لسان الميزان» لم يصل اليها، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

ان الغاية من اقتراح السيد عز الدين يحيى، نقيب السادات، هو كتابة ذيل لفهرس الشيخ على غراره، بأن يشتمل على أسامى المؤلفين، و مؤلفاتهم واحداً بعد واحد، و قد قبل الشيخ منتجب الدين اقتراح السيد، و قام بهذا العمل لكنه - قدس سره - عدل عند الاشتغال بتأليف الفهرس عن هذا النمط، فجاء بترجمة كثير من شخصيات الشيعة، يناهز عددهم الى ٥٤٠ شخصية علمية و حديثية من دون أن يذكر لهم أصلاً و تصنيفاً، و من ذكر لهم كتاباً لا يتجاوز عن حدود مائة شخص.

نعم ما يوافقك من الفهرس الآخر لمعاصره - اعنى معالم العلماء فهو على غرار فهرس الشيخ حذو القذة بالقذة.

١ . راجع فى الوقوف على وصف هذا التاريخ و ما كتبه صاحبه فى طبقات الامامية أيضاً الى «الذريعة الى تصانيف الشيعة» ج ٣، ص ٢١٩، الى الصفحة ٢٢٠، هذا و توفى ابن أبى طى سنة ٦٣٠ هـ.

٢- معالم العلماء في فهرس كتب الشيعة و أسماء المصنفين

و هو تأليف الحافظ الشهير محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، المولود عام ٤٨٨، والمتوفى سنة ٥٨٨، و هو أشهر من أن يعرف، فقد أطراه أرباب المعاجم من العامة والخاصة. قال صلاح الدين الصفدي: «محمد بن علي بن شهر آشوب أبو جعفر السروي المازندراني، رشيد الدين الشيعي، أحد شيوخ الشيعة. حفظ القرآن و له ثمان سنين، و بلغ النهاية في اصول الشيعة، كان يرحل اليه من البلاد، ثم تقدم في علم القرآن والغريب والنحو، ذكره ابن أبي طي في تاريخه، و اثنى عليه ثناء بليغاً، و كذلك الفيروز آبادي في كتاب البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، و زاد أنه كان واسع العلم، كثير العبادة دائم الوضوء، وعاش مائة سنة الاثمانية أشهر، و مات سنة ٥٨٨» (١).

و ذكره الشيخ الحر العاملي في أمل الامل، في باب المحمدين، و ذكر كتبه الكثيرة، التي أعرفها «مناقب آل أبي طالب» و قد طبع في أربع مجلدات و «متشابه القرآن» و هو من محاسن الكتب و قد طبع في مجلد واحد، و «معالم العلماء» الذي نحن بصدد تعريفه، و

هذا الكتاب يتضمن ١٠٢١ ترجمة و في آخرها «فصل فيما جهل مصنفه» و «باب في بعض شعراء أهل البيت» و هذا الفهرس، كفهرس الشيخ منتجب الدين تكملة لفهرس الشيخ الطوسي، والمؤلفان متعاصران، والكتابان متقاربا التأليف، و قد أصبح معالم العلماء من المدارك المهمة لعلماء الرجال، كالعلامة الحلي في خلاصة الرجال و من بعده.

٣- رجال ابن داود

لتقى الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي، المولود سنة ٦٤٧، أي قبل تولد العلامة بسنة، والمتوفى بعد سنة ٧٠٧، تلمذ على السعيد جمال الدين أحمد بن طاووس (المتوفى سنة ٦٧٣) قرء عليه أكثر كتاب «البشرى» و «الملاذ» حتى قال: «و أكثر فوائد هذا الكتاب من اشاراته و تحقيقاته، رباني و علمني و أحسن الي» (١).

كما قرء على الامام نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى المعروف بالمحقق، و قال في حقه: «قرأت عليه و رباني صغيراً و كان له على احسان عظيم و التفات و أجاز لي جميع ما صنفه و قرأه و رواه» (٢).

مميزات رجال ابن داود

و من مزايا ذلك الكتاب، أنه سلك فيه مسلكاً لم يسبقه أحد من الاصحاب، لانه رتبته على الحروف، الاول فالاول، من الاسماء و أسماء الاباء والاجداد و جمع ما وصل اليه من كتب الرجال مع حسن الترتيب و زيادة التهذيب، فنقل ما في فهرس الشيخ والنجاشي، و رجال الكشي، والشيخ و ابن الغضائري والبرقي والعقيقي و ابن عقدة والفضل بن

١ . لاحظ رجال ابن داود: الصفحة ٦ - ٤٥ طبع النجف.

٢ . رجال ابن داود: الصفحة ٦٢ طبع النجف.

شاذان و ابن عبدون، و جعل لكل كتاب علامة، و لم يذكر المتأخرين عن الشيخ إلا أسماء يسيرة، و جعل كتابه فى جزئين، الاول يختص بذكر الموثقين والمهملين، والثانى بالمجروحين والمجهولين.

و ذكر فى آخر القسم الاول، تحت عنوان خاص جماعة وصفهم النجاشى بقوله «ثقة ثقة» مرتين، عدتهم أربعة و ثلاثون رجلا مرتبين على حروف الهجاء، ثم أضاف بأن الغضائرى جاء فى كتابه خمسة رجال زيادة على ما ذكره النجاشى، و وصف كلا منهم بأنه ثقة ثقة مرتين، ثم ذكر خمسة فصول لاغنى للباحث عنها، كل فصل معنون بعنوان خاص. ثم ذكر فى آخر القسم الثانى، سبعة عشر فصلا لا يستغنى عنها الباحثون، كل فصل معنون بعنوان خاص ثم أورد تنبيهات تسعة مفيدة. و بما أنه وقع فى هذا الكتاب اشتباهات عند النقل عن كتب الرجال، مثلا نقل عن النجاشى مطلباً وهو للكشى أو بالعكس، قام المحقق الكبير السيد محمد صادق آل بحر العلوم فى تعليقاته على الكتاب، باصلاح تلك الهفوات، و لعل أكثر تلك الهفوات نشأت من استنساخ النساخ، و على كل تقدير، فلهذا الكتاب مزية خاصة لا توجد فى قرينها الا ترى معنى خلاصة العلامة - أعلى الله مقامه - .

و فى انختم نذكر نص اجازة السيد أحمد بن طاووس، لتلميذه ابن داود مؤلف الرجال، و هى تعرب عن وجود صلة وثيقة بين الاستاذ والمؤلف، حيث بعد ماقرأ ابن داود كتاب «نقض عثمانية جاحظ» (١) على مؤلفه «احمد بن طاووس» كتب الاستاذ اجازة له و هذه صورته: «قرأ على هذا «البناء» من تصنيفى، الولد العالم الاديب التقى، حسن بن على بن داود - أحسن الله عاقبته و شرف خاتمته - و أذنت له فى روايته عنى.

١ . و قد أسماه المؤلف بـ «بناء المقالة العلوية فى نقض الرسالة العثمانية للجاحظ» ويقال اختصاراً «البناء».

و كتب العبد الفقير الى الله تعالى أحمد بن طاووس حامداً لله
و مصلياً على رسوله، والطاهرين من عترته، والمهديين من ذريته». .
و في آخر الرسالة ما هذا صورته:
«نجزت الرسالة، والحمد لله على نعمه و صلاته على سيدنا محمد
النبي و آله الطاهرين.

كتبه العبد الفقير الى الله تعالى، حسن بن علي بن داود ريب
صدقات مولانا المصنف ضاعف الله مجده و أمتعته الله بطول حياته -
و صلاته على سيدنا محمد النبي و آله و سلامه». .
و كان نسخ الكتاب في شوال من سنة خمس و ستين و ستمائة (١)

٤- خلاصة الاقوال في علم الرجال

و هي للعلامة على الاطلاق الحسن بن يوسف بن المطهر، المولود عام ٦٤٨، والمتوفى عام ٧٢٦، الذي طارت صيته في الافاق، برع في المعقول والمنقول، و تقدم على الفحول و هو في عصر الصبا، ألف في فقه الشريعة مطولات و متوسطات و مختصرات، و كتابه هذا في قسمين: القسم الاول؛ فيمن اعتمد عليه و فيه سبعة عشر فصلا، والقسم الثاني؛ مختص بذكر الضعفاء و من رد قوله أو وقف فيه، وفيه أيضاً سبعة عشر فصلا، و في آخر القسم الثاني خاتمة تشتمل على عشر فوائد مهمة، و كتابه هذا خلاصة ما في فهرس الشيخ والنجاشي و قد يزيد عنهما.

قال المحقق التستري: «ان ما ينقله العلامة من رجال الكشي و الشيخ و فهرس النجاشي مع وجود المنقول في هذه الكتب غير مفيد، و انما يفيد في ما لم نقف على مستنده كما في ما ينقل من جزء من رجال العقيقي، و جزء من رجال ابن عقدة، و جزء من ثقات كتاب ابن الغضائري، و من كتاب آخر له في المذمومين لم يصل الينا، كما يظهر منه في سليمان النخعي، كما يفيد أيضا فيما ينقله من النجاشي في ما لم يكن في نسختنا، فكان عنده النسخة الكاملة من النجاشي و أكمل من الموجود من ابن الغضائري، كما في ليث البختری، و هشام بن

ابراهيم العباسي، و محمد بن نصير، و محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان، و محمد بن أحمد بن قضاة، و محمد بن الوليد الصيرفي، والمغيرة بن سعيد، و نقيع بن الحارث، و كما ينقل في بعضهم أخباراً لم نقف على مأخذها، كما في اسماعيل بن الفضل الهاشمي، و فيما أخذه من مطاوي الكتب كمحمد بن أحمد النطنزي» (١).

و بما أن ذلك الكتاب و رجال ابن داود متماثلان في التنسيق و كيفية التأليف، يمكن أن يقال: ان واحداً منهما اقتبس المنهج عن الآخر، كما يمكن أن يقال: ان كليهما قد استقلا في التنسيق والمنهج، بلا استلهام من آخر، غير أن المظنون هو ان المؤلفين (بماأنهما تتلمذا على السيد جمال الدين أحمد بن طاووس المتوفى سنة ٦٧٣، و قد كان رجالي عصره و محقق زمانه في ذلك الفن) قد اقتنيا في تنسيق الكتاب ما خطه استاذهما في ذلك الموقف، والله العالم.

الفروق بين رجالي العلامة و ابن داود

ثم ان هنا فروقاً بين رجالي العلامة و ابن داود يجب الوقوف عليها، و اليك بيانها.

١- ان القسم الاول من الخلاصة مختص بمن يعمل بروايته، والثاني بمن لا يعمل بروايته، حيث قال: «الاول؛ في من أعتمد على روايته أو ترجح عندي قبول قوله. الثاني؛ فيمن تركت روايته أو توقفت فيه».

و لاجل ذلك يذكر في الاول الممدوح، لعمله بروايته، كما يذكر فيه فاسد المذهب اذا عمل بروايته كابن بكير و علي بن فضال. و أما الموثقون الذين ليسوا كذلك، فيعنونهم في الجزء الثاني لعدم عمله

بخبرهم، هذا.

والجزء الاول من كتاب ابن داود فيمن ورد فيه أدنى مدح و لومع ورود نموم كثيرة أيضا فيه ولو لم يعمل بخبره، والجزء الثاني من كتابه، فهو فيمن ورد فيه أدنى ذم و لو كان أوثق الثقات و عمل بخبره، ولاجل ذلك ذكر بريداً العجلى مع جلالته فى الثانى، كما ذكر هشام بن الحكم فيه أيضاً لاجل ورود ذم ما فيه، أعنى كونه من تلاميذ أبى شاکر الزنديق.

٢- ان العلامة لايعنون مختلفاً فيه فى القسمين، بل ان رجح المدح يذكره فى الاول، و ان رجح الذم أو توقف يذكره فى الثانى.
و أما ابن داود فيذكر المختلف فيه فى الاول باعتبار مدحه، وفى الثانى باعتبار جرحه.

٣- ان العلامة اذا أخذ من الكشى أو النجاشى أو فهرس الشيخ أو رجاله أو الغضائرى لا يذكر المستند بل يعبر بعين عبائهم، نعم فيما اذا نقل عن غيبة الشيخ أو عن رجال ابن عقدة أو رجال العقيقى فيما وجد من كتابيهما، يصرح بالمستند.

كما اذا كان أصحاب الرجال الخمسة مختلفين فى رجل لصرح بأسمائهم، و حينئذ يستكشف فى عنوان قال شيئاً وسكت عن مستنده، أنه مذكور فى الكتب الخمسة ولو لم نقف عليه فى نسختنا.

و أما ابن داود فيلتزم بذكر جميع من أخذ عنه، فلو لم يذكر المستند، علم أنه سقط من نسختنا رمزه الا ما كان مشتبهاً عنده فلا يرمزه.
٤- ان العلامة يقتصر على الممدوحين فى الاول، بخلاف ابن داود، فانه يذكر فيه المهملين أيضاً، والمراد من المهمل من عنونه الاصحاب ولم يضعفوه.

قال ابن داود: «والجزء الاول من الكتاب فى ذكر الممدوحين و من لم يضعفهم الاصحاب، والمفهوم منه أنه يعمل بخبر روايته

مهملون، لم يذكر وا بمدح و لا قدح، كما يعمل بخبر رواته ممدوحون، نعم هو و ان استقصى الممدوحين، لكنه لم يستقص المهملين. هذه هى الفروق الجوهرية بين الرجالين.

المجهول فى مصطلح العلامة و ابن داود

ان هناك فرقاً بين مصطلح العلامة و ابن داود، و مصطلح المتأخرين فى لفظ المجهول. فالمجهول فى كليهما غير المهمل الذى عنونه الرجاليون و لم يضعفوه، بل المراد منه من صرح ائمة الرجال فيه بالمجهولية، وهو أحد الفاظ الجرح، و لذا لم يعنونه الا فى الجزء الثانى من كتابيهما، المعد للمجروحين، و قد عقد ابن داود لهم فصلاً فى آخر الجزء الثانى من كتابه، كما عقد فصلاً لكل من المجروحين من العامة و الزيدية و الواقفية و غيرهم.

لكن المجهول فى كلام المتأخرين، من الشهيد الثانى و المجلسى و المامقانى أعم منه و من المهمل الذى لم يذكر فيه مدح و لا قدح. و قد عرفت أن العلامة لا يعنون المهمل أصلاً، و ابن داود يعنونه فى الجزء الاول كالممدوح، و كان القدماء يعملون بالمهمل كالممدوح، و يردون المجهول و قد تفتن بذلك ابن داود (١).

فهذه الكتب الاربعة، هى الاصول الثانوية لعلم الرجال. الف الاول والثانى منهما فى القرن السادس، كما الف الثالث والرابع فى القرن السابع، والعجب أن المؤلفين متعاصرون و متماثلو التنسيق والمنهج كما عرفت.

و قد ترجم ابن داود العلامة فى رجاله، ولم يترجمه العلامة فى الخلاصة، و ان ذا مما يقضى منه العجب.

هذه هي اصول الكتب الرجالية أوليتها و ثانويتها، و هناك كتب اخرى لم تطبع و لم تنشر و لم تتداولها الايدي، و لاجل ذلك لم نذكر عنها ذكراً، و من أراد الوقوف عليها فليرجع الى كتاب «مصفى المقال في مؤلفي الرجال» للعلامة المتتبع الطهراني - رحمه الله - .
 و هذه هي الاصول الاولية الثمانية والثانوية الاربعة لعلم الرجال و أما الجوامع الرجالية فسيوافيك ذكره عن قريب.

الجوامع الرجالية في العصور المتأخرة

- * مجمع الرجال
- * منهج المقال
- * جامع الرواة
- * نقد الرجال
- * منتهى المقال

قد وقفت على الاصول الرجالية، و هناك جوامع رجالية مطبوعة و منتشرة يجب على القارئ الكريم التعرف بها، و هذه الجوامع الفت في أوامر القرن العاشر الى آخر القرن الثاني عشر، تلقاها العلماء بالقبول و ركنوا اليها و لابد من التعرف عليها.

١- مجمع الرجال:

تأليف زكي الدين عناية الله القهبائي، من تلاميذ المقدس الاردبيلي (المتوفى سنة ٩٩٣). والمولى عبدالله التستري (المتوفى عام ١٠٢١) والشيخ البهائي (المتوفى سنة ١٠٣١) جمع في ذلك الكتاب تمام ما في الاصول الرجالية الاولية، حتى أدخل فيه كتاب الضعفاء للغضائري و قد طبع الكتاب في مجلدات.

٢- منهج المقال

تأليف السيد الميرزا محمد بن علي بن ابراهيم الاسترآبادي (المتوفى سنة ١٠٢٨) و هو استاذ المولى محمد أمين الاسترآبادي صاحب «الفوائد المدنية» له كتب ثلاثة في الرجال: الكبير و أسماء «منهج المقال». والوسيط، الذي ربما يسمى بـ «تلخيص المقال» أو «تلخيص الاقوال»، والصغير الموسوم بـ «الوجيز». والاول مطبوع، والثاني مخطوط ولكن نسخه شائعة، والثالث توجد نسخة منه في الخزانة الرضوية كما جاء في فهرسها.

٣- جامع الرواة

تأليف الشيخ محمد بن علي الاردبيلى، صرف عمره فى جمعه ما يقرب من عشرين سنة، وابتكر قواعد رجالية صار ببركته كثير من الاخبار التى كانت مجهولة أو ضعيفة أو مرسله، معلومة الحال، صحيحة مسنده، و طبع الكتاب فى مجلدين، و قدم له مقدمة الامام المغفور له الاستاذ الحاج آقا حسين البروجردى - قدس الله سره - و له أيضا «تصحيح الاسانيد» الذى أدرجه شيخنا النورى بجميعة أو ملخصه فى الفائدة الخامسة من فوائد خاتمة المستدرک.

و من مزايا هذا الكتاب أنه جمع رواة الكتب الأربعة، و ذكر من رووا عنه و من روى عنهم، و عين مقدار رواياتهم و رفع بذلك النقص الموجود فى كتب الرجال.

قال فى مقدمته: «سنع بخاطره (يعنى نفسه) الفاتر - بتفضله غير المتناهى - أنه يمكن استعلام أحوال الرواة المطلقة الذكر، من الراوى والمروى عنه بحيث لا يبقى اشتباه و غموض، و علماء الرجال - رضوان الله عليهم - لم يذكروا و لم يضبطوا جميع الرواة بل ذكروا فى بعض المواضع تحت الاسماء بعنوان أنه روى عنه جماعة، منهم فلان و فلان، و لم يكن هذا كافياً فى حصول المطلوب - الى أن قال: صار متوكلاً على رب الارباب، منتظماً على التدرىج راوى كل واحد

من الرواة فى سلك التحرير، حتى انه رأى الكنب الاربعة المشهورة، والفهرس نلشيخ - رحمه الله تعالى - والفهرس للشيخ منتجب الدين، و مشيخة الفقيه والتهديب والاستبصار، و كتب جميع الرواة الذين كانوا فيها، و رأى أيضا كثيراً من الرواة الذين رووا عن المعصوم، و لم يذكر علماء الرجال رواياتهم عنه عليه السلام، والبعض الذين عدوه من رجال الصادق، رأى روايته عن الكاظم عليه السلام مثلاً، والذين ذكروا ممن لم يرو عنهم عليهم السلام رأى أنه روى عنهم عليهم السلام - الى أن قال: ان بعض الرواة الذين وثقوه و لم ينقلوا أنه روى عن المعصوم عليه السلام و رأى أنه روى عنه عليه السلام ضبطه أيضاً، حتى تظهر فائدته فى حال نقل الحديث مضمراً - الى أن قال: و من فوائد هذا الكتاب، أنه بعد التعرف على الراوى والمروى عنه، لو وقع فى بعض الكتب اشتباه فى عدم ثبت الراوى فى موقعه يعلم أنه غلط و واقع غير موقعه.

و من فوائده أيضاً، أن رواية جمع كثير من الثقات و غيرهم عن شخص واحد تفيد أنه كان حسن الحال أو كان من مشايخ الاجازة» (١).
والحق أن الرجل مبتكر فى فنه، مبدع فى عمله، كشف بعمله هذا الستر عن كثير من المبهمات، و مع أنه تحمل فى تأليف هذا الكتاب طيلة عشرين سنة جهوداً جبارة، بحيث ميز التلميذ عن الشيخ، و الراوى عن المروى عنه. ولكن لم يجعل كتابه على أساس الطبقات حتى يقسم الرواة الى طبقة و طبقة، و يعين طبقة الراوى و من روى هو عنه، أو رووا عنه، مع أنه كان يمكنه القيام بهذا العمل فى ثنايا عمله بسبر جميع الكتب والمسائيد بامعان و دقة.

٤- نقد الرجال

تأليف السيد مصطفى التفريشى، ألفه عام ١٠١٥، و هو من تلاميذ المولى عبدالله التستري و قد طبع فى مجلد.
قال فى مقدمته: «أردت أن أكتب كتاباً يشتمل على جميع أسماء الرجال من الممدوحين والمذمومين والمهملين، يخلو من تكرار و غلط، ينطوى على حسن الترتيب، يحتوى على جميع أقوال القوم - قدس الله أرواحهم - من المدح والذم الا شاذاً شديداً الشذوذ».

٥- منتهى المقال في أحوال الرجال

المعروف برجال أبي علي الحائري، تأليف الشيخ أبي علي محمد ابن اسماعيل الحائري، (المولود عام ١١٥٩هـ والمتوفى عام ١٢١٥)، أو ١٢١٦ في النجف الاشرف.

ابتداء في كل ترجمة بكلام الميرزا في الرجال الكبير، ثم بما ذكره الوحيد في التعليقة عليه، ثم بكلمات اخرى، و قد شرح نمط بحثه في أول الكتاب، و ترك ذكر جماعة بزعم أنهم من المجاهيل و عدم الفائدة في ذكرهم، ولكنهم ليسوا بمجاهيل، بل أكثرهم مهملون في الرجال، و قد عرفت الفرق بين المجهول والمهمل.

و هذه الكتب الخمسة كلها الفت بين أواخر القرن العاشر الى أواخر القرن الثاني عشر، و قد اجتهد مؤلفوها في جمع القرائن على وثاقة الراوى أو ضعفها، و اعتمدوا على حدسيات و تقريبات.

هذه هي جوامع الرجال المؤلفة في القرون الماضية، و هناك مؤلفات اخرى بين مطولات و مختصرات الفت في القرون الاخيرة و نحن نشير الى ما هو الدارج بين العلماء في عصرنا هذا.

٣ - الجوامع الرجالية الدارجة
على منهج القدماء

- * بهجة الامال
- * تنقيح المقال
- * قاموس الرجال

قد وقفت على الجوامع الرجالية المؤلفة في القرن الحادى عشر
والثانى عشر، و هناك مؤلفات رجالية ألفت فى أواخر القرن الثالث
عشر والقرن الرابع عشر، ولكنها على صنفين: صنف تبع فى تأليفه
خطة الماضين فى نقل أقوال الرجالين السابقين واللاحقين، و جمع
القرائن والشواهد على وثيقة الراوى، والقضاء بين كلمات أهل الفن،
الى غير ذلك من المزايا التى أوجبت تكامل فن الرجال من حيث
الكمية، من دون احداث كيفية جديدة وراء خطة السابقين، و صنف
آخر أحدث كيفية جديدة فى فن الرجال و أبدع اسلوباً خاصاً لما يهتم
المستنبط فى علم الرجال. فان الوقوف على طبقة الراوى من حيث
الرواية، و معرفة عصره و أساتيدته و تلاميذه، و مدى علمه و فضله،
و كمية رواياته من حيث الكثرة والقلّة، ومقدار ضبطه للرواية، و اتقانه
فى نقل الحديث، من أهم الامور فى علم الحديث والاستناد اليه، و قد
اهملت تلك الناحية فى اسلوب القدماء غالباً الا على وجه نادر.

و هذا الاسلوب يباين خطة الماضين فى العصور السابقة.
و على ذلك يجب علينا أن نعرف كل صنف بواقعه و نعطى كل
ذى حق حقه، و كل ذى فضل فضله بلا تحيز الى فئة، و لا انكار فضيلة
لاحد.

١- «بهجة الامال في شرح زبدة المقال في علم الرجال»

تأليف العلامة الحاج الشيخ على بن عبدالله محمد بن محب الله ابن محمد جعفر العليارى التبريزى (المولود عام ١٢٣٦، والمتوفى عام ١٣٢٧) و هذا الكتاب قد أُلّف في خمسة مجلدات كبار، ثلاثة منها شرح مزجى لـ «زبدة المقال في معرفة الرجال» تأليف العلامة السيد حسين البروجردى و هو منظومة في علم الرجال قال:

سميته بزبدة المقال فى البحث عن معرفة الرجال
ناظمه الفقير فى الكونين هو الحسين بن رضا الحسينى

واثنان منها شرح لـ «منتهى المقال» و هو منظومة للشارح تتم بها منظومة البروجردى، و حيث ان البروجردى لم يذكر المتأخرين و لا المجاهيل من الرواة، فأتمها و أكملها الشارح بالنظم و الشرح فى ذينك المجلدين، و الكتاب مشتمل على مقدمة و فيها أحد عشر فصلا، والفصل الحادى عشر فى أصحاب الاجماع. و فيه أيضا عدة أبحاث متفرقة، والكتاب لوطبع على طراز الطبعة الحديثة لتجاوز عشر مجلدات، و قد طبع منه لحد الان خمسة أجزاء والباقى تحت الطبع.

٤- «تنقيح المقال في معرفة علم الرجال»

للعلامة الشيخ عبدالله المامقاني (المتوفى عام ١٣٥١) في ثلاثة أجزاء كبار، و هو أجمع كتاب ألف في الموضوع، و قد جمع جل ما ورد في الكتب الرجالية المتقدمة والمتأخرة.

قال العلامة الطهراني: «هو أبسط ما كتب في الرجال، حيث أنه أدرج فيه تراجم جميع الصحابة والتابعين، و سائر أصحاب الأئمة و غيرهم من الرواة الى القرن الرابع، و قليل من العلماء المحدثين في ثلاث مجلدات كبار، لم يتجاوز جمعه و ترتيبه و تهذيبه على ثلاث سنين، و هذا مما يعد من خوارق العادات والخاصة من التأييدات، فله در مؤلفه من مصنف ما سبقه مصنفوا الرجال، و من تنقيح ما أتى بمثله الامثال و مما أخذ عليه، هو خلطة بين المهمل والمجهول. فان الاول عبارة عن لم يذكر فيه مدح و لا قدح، و قد ذكر ابن داود المهمل في جنب الممدوح، زعماً منه بأن يجب العمل بخبره كالممدوح، و أن غير الحججة في الخبر عبارة عن المطعون.

و أما المجهول فانه عبارة عن صرح أئمة الرجال فيه بالمجهولية و هو أحد الفاظ الجرح، و يذكر المجهول في باب المجروحين و يعاملون معه معاملة المجروح.

و أنت اذا لاحظت فهرس تنقيح المقال، الذي طبع مستقلاً و سماه

المؤلف «نتيجة التنقيح» لا ترى فيه الا المجاهيل، والمراد منه الاعم ممن حكم عليه أئمة الرجال بالمجهولية و من لم يذكر فيه مدح ولا قدح.

و هذا الخلط لا يختص به بل هو رائج من عصر الشهيد الثانى والمجلسى الى عصره، مع أن المحقق الداماد قال فى الراشحة الثالثة عشرة فى رواشحه: «لا يجوز اطلاق المجهول الاصطلاحى الا على من حكم بجهالته أئمة الرجال» (١).

و قد ذب شيخنا العلامة الطهرانى هذا الاشكال عن مؤلفه و قال: ان المؤلف لم يكن غير واقف بكلام المحقق الداماد، و صرح به فى الجزء الاول. (اواخر صفحة ١٨٤) بأنه لو راجع المتتبع جميع مظان استعمال حال رجل و مع ذلك لم يظفر بشيء من ترجمة أحواله أبداً فلا يجوز التسارع عليه بالحكم بالجهالة، لسعة دائرة هذا العلم، و كثرة مدارك معرفة الرجال، و من هذا التصريح يحصل الجزم بأن مراده من قوله «مجهول» ليس أنه محكوم بالجهالة عند علماء الرجال، حتى يصير هو السبب فى صيرورة الحديث من جهته ضعيفاً، بل مراده أنه مجهول عندى و لم أظفر بترجمة مبينة لاحواله» (٢).

١ . الرواشح : الصفحة ٦٠.

٢ . الذريعة: ج ٤، الصفحة ٤٦٧.

٣- «قاموس الرجال»

للعلامة المحقق الشيخ محمد تقى التستري، كتبه أولاً بصورة التعليقة على رجال العلامة المامقانى، و ناقش كثيراً من منقولاته و نظرياته، ثم أخرجه بصورة كتاب مستقل و طبع فى ١٣ جزء و المؤلف حقاً أحد أبطال هذا العلم و نقاده، و قد بسطنا الكلام حول الكتاب و نشرته صحيفة كيهان فى نشرته المستقلة حول حياة المؤلف بقلم عدة من الاعلام.

غير أنه لا يتبع فى تأليف الكتاب روح العصر، فترى انه يكتب عدة صحائف من دون أن يفصل بين المطالب بعنوان خاص، كما انه لا يأتى بأسماء الكتب الرجالية و الأئمة الا بالرموز، و ذلك أوجد غلقاً فى قراءة الكتاب و فهم مقاصده، أضف الى ذلك أنه يروى عن كثير من الكتب التاريخية و الحديثية، و لا يعين مواضعها ولكن ما ذكرناه يرجع الى نفس الكتاب، و أما المؤلف فهو من المشايخ الاعظم التى يرضن بهم الدهر الا فى فترات قليلة و له على العلم و أهله أيادى مشكورة. و هذه الكتب مع الشاء الوافر على مؤلفيها لا تخلو من عل أو علات التى يجب أن ننبه اليها.

٤- تطور في تأليف الجوامع الحديثة

- * جامع الرواة
- * طرائف المقال
- * مرتب اسانيد الكتب
الاربعة
- * معجم رجال الحديث

ان الجوامع المذكورة مع اهميتها وعظمتها، فاقدة لبعض ما يهم المستنبط والفقير في تحصيل حجية الخبر وعدمه، فانها و ان كانت توفقنا على وثاقة الراوى و ضعفه اجمالاً غير أنها لاتفى ببعض ما يجب على المستنبط تحصيله و اليك بيانه:

١- ان هذه الخطة التى رسمها القدماء و تبعها المتأخرون، مع أهميتها و جلالتها، لا تخرج عن اطار التقليد لائمة علم الرجال فى التعرف على وثاقة الراوى و ضعفه و قليل من سائر أحواله، مما ترجع الى شخصيته الحديثية، و ليس طريقاً مباشراً للمؤلف الرجالى، فضلاً عن يرجع اليه و يطالعه، للتعرف على أحوال الراوى، بأن يلمس بفهمه و ذكائه و يقف مباشرة على كل ما يرجع الى الراوى من حيث الطبقة و العصر أولاً، و مدى الضبط و الاتقان ثانياً، و كمية روايته كثرة و قلة ثالثاً، و مقدار فضله و علمه و كماله رابعاً، و هذا بخلاف ما رسمه الاساتذة المتأخرون و خططوه، فان العالم الرجالى فيه يقف بطريق مباشرى دون تقليد، على هذه الامور و اشباهها.

و ان شئت قلت: ان هذه الكتب المؤلفة حول الرجال، تستمد من قول أئمة الفن فى جرح الرواة و تعديلهم، و بالاخص تتبع مؤلفى الاصول الخمسة، التى نبهنا بأسمائهم و كتبهم فيما سبق، فقول هؤلاء و من عاصرهم أو تأخر عنهم هو المعيار فى معرفة الرجال و تمييز الثقات عن الضعاف.

ولا ريب أن هذا طريق صحيح يعد من الطرق الوثيقة، لكنه ليس طريقاً وحيداً فى تشخيص حال الرواة و معرفتهم، بل هذا الطريق طريق تقليدى لأئمة الرجال، و ليس طريقاً مباشراً الى أحوال الرواة، ولا يعد طريقاً أحسن و أتم.

٢- لا شك أن التحريف والتصحيف تطرق الى كثير من أسناد الاحاديث المروية فى الكتب الاربعة و غيرها، و ربما سقط الراوى من السند من دون أن يكون هناك ما يدلنا عليه، و على ذلك يجب أن يكون الكتب الرجالية بصورة توقفنا على طبقات الرواة من حيث المشايخ والتلاميذ، حتى يقف الباحث ببركة التعرف على الطبقات، على نقصان السند و كماله، والحال أن هذه الكتب المؤلفة كتبت على حسب حروف المعجم مبتدأة بالالف و منتهية بالياء، لا يعرف الانسان عصر الراوى و طبقته فى الحديث، ولا أساتذته و تلامذته الا على وجه الاجمال والتبعية، و بصورة قليلة دون الاحصاء، والكتاب الذى يمكن أن يشتمل على هذه المزية، يجب أن يكون على طراز رجال الشيخ الذى كتب على حسب عهد النبي صلى الله عليه و آله والائمة عليهم السلام، فقد عقد لكل من أصحاب النبي صلى الله عليه و آله، والائمة عليهم السلام أبواباً خاصة يعرف حسب الاجمال طبقة الراوى و مشايخه و تلاميذه.

و هذا النمط من التأليف و ان كان لا يفي بتلك الامنية الكبرى كلها، لكنه يفي بها اجمالاً، حيث نرى أنه يقسم الرواة الى الطبقات حسب الزمان من زمن النبي صلى الله عليه و آله الى الاعصار التى انقلبت فيها سلسلة الرواة الى سلسلة العلماء، و عندئذ يمكن تمييز السند الكامل عن السند الناقص، ولو كان الرجاليون بعد الشيخ يتبعون أثره لاصبحت الكتب الرجالية أكثر فائدة مما هي الان عليه.

٣- ان أسماء كثير من الرواة مشتركة بين عدة أشخاص بين ثقة

يركن اليه، و ضعيف يرد روايته، و عندما يلاحظ المستنبط الاسماء المشتركة في الاسناد لا يقدر على تعيين المراد. و لاجل ذلك صار الرجاليون الى تأسيس فرع آخر لعلم الرجال أسموه بـ «تمييز المشتركات»، أهمها و أعظمها هو «تمييز المشتركات للعلامة الكاظمي» و لذلك يجب على المستنبط في تعيين المراد من الاسماء المشتركة، الى مراجعة فصل «تمييز المشتركات» و لولاه لما انحل العقدة، غير أن كثيراً من كتب الرجال فاقدة لهذا الفرع، و انما يذكرون الاسماء بالآباء و الأجداد، من دون أن يذكروا ما يميز به المشترك عن غيره. و لقد أدخل العلامة المامقاني ما كتبه العلامة الكاظمي في رجاله، و بذلك صار كتاباً جامعاً بالنسبة، و قد تطرق ذلك النقص الى أكثر الكتب الرجالية، لاجل أنها الفت على ما رسمه القدماء على ترتيب الحروف الهجائية، دون ترتيب الطبقات.

بروز نمط خاص في تأليف الرجال

ولاجل هذه النقائص الفنية في هذه الخطة، نهضت عدة من الاعلام والمشايع في العصر الماضي والحاضر الى فتح طريق آخر في وجوه المجتهدين والمستنبطين، و هذا الطريق هو لمس حالهم بالمباشرة لا بالرجوع الى أقوال أئمة الرجال بل بالرجوع الى سند الروايات المتكررة في الكتب الحديثية المشتملة على اسم الراوى، فان في هذا الطريق امكان التعرف على ميزان علم الراوى و فقهه و ضبطه و وثاقته في النقل، اذ بالرجوع الى متون أحاديث الراوى المبعثرة على الابواب و ملاحظتها لفظاً و معنى، و كما و كيفا يعرف امور:

١- يفهم من رواياته، مدى تضلع الراوى في الفقه والكلام والتاريخ والتفسير و غيرها من المعارف، كما يعرف عدم مهارته و حداقته في شيء منها، اذا قيست رواياته بعضها ببعض، و بما رواه آخرون في معناها.

٢- يعرف مقدار رواياته قلة و كثرة، و أنه هل هو ضابط فيما يروى أو مخلط أو مدلس.

٣- تعرف طبقات الرواة مشايخهم و تلاميذهم.

٤- يحصل التعرف على وضع الإسناد من حيث الكمال والسقوط، فربما تكون الرواية في الكتب الأربعة مسنداً إلى الإمام، ولكن الواقف على طبقات الرجال يعرف الحلقة المفقودة أثناء السند.

يقول الاستاذ الشيخ «محمد واعظ زاده الخراساني» في رسالة نشرت بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الطوسي - قدس الله سره - :
 «ان الرجالين كانوا وما يزالون يتعبدون في الأكثر بقول أئمة هذا الفن ويقلدونهم في جرح الرواة و تعديلهم، إلا أن الأمر لا ينحصر فيه، فهناك بازاء ذلك باب مفتوح إلى معرفة الرواة ولمس حالهم بالمباشرة. وهذا يحصل بالرجوع إلى أمرين:

١- الرجوع إلى سند الروايات المتكررة في الكتب الحديثية المشتملة على اسم الراوي، وبذلك يظهر الخلل في كثير من الأسانيد، وينكشف الأرسال فيها بسقوط بعض الوسائط و عدم اتصال السلسلة، ويمكننا معرفة الحلقة المفقودة في سلسلة حديث باستقراء الأشباه والنظائر إذا توفرت و كثر القرائن، و قامت الشواهد في الأسانيد المتكررة.

٢- الرجوع إلى متون احاديث الراوي المبعثرة على الأبواب، و اعتبارها لفظاً و معنى و كمأ و كيفاً، فيفهم منها ان الراوي هل كان متضلعا في علم الفقه أو التفسير أو غيرهما من المعارف، أو لم يكن له مهارة و حداقة في شيء منها. يفهم ذلك كله اذا قيست رواياته بعضها ببعض و بما رواه الآخرون في معناها، و يلاحظ أنه قليل الرواية أو كثيرها و أنه ثبت ضابط فيما يرويه أو مخلط مدلس.

و اذا انضم إليه أمر ثالث ينكشف حال الراوي أتم الانكشاف، وهو مراجعة الاحاديث التي وردت في حال الرواة، و قد جمع معظمها أبو عمرو الكشي في رجاله، فهي تعطينا بصيرة بحال رواة الحديث

من ناحية اخرى و هى موقف الرواة من الائمة الهداة، و درجات قرب الرجال و بعدهم عنهم.
و على الجملة فمعرفة الرواة و طبقاتهم عن طريق أحاديثهم و ملاحظتها متناً و سنداً، تكاد تكون معرفة بالمباشرة والنظر، لا بالتقليد والاثر» (١).

١- جامع الرواة

ان اول من قام بهذا العمل بصورة النواة، هو الشيخ المحقق الاردبيلى (مؤلف جامع الرواة) المعاصر للعلامة المجلسى، فانه يلتقط فى ترجمة الرجال جملة من الاسانيد عن الكتب الاربعة وغيرها، و يجعلها دليلا على التعرف على شيوخ الراوى و تلاميذه و طبقتهم و عصره.

٢- طرائف المقال

و قام بعده بهذا العمل السيد محمد شفيح الموسوى التفريشى، فألف كتابه المسمى بـ «طرائف المقال فى معرفة طبقات الرجال» فقد جعل مشايخه الطبقة الاولى، ثم مشايخ مشايخه، الطبقة الثانية، الى أن ينتهى الى عصر النبى صلى الله عليه و آله، فجاء الكل فى اثنتين و ثلاثين طبقة و جعل الشيخ الطوسى و من فى طبقتهم الطبقة الثانية عشرة توجد نسخة من هذا الاثر النفيس فى مكتبة آية الله المرعشى - دام ظله - و هو بعد لم يطبع.

٣- مركب الاسانيد

و قام بعده المحقق البروجردى، امام هذا الفن بعملين ضخيمين يعد من أبرز الاعمال و أعمقها فى الرجال.

الاول: رتب أسانيد كل من الكتب الاربعة و سماها « مرتب أسانيد الكافى » و « مرتب أسانيد التهذيب »، ثم انصرف الى ترتيب أسانيد الكتب الاربعة الرجالية و غيرها من كتب الحديث، مراعيًا فيها ترتيب الحروف، فباستيفاء الاسانيد و قياس بعضها مع بعض يعلم جميع شيوخ الراوى و تلاميذه و طبقتة و غيرها من الفوائد.

فبالرجوع الى هذا الفهرس يعلم مقدار مشايخ الراوى و تلاميذه، كما يعرف من هو مشاركه فى نقل الحديث و كان فى طبقتة، كما يعلم مشايخ كل واحد من هؤلاء الرواة و طرقهم الى الامام.

الثانى: قام بتأليف كتاب باسم طبقات الرجال فقد جعل سلسلة الرواة من عصر النبى الاكرم صلى الله عليه و آله الى زمان الشيخ الطوسى اثنتى عشرة طبقة، فجعل الصحابة الطبقة الاولى، و من أخذ عنهم الحديث الطبقة الثانية، والعمل الثانى منتزع من العمل الاول أعنى تجريد الاسانيد، و هذا الاثر النفيس، بل الاثار النفيسة بعد غير مطبوعة، بل مخزونة فى مكتبته الشخصية العامرة، نسال الله سبحانه أن يوفق أهل الجهد والعلم للقيام بطبع هذه التركة النفيسة.

يقول الاستاذ «واعظ زاده» و هو يحدث عن الامام البروجردى فى تلك الرسالة و أنه أحد من سلك هذا الطريق، و ان لم يكن مبتكرًا فى فتح هذا الباب:

«ان الاشراف على جميع روايات الراوى يستدعى جمعها فى كراس

واحد، و هذا ما عمله قديماً علماء الحديث من الجمهور، و سموا هذا النوع من الكتب «المسند»، و كان الغرض الالهم لهم من هذا العمل، التلاقى مع الرواة فى أحاديثهم. أما الشيعة الامامية فلم يهتموا بالمسانيد و كان الامام البروجردى، يحبذ هذا العمل و يرغب طلاب العلم بالاشتغال به، و لا ريب أنه فراغ فى حديثنا يجب أن يسد.

والامام البروجردى اكتفى من ذلك بجمع أسانيد كل راو الى الامام فقط، و رتبها فى فهارس كاملة. هذا ما ابتكره الامام ولم يسبقه فيه غيره. نعم، استخبار طبقة الرواة و شيوخهم و تلاميذهم من سند الاحاديث لم يتغافل عنه السابقون، كيف و انهم يستدلون بذلك فى كتبهم، و قد أكثر الشيخ محمد الاردبيلى فى كتابه «جامع الرواة» منه. فانه يلتقط فى ترجمة الرجال، جملة من الاسانيد من الكتب الاربعة و غيرها، و يستدل بها على شيوخ الراوى و تلاميذهم و طبقتهم من دون استقصاء.

نعم، أن الامام البروجردى ليس أول من تفتن و التفت الى مدى تأثير الاسانيد فى معرفة الرواة و طبقاتهم، و انما الاستاذ أول من رتب الاسانيد و استقصاه فى فهارس جامعة، و بذلك وضع أمام المحققين ذريعة محكمة للاستشراف على شتى أسانيد للرواة والانتفاع بها.

ان الاستاذ لما أحس بضرورة استقصاء الاسانيد التى وقع فيها اسم الراوى، و كانت الاسانيد مبعثرة مع أحاديثها فى ثنايا الكتب، بحيث يصعب أو يستحيل الاحاطة بها عادة، تفتن بأنه يجب أن يلتقطها من مواضعها فيرتبها فى قوائم و فهارس.

و ابتداءً عمله هذا بأسانيد الكتب الاربعة و سماها «مرتب أسانيد الكافى»، ثم «مرتب أسانيد التهذيب» و هكذا. ثم انصرف الى الكتب

الاربعة الرجالية و كثير من غيرها من كتب الحديث مراعيًا ترتيب الحروف.

وها نحن نعرض نموذجاً من عمل الامام الاكبر حتى يعرف منها ما تحمله من المشاق فى سد هذا الفراغ.

و من لاحظ هذا الانموذج، يعرف مدى ما لهذه الفهارس من الاثر فى علم الرجال كما يقف على اسلوبها، و لتوضيح حال هذا الانموذج نقول:

ان الشيخ الطوسى مؤلف «التهذيب والاستبصار» أخذ جميع ما يرويه فى هذين الكتابين، من كتب و جوامع ظهرت فى القرن الثانى الى القرن الرابع الهجرى، فيكتفى فى نقل الحديث باسم صاحب الكتاب فى أول السند، ثم يذكر طريقه الى أرباب الكتب فى خاتمة الكتابين، فى باب أسماء بالمشيخة، و قد سبقه الى هذا العمل الشيخ الصدوق فى «من لا يحضره الفقيه».

و ممن نقل فى التهذيب عنه «الحسن بن محمد بن سماعة» فقد نقل من كتابه أحاديث كثيرة فى مختلف الابواب.

فالامام البروجردى ذكر طرق ابن سماعة الى الأئمة على ترتيب الحروف، فبدأ باسم أحمد بن أبى بشير، ثم احمد بن الحسن الميثمى، ثم اسحاق. فمن تأمل فى هذا الانموذج يعلم مشايخ ابن سماعة فى التهذيب و يعلم مشايخ هذه المشايخ و طرقهم الى الامام، فاذا ضم ترتيب أسانيد الحسن بن محمد بن سماعة فى التهذيب الى سائر الكتب يعلم من المجموع مشايخه و مشايخ مشايخه و طبقاتهم، كما يعرف من ملاحظة المتون مقدار تضلعه فى الحديث و ضبطه و اتقانه الى غير ذلك من الفوائد».

واليك هذا الا نموذج (١) الذي نقله الاستاذ «واعظ زاده»
 - دام ظله - في الرسالة، عن مذكرات كاتب الامام و مساعدته في هذا
 المشروع و مشاركته في حسناته الشيخ حسن النورى - دام ظله .

الحسن بن محمد بن سماعه	عنوان الباب	١ . الكتاب
عن أحمد بن أبي بشير، عن حماد بن أبي طلحة، عن زرارة بن أعين، عن أبي عبدالله عليه السلام.	المواقيت	الصلاة
عن أحمد بن أبي بشير، عن سعيد بن ميسرة، عن أبي عبدالله عليه السلام	المواقيت	الصلاة
عن أحمد بن أبي بشير، عن معاوية بن ميسرة، عن أبي عبدالله عليه السلام	المواقيت	الصلاة
عن أحمد بن أبي بشير، عن معاوية بن ميسرة، قال: سمعت أبا الجارود يسأل أبا عبدالله عليه السلام.	الرهون	التجارات
أحمد بن الحسن بن الميثمى، أبان، عن اسماعيل الجعفى، عن أبي جعفر عليه السلام	حدود الزنا	الحدود
الميثمى، أبان، عن اسماعيل الجعفى، عن أبي جعفر عليه السلام	المواقيت	الصلاة
الميثمى، أبان، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمى، عن أبي عبدالله عليه السلام	الزيادات	التجارات
الميثمى، أبان، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمى، عن أبي عبدالله عليه السلام	المواقيت	الصلاة
الميثمى، أبان، عن الحسن بن زياد الصيقل، عن أبي عبدالله عليه السلام	الاجارات	التجارات
أحمد بن الحسن الميثمى، أبان، عن أبي العباس البقباقي، عن أبي عبدالله عليه السلام	ميراث اصل الملل المختلفة	المواريث

٤- معجم رجال الحديث

وأخيراً قام العلامة المحقق الخوئي - دام ظله الوارف - بتأليف كتاب أسماء «معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة» و من خصائص و مزايا هذا الكتاب هو أنه قد ذكر في ترجمة كل شخص جميع رواته و من روى هو عنهم في الكتب الأربعة، و قد يذكر ما في غيرها أيضاً و لاسيما رجال الكشي، فقد ذكر أكثر ما فيه من الرواة و المروى عنهم، و بذلك خدم علم الرجال خدمة كبيرة.

أولاً: يعرف بالمراجعة الى تفصيل طبقات الرواة - أعني الذي ذيل به كل جزء من أجزاء كتابه البالغة ٢٣ جزء - طبقات الرواة من حيث العصر و المشايخ و التلاميذ، و بذلك يقف الانسان على كمال السند و نقصانه، و ربما يعرف الحلقة المفقودة في أثنائه اذا كان حافظاً للمشايخ و التلاميذ.

ثانياً: يحصل التمييز الكامل بين المشتركات غالباً، فان قسماً كبيراً من الرواة مشترك الاسم في الشخص و الاب فلا يعرف الانسان أنه من هو، ولكن بالوقوف على تفصيل طبقات الرواة يميز المشترك و يعين الراوى بشخصه، و الكتاب من حسنات الدهر.

رحم الله الماضين من علمائنا و حفظ الباقيين منهم و جعلنا مقتفين بآثارهم أن شاء الله.

الفضل المبرور

التوثيق الخاصة

- * نص أحد المعصومين او الاعلام
المتقدمين او المتأخرين
- * دعوى الاجماع او المدح الكاشف
- * سعي المستنبط على جمع القرائن

المراد من التوثيقات الخاصة، التوثيق الوارد في حق شخص أو شخصين من دون أن يكون هناك ضابطة خاصة تعمهما وغيرهما، وتقابلها التوثيقات العامة، ويراد منها توثيق جماعة تحت ضابطة خاصة وعنوان معين، و سذكرها في فصل قادم، ان شاء الله.

الاولى : نص أحد المعصومين عليهم السلام

ان الهدف الاسمى من علم الرجال، هو الوقوف على وثاقة الراوى أو ضعفه، حتى يؤخذ بحديثه أو يرد، وتثبت وثاقته باحدى الطرق التالية:

اذا نص أحد المعصومين عليهم السلام على وثاقة الرجل فان ذلك يثبت وثاقته قطعاً، و هذا من أوضح الطرق و أسماها، ولكن يتوقف ذلك على ثبوته بالعلم الوجدانى، أو برواية معتبرة، والاول غير متحقق فى زماننا، الا ان الثانى موجود كثيراً. مثلاً: روى الكشى بسند صحيح عن على بن المسيب قال: قلت للرضا عليه السلام: شقتى بعيدة و لست أصل اليك فى كل وقت، فعمن آخذ معالم دينى؟

فقال: من زكريا بن آدم القمى، المأمون على الدين والدنيا (١). نعم يجب أن يصل التوثيق بسند صحيح، و لا يمكن الاستدلال على وثاقة شخص برواية نفسه عن الامام، فان اثبات وثاقة الشخص بقوله يستلزم الدور الواضح، و كان سيدنا الاستاذ الامام الخمينى - دام ظله - يقول: «اذا كان ناقل الوثاقة هو نفس الراوى، فان ذلك يثير سوء الظن به، حيث قام بنقل مدائحه و فضائله فى الملا الاسلامى».

كما أنه لا يمكن اثبات وثاقة الرجل بالرواية الضعيفة، فان الرواية

إذا لم يكن قابلة للاعتماد كيف تثبت به وثاقة الرجل؟
 وربما يستدل على صحة الاستدلال بالخبر الضعيف لاثبات وثاقة
 الراوي إذا تضمن وثاقته، بادعاء انسداد باب العلم في علم الرجال،
 فينتهي الأمر إلى العمل بالظن لامحالة، على تقدير انسداد باب العلم
 اجماعاً، ولكنه مردود بوجهين:

الأول : باب العلم والعلمى بالتوثيق غير منسد، لما ورد من
 التوثيقات الكثيرة من طرق الاعلام المتقدمين بل المتأخرين، لو قلنا
 بكفاية توثيقاتهم، وفيها غنى وكفاية للمستنبط، خصوصاً إذا قمنا
 بجمع القرائن والشواهد على وثاقة الراوي، فإن كثرة القرائن توجب
 الاطمئنان العقلاني على وثاقة الراوي وهو علم عرفي، وحجة بلا اشكال.
 الثاني : ان ما ذكره يرجع إلى انسداد باب العلم في موضوع
 التوثيقات، ولكن ليس انسداد باب العلم في كل موضوع موجباً لحجية
 الظن في ذلك الموضوع، وانما الاعتبار بانسداد باب العلم في معظم
 الاحكام الشرعية، فان ثبت الاخير كان الظن بالحكم الشرعي من أي
 مصدر جاء حجة، سواء كان باب العلم في الرجال منسداً أم لم يكن، وإذا
 كان باب العلم والعلمى بمعظمها مفتوحاً، لم يكن الظن الرجالي حجة سواء
 كان أيضاً باب العلم بالتوثيقات منسداً أم لم يكن.

وبالجملة انسداد باب العلم والعلمى في خصوص الاحكام الشرعية
 هو المناط لحجية كل ظن (و ان حصل من الظن الرجالي) وقع
 طريقاً إلى الاحكام الشرعية، أما إذا فرضنا باب العلم والعلمى مفتوحاً
 في باب الاحكام، فلا يكون الظن الرجالي حجة و ان كان باب العلم
 والعلمى فيه منسداً.

وقد أشار إلى ما ذكرنا الشيخ الاعظم في فرائده عند البحث عن
 حجية قول اللغوي حيث قال:

« ان كل من عمل بالظن في مطلق الاحكام الشرعية، يلزمه العمل

بالظن بالحكم الناشى من الظن بقول اللغوى، لكنه لا يحتاج الى دعوى
 انسداد باب العلم فى اللغات، بل العبرة عندهم بانسداد باب العلم فى
 معظم الاحكام، فانه يوجب الرجوع الى الظن بالحكم، الحاصل من
 الظن باللغة، و ان فرض انفتاح باب العلم فى ما عدا هذا المورد
 من اللغات» (١).

الثانية: نص أحد الاعلام المتقدمين

إذا نص الاعلام المتقدمين كالبرقى والكشى وابن قولويه والصدوق والمفيد والنجاشى والشيخ و أمثالهم على وثاقة الرجل، يثبت به حال الرجل بلا كلام، غير أن هناك بحثاً آخر و هو: هل يكتفى بتوثيق واحد منهم أو يحتاج الى توثيقين؟ و تحقيق المسألة موكول الى محلها فى الفقه و خلاصة الكلام هو أن حجية خبر الثقة هل يختص بالاحكام الشرعية أو تعم الموضوعات أيضاً؟ فعلى القول الاول لا يصح الاعتماد على توثيق واحد، بل يحتاج الى ضم توثيق آخر، و على الثانى يكتفى بالتوثيق الواحد، و يكون خبر الثقة حجة فى الاحكام والموضوعات الا ما قام الدليل على اعتبار التعدد فيه، كما فى المرافعات و ثبوت الهلال، والمشهور هو الاول، والاقوى هو الثانى و سيوافيك بيانه فى آخر البحث.

الثالثة : نص أحد أعلام المتأخرين

و مما تثبت به وثيقة أو حسن حال الراوى هو نص أحد أعلام المتأخرين عن الشيخ و ذلك على قسمين:

قسم مستند الى الحس و قسم مستند الى الحدس.

فالاول: كما فى توثيقات الشيخ منتجب الدين (المتوفى بعد عام ٥٨٥) و ابن شهر آشوب صاحب «معالم العلماء» (المتوفى عام ٥٨٨) فانهم لاجل قرابة عصرهم لعصور الرواة، و وجود الكتب الرجالية المؤلفة فى العصور المتقدمة بينهم، كانوا يعتمدون فى التوثيقات و التنصيصات الى السماع، أو الوجدان فى الكتاب أو الى الاستفاضة و الاشتهار و دونهما فى الاعتماد ما ينقله ابن داود فى رجاله و العلامة فى خلاصته فى بعض علماء الرجال.

والثانى : كالتوثيقات الواردة فى رجال من تأخر عنهم كالميرزا الاسترآبادى و السيد التفريشى و الاردبيلى و القهبائى و المجلسى و المحقق البهبهانى و أضرابهم، فان توثيقاتهم مبنية على الحدس و الاجتهاد، كما تفصح عنه كتبهم، فلو قلنا بأن حجية قول الرجالي من باب الشهادة، فلا تعتبر توثيقات المتأخرين، لان آرائهم فى حق الرواة مبنية على الاجتهاد و الحدس، و لا شك فى أنه يعتبر فى قبول الشهادة احراز كونها مستندة الى الحس دون الحدس، كيف و قد ورد

فى باب الشهادة أن الصادق عليه السلام قال « لا تشهدن بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك » (١). و فى حديث عن النبى صلى الله عليه وآله و قد سئل عن الشهادة، قال: « هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد أودع » (٢)

هذا اذا قلنا بأن العمل بقول الرجالى من باب الشهادة، و أما اذا قلنا بأن الرجوع اليهم من باب الرجوع الى أهل الخبرة، فاجمال الكلام فيه أنه لا يشترط فى الاعتماد على قول الخبرة أن يكون نظره مستنداً الى الحس، فان قول المقوم حجة فى الخسارات و غيرها، و لا شك ان التقويم لا يمكن أن يكون مستنداً الى الحس فى عامة الموارد. و على ذلك فلو كان الرجوع الى علماء الرجال من ذاك الباب، فالرجوع الى اعلام المتأخرين المتخصصين فى تمييز الثقة عن غيرها بالطرق والقرائن المفيدة للاطمئنان مما لا بأس به.

وما يقال من أن الفقيه غير معذور فى التقليد، فيجب على الفقيه أن يكون بنفسه ذا خبرة فى التعرف على أحوال الرواة، غير تام، لان تحصيل الخبرة فى كل ما يرجع الى الاستنباط أمر عسير، لو لم يكن بمستحيل، فان مقدمات الاستنباط كثيرة، و قد أنهاها بعضهم الى أربعة عشر فناً، و لا يمكن للمجتهد فى هذه الايام أن يكون متخصصاً فى كل واحد من هذه الفنون، بل يجوز أن يرجع فى بعض المقدمات البعيدة او القريبة الى المتخصصين الموثوق بهم فى ذاك الفن، و قد جرت على ذلك سيرة الفقهاء، بالاخص فى ما يرجع الى الاداب العربى و لغات القرآن والسنة و غير ذلك، و ليكن منها تمييز الثقة عن غيره. هذا على القول بأن الرجوع الى أهل الرجال من باب الرجوع الى أهل الخبرة الموثوق بقولهم.

• و هناك وجه ثالث فى توثيقات المتأخرين، و هو أن الحجة هو

الخبر الموثوق بصدوره عن المعصوم عليهم السلام لا خصوص خبر الثقة، و بينهما فرق واضح، إذ لو قلنا بأن الحجّة قول الثقة يكون المناط وثاقة الرجل و ان لم يكن نفس الخبر موثوقاً بالصدور.

ولا ملازمة بين وثاقة الراوى و كون الخبر موثوقاً بالصدور، بل ربما يكون الراوى ثقة، ولكن القرائن والامارات تشهد على عدم صدور الخبر من الامام عليه السلام، و ان الثقة قد التبس عليه الامر، و هذا بخلاف ما لو قلنا بأن المناط هو كون الخبر موثوق الصدور، إذ عندئذ تكون وثاقة الراوى من احدى الامارات على كون الخبر موثوق الصدور، ولا تنحصر الحجية بخبر الثقة، بل لو لم يحرز وثاقة الراوى و دلت القرائن على صدق الخبر و صحته يجوز الاخذ به.

و هذا القول غير بعيد بالنظر الى سيرة العقلاء، فقد جرت سيرتهم على الاخذ بالخبر الموثوق الصدور، و ان لم تحرز وثاقة المخبر، لان وثاقة المخبر طريق الى احراز صدق الخبر، و على ذلك فيجوز الاخذ بمطلق الموثوق بصدوره اذا شهدت القرائن عليه.

و يوضح هذا مفاد آية النبأ و هو لزوم التثبت والتوقف حتى يتبين الحال، فاذا تبينت و انكشف الواقع انكشافاً عقلائياً بحيث يركن اليه العقلاء يجوز الركون اليه والاعتماد عليه. فلاحظ قوله سبحانه «يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا» فان ظاهره أن المناط هو تبين الحال و ان كان الراوى غير ثقة.

و على هذا (أى حجية الخبر الموثوق الصدور) يجوز الركون الى توثيقات المتأخرين المتخصصين الماهرين فى هذا الفن، اذا كان قولهم و رأيهم أوجب الوثوق بصدور الخبر، خصوصاً اذا انضم اليهم ما يستخرجه المستنبط من قرائن اخر مما يوقفه على صحة الخبر و صدوره.

الرابعة : دعوى الاجماع من قبل الاقدمين

و مما تثبت به الوثيقة أو حسن حال الراوى ان يدعى احد من الاقدمين، الاجماع على وثيقة الراوى اجماعاً منقولاً، فانه لا يقصر عن توثيق مدعى الاجماع بنفسه، و على ذلك يمكن الاعتماد على الاجماع المنقول فى حق ابراهيم بن هاشم والد على بن ابراهيم القمى فقد ادعى ابن طاووس الاتفاق على وثاقته. فهذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لامحالة و هو يكفى فى اثبات وثاقته.

بل يمكن الاعتماد على مثل تلك الاجماع المنقولة حتى اذا كانت فى كلمات المتأخرين، فانه يكشف أيضاً عن توثيق بعض القدماء لامحالة.

الخامسة: المدح الكاشف عن حسن الظاهر

ان كثيراً من المدائح الواردة فى لسان الرجاليين، يكشف عن حسن الظاهر الكاشف عن ملكة العدالة، فان استكشاف عدالة الراوى لا يختص بقولهم: «ثقة أو عدل» بل كثير من الالفاظ التى عدوها من المدائح، يمكن أن يستكشف بها العدالة و هذا بحث ضاف سيوافيك

شرحہ.

السادسة: سعى المستنبط على جمع القرائن

ان سعى المستنبط على جمع القرائن والشواهد المفيدة للاطمئنان على وثاقة الراوى أو خلافها، من أوثق الطرق و أسدها، و لكن سلوك ذلك الطريق يتوقف على وجود مؤهلات فى السالك و صلاحيات فيه، ألزمها التسلط على طبقات الرواة والاحاطة على خصوصيات الراوى، من حيث المشايخ والتلاميذ، و كمية رواياته من حيث القلة والكثرة، و مدى ضبطه الى غير ذلك من الامور التى لا يندرج تحت ضابط معين، ولكنه تورث الاطمئنان المتأخم للعلم، و لا شك فى حجيته، و بما أن سلوك هذا الطريق لا ينفك عن تحمل مشاق لا يستسهل، قل سالكه و عز طارقه، والسائد على العلماء فى التعرف على الرواة الرجوع الى نقل التوثيقات والتضعيفات.

هذه الطرق مما تثبت بها وثاقة الراوى بلا كلام و هى طرق خاصة تثبت بها وثاقة فرد خاص، و هناك طرق عامة توصف بالتوثيقات العامة، تثبت بها وثاقة جمع من الرواة و سيأتى البحث عنه فى الفصل القادم ان شاء الله.

بحث استطرادى وهو هل يكفى تركية العدل الواحد؟

قد وقفت على أن كثيراً من العلماء، يعتبرون قول الرجالى من باب الشهادة و عندئذ اختلفوا فى أنه هل يكتفى فى تركية الراوى بشهادة

العدل الواحد ولا؟ قولان: الاول؛ هو المشهور بين أصحابنا المتأخرين. والثاني؛ هو قول جماعة من الاصوليين و هو مختار المحقق وصاحب «منتقى الجمان».

استدل صاحب «المنتقى» للقول الثاني بان اشتراط العدالة في الراوى، يقتضى اعتبار العلم بها، و ظاهر أن تركية الواحد لا يفيد بمجردها، والاكتفاء بالعدلين مع عدم افادتهما العلم، انما هو لقيامهما مقامه شرعاً، فلا يقاس تركية الواحد عليه (١).

استدل المتأخرون بوجوه منها: ان التركية شرط لقبول الرواية فلا تزيد على شروطها و قد اكتفى فى أصل الرواية بالواحد. ولا يخفى أن الاستدلال أشبه شىء بالقياس، اذ من الممكن أن يكتفى فى أصل الرواية بالواحد و لا يكتفى فى احراز شرطها به. منها: ان العلم بالعدالة متعذر غالباً فلا ينافى التكليف به (٢). و فيه انه ادعاء محض مع كفاية العدلين عنه.

و لا يخفى أن استدلال صاحب «المنتقى» متين لو لم يكن هناك اطلاق فى حجية خبر الواحد فى الموضوعات والاحكام جميعاً، والظاهر وجود الاطلاق فى حجية قول العادل أو حجية الثقة فى الموارد كلها، حكماً كان أو موضوعاً، من غير فرق بينهما الا فى التسمية، حيث ان الاول يسمى بالرواية والثانى بالشهادة. فظاهر الروايات أن قول العدل أو الثقة حجة الا فى مورد خرج بالدليل، كالمرافعة والهلال الذى تضافرت الروايات على لزوم تعدد الشاهد فيهما (٣).

و يدل على ما ذكرنا - أعنى حجية قول الشاهد الواحد فى الموضوعات - السيرة العقلائية القطعية، لانهم يعتمدون على أخبار

١ . منتقى الجمان ج ١ الصفحة ١٤-١٥.

٢ . منتقى الجمان ج ١ الصفحة ١٤-١٥.

٣ . تضافرت الروايات على لزوم تعدد الشاهد فى ثبوت الهلال، لاحظ كتاب الصوم الباب ١١، مضاف الى ما ورد فى باب القضاء.

الاحاد فى ما يرجع الى معاشهم و معادهم، و حيث لم يردع عنها فى الشريعة المقدسة تكون ممضاة من قبل الشارع فى الموضوعات و الاحكام. نعم لا يعتبر الشاهد الواحد فى المرافعات بل يجب تعدده بضرورة الفقه و النصوص الصحيحة.

و يدل على حجية قول الشاهد الواحد فى الموضوعات، مضافاً الى السيرة العقلائية التى هى أتقن الأدلة، عدة من الروايات التى نشير الى بعضها.

١- روى سماعة عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها، فحدثه رجل ثقة أو غير ثقة فقال: ان هذه امرأتى و ليست لى بينة، فقال ان كان ثقة فلا يقربها و ان كان غير ثقة فلا يقبل منه (١).

٢- و روى عيسى بن عبدالله الهاشمى عن أبيه عن جده، عن على عليه السلام، قال: المؤذن مؤتمن و الامام ضامن (٢).

٣- روى الصدوق و قال: قال الصادق عليه السلام فى المؤذنين أنهم الامناء (٣).

٤- و روى أيضا باسناده عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: المؤذنون امناء المؤمنين على صلاتهم و صومهم و لحومهم و دمائهم (٤).

٥- روى عمر بن يزيد قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل مات و ترك امرأته و هى حامل، فوضعت بعد موته غلاماً، ثم مات الغلام بعد ما وقع الى الارض، فشهدت المرأة التى قبلتها أنه استهل و صاح حين وقع الى الارض، ثم مات، قال: على الامام أن يجيز شهادتها فى

١ . الوسائل، الجزء الرابع عشر، الباب ٢٣ من أبواب عقد النكاح و اولياء العقد، الحديث ٢.

٢ ، ٣ ، ٤ . الوسائل، الجزء الرابع، ابواب الاذان و الاقامة، الباب ٣، الاحاديث ٢ ، ٦ ، ٧

ربيع ميراث الغلام (١).

٦- و قد تضافرت الروايات على قبول قول المرأة الواحدة في ربيع الوصية. روى الربيع عن أبي عبدالله عليه السلام في شهادة امرأة حضرت رجلا يوصى ليس معها رجل، فقال: يجاز ربيع ما أوصى بحساب شهادتها (٢).

٧- ويشعر بحجية قول المؤذن الواحد ما رواه الفضل بن شاذان في ما ذكره من العلل لامر الناس بالاذان (٣).

٨- كما يشعر بذلك أيضا ما رواه أحمد بن عبدالله القزويني عن أبيه في مذاكراته مع الفضل بن ربيع (٤).

و هذه الروايات (مع امكان الخدشة في دلالة بعضها) مع السيرة الرائجة بين العقلاء، تشرف بالفقيه الى الاذعان بحجية قول الثقة في الموضوعات كحجية قوله في الاحكام، الا ما خرج بالدليل، كتاب القضاء والمرافعات و هلال الشهر، والتفصيل مو كول الى محله (٥).

١ . الوسائل، الجزء الثامن عشر ابواب الشهادات، الباب ٢٤، الحديث ٦.
 ٢ . الوسائل، الجزء الثالث عشر كتاب الوصايا، الباب ٢٢، الحديث ١ - ٢ - ٣ -
 ٤ - ٥.
 ٣ . الوسائل، الجزء الرابع ابواب الاذان والاقامة، الباب ١٩، الحديث ١٤.
 ٤ . الوسائل، الجزء الثالث ابواب المواقيت، الباب ٥٩، الحديث الثاني.
 ٥ . و من أراد التفصيل فليرجع الى مقياس الهداية في علم الدراية الصفحة ٨٨ - ٩٢.

الفصل السابع

التوثيق العامة

- ١- اصحاب الاجماع
- ٢، ٣- مشايخ الثقات ونظر انهم
- ٤، ٦- رجال اسانيد كتب: «نوادير
الحكمة» و «كامل الزيارة»
و «تفسير القمي»
- ٧- اصحاب الصادق عليه السلام
- ٨، ٩- شيخوخة الاجازة والوكالة
عن الامام عليه السلام
- ١٠- كثرة تخريج الثقة عن
شخص

١- اصحاب الاجماع

- * ما هو الاصل في ذلك
- * «اصحاب الاجماع» اصطلاح جديد
- * عددهم و ما نظمه السيد بحر العلوم
- * كيفية تلقي الاصحاب هذا الاجماع و حجيته
- * مفاد «تصحيح ما يصح عنهم»

قد وقفت على الطرق التي تثبت بها وثيقة راو معين وهناك طرق تثبت بها وثيقة جمع كثير تحت ضابطة خاصة، و اليك هذه الطرق واحداً بعد واحد. و أهمها مسألة أصحاب الاجماع المتداولة في الالسن و هم ثمانية عشر رجلا على المشهور.

ان البحث عن أصحاب الاجماع من أهم أبحاث الرجال و قد أشار اليه المحدث النورى و قال: «انه من مهمات هذا الفن، اذ على بعض التقادير تدخل آلاف من الاحاديث الخارجة عن حريم الصحة الى حدودها أو يجرى عليها حكمها» (١).

و لتحقيق الحال يجب البحث عن امور:
الاول : ما هو الاصل في ذلك؟

الاصل في ذلك ما نقله الكشي في رجاله في مواضع ثلاثة نأتى
بعبارته في تلك المواضع:

١- « تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما
السلام: اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من أصحاب أبي
جعفر عليه السلام و أصحاب أبي عبدالله عليه السلام و انقادوا لهم بالفقه
فقالوا: أفقه الاولين ستة: زرارة، و معروف بن خربوذ، و بريد، و أبو
بصير الاسدي، و الفضيل بن يسار، و محمد بن مسلم الطائفي، قالوا:
أفقه الستة زرارة، و قال بعضهم مكان أبي بصير الاسدي، ابا بصير
المرادي و هو ليث بن البختری » (١).

٢- « تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام: أجمعت
العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء و تصديقهم لما يقولون و اقروا
لهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عددناهم و سميناهم (٢) و هم
ستة نفر: جميل بن دراج، و عبدالله بن مسكان، و عبدالله بن بكير، و
حماد بن عثمان و حماد بن عيسى، و أبان بن عثمان. قالوا: و زعم أبو

١ . رجال الكشي : الصفحة ٢٠٦.

٢ . يريد بذلك العبارة المقدمة التي نقلناها آنفاً.

اسحاق الفقيه و هو ثعلبة بن ميمون (١) أن أفقه هؤلاء جميل بن دراج و هم أحداث اصحاب أبي عبدالله عليه السلام (٢).

٣- «تسمية الفقهاء، من اصحاب أبي ابراهيم و أبي الحسن عليهما السلام: أجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء و تصديقهم و أقرؤا لهم بالفقه و العلم و هم ستة نفر آخر دون ستة نفر الذين ذكرناهم (٣) في اصحاب أبي عبدالله عليه السلام منهم: يونس بن عبدالرحمان، و صفوان بن يحيى بياع السابري، و محمد بن أبي عمير، و عبدالله بن مغيرة، و الحسن بن محبوب، و أحمد بن محمد بن أبي نصر، و قال بعضهم مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال، و فضالة بن أيوب (٤) و قال بعضهم مكان فضالة بن أيوب، عثمان بن عيسى، و أفقه هؤلاء يونس بن عبدالرحمان و صفوان بن يحيى».

و يظهر من ابن داود في ترجمة «حمدان بن أحمد» أنه من جملة من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح منهم و الاقرار له بالفقه (٥) و نسخ الكشي خالية عنه. و لعله أخذه من الاصول، لا من منتخب الشيخ، كما احتمله المحدث النوري، لكن احتمل محقق الكتاب العلامة المغفور له السيد محمد صادق بحر العلوم، أن العبارة كانت متعلقة بـ «حماد بن عثمان بن عمرو» و قد سبق قلمه الشريف فخلط أو من صنع النساخ، و وجه ذلك أنه عنون أولاً «حماد بن عثمان»، ثم «حماد بن عيسى» اللذين عدتهما الكشي من اصحاب الاجماع، ثم «حمدان بن أحمد» و لعل الجميع كان مكتوباً في صفحة واحدة فراغ البصر فكتب ما

١ . قال النجاشي (بالرقم ٣٠٢): «كان وجهاً في اصحابنا قارئاً فقيهاً نحويًا لغويًا راوية و كان حسن العمل، كثير العبادة و الزهد، روى عن أبي عبدالله و أبي الحسن عليهما السلام».

٢ . رجال الكشي: الصفحة ٣٢٢، والمراد من الاحداث: الشبان.

٣ . يريد العبارة الثانية التي نقلناها عن رجاله.

٤ . الظاهر أن «الواو» بمعنى «أو» أي احد هذين، ويحتمل كونها بمعناها فيزداد العدد.

٥ . رجال ابن داود: الصفحة ٨٤، الرقم ٥٢٤.

يرجع الى «حماد بن عثمان» أو «حماد بن عيسى» في حق «حماد بن ابن أحمد».

أضف انى ذلك، أنه لا اعتبار بما انفرد به ابن داود مع اشتغال رجاله على كثير من الهفوات.

الثاني : «أصحاب الاجماع» اصطلاح جديد.

ان التعبير عن هذه الجماعة بـ «أصحاب الاجماع» أمر حدث بين المتأخرين، و جعلوه أحد الموضوعات التي يبحث عنه في مقدمات الكتب الرجالية أو خواتيمها، و لكن الكشي عبر عنهم بـ «تسمية الفقهاء من أصحاب الباقرين عليهما السلام» أو «تسمية الفقهاء من أصحاب الصادق عليه السلام» أو «تسمية الفقهاء من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام» فهو - رحمه الله - كان بصدد تسمية الفقهاء من أصحاب هؤلاء الأئمة، الذين لهم شأن كذا و كذا، والهدف من تسميتهم دون غيرهم، هو تبين أن الاحاديث الفقهية تنتهي اليهم غالباً، فكأن الفقه الامامى مأخوذ منهم، ولو حذف هؤلاء وأحاديثهم من بساط الفقه، لما قام له عمود و لا اخضر له عود ولتكن على ذكر من هذا المطلب، فانه يفيدك في المستقبل.

الثالث : فى عدددهم.

قد عرفت أنه لا اعتبار بما هو الموجود فى رجال ابن داود من عدد حمدان بن أحمد» من أصحاب الاجماع، فلا بد من الرجوع الى عبارة الكشى، فقد نقل الكشى اتفاق العصابة على ستة نفر من أصحاب الصادقين عليهما السلام وهم: ١- زرارة بن أعين، ٢- معروف بن خربوذ، ٣- بريد بن معاوية، ٤- أبو بصير المرادى، ٥- الفضيل بن يسار، ٦- محمد بن مسلم الطائفى.

و نقل أيضاً اتفاقهم على ستة من أحداث أصحاب أبى عبدالله عليه السلام فقط وهم: ٧- جميل بن دراج، ٨- عبدالله بن مسكان، ٩- عبدالله بن بكير، ١٠- حماد بن عثمان، ١١- حماد بن عيسى، ١٢- أبان بن عثمان.

كما نقل اتفاقهم على ستة نفر من أصحاب الامامين الكاظم والرضا عليهما السلام وهم: ١٣- يونس بن عبدالرحمان، ١٤- صفوان ابن يحيى بياع السابرى، ١٥- محمد بن أبى عمير، ١٦- عبدالله بن مغيرة، ١٧- الحسن بن محبوب، ١٨- أحمد بن محمد بن أبى نصر.

هذا ما اختار الكشى فى من أجمعت العصابة عليهم، ولكن نقل فى حق الستة الاولى، أن بعضهم قال مكان أبى بصير الاسدى، أبى بصير المرادى. فالخمس من الستة الاولى موضع اتفاق من الكشى وغيره،

كما أن الستة الثانية موضع اتفاق من الجميع، و أما الطبقة الثالثة فخمسة منهم مورد اتفاق بينه وبين غيره، حيث قال: «ذكر بعضهم مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال و فضالة بن أيوب، و ذكر بعضهم مكان فضالة بن أيوب، عثمان بن عيسى» فيكون خمسة من الطبقة الثالثة مورد اتفاق بينه و بين غيره، و بالنتيجة يكون ستة عشر نفرأ موضع اتفاق من الكل، و انفراد الكشي بنقل الاجماع على شخصين وهما أبو بصير الاسدى من الطبقة الاولى والحسن بن محبوب من الثالثة و نقل الاخرون، الاتفاق على أربعة و هم: أبو بصير المرادى من الستة الاولى، والحسن بن علي بن فضال، و فضالة بن أيوب و عثمان بن عيسى من الثالثة، فيكون المجموع: اثنين و عشرين شخصاً، بين ما اتفق الكل على كونهم من أصحاب الاجماع، او قال به الكشي وحده أو غيره، فالمتيقن هو ١٦ نفرأ، والمختلف فيه هو ٦ اشخاص.

ثم ان المتتبع النورى قد حاول رفع الاختلاف قائلاً: «انه لامنافاة بين الاجماعين في محل الانفراد، لعدم نفى أحد الناقلين ما أثبتته الاخر، و عدم وجوب كون العدد في كل طبقة ستة، و انما أطلع كل واحد على ما لم يطلع عليه الاخر، والجمع بينهما ممكن، فيكون الجميع مورداً للاجماع.

ونقل عن بعض الاجلة الاشكال عليه، بأن الكشي جعل الستة الاولى أفقه الاولين و قال: «فقالوا أفقه الاولين ستة» و معناه: هؤلاء أفقه من غيرهم و منهم أبو بصير المرادى. و عليه فالاسدى الذى هو جزء من الستة أفقه من أبى بصير المرادى، و على القول الاخر يكون المرادى من أفراد الستة و يكون أفقه من أبى بصير الاسدى، فيحصل التكاذب بين النقلين، فواحد منهم يقول: الأفقه هو الاسدى، و الاخر

يقول: الافقه هو المرادى» (١) .

و فيه أولاً: انه يتم فى القسم الاول من هذه الطبقات الثلاث، حيث اشتمل على جملة «أفقه الاولين ستة» دون سائر الطبقات، فهى خالية عن هذا التعبير.

و ثانياً: انه يحتمل أن يكون متعلق الاجماع هو التصديق والانقياد لهم بالفقه، لا الافقهية من الكل، فلاحظ و تأمل.

الرابع: فيما نظمه السيد بحر العلوم:

ان السيد الجليل بحر العلوم جمع أسماء من ذكره الكشى فى
المواضع الثلاثة فى منظومته و خالفه فى أشخاص من الستة الاولى، قال
- قدس سره -:

قد أجمع الكل على تصحيح ما
يصح عن جماعة فليعلما
وهم اولوا نجابة و رفعة
أربعة و خمسة و تسعة
فالستة الاولى من الامجاد
أربعة منهم من الاوتاد
زرارة كذا بريد (١) قد أتى
ثم محمد (٢) و ليث (٣) يافتى
كذا الفضيل (٤) بعده معروف (٥)
و هو الذى ما بيننا معروف

١ . المراد بريد بن معاوية.

٢ . المراد محمد بن مسلم.

٣ . ابو بصير المرادى وهو ليث بن البخترى، وقد خالف فيه مختار الكشى.

٤ . الفضيل بن يسار.

٥ . معروف بن خربوذ.

فالسنة الوسطى اولوا الفضائل

رتبتهم أدنى من الاوائل

جميل الجميل (١) مع أبان (٢)

و العبدلان (٣) ثم حمادان (٤)

والسنة الاخرى هم صفوان (٥)

و يونس (٦) عليهما الرضوان

ثم ابن محبوب (٧) كذا محمد (٨)

كذلك عبدالله (٩) ثم أحمد (١٠)

و ما ذكرناه الاصح عندنا

و شد قول من به خالفنا (١١)

قوله: «و ما ذكرناه الاصح» اشارة الى الاختلاف الذى حكاه

الكشى فى عبارته، حيث اختار الكشى أن ابا بصير الاسدى منهم، و

اختار غيره أن ابا بصير المرادى منهم و اختار السيد بحر العلوم القول

الثانى و نسب القول الاول الى الشذوذ.

١ . جميل بن دراج.

٢ . أبان بن عثمان.

٣ . عبدالله بن مسكان و عبدالله بن بكير.

٤ . حماد بن عثمان و حماد بن عيسى.

٥ . صفوان بن يحيى.

٦ . يونس بن عبد الرحمن.

٧ . الحسن بن محبوب، المولود عام ١٥٠ والمتوفى عام ٢٢٤.

٨ . محمد بن أبى عمير، المتوفى عام ٢١٧.

٩ . عبدالله بن المغيرة.

١٠ . أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى.

١١ . قد مضى القولان فى عبارة الكشى.

الخامس: في كيفية تلقي الاصحاب هذا الاجماع

ان المنتبِع النورى قد قام بتصفح كلمات الاصحاب حتى يستكشف من خلالها كيفية تلقيهم هذا الاجماع المنقول، فاستنتج منها، أن الاصحاب قد تلقوه بالقبول واليك الاشارة الى بعض الكلمات التي نقلها النورى في الفائدة السابعة من خاتمة المستدرك بتحريرنا حسب القرون:

١- ان أول من نقله من الاصحاب هو أبو عمرو الكشى، و هو من علماء القرن الرابع الذى كان معاصراً للكلىنى (المتوفى عام ٣٢٩) و تلمذ للعايشى صاحب التفسير.

٢- و يتلوه فى النقل، الشيخ الطوسى، و هو من علماء القرن الخامس حيث توفى عام ٤٦٠، حيث انه قام باختصار رجال الكشى بحذف أغلاطه وهفواته، وأملاه على تلاميذه وشرع بالاملاء يوم الثلاثاء، السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦، بالمشهد الشريف الغربى و نقل سبط الشيخ، السيد الاجل «على بن طاووس» فى كتاب «فرج المهموم» عن نفس خط الشيخ فى أول الكتاب أنه قال: «هذه الاخبار اختصرتها من كتاب الرجال لابي عمرو و محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشى و اخترنا ما فيها» (١) و ظاهر كلامه أن الموجود فى الكشى مختاره

و مرضيه.

أضف الى ذلك أنه يقول في العدة: «سوت الطائفة بين ما رواه محمد بن أبي عمير و صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبي نصر و غيرهم من الثقات، الذين عرفوا بأنهم لا يروون و لا يرسلون الا ممن يوثق به، و بين ما يسنده غيرهم، و لذلك عملوا بمراسيلهم اذا انفردت عن رواية غيرهم» (١).

فان قوله «و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون و لا يرسلون الا ممن يوثق به» دليل على أن فيهم جماعة معروفين عند الاصحاب بهذه الفضيلة، و لا تجد في كتب هذا الفن من طبقة الثقات، عصابة مشتركة في هذه الفضيلة غير هؤلاء.

٣- و ممن تلقاه بالقبول، رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب من علماء القرن السادس (المتوفى عام ٥٨٨) فقد أتى بما ذكره الكشي في أحوال الطبقة الاولى والثانية، و ترك ذكر الثالثة، و نقل الطبقتين بتغيير في العبارة كما سيوافيك وجهه (٢).

٤- و ممن تلقاه بالقبول، فقيه الشيعة، العلامة الحلبي من علماء القرن الثامن (المتوفى عام ٧٢٦) وقد أشار بما ذكره الكشي في خلاصته في موارد كثيرة كما في ترجمة «عبدالله بن بكير» و «صفوان بن يحيى» و «البنزطي» و «أبان بن عثمان». كما ذكره الشهيد الاول (المستشهد عام ٧٨٦) في غاية المراد حيث قال عند البحث عن بيع الثمرة، بعد نقل حديث في سننه الحسن بن محبوب. «و قد قال الكشي: أجمعت

١ . عدة الاصول: ج ١، الصفحة ٣٨٦، و سيوافيك حق القول في تفسير كلام العدة، و تقف على أن كلام العدة غير مستبطن من كلام الكشي، و انما ذكرناه في المقام تبعاً للمحدث النوري.

٢ . المناقب: ج ٤، أحوال الامام الباقر، الصفحة ٢١١، و الامام الصادق عليهما السلام، الصفحة ٢٨٠.

العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب».

٥- و قال ابن داود مؤلف الرجال و هو من علماء القرن الثامن، حيث ولد عام ٦٤٨ و ألف رجاله عام ٧٠٧: «أجمعت العصابة على ثمانية عشر رجلا فلم يختلفوا في تعظيمهم غير أنهم يتفاوتون ثلاث درج» (١). نعم، لم نجد من يذكر هذا الاجماع أو يشير اليه من علماء القرن السابع كالحسن بن زهرة (المتوفى عام ٦٢٠)، و نجيب الدين بن نما (المتوفى عام ٦٤٥)، و أحمد بن طاووس (المتوفى عام ٦٧٣)، والمحقق الحلبي (المتوفى عام ٦٧٦) و يحيى بن سعيد (المتوفى عام ٦٨٩).

كما لم نجد من يذكره من علماء القرن التاسع كالفاضل المقداد (المتوفى عام ٨٢٦) و ابن فهد الحلبي (المتوفى عام ٨٤١). نعم ذكره الشهيد الثاني (و هو من علماء القرن العاشر وقد استشهد عام ٩٦٦) في شرح الدراية في تعريف الصحيح حيث قال: «نقلوا الاجماع على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان مع كونه فطحياً، و هذا كله خارج عن تعريف الصحيح الذي ذكروه». كما نقل في الروضة البهية، في كتاب الطلاق عن الشيخ أنه قال: «ان العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عن عبدالله بن بكير و أقروا له بالفقه والثقة» (٢).

و أما القرون التالية، فقد تلقاه عدة من علماء القرن الحادى عشر بالقبول كالشيخ البهائى (المتوفى عام ١٠٣١). والمحقق الداماد (المتوفى عام ١٠٤١)، والمجلسى الاول، و فخرالدين الطريحي (المتوفى عام ١٠٨٥) والمحقق السبزواري (المتوفى عام ١٠٩٠)

١ . رجال ابن داود خاتمة القسم الاول، الفصل الاول، الصفحة ٢٠٩ طبعة النجف والصفحة ٣٨٤ طبع دانشگاه تهران
٢ . الروضة البهية: ج ٢، كتاب الطلاق، الصفحة ١٣١.

مؤلف «ذخيرة المعاد في شرح الارشاد».

كما تلقاه بالقبول كثير من علماء القرن الثاني عشر كالمجلى الثاني (المتوفى عام ١١١٠) و علماء القرون التالية و لا نرى حاجة في ذكر عبائهم (١).

أقول: ان الاصحاب وان تلقوه بالقبول، لكن ذلك التلقى لا يزيدنا شيئاً، لانهم اعتمدوا على نقل الكشى و لولاه لما كان لذلك الاجماع أثر، ولاجل ذلك نرى أن الشيخ لم يذكره في كتابي الرجال والفهرس و لانجد منه أثراً في رجال البرقى و فهرس النجاشى، و ذكره ابن شهر آشوب تبعاً للكشى و تصرف في عبارته، على أن ذكر الشيخ في رجال الكشى لا يدل على كونه مختاراً عنده لانه هذبته عن الاغلاط، لا عن كل محتمل للصدق والكذب، وابقاؤه يكشف عن عدم كونه مردوداً عنده، لا كونه مقبولاً.

السادس: في وجه حجية ذلك الاجماع

عقد الاصوليون في باب حجية الظنون، فصلاً خاصاً لحجية الاجماع المنقول بخبر الواحد وعدمها، فذهب البعض الى الحجية بادعاء شمول أدلة حجية خبر الواحد له، و اختار المحققون و على رأسهم الشيخ الاعظم عدمها، قائلاً بأن أدلة حجية خبر الواحد تختص بما اذا نقل قول المعصوم عن حس لا عن حدس، و ناقل الاجماع ينقله حدثاً لا حساً و ذلك من ناحيتين:

الاولى: من ناحية السبب و هو الاتفاق الملازم عادة لقول الامام عليه السلام، و وجه كونه حدسياً، لا حسياً، أن الجل - لولا الكل - يكتفون في احراز السبب، باتفاق عدة من الفقهاء لا اتفاق الكل، و ينتقلون من اتفاق عدة منهم الى اتفاق الجميع.

الثانية: من ناحية المسبب، و هو قول الامام، فانهم يجعلون اتفاق العلماء دليلاً على موافقة قولهم لقول الامام عليه السلام حدثاً لا حساً، مع أن الملازمة بين ذلك الاتفاق، و قول الامام غير موجودة، و على ذلك فناقل الاجماع ينقل السبب (اتفاق الكل) والمسبب (قول الامام) حدساً لا حساً، و هو خارج عن مورد أدلة الحجية.

والاشكال في ناحية السبب، مشترك بين المقام و سائر الاجماع المنقولة، حيث ان المظنون أن أبا عمر و الكشي لم يتفحص في نقل

اجماع العصابة على هؤلاء، و انما وقف على آراء معدودة و اكتفى، و هى لا تلازم اتفاق الكل.

و هناك اشكال آخر يختص بالمقام، و هو أن الاجماع المنقول لو قلنا بحجيته، فانما هو فيما اذا تعلق على الحكم الشرعى، لا على الموضوع، فمتعلق الاجماع فى المقام موضوع من الموضوعات لا حكم من الاحكام، كما تفصح منه عبارة الكشى: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن جماعة....».

والاجماع على موضوع ولو كان محصلاً، ليست بحجة، فكيف اذا كان منقولاً.

والجواب عن الاشكال الاول مبنى على تعيين المفاد من عبارة الكشى فى حق هؤلاء الثمانية عشر، فلو قلنا بأن المراد منها هو تصديق هؤلاء الاعلام فى نفس النقل والحكاية الملازم لوثاقتهم - كما هو المختار و يظهر من عبارة المناقب أيضاً و غيرها كما سيوافيك - فلا يحتاج فى اثبات وثاقة هؤلاء الى اتفاق الكل حتى يقال انه أمر حدسى، بل يكفى توثيق شخص أو شخصين أو ثلاثة وقف عليه الكشى عن حس، وليس الاطلاع على هذا القدر أمراً عسيراً حتى يرمى الكشى فيه الى الحدس، بل من المقطوع انه وقف عليها و على أزيد منها.

نعم، لو كان المراد من عبارة الكشى هو اتفاق العصابة على صحة رواية هؤلاء، بالمعنى المصطلح عند القدماء اعتماداً على القرائن الخارجية، فالاشكال باق بحاله، لان العلم بالصحة ليس أمراً محسوساً حتى تعمه أدلة حجية خبر الواحد اذا أخبر عنها مخبر، و ليست القرائن الموجبة للعلم بالصحة، كلها من قبيل عرض الكتاب على الامام عليه السلام و تصديقه اياه، أو تكرر الحديث فى الاصول المعتمدة، حتى يقال انه من قبيل الامور الحسية، لان المسبب - أعنى صحة روايات هؤلاء - و ان كان حدسياً، لكن أسبابه حسية، و لا يلزم فى حجية قول

العادل كون المخبر به أمراً حسيماً، بل يكفى كون مقدماته حسية، وذلك لان القرائن المفيدة لصحة أخبار هؤلاء ليست حسية دائماً، و انما هي على قسمين: محسوس و غير محسوس. والغالب عليها هو الثانى و قد مر الكلام فيه، عند البحث عن شهادة الكلينى فى ديباجة الكافى على صحة رواياته.

و قد حاول بعض الاجلة الاجابة عنه (و لو قلنا بأن المراد هو تصحيح روايات هؤلاء) بأن نقل الكشى، اتفاق العصابة على تصحيح مرويات هؤلاء بالقرائن الدالة على صدق مفهومها أو صدورها، و ان لم يكن كافياً فى اثبات الاتفاق الحقيقى، لكنه كاشف عن اتفاق مجموعة كبيرة منهم على تصحيح مرويات هؤلاء، و من البعيد أن يكون مصدره ادعاء واحد أو اثنان من علماء الطائفة، لان التساهل فى دعوى الاجماع و ان كان شاع بين المتأخرين، لكنه بين القدماء ممنوع جداً، هذا من جانب.

و من جانب آخر، ان اتفاق جماعة على صحة روايات هؤلاء العدة، يورث الاطمئنان بها، و القرائن التى تدل على الصحة و ان كانت على قسمين: حسى و استنباطى، لكن لما كان النظر والاجتهاد فى تلك الايام قليلة، و كان الاساس فى المسائل الفقهية وما يتصل بها، هو الحس والشهود، يمكن أن يقال باعتمادهم على القرائن العامة التى تورث الاطمئنان لكل من قامت عنده أيضاً، ككونه من كتاب عرض على الامام، أو وجده فى أصل معتبر، أو تكرر فى الاصول، الى غير ذلك من القرائن المشهورة.

والحاصل: أنه اذا ثبت ببركة نقل الكشى، كون صحة روايات هؤلاء، أمراً مشهوراً بين الطائفة، يحصل الاطمئنان بها من اتفاق مشاهيرهم، لكونهم بعداء عن الاعتماد على القرائن الحدسية بل كانوا يعتمدون على المحسوسات أو الحدسيات القريبة منها، لقلّة الاجتهاد

والنظر في تلك الاعصار.

أقول: لو صحت تلك المحاولة، لصحت في ما ادعاه الكليني في ديباجة كتابه، من صحة رواياته، و مثله الصدوق في مقدمة «الفقيه»، بل الشيخ حسب ما حكاه المحدث النوري بالنسبة الى كتابيه «التهذيب والاستبصار»، والاعتماد على هذه التصحيحات، بحجة أن النظر والاجتهاد يوم ذاك كان قليلاً، و كان الغالب عليها هو الاعتماد على الامور الحسية مشكل جداً، و قدمر اجمال ذلك عند البحث عن أدلة نفاة الحاجة الى علم الرجال فلاحظ، على أن احراز القرائن الحسية بالنسبة الى أحاديث هؤلاء مع كثرتها، بعيد غايته و سيوافيك بعض الكلام في ذلك عند تبين مفاد العبارة.

و أما الاشكال الثاني، فالاجابة عنه واضحة، لانه يكفي في شمول الادلة كون المخبر به مما يترتب على ثبوته أثر شرعي، و لا يجب أن يكون دائماً نفس الحكم الشرعي، فلو ثبت باخبار الكشي، اتفاق العصابة على وثافتهم أو صحة أخبارهم، لكفى ذلك في شمول أدلة الحجية كما لا يخفى.

السابع : فى مفاد « تصحيح ما يصح عنهم »

و هذا هو البحث المهم الذى فصل الكلام فيه المتتبع النورى فى خاتمة مستدرکه، كما فصل فى الامور السابقة - شكر الله مساعيدہ .
والخلاف مبنى على أن المقصود من الموصول فى « ما يصح » ما هو؟ فهل المراد، الرواية والحكاية والحكاية بالمعنى المصدرى، أو أن المراد المروى و نفس الحديث؟
فتعيين أحد المعنيين هو المفتاح لحل مشكلة العبارة، و أما الاحتمالات الاخر، فكلها من شقوق هذين الاحتمالين و يتلخص المعنيان فى جملتين:

١- المراد تصديق حكاياتهم.

٢- المراد تصديق مروياتهم.

و ان شئت قلت: هل تعلق الاجماع على تصحيح نفس الحكاية و أن ابن أبى عمير صادق فى قوله، بأنه حدثه ابن اذينة أو عبدالله بن مسكان أو غيرهما من مشايخه الكثيرة الناهزة الى أربع مائة شيخ أو تعلق بتصحيح نفس الحديث والمروى، و أن الرواية قد صدرت عنهم عليهم السلام.

و بعبارة اخرى: هل تعلق بما يرويه بلا واسطة كروايته عن شيخه « ابن اذينة »، أو يشمل ما يرويه مع الواسطة كنفس الحديث الذى يرويه عن الامام بواسطة استاذہ.

والمعنى الاول يلزم توثيق هؤلاء و يدل عليه بالدلالة الالتزامية، فان اتفاق العصابة على تصديق هؤلاء فى حكايتهم و تحديثهم ملازم لكونهم ثقات، فيكون مفاد العبارة هو توثيق هؤلاء لاجل تصديق العصابة حكايتهم و نقولهم عن مشايخهم.

و أما المعنى الثانى فله احتمالات:

١- صحة نفس الحديث والرواية و ان كانت مرسلة أو مروية عن مجهول أو ضعيف لاجل كونها محفوظة بالقرائن.

٢- صحتها لاجل وثاقة هؤلاء الجماعة فتكون الصحة نسبية لا مطلقة، لاحتمال عدم وثاقة من يروون عنه.

٣- صحتها لاجل وثافتهم و وثاقة من يروون عنهم حتى يصل الى الامام عليه السلام فعلى الاحتمال الثالث، تنسلك مجموعة كثيرة من الرواة ممن لم يوثقوا خصوصاً، فى عداد الثقات، فان لمحمد بن أبى عمير مثلاً «٦٤٥» حديثاً يروونها عن مشايخ كثيرة (١).

و اليك توضيح هذين المعنيين (٢)

المعنى الاول: و هو ما احتمله صاحب الوافى فى المقدمة الثالثة من كتابه: «ان ما يصح عنهم هو الرواية لا المروى» (٣) و على هذا تكون العبارة كناية عن الاجماع على عدالتهم و صدقهم بخلاف غيرهم ممن لم ينقل الاجماع على عدالته.

و نقل المحدث النورى عن السيد المحقق الشفتى فى رسالته فى تحقيق حال أبان أن متعلق التصحيح هو الرواية بالمعنى المصدرى،

- ١ . لاحظ معجم رجال الحديث : ج ١٤، الصفحة ٣٠٤ - ٣٠٣ طبع النجف.
- ٢ . و قد ادغمنا الوجه الثانى والثالث من الاحتمال الثانى فبحثنا عنهما بصفحة واحدة، لان وثاقة هؤلاء ليست مورداً للشك والترديد و انما المهم اثبات وثاقة مشايخهم.
- ٣ . الوافى: المقدمة الثالثة، الصفحة ١٢، و جعل الفيض كونها كناية عن الاجماع على عدالتهم و صدقهم فى عرض ذلك الاحتمال، والظاهر أنه فى طوله، لان تصديق حكايتهم فى الموارد المجردة عن القرائن غير منفيك عن التصديق بعدالتهم فلا حظ.

اي قولهم اخبرني. او حدثني، او سمعت من فلان و على هذا فنتيجة العبارة أن أحداً من هؤلاء اذا ثبت أنه قال: حدثني، فالعبارة أجمعوا على أنه صادق في اعتقاده.

و قد سبقه في اختيار هذا المعنى رشيد الدين ابن شهر آشوب في مناقبه، حيث اكتفى بنقل المضمون و ترك العبارة و قال: «اجتمعت العصابة على تصديق ستة من فقهاء (الامام الصادق عليه السلام) و هم جميل بن دراج، و عبدالله بن مسكان الخ...» فقد فهم من عبارة الكشي اتفاق العصابة على تصديق هؤلاء و كونهم صادقين فيما يحكون، فيدل بالدلالة الالتزامية على و ثقة هؤلاء لاغير، و التصديق مفاد مطابق، و الوثيقة مفاد التزامي كما لا يخفى. و يظهر ذلك أيضاً من استاذ الفن، الشيخ عبدالله بن حسين التستري، الذي كان من مشايخ الشيخ عناية الله القهبائي مؤلف مجمع الرجال، حيث نقل عن استاذة ما هذا عبارته: «قال الاستاذ مولانا النحرير المدقق، و الحبر المحقق المجتهد في العلم و العمل عبدالله بن حسين التستري - قدس سره (١)، هكذا: و ربما يخدش بأن حكمهم بتصحيح ما يصح عنهم، انما يقتضى الحكم بوقوع ما أخبروا به، و هذا لا يقتضى الحكم بوقوع ما أخبر هؤلاء عنه في الواقع، و الحاصل أنهم اذا أخبروا أن فلاناً الفاسق حكم على رسول الله مثلاً بما يقتضى كفره (نستغفر الله منه) فان ذلك يقتضى حكمهم بصحة ما أخبروا به، و هو وقوع المكفر عن الفاسق المنسوب اليه ذلك، لاصحة ما نسب الى الفاسق في نفس الامر - الى أن قال: ان الجماعة المذكورين في هذه التسميات الثلاث اذا أخبروا عن غير معتبر في النقل، فانه لا يلزم الحكم بصحة ما أخبروا عنه في الواقع، نعم يلزم ذلك اذا أخبروا عن معتبر».

و اضاف التلميذ: «ولا يخفى ان المذكور في التسميات المذكورات هنا لا يروون الا عنهم (عليهم السلام) الا قليلا، و لا عن غير معتبر الا نادراً و هذا ظاهر مع ادنى تتبع، فما افاد الاستاذ - رحمه الله - من المعنى الدقيق

١. توفي مولانا التستري عام ١٠٢١، و يظهر من قوله «قدس سره» في حق استاذة أن المؤلف كان حياً عام و فاته و توفي بعده.

والمحمل الصحيح لا يؤثر فيما نفهم منها في أول الامر» (١) و يظهر النظر في كلام التلميذ فيما سنقله من رواية هؤلاء عن غير الأئمة بكثير فتربص. وقد نقله ابو علي في رجاله عن استاذة صاحب الرياض حيث قال: «المراد دعوى الاجماع على صدق الجماعة، و صحة ما ترويه اذا لم يكن في السند من يتوقف فيه، فاذا قال أحد الجماعة: حدثني فلان، يكون الاجماع منعقداً على صدق دعواه و اذا كان ضعيفاً او غير معروف، لا يجديه نفعاً وذهب اليه بعض أفاضل العصر و هو السيد مهدي الطباطبائي» (٢).

و أقول: هذا هو المختار و يؤيده امور:

١- ان الكشي اكتفى في تسمية الطبقة الاولى بقوله: «اجتمعت العصاة على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام و انقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الاولين ستة» ولم يذكر في حقهم غير تلك الجمل، فلو كان المفهوم من قوله «تصحيح ما يصح عن جماعة» اجماعهم على تصديق مروياتهم (لاحكامياتهم)، كان عليه ان يذكر تلك العبارة في حق الستة الاولى، لانهم في الدرجة العالية بالنسبة الى الطبقتين و هذا يعرب عن كون المقصود من التصحيح، هو الحكم بصدقهم و تصويب نفس نقلهم، و بالدلالة الالتزامية تدل على و ثاقتهم.

٢- فهم عدة من الاعلام ذلك المعنى من العبارة.

ان ابن شهر آشوب قد فهم من كلام الكشي نفس ما ذكرناه، و لاجل ذلك حذف كلمة «تصحيح ما يصح» عند التعرض للطبقة الثانية فعبر عنه بقوله: «اجتمعت العصاة على تصديق ستة من فقهاء اصحاب الامام الصادق عليه السلام و هم: جميل بن دراج - الى آخره».

نرى انه وضع التصديق مكان «تصحيح ما يصح عنه» و هذا يعرب عن وحدة المقصود، و يظهر ذلك من بعض كلمات العلامة في المختلف حيث قال: «لا يقال: عبدالله بن بكير فطحي، لانا نقول: عبدالله بن بكير وان كان فطحياً، الا أن المشايخ و ثقوه» و نقل عبارة الكشي و قال بنظيره في ترجمة أبان بن

١. تعليقة مجمع الرجال: ج ١، الصفحة ٢٨٦.

٢. مستدرک الوسائل: ج ٢، الصفحة ٧٦٠.

عثمان الاحمر: «...الا انه كان ثقة وقال الكشي: «انه ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه» و الظاهر أن التمسك بقول الكشي، لاجل الاستدلال على قوله: «ان المشايخ وثقوه» أو «الأنه كان ثقة».

كما يظهر ذلك من ابن داود حيث قال: «أجمعت العصابة على ثمانية عشر رجلا فلم يختلفوا في تعظيمهم، غير انهم يتفاوتون ثلاث درج» (١).

٣- يوضح ذلك امعان النظر في ما يتبادر من قوله: «ما يصح من هؤلاء» فاذا قال الكليني: حدثنا علي بن ابراهيم، قال: حدثنا ابراهيم بن هاشم: قال: حدثنا ابن أبي عمير، قال: حدثنا ابن أذينة قال: قال أبو عبدالله عليه السلام، فلو فرضا وثقة الاولين من السند - كما هو كذلك - فانه يقال صح عن ابن أبي عمير كذا، فيجب تصحيح نفس هذا، لا غير، من بعد، فيجب علينا امعان النظر في أنه ما هو الذي صح عن ابن أبي عمير، حتى يتعلق به التصحيح.

فهل هو حكاية كل واحد عن اخر؟ أو هو نفس الحديث و متنه؟

لاسيبيل الى الثاني، لان من صدر به السند، لا ينقل الاحكاية الثاني ولا ينقل نفس الحديث، و انما يكون ناقلا لو نقله من الامام بلا واسطة، و مثله من وقع في السند بعده، فانه لا ينقل الاحكاية الثالث له، فعندئذ ما صح عن ابن أبي عمير ليس نفس الحديث، بل حكاية الاستاذ لتلميذه، و عليه يكون هذا بنفسه متعلقاً للتصحيح، و أن ابن أبي عمير مصدق في حكايته عن ابن اذينة، و هو صادق في نقله عنه، و اما ثبوت نقل الحديث، فهو يحتاج الى كون الناقل لابن ابي عمير صادقا وثقة والا فلا يثبت، نعم يثبت بتصحيح ما صح عن ابن ابي عمير كونه ثقة، لكن لا بالدلالة المطابقة، بل بالدلالة الالتزامية. والى ما ذكر يشير الفيض في كلامه السابق و يقول: «ما يصح عنهم هو الرواية لا المروى، و اما ما اشتهر في تفسير العبارة من العلم بصحة الحديث المنقول منهم و نسبته الى أهل البيت عليهم السلام بمجرد صحته عنهم، من دون اعتبار العدالة فيمن يروون عنه، حتى لو روي عن معروف بالفسق او بوضع، فضلا عما لو ارسلوا الحديث، كان ما نقلوه صحيحاً محكوماً على نسبته

١. رجال ابن داود: خاتمة القسم الاول، الفصل الاول، الصفحة ٢٠٩ طبع النجف، و الصفحة ٣٨٤ طبع دانشگاه تهران.

الى أهل العصمة، فليست العبارة صريحة في ذلك» (١). هذا حال الوجه الاول و دلائله. غير أن المحدث النورى أورد عليه وجوهاً نذكرها واحداً بعد واحد.

الاول: ان هذا التفسير ركيك خصوصاً بالنسبة الى هؤلاء الاعلام. الثانى: لو كان المراد ما ذكروه، اكتفى الكشى بقوله «اجتمعت العصابة على تصديقهم».

الثالث: ان أئمة فن الحديث و الدراية، صرحوا بأن الصحة والضعف والقوة و الحسن و غيرها من اوصاف متن الحديث، تعرضه باعتبار اختلاف حالات رجال السند و قد يطلق على السند مسامحة، فيقولون: «فى الصحيح عن ابن أبى عمير» و هو خروج عن الاصطلاح، فالمراد بالموصول فى «ما يصح عنه» هو متن الحديث، لانه الذى يتصف بالصحة و الضعف.

ولكن الكل غير واضح، اما الاول فأى ركاكة فى القول بأن العصابة اتفقت على و ثقة هؤلاء، ولو كان ركيكاً، فلم ارتكبها نفس الكشى فى الطبقة الاولى، حيث اكتفى فيهم مكان «تصحيح ما يصح عنهم» بقوله «اجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من أصحاب الامامين عليهما السلام».

و أما الثانى، فانما يرد لو قدم قوله «و تصديقهم» فى الذكر على قوله «تصحيح ما يصح عنهم»، اذ عندئذ لا حاجة الى الثانى، ولكن الكشى عكس فى الذكر، فاحتاج الكلام الى الجملة التوضيحية فاتى بلفظ «و تصديقهم». و أما الثالث، فلان الصحة سواء أفسرت بمعنى التمامية أم بمعنى الثبوت، يقع و صفاً للسند و المتن معاً اذا كان فى كل ملاك للتوصيف به، وليست للصحة مصطلح خاص حتى نخصه بالمتن دون السند.

و اما تخصيص هؤلاء الثمانية عشر بالذكر دون غيرهم، مع ان هناك رواية اتفقت كلمتهم على و ثافتهم، فلاجل كونهم مراجع الفقه و مصادر علوم الأئمة عليهم السلام و لاجل ذلك أضاف على قوله «بتصديقهم»، قوله «و انقادوا لهم بالفقه» «و أقروا لهم بالفقه و العلم» فلم ينعقد الاتفاق على مجرد و ثافتهم، بل على فقاھتهم من بين تلاميذ الأئمة عليهم السلام. فهذه المميزات

أوجبت تخصيصهم بالذكر دون غيرهم.

على أن الكشي كما عرفت لم يعنونهم باسم «أصحاب الإجماع» بل هو اصطلاح جديد بين المتأخرين، بل عنونهم في مواضع ثلاثة بـ «تسمية الفقهاء من أصحاب الباقرين عليهما السلام» و «تسمية الفقهاء من أصحاب الصادق عليه السلام» و «تسمية الفقهاء من أصحاب الامامين الكاظم والرضا عليهما السلام»، فالسؤال ساقط من رأسه.

و اما التخصيص بالسته في كل طبقة فلاجل فقاهتهم اللامعة التى لم تتحقق في غيرهم في كل طبقة.

الى هنا تبين صحة الاحتمال الاول و أنه المتعين، ثم ان ما جعله شيخنا النورى قولاً ثانياً و ذكره تحت عنوان «ب»، من ان المراد كون الجماعة ثقات، يرجع الى ذلك القول لياً و التفاوت بينهما هو ان الوثاقة مدلول المعنى بالدلالة الالتزامية فى القول الاول، ومدلول المعنى بالدلالة المطابقة فى القول الثانى كما لا يخفى، ولاجل ذلك جعلنا القوانين قولاً واحداً. اذا عرفت المعنى المختار فاليك الكلام فى المعنى الثانى.

المعنى الثانى: قد عرفت أن لها احتمالات ثلاثة فنبحث عنها واحداً بعد واحد.

الاحتمال الاول: الحكم بصحة رواياتهم لاجل القرائن الداخلية او الخارجية.

المراد من «تصحيح ما يصح» هو الحكم بصحة روايات هؤلاء بالمعنى المعروف عند القدماء، و هو الاطمئنان بصدق رواياتهم من دون توثيق لمشايخهم، و هذا مبنى على ان المراد من «الموصول» هو نفس المروى و الحديث، فاذا صح المروى الى هؤلاء فيحكم بصحته و ان كان السند مرسلاً أو مشتملاً على مجهول أو ضعيف فيعمل به.

توضيح ذلك: أن الصحيح عند المتأخرين من عصر العلامة أو عصر شيخه أحمد بن طاووس الحلى (المتوفى عام ٦٧٣) هو ما كان سنده متصلاً الى المعصوم بنقل الامامى العدل الضابط عن مثله فى جميع الطبقات. و لكن مصطلح القدماء فيه عبارة عما احتفت به القرائن الداخلية او الخارجية

الدالة على صدقه، وان اشتمل سنده على ضعف، وقدمت القرائن الخارجية عند البحث عن الحاجة الى علم الرجال.

و بعبارة أخرى: ان الحديث في مصطلح القدماء كان ينقسم الى قسمين: صحيح و غير صحيح، بخلافه في مصطلح المتأخرين، فانه على اقسام اربعة الصحيح و الموثق و الحسن و الضعيف.

نعم، ان من القرائن الدالة على صدق الخبر هو كون رواته ثقافاً بالمعنى الاعم، أى صدوقاً في النقل، ولكنه احدى القرائن لا القرينة المنحصرة. ثم لما اندرست تلك القرائن الخارجية عمد المتأخرون في تمييز المعبر عن غيره الى القرائن الداخلية، من المراجعة الى اسناد الروايات (١). و على هذا فمعنى اتفاق العصابة على تصحيح أحاديث هؤلاء، أنهم وقفوا على ان رواياتهم محفوظة بالقرائن الداخلية او الخارجية الدالة على صدق الخبر و ثبوته، و قد اختار هذا المعنى، المحقق الداماد في رواحه و قال: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم و الاقرار لهم بالفقه و الفضل و الضبط و الثقة، و ان كانت روايتهم بارسال او رفع او عن يسمونه و هوليس بمعروف الحال اولمة منهم في انفسهم فاسدوا العقيدة، غير مستقيمي المذهب الى ان قال: مراسيل هؤلاء و مرافيعهم و مقاطيعهم و مسانيدهم او من يسمونه من غير المعروفين، معدودة عند الاصحاب رضوان الله عليهم من الصحاح من غير اكثرث منهم لعدم صدق حد الصحيح على ما قد علمته (من المتأخرين) عليها» (٢).

و اختاره المحقق البهبهاني على ما في تعليقه حيث قال: «المشهور أن المراد صحة ما رواه حيث تصح الرواية اليه، فلا يلاحظ من بعده الى المعصوم و ان كان فيه ضعيف» (٣).

ولا يترتب على هذا الاحتمال ثمرة رجالية من توثيق هؤلاء أو توثيق مشايخهم الى أن ينتهي السند الى الحديث، كترتبها على الاحتمال الثاني من المعنى الثاني على ما سيوافيك. وأقصى ما يترتب عليه، صحة الحديث و

١. لاحظ «منتقى الجمان»: ج ١، الصفحة ١٣، والتكملة: ج ١، الصفحة ٢٠-١٩.

٢. الرواشح السماوية: الصفحة ٤١.

٣. مستدرک الوسائل: ج ٣، الصفحة ٧٦٢.

جواز العمل به.

وقد أورد عليه المحدث النورى، بأن ذاك التفسير مبنى على تغاير الاصطلاحين فى لفظ الصحيح، وأنه فى مصطلحهم الخبر المؤيد بالقرائن الدالة على صدقه، و فى مصطلح المتأخرين كون الراوى امامياً عدلاً ضابطاً وهذا غير ثابت، بل الصحيح عند القدماء هو نفسه عند المتأخرين، عدا كون الراوى امامياً، فيكفى كونه ثقة بالمعنى الاعم، وما ذكره شيخنا البهائى فى فاتحة «مشرق الشمسين» أو المحقق صاحب المعالم فى «منتقى الجمان» من أن المدار فى توصيف الرواية بالصحة هو الوثوق بالصدور ولو من جهة القرائن، غير ثابتة، بل لنا أن نسألهم عن مأخذ هذه النسبة، فانا لم نجد ما يدل على ذلك، بل هى على خلاف ما نسباه و من تبعهما، بل وجدناهم يطلقون الصحيح غالباً على رواية الثقة و ان كان غير امامى.

و الحاصل ان الصحيح عند القدماء نفسه عند المتأخرين من كون الراوى ثقة، ولو كان هناك فرق بين المصطلحين فانما هو فى شرطية المذهب فالمتأخرون على شرطيته و لزوم كون الراوى امامياً فى اتصاف الحديث بالصحة، و القدماء على كفاية الوثاقة فقط.

أقول: الظاهر أن توصيف الخبر بالصحة لاجل القرائن الداخلية أو الخارجية أمر ثابت، أما القرينة الداخلية كوثاقه رواته، فعليه المتأخرون كلهم، و اعترف به المحدث نفسه، و أما القرائن الخارجية، فقد أشار إليها المحقق أبو الهدى الكلباسى فى تأليفه المنيف «سما المقال» و اليك القول فيه موجزاً:

١- العنوان الذى ذكره الشيخ فى كتاب «العدة» عند البحث عن التعادل والتراجيح، فانه يوضح المراد من الصحة و أن المقصود منها ما يقابل الباطل، لا ما رواه الثقات من الامام حيث قال: «فى ذكر القرائن التى تدل على صحة أخبار الاحاد أو على بطلانها».

٢- القرائن التى تدل على صحة مضمون أخبار الاحاد و أنها أربعة. منها: ان يكون موافقاً لادلة العقل و ما اقتضاه. و منها: أن يكون الخبر مطابقاً لنص الكتاب.

و منها : أن يكون الخبر موافقاً للسنة المقطوع بها من جهة التواتر.
و منها: أن يكون موافقاً لما أجمعت عليه الفرقة المحقة عليه.
ثم قال: فهذه القرائن كلها تدل على صحة متضمن أخبار الأحاد، ولا
تدل على صحتها أنفسها لامكان كونها مصنوعة و ان وافقت الأدلة، فمتى
تجرد الخبر من واحد من هذه القرائن كان خبر واحد محضاً (١).
و هذا نص من الشيخ على أن الخبر في ظل هذه القرائن يوصف بالصحة
من حيث المضمون، كما يتصف بها ببعض القرائن الأخر من حيث الصدور،
فالقرائن تارة تدعم المضمون و أخرى الصدور، و على كل تقدير يتصف
بالصحة (٢).

٣- و كذلك القول فيما يرويه المضعفون، فان كان هنا ما يعضدوايتهم
و يدل على صحتها، و جب العمل بها، و ان لم يكن ما يشهد لروايتهم بالصحة
و جب التوقف في اخبارهم (٣).

الى غير ذلك من العبائر الموجودة في «العدة»، الحاكية عن كون
الصحيح عبارة عما دلت القرائن على صدق مضمونه أو صدوره، لا خصوص
ما روته الثقات.

ثم ان المحدث النورى أورد اشكالا آخر و قال: «ان العلم باقتران
أحاديث هؤلاء بالقرائن مع كثرتها أمر محال عادة، فكيف يحصل العلم بها؟»
هذا و سنبين ما يمكن الاجابة به عليه عند التعرض للاحتمال الثالث
الذى هو مختار المحدث النورى نفسه.

الاحتمال الثانى: الحكم بصحة رواياتهم استنادا الى وثاقتهم و وثاقة
مشايخهم.

ان هذين الاحتمالين كما مر ينشعبان من المعنى الثانى و هو القول بأن
المراد من الموصول في «ما يصح» هو نفس الحديث و متنه، لكن الحكم
بصحة الحديث ليس لاقتراانه بالقرائن الخارجية الدالة على نفس صدق

١. عدة الاصول: الطبعة المحققة المحشاة بحاشية الشيخ خليل بن الغازى التزوينى ج ١،
الصفحة ٢٦٧.

٢. والعجب ان العلامة المحقق الكلباسى لم يستشهد بهذا النص الوارد فى كلام الشيخ.

٣. العدة: ج ١، الصفحة ٣٨٣.

الحديث، بل لوثاقة هذه الجماعة و من بعدهم الى ان ينتهي الى المعصوم. و هذا الاحتمال يفترق عن المعنى الاول، لانه يهدف الى تصديقهم بالدلالة المطابقة، و الى وثافتهم بالدلالة الائتمانية، كما يفترق عن الاحتمال الاول للمعنى الثانى لانه يهدف الى صحة أحاديثهم (وان اشتمل السند على ضعف من بعدهم) لاجل القرائن الخارجية، ولا تترتب عليها ثمرة رجالية حتى على المعنى الاول، لان و ثاقه هؤلاء التى دل عليها بالدلالة الائتمانية، ثابتة من غير طريق اتفاق العصابة، و اما على هذا الاحتمال (الاحتمال الثانى للمعنى الثانى) فيترتب على ثبوته ثمرة رجالية و هو التعديل الخاص لمشايخ هؤلاء الى أن ينتهى الى الامام، فتدخل فى عداد الثقات مجموعة كبيرة من المجاهيل و الضعاف، فان الستة الاولى و ان كانوا يروون عن الصادقين عليهما السلام بلا واسطة غالباً، لكنهم يروون عن غيرهما معها بكثير أيضاً، كما ان الطبقتين ترويان عنهما مع الواسطة بكثير، فلاحظ طبقات المشايخ تجد لهم مشايخ كثيرة.

و هذا الاحتمال هو مختار المحدث النورى الذى بسط الكلام فى تقريره و توضيحه، بعد تسليم ان المراد من الموصول هو الحديث و المروى لا الحكاية و الرواية، و أن الصحة وصف لمتن الحديث لالسند.

و استدل على مختاره بوجوه ثلاثة:

الوجه الاول: ان احراز صحة الاحاديث عن طريق القرائن الخارجية، أمر محال عادة، فلا بد أن يستند ذلك الاحراز الى القرائن الداخلية، وليست هى الا وثاقه هؤلاء و وثاقه من يروون عنه. هذا خلاصته و اليك تفصيله:

ان القرائن التى تشهد على صدق الخبر اما داخلية كوثاقه الرواة، و اما خارجية كوجود الخبر فى كتاب عرض على الامام، أو فى أصل معتبر، و لكن التصحيح فى المقام يجب ان يكون مستنداً الى الجهة الاولى لا الثانية، لان العلم بوثاقه هؤلاء و أنهم لا يروون الا عن ثقة أمر سهل، و أما الحكم بصحة رواياتهم من جهة القرائن الخارجية، فأمر قريب من المحال حسب العادة، لان العصابة حكموا بصحة كل ما صح عن هؤلاء، من غير تخصيص بكتاب أو أصل أو احاديث معينة، و بالجملة حكموا بتصحيح الكل، و ما

صح عنهم غير محصور لعدم انحصار رواياتهم بما في كتبهم، والعلم باقتران هذه الروايات بها أمر مشكل جداً.

والحاصل؛ أن الحكم بصحة روايات هؤلاء، لو كان مستنداً إلى القرائن الداخلية، كوثاقة من يروون عنه، لكان لهذه الدعوى الكلية وجه، لا يمكن احراز ديدنهم على أنهم لا يروون إلا عن ثقة، كما هو المشهور في حق ابن أبي عمير و صفوان و البنزطي، و أمالو كان الحكم بالصحة مستنداً إلى القرائن الخارجية التي تفيد الاطمئنان بصدق الخبر، فحراز تلك القرائن في عامة ما يروونه من الاخبار، انما يصح اذا كانت أحاديثهم محصورة في كتاب أو عند راو سمعه منهم، مما يمكن معه الاطلاع على الاقتران بالقرائن أو عدمه، و أما اذا لم يكن كذلك، فالحكم بصحة كل ما صح عن هؤلاء من غير تخصيص بكتاب أو أصل أو احاديث معينة، يعد من المحالات العادية، ولا جله يكون ذلك الاحتمال ساقطاً من الاعتبار.

و بعبارة ثالثة؛ انه يمكن احراز ديدن جماعة خاصة و الترامهم بعدم الراوية الا عن ثقة، فاذا صح الخبر الى هؤلاء، يمكن الحكم بالصحة بوثاقة من يروون عنه، لاجل الالتزام المحرز، و أما احراز كون عامة أخبارهم مقرونة بالقرائن حتى يصح الحكم بصحة أخبارهم من هذه الجهة، فحراز تلك القرائن مع كثرة رواياتهم، و تشتتها في مختلف الابواب و الكتب، محال عادة.

ولا يخفى ما فيه: أما أولاً: فلان معناه ان هؤلاء كانوا ملتزمين بنقل الروايات التي روتها الثقات لهم، و كانوا يحترزون عن نقل الروايات اذا روتها الضعاف، و على هذا يجب أن يتحرزوا عن نقل الروايات المتواترة او المستفيضة اذا كان رواتها ضعافا، وهذا مما لا يمكن المساعدة معه، اذ لا وجه لترك الرواية المتواترة او المستفيضة و ان كان رواتها ضعافا او مجاهيل، اذ لا تشترط الوثاقة فيهما فبطل القول بأنهم كانوا ملتزمين بنقل الروايات التي تروىها الثقات فقط، و عندئذ كيف يمكن الحكم بوثاقة عامة مشايخهم بمجرد الرواية عنهم، مع انهم رويوا عن الضعاف فيما اذا كانت الرواية متواترة او مستفيضة، ولا يمكن تفكيك المتواتر و المستفيض في ايماننا هذه حتى

يقال: ان الكلام فى اخبار الاحاد التى نقلوها لاغير، فان الكل غالباً يتجلى بشكل واحد.

و ثانياً: ان حصر وجه الصحة بالقرائن الخارجية كما انه بعيد، كذلك حصر وجهها بالقرائن الداخلية التى منها وثاقة الراوى بعيد مثله، و القول المتوسط هو الادق، و هو انهم كانوا ملتزمين بنقل الروايات الصحيحة الثابت صدورها عن الامام، امامن جهة القرائن الخارجية او من جهة القرائن الداخلية، و عندئذ لا يمكن الحكم بوثاقة مشايخهم اعنى الذين رووا عنهم الى ان ينتهى الى الامام لعدم التزامهم بخصوص و ثاقة الراوى، بل كانوا يستندون الى الاعم منها ومن القرائن المورثة للاطمئنان بالصدور.

والاستبعاد الذى بسط المحدث النورى الكلام فيه، انما يتجه لو قلنا باقتصارهم بما دلت القرائن الخارجية على صحتها كما لا يخفى.

الوجه الثانى: ان الشيخ قال فى «العدة»: «و اذا كان احد الروايتين مسنداً والاخر مرسلًا، نظر فى حال المرسل، فان كان ممن يعلم انه لا يرسل الا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، و لاجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن ابى عمير (١) و صفوان بن يحيى (٢) واحمد بن محمد بن ابى نصر (٣) و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون و لا يرسلون الا ممن يوثق به، و بين ما اسنده غيرهم، و لذلك عملوا بما راسلهم اذا انفرد عن رواية غيرهم» (٤).

قال المحدث النورى بعد نقل هذا الكلام: «ان المنصف المتأمل فى هذا الكلام، لا يرتاب فى ان المراد من قوله «من الثقات الذين الخ» اصحاب الاجماع المعهودون، اذ ليس فى جميع ثقات الرواة جماعة معروفون بصفة خاصة مشتركون فيها، ممتازون بها عن غيرهم، غير هؤلاء، فان صريح كلامه ان فيهم جماعة معروفين عند اصحاب هذه الفضيلة، و لاتجد فى كتب هذا

١. محمد بن ابى عمير زياد بن عيسى ابو احمد الازدى، بغدادى الاصل والمقام، لقي ابا الحسن

موسى بن جعفر عليهما السلام، وسمع منه احاديث، و روى عن الرضا عليه السلام، توفي عام ٢١٧.

٢. صفوان بن يحيى، كوفى ثقة ثقة عين روى عن الرضا عليه السلام و قد توكل للرضا و

ابى جعفر عليهما السلام، مات سنة ٢١٠.

٣. احمد بن محمد بن عمرو بن ابى نصر لقي الرضا و ابا جعفر عليهما السلام، مات سنة ٢٢١.

٤. العدة، الطبعة الحديثية: الصفحة ٣٨٦.

الفن من طبقة الثقات عصابة مشتركين في فضيلة، غير هؤلاء و منه يظهر ان ما اشتهر من ان الشيخ ادعى الاجماع على ان ابن ابي عمير و صفوان و البنزطي خاصة لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة، وشاع في الكتب حتى صار من مناقب الثلاثة و عد من فضائلهم، خطأ محض، منشأه عدم المراجعة الى «العدة» الصريحة في ان هذا من فضائل جماعة، و ذكر الثلاثة من باب المثال».

اقول: ان الاستدلال بعبارة «العدة» على ان المراد من عبارة الكشي هو توثيق رجال السند بعد اصحاب الاجماع غير تام. اذ الظاهر ان مراد الشيخ من قوله «و غيره» هو الجماعة المعروفة بين الاصحاب بأنهم لا يروون الا عن ثقة و هم عبارة عن: ١- احمد بن محمد بن عيسى. ٢- جعفر بن بشير البجلي. ٣- محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني. ٤- علي بن الحسن الطاطري. ٥- بنو فضال كلهم (على قول) و سيوافيك الكلام عن هؤلاء، ولا نظر لها الى الفقهاء المعروفين من اصحاب الائمة الاربعة، و قد عرفت ان كلام الكشي خال عن هذا العنوان و انه عرفهم بعنوان: «تسمية الفقهاء من اصحاب الائمة» في مواضع ثلاثة، و انما افيض عليهم هذا العنوان في كلمات المتأخرين و جعل موضوعا للبحث، و اما تخصيص الكشي هؤلاء الجماعة بالبحث، فلاجل فقاھتهم و تبحرهم في الفقه، لما مر ان اكثر الروايات تنتهي اليهم، و اما عدم ذكره ابا حمزة الثمالي، و علي بن يقطين، و زكريا ابن آدم، و علي بن مهزيار فلقلة رواية الثلاثة الاول مع جلالتهم بالنسبة الى اصحاب الاجماع.

فظهر من هذا البحث ايضاً ان الحق هو المعنى الاول، و ان المراد هو تصديقهم فيما يروون بلا واسطة، و تصديق حكاياتهم و نقولهم فيما يروون، فهم فقهاء و علماء مصدقون في نقولهم، و ان لفظ «التصحيح» مرادف للفظ «التصديق» سواء اجتمعا كما في الطبقتين الثانية و الثالثة، ام افتراقا كما في الطبقة الاولى.

و ان ابنت الا عن تغايرهما و ان «التصحيح» يفيد غير ما يفيد «التصديق»، فلاحتمال الاول من المعنى الثاني، من تصحيح رواياتهم و

حجيتها هو المتعين، و المراد ان العصابة في ظل التفحص او التتبع، وقفت على ان رواياتهم صحيحة، اما لوثاقة رجال السند بعد اصحاب الاجماع، او لقرائن خارجية كما مرت، و اما كون صحتها لخصوص وثاقة رجال السند الى ان ينتهي الى الامام - كما هو المقصود في الاحتمال الثاني للمعنى الثاني - فلا، وعلى هذا فليست العبارة مفيدة لقاعدة رجالية، هي ان مشايخ هؤلاء الى الامام ثقات.

و بعبارة اخرى لا يستفاد منه انهم لا يروون الا عن ثقة حتى ينتهي السند الى الامام. و على ذلك فلا يكون رواية اصحاب الاجماع عن شيخ دليلا على وثاقته، فاذا وقع ذلك الشيخ في سند و كان الراوى عنه غيرهم لا يحكم بوثاقته و صحة السند، فما اشتهر بين المتأخرين من تصحيح الاسناد اذا كان الراوى مهملًا، بحجة انه من مشايخ اصحاب الاجماع مما لا دليل عليه.

تفصيل من العلامة الشفتى: قد عرفت ان الكشى ذكر اتفاق العصابة على هؤلاء في مواطن ثلاثة، وعرفت المحتملات المختلفة حول عبارته المرددة بين كون المراد: ١- تصديق هؤلاء فيما ينقلون ٢- او تصحيح صدور رواياتهم من المعصوم لاجل القرائن الداخلية و الخارجية. ٣- او توثيق مشايخهم الى ان ينتهي السند، وعلى كل تقدير المراد من العبارة في المواضع الثلاثة واحد.

لكن يظهر من المحقق الشفتى، التفصيل بين العبارة الاولى والثانية و الثالثة، بأن المراد من الاولى هو تصحيح الحديث و من الاخيرين توثيقهم و توثيق مشايخهم الى آخر السند، و لاجل ذلك اكتفى في اولى العبارات بذكر التصديق من دون اضافة قول «تصحيح ما يصح»، دون الاخيرين. و انما فعل ذلك لان الطبقة الاولى يروون من الامام بلا واسطة، و هذا بخلاف الواقعيين في الثانية و الثالثة، فهم يروون بلا واسطة و معها.

و قال في هذا الصدد: «ان نشر الاحاديث لما كان في زمن الصادقين عليهما السلام، و كانت روايات الطبقة الاولى من اصحابهما غالباً عنهما من غير واسطة، فيكفى للحكم بصحة الحديث تصديقهم، و اما المذكورون في الطبقة الثانية و الثالثة، فقد كانوا من اصحاب الصادق و الكاظم و الرضا

عليهم السلام، وكانت رواية الطبقة الثانية عن مولانا الباقر عليه السلام مع الواسطة، وكانت الطبقة الثالثة كذلك بالنسبة الى الصادق عليه السلام، ولم يكن الحكم بتصديقهم كافياً في صحة الحكم، فما اكتفى بالتصديق و اضاف: «اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم» و لما روى كل من في الطبقة الثانية، عن الصادق عليه السلام، و الطبقة الثالثة عن الكاظم والرضا عليهما السلام، اتى بتصديقهم ايضاً.

و الحاصل؛ ان التصديق فيما اذا كانت الرواية عن الائمة عليهم السلام من غير واسطة و التصحيح اذا كانت معها» (١).
ولا يخفى انه تفسير ذوقى لا يعتمد على دليل، بل الدليل على خلافه،
ففيه:

اولاً: ان ما ذكره من ان رواية الطبقة الاولى كانت عن الامام بلا واسطة غالباً، غير تام، يعرف بعد الوقوف على مشايخهم في الحديث من اصحاب الائمة المتقدمين كالسجاد و من قبله:
و هذا زرارة يروى عن ما يقرب من اربعة عشر شيخاً وهم:

- ١- ابوالخطاب ٢- بكر ٣- الحسن البزاز ٤- الحسن بن السرى
 - ٥- حمران بن اعين ٦- سالم بن ابى حفصة ٧- عبدالكريم بن عتبة الهاشمى
 - ٨- عبدالله بن عجلان ٩- عبدالملك ١٠- عبدالواحد بن المختار الانصارى
 - ١١- عمر بن حنظلة ١٢- الفضيل ١٣- محمد بن مسلم ١٤- اليسع (٢).
- و هذا محمد بن مسلم يروى عن ستة مشايخ وهم:

- ١- ابو حمزة الثمالى ٢- ابوالصباح ٣- حمدان ٤- زرارة ٥- كامل
 - ٦- محمد بن مسعود الطائى (٣).
- و بريد بن معاوية يروى عن شيخ واحد وهو مالك بن اعين (٤).
و هذا الفضيل بن يسار يروى عن شيخين و هما: ١- زكريا النقا

١. المستدرک: ج ٣، الصفحة ٧٦٩.

٢. معجم رجال الحديث: ج ٧، الصفحة ٢٦٠-٢١٨ الرقم ٤٦٦٣.

٣. معجم رجال الحديث: ج ١٧، الصفحة ٢٨٦-٢٦٢ الرقم ١١٧٨٣ و ١١٧٨٠.

٤. معجم رجال الحديث: ج ٣، الصفحة ٢٨٧ و ٢٨٠ و ٢٧٨ و ٢٧٧، الرقم ١١٧٤ و ١١٦٦.

- ٢- عبدالواحد بن المختار الانصاري (١).
 و هذا معروف بن خربوذ يروي عن شيخين و هما: ١- ابوالطفيل
 ٢- الحكم بن المستور (٢).
 و هذا ابوبصير الاسدي (يحيى بن القاسم او ابى القاسم) يروي عن
 عمران بن ميثم او صالح بن ميثم (٣).
 و مع ذلك كيف يمكن ان يقال ان مروياتهم عن الائمة بلا واسطة غالباً.
 و ثانياً: لو كان المراد ما ذكره لوجب عليه التصريح بذلك، فان ما
 ذكره ليس امراً ظاهراً متبادراً من العبارة، والظاهر في الجميع تصديقهم
 فيما يقولون و يحكون.
 الوجه الثالث: ان جماعة من الرواة و صفوا في كتب الرجال بصحة
 الحديث، كما نجده في حق الافراد التالية:
 ١- ابراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفي، روى عن ابى عبدالله و ابى
 الحسن عليهما السلام، ثقة، صحيح الحديث.
 ٢- ابو عبدالله احمد بن الحسن بن اسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار
 الكوفي، ثقة، صحيح الحديث.
 ٣- ابو حمزة انس بن عياض الليثي، ثقة، صحيح الحديث.
 ٤- ابو سعيد جعفر بن احمد بن ايوب السمرقندي، صحيح الحديث.
 ٥- الحسن بن علي بن بقاح الكوفي، ثقة مشهور، صحيح الحديث.
 ٦- الحسن بن علي بن النعمان الاعلم، ثقة، ثبت، له كتاب نوادر، صحيح
 الحديث.
 ٧- سعد بن طريف، صحيح الحديث.
 ٨- ابوسهل صدقة بن بندار القمي، ثقة، صحيح الحديث.

١. معجم رجال الحديث: ج ١٣، الصفحة ٣٦٨-٣٦٢ الرقم ٩٤٣٧.

٢. معجم رجال الحديث: ج ١٨، الصفحة ٢٣١.

٣. معجم الرجال الحديث: ج ١٨، الصفحة ٢٦٥-٢٦٢ الرقم ١٢٤٨٣. و جامع الرواة: ج ٢،
 باب حدود الزنا، وايضاً في معجم رجال الحديث: ج ١٣، الصفحة ١٦٧-١٦٦ في ترجمة
 باب حدود الزنا، وايضاً في معجم رجال الحديث: ج ١٣، الصفحة ١٦٧-١٦٦ في ترجمة
 عمران بن ميثم روى محمد بن يعقوب بسنده عن ابى بصير عن عمران بن ميثم او صالح
 بن ميثم.

٩- ابوالصلت الهروي عبدالسلام بن صالح، روى عن الرضا عليه السلام، ثقة، صحيح الحديث.

١٠- ابوالحسن على بن ابراهيم بن محمد الجوانى ثقة، صحيح الحديث.

١١- النضر بن سويد الكوفى، ثقة، صحيح الحديث.

١٢- يحيى بن عمران بن على بن ابى شعبة الحلبي ثقة ثقة، صحيح الحديث.

١٣- ابوالحسين محمد بن جعفر الاسدى الرازى، كان ثقة، صحيح الحديث.

هؤلاء الجماعة عرفوا فى كتب الرجال بصحة الحديث، ولا يمكن الحكم بصحة حديثه او على الاطلاق، الامن جهة وثاقته ووثاقته من بعده الى المعصوم، وفساد احتمال كونه من جهة القرائن جار فى قولهم فى بعض التراجم «صحيح الحديث» و لافرق بينهم وبين اصحاب الاجماع الامن جهة الاجماع فى هؤلاء دونهم، وهم جماعة ايضا كما عرفت (١).

اقول: اما دلالة لفظه «صحيح الحديث» على وثاقته نفس هؤلاء فمما لا يخفى على احد، وقد عده الشهيد الثانى من الالفاظ الدالة على الوثاقته. قال فى بداية الدراية وشرحها: «قوله «و هو صحيح الحديث» يقتضى كونه ثقة ضابطاً، ففيه زيادة تزكية» اصف اليه انه غير محتاج اليه، لوجود لفظ «ثقة» فى ترجمة هؤلاء الا فى مورد السمرقندى وابن طريف. انما الكلام فى دلالة على وثاقته مشايخه سواء كانت بلا واسطة او معها. فقد اختار المحدث النورى دلالتها على وثاقته المشايخ عامة.

و لكن انه انما يؤخذ بما استظهره من قولهم «صحيح الحديث» اذا لم تكن قرينة على كون المراد صحة احاديث كتبه، لا وثاقته مشايخه، كما ورد فى حق الحسين بن عبيدالله السعدى «له كتب صحيحة الحديث» فلا بد من الحمل على الموجود فى الكتاب، ومثله اذا قال: «كان ثقة الحديث الا انه يروى عن الضعفاء» كما ورد فى حق ابى الحسين الاسدى (٢).

١. مستدرک الوسائل: ج ١، الصفحة ٧٦٩ بتصرف يسير، والظاهر ان الاصل سقط فيه لفظه «ليس».

٢. لاحظ المستدرک: ج ٣، الصفحة ٧٧٢.

ولا يخفى انه لو ثبت ما يدعيه ذلك المحدث، لزم تعديل كثير من المهملين و المجهولين، فتبلغ عدد المعدلين بهذه الطريقة الى مبلغ كبير و الاعتماد على ذلك مشكل جداً.

اما اولاً: فلان صحة الحديث كما تحرز عن طريق و ثقة الراوى، تحرز عن طريق القرائن الخارجية، فالقول بأن احراز صحة أحاديث هؤلاء كانت مستندة الى وثيقة مشايخهم فقط، ليس له وجه، كالقول بأن احرازها كان مستنداً الى القرائن، بل الحق ان الاحراز كان مستنداً الى الوثيقة تارة و الى القرائن اخرى، و مع هذا العلم الاجمالي كيف يمكن احراز و ثقة المشايخ بصحة الاحاديث مع انها اعم منها.

و ثانياً: ان اقصى ما يمكن ان يقال ما افاده بعض الاجلة من التفصيل بين الاكثار عن شيخ و عدمه، فاذا كثر نقل الثقة عن رجل، و وصف احاديث ذلك الثقة بالصحة، يستكشف كون الاحراز مستنداً الى وثيقة الشيخ، اذ من البعيد احراز القرينة في واحد واحد من المجموعة الكبيرة من الاحاديث، و هذا بخلاف ما اذا قل النقل عنه و وصف احاديثه بالصحة، فمن الممكن جداً احراز القرينة في العدد القليل من الاحاديث.

هذا كله لو قلنا بأن الصحة من اوصاف المتن و المضمون، و الا فمن الممكن القول بأنها من اوصاف نفس النقل و التحدث و الحكاية، و ان المقصود منها كونه صدوقاً في النقل و صادقاً في الحكاية في كل ما يحكيه، لما ذكرناه في اصحاب الاجماع فلاحظ.

ثم ان الذى يدفع الاحتمال الثانى للمعنى الثانى رواية اصحاب الاجماع عن الضعفاء و المطعونين، و معه كيف يمكن القول بأنهم لا يروون الا عن الثقة و اليك بعض ما يدل على المقصود.

١- روى الكليني في «باب من اوصى و عليه دين» و كذا في «باب اقرار بعض الورثة بدين في كتاب الميراث» عن جميل بن دراج، عن زكريا ابن يحيى الشعيرى، عن الحكم بن عتيبة (١) و قدورد عدة روايات في ذمه (٢)

١. جامع الرواة: ج ١، الصفحة ٢٦٦.

٢. لاحظ رجال الكشي: الصفحة ١٣٧.

٢- حكى الشيخ في الفهرس ان يونس بن عبدالرحمن روى كتاب
«عمرو بن جميع الازدى البصرى قاضى الرى» (١) و قد ضعفه الشيخ
و النجاشى (٢).
و سيوافيك بعض القول فى ذلك عند الكلام فى ان ابن ابى عمير و
صفوان بن يحيى و احمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى لا يروون ولا يرسلون
الا عن ثقة، فانتظر.

١. الفهرس للشيخ: الصفحة ١١١.

٢. رجال الشيخ: الصفحة ٢٤٩، رجال النجاشى: الصفحة ٢٠٥.

٢ - مشايخ الثقات

* محمد بن أبي عمير

* صفوان بن يحيى

* أحمد بن أبي نصر البرنطى

قد عرفت أن التوثيق ينقسم الى توثيق خاص، و توثيق عام. فلو كان التوثيق راجعاً الى شخص معين، فهو توثيق خاص، ولو كان راجعاً الى توثيق عدة تحت ضابطة فهو توثيق عام، وقد عد من الثاني ما ذكره الكشي حول جماعة اشتهرت باصحاب الاجماع، وقد عرفت مدى صحته و أن العبارة لاتهدف الا الى وثاقتهم، لاصحة أخبارهم، ولا الى وثاقة مشايخهم.

و من هذا القبيل ما اشتهر بين الاصحاب من أن محمد بن أبي عمير، و صفوان بن يحيى، و أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة. فيترتب على ذلك أمران:

١- ان كل من روى عنه هؤلاء فهو محكوم بالوثاقة، وهذه نتيجة رجالية تترتب على هذه القاعدة.

٢- انه يؤخذ بمراسيلهم كما يؤخذ بمسانيدهم و ان كانت الوساطة مجهولة، أو مهملة، أو محدوفة، و هذه نتيجة اصولية تترتب عليها، و هي غير النتيجة الاولى.

ثم ان جمعاً من المحققين القدامى و المعاصرين، قد طرحوا هذه القاعدة على بساط البحث فكشفوا عن حقائق قيمة. لاحظ مستدرك الوسائل (ج ٣، ص ٦٥٥ - ٦٣٨) و معجم رجال الحديث (ج ١، ص ٦٩ - ٦٣) و مشايخ الثقات، (هو كتاب قيم الف حول القاعدة و طبع في ٣٠٦ صحيفة و الكتاب كله حول القاعدة و فروعها) و معجم الثقات (ص ١٩٧ - ١٥٣).

و فيما أفاده بعض الاجلة في دروسه الشريفة غنى و كفاية فشكر الله مساعيهم الجميلة. و نحن في هذا نستضيء من أنوار علومهم. رحم الله الماضين

من علمائنا و حفظ الباقين منهم.

فنقول : الاصل في ذلك ما ذكره الشيخ في العدة حيث قال : « واذا كان أحد الراويين مسنداً والاخر مرسلًا، نظر في حال المرسل، فان كان ممن يعلم أنه لا يرسل الا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، و لاجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، و صفوان بن يحيى، و أحمد بن محمد بن أبي نصر و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون و لا يرسلون الا عن يوثق به، و بين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بما راسلهم اذا انفردوا عن رواية غيرهم، فأما اذا لم يكن كذلك و يكون ممن يرسل عن ثقة و عن غير ثقة فانه يقدم خبر غيره عليه، و اذا انفرد و جب التوقف في خبره الى أن يدل دليل على وجوب العمل به » (١).

غير أن تحقيق الحال يتوقف على البحث عن هذه الشخصيات الثلاث واحداً بعد واحد واليك البيان.

١- ابن أبي عمير (المتوفى عام ٢١٧)

قد يعبر عنه بابن أبي عمير تارة، و بمحمد بن زياد اخرى، و محمد بن أبي عمير ثالثة. و قد عرفت أنه يترتب على تلك الدعوى نتيجتان مهمتان، فلاجل ذلك نقدم لتحقيقتها اموراً.

الاول: ان ابن ابي عمير كما قال النجاشي: « هو محمد بن أبي عمير زياد ابن عيسى، ابواحمد الأزدي، من موالى المهلب بن ابي صفرة، بغدادى الاصل والمقام، لقي أبا الحسن موسى عليه السلام و سمع منه أحاديث، كناه فى بعضها فقال: يا ابا احمد، و روى عن الرضا عليه السلام جليل القدر، عظيم المنزلة فينا و عند المخالفين، الجاحظ يحكى عنه فى كتبه. و قد ذكره فى المفاخرية بين العدنانية والقحطانية و قال فى البيان والتبيين: حدثنى ابراهيم بن داحة، عن ابن أبي عمير، و كان وجهاً من وجوه الرافضة، و كان حبس فى ايام الرشيد ف قيل ليلى القضاء، و قيل انه ولى بعد ذلك، و قيل بل ليدل على مواضع الشيعة، و أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، و روى انه ضرب أسواطاً بلغت منه الى حد كاد أن يقر لعظيم الألم. فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن و هو يقول: اتق الله يا محمد بن أبي عمير، فصر، ففرج الله عنه، و روى أنه حبسه المأمون حتى و لاه قضاء بعض البلاد، و قيل: ان اخته دفنت كتبه فى حال استتاره و كونه فى الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، و قيل: بل تركتها فى غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه، و مما كان سلف له فى ايدى الناس، و لهذا اصحابنا يسكنون الى مراسيله، و قد صنف كتباً كثيرة. ثم نقل النجاشي

عن احمد بن محمد بن خالد ان ابن ابي عمير صنف اربعة وتسعين كتاباً منها المغازي - الى ان قال: مات سنة سبع عشرة ومائتين» (١).

قال الشيخ في الفهرس: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، و انسكهم نسكاً، و اورعهم و اعبدهم، وقد ذكره الجاحظ في كتابه «فخر قحطان على عدنان»... أنه كان أوحده أهل زمانه في الأشياء كلها و أدرك من الأئمة ثلاثة: أبا ابراهيم موسى عليه السلام و لم يرو عنه. و أدرك الرضا عليه السلام و روى عنه. والجواد عليه السلام. و روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كتب مائة رجل من رجال الصادق عليه السلام» (٢).

الثاني: ان شهادة الشيخ على التسوية، لا تقصر عن شهادة الكشي على اجماع العصاة على تصحيح ما يصح عن جماعة، فلو كانت الشهادة الثانية مأخوذة بها، فالاولى مثلها في الحجية.

وليس الترام هؤلاء بالنقل عن الثقات أمراً غريباً ان لهم نظراء بين الاصحاب - سيوافيك بيانهم - امثال: احمد بن محمد بن عيسى القمي، و جعفر بن بشير البجلي، و محمد بن اسماعيل بن ميمون الرعفراني، و علي بن الحسن الطاطري، و الرجالي المعروف النجاشي، الذين اشتهروا بعدم النقل الا عن الثقة.

و أما اطلاع الشيخ على هذه التسوية، فلانه كان رجلاً بصيراً بأحوال الرواة و حالات المشايخ. ويعرب عن ذلك ما ذكره في العدة عند البحث عن حجية خبر الواحد حيث قال:

«انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الاخبار فوثقت الثقات منهم، و ضعفت الضعفاء و فرقوا بين من يعتمد على حديثه و روايته، و من لا يعتمد على خبره، و مدحوا الممدوح منهم، و ذموا المذموم. و قالوا فلان متهم في حديثه، و فلان كذاب، و فلان مخلط، و فلان مخالف في المذهب و الاعتقاد، و فلان واقفي، و فلان فطحي، و غير ذلك من الطعون التي ذكرها» (٣).

١. رجال النجاشي: الصفحة ٣٢٦، رقم الترجمة ٨٨٧.

٢. الفهرس: الصفحة ١٦٨، رقم الترجمة ٦١٨.

٣. عدة الاصول: ج ١، الصفحة ٣٦٦ من الطبعة الحديثة.

و هذه العبارة و نظائرها، تعرب عن تبحر الشيخ في معرفة الرواة و سعة اطلاعه في ذلك المضمار، فلاغرو في ان يتفرد بمثل هذه التسوية، وان لم ينقلها أحد من معاصريه، ولا المتأخرون عنه الى القرن السابع الا النجاشي فقد صرح بما ذكره في خصوص ابن ابي عمير من الرجال الثلاثة، كما عرفت. و على هذا فقد اطلع الشيخ على نظرية مجموعة كبيرة من علماء الطائفة وفقهائهم في مورد هؤلاء الثلاثة و انهم كانوا يسوون بين مسانيدهم و مراسيلهم، و هذا يكفي في الحجية، و مفادها توثيق جميع مشايخ هؤلاء، و قد عرفت انه لا يحتاج في التركية الى ازيد من واحد أو اثنين، فالشيخ يحكى اطلاعه عن عدد كبير من العلماء، يزكون عامة مشايخ ابن ابي عمير، و لاجل ذلك يسوون بين مراسيله و مسانيده.

و السائر في فهرس الشيخ و رجاله يدعن باحاطته بالفهارس و كتب الرجال، و احوال الرواة، و انه كانت تحضره مجموعة كبيرة من كتب الرجال و الفهارس و كان في نقضه و ابرامه و تعديله و جرحه، يصدر عن الكتب التي كانت تحضره، او الاراء و النظريات التي يسمعها من مشايخه و أساتذته. نعم نجد التصريح بالتسوية من علماء القرن السابع الى هذه الاعصار. فقد أتى المحدث المتتبع النورى بأسماء و تصريحات عدة من هذه الثلة ممن صرحوا بالقاعدة، و نحن نأتى بما نقله ذلك المتتبع، بتصرف يسير، مع تعيين مصادر النقل بقدر الامكان.

١ - قال السيد على بن طاووس (المتوفى عام ٦٦٤، في فلاح السائل بعد نقل حديث عن امالي الصدوق، بسند ينتهي الى محمد بن ابي عمير، عن سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول: ما احب الله من عشاء...) : «رواة الحديث ثقات بالاتفاق و مراسيل محمد بن ابي عمير كالمانيد عند اهل الوفاق» و يأتي خلاف ذلك من اخيه، جمال الدين السيد احمد بن طاووس (المتوفى عام ٦٧٣) فانتظر.

٢ - قال المحقق في المعتبر في بحث الكر : «الثالثة : رواية محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: الكر ألف و مائتا رطل، و على هذه عمل الاصحاب و لا طعن في هذه بطريق الارسال،

- لعمل الاصحاح بمراسيل ابن ابي عمير» (١).
- ٣ - و قال الفاضل الابي في كشف الرموز الذي هو شرح لمختصر النافع في رواية مرسله لابن ابي عمير: «وهذه وان كانت مرسله، لكن الاصحاح تعمل بمراسيل ابن ابي عمير، قالوا لانه لا ينقل الا معتمداً» (٢).
- و ممن صرح بصحة القاعدة من علماء القرن الثامن:
- ٤ - العلامة في النهاية قال: «الوجه المنع الا اذا عرف ان الراوي فيه لا يرسل الا عن عدل كمراسيل محمد بن ابي عمير في الرواية».
- ٥ - و عميد الدين الحلبي ابن اخت العلامة الحلبي و تلميذه (المتوفى عام ٧٥٤) في كتابه «منية اللبيب في شرح التهذيب» المطبوع في بلاد الهند. قال في بحث المرسل: «و اختيار المصنف المنع من كونه حجة ما لم يعلم انه لا يرسل الا عن عدل كمراسيل محمد بن ابي عمير من الامامية».
- ٦ - و قال الشهيد (المتوفى ٧٨٦) في الذكرى في احكام اقسام الخبر: «او كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح، و لهذا قبلت مراسيل ابن ابي عمير، و صفوان بن يحيى، و احمد بن ابي نصر البزنطي لانهم لا يرسلون الا عن ثقة» (٣).

و ممن صرح بها من علماء القرن التاسع:

- ٧ - ابن فهد الحلبي (المتوفى عام ٨٤١) في المهذب البارع في مسألة وزن الكر بعد نقل رواية ابن ابي عمير قال: «و لا يضعفها الا ارسال، لعلمهم بمراسيل ابن ابي عمير».

و ممن صرح بها من علماء القرن العاشر:

- ٨ - المحقق الثاني، علي بن عبدالعالي (المتوفى عام ٩٤٠) مؤلف

١. المعتبر: ج ١، الصفحة ٤٧، الطبعة الحديثة.

٢. والفاضل الابي هو حسن بن ابي طالب المعروف بالابي تارة، وابن الزينب اخرى، من اجلاء تلاميذ المحقق و قد فرغ من شرح كتاب استاذه (مختصر النافع) عام ٦٧٢، و له آراء خاصة في الفقه، منها:

الف - انه لا يجوز الزيادة في النكاح على الاربع دائماً كان العقد او انقطاعاً.

ب - القول بالمضاممة في القضاء.

ج - انه لا يصح الاداء مع وجود القضاء في الذمة.

٣. ذكرى الشيعة: الصفحة ٤.

كتاب جامع المقاصد قال: «و الروايتان صحيحتان من مراسيل ابن ابي عمير الملحقة بالمسانيد».

٩- الشهيد الثاني (المتوفى عام ٩٦٥) فى الدراية و شرحها قال: «المرسل، ليس بحجة مطلقا على الاصح، الا ان يعلم تحرز مرسله عن الرواية عن غير الثقة، كما بن ابي عمير من اصحابنا، على ما ذكره كثير، و سعيد بن المسيب، عند الشافعى، فيقبل مرسله و يصير فى قوة المسند».

١٠- و قال الميرزا الاسترآبادى فى كتابه منهج المقال ما هذا حاصله (١): «ابراهيم بن عمر ثقة عند النجاشى و ضعفه ابن الغضائرى و يرجح الاول برواية ابن ابي عمير عنه بواسطة حماد (٢)».

و قال فى «ابن ابي الاغر النحاس»: «يعتبر روايته و يعتد بها لاجل رواية ابن ابي عمير و صفوان، عنه» (٣)

و ممن صرح بها من علماء القرن الحادى عشر:

١١- الشيخ البهائى (المتوفى عام ١٠٣٠) قال فى شرح الفقيه: «وقد جعل اصحابنا رضوان الله عليهم- مراسيل ابن ابي عمير، كمسانيده فى الاعتماد عليها، لما علموا من عادته انه لا يرسل الا عن ثقة».

١٢- و نقله فى خاتمة الوسائل فى الفائدة السابعة (ج ٢٠ ص ٨٨).
١٣- و قال الوحيد البهبهانى فى تعليقه على منهج المقال: «ومنها رواية صفوان بن يحيى و ابن ابي عمير عنه. فانها اماراة الوثاقة لقول الشيخ فى العدة: انهما لا يرويان الا عن ثقة، و الفاضل الخراسانى فى ذخيرته جرى على هذا المسلك» (٤).

١٤- و قال الشيخ عبدالنبي بن على بن احمد بن الجواد فى كتابه «تكملة نقد الرجال» الذى فرغ منه سنة ١٢٤٠، فى حق «برد الاسكاف»: «قال المحقق السبزوارى فى الذخيرة: لم يوثقه علماء الرجال الا ان

١. منهج المقال: الصفحة ٢٥، وقد طبع هذا الكتاب فى مجلد كبير، و هو حسب تجزئة المؤلف فى ثلاثة اجزاء، و فرغ المؤلف عنه عام ٩٨٦، وقد علق عليه الوحيد البهبهانى بعض التعاليق، و طبعا معاً فى مجلد كبير.

٢. منهج المقال: الصفحة ٢٥.

٣. منهج المقال: الصفحة ٢٨.

٤. تعليقه المحقق البهبهانى: الصفحة ١٠.

له كتاباً يرويه ابن ابي عمير و يستفاد من ذلك توثيقه» (١).

ثم ان المتتبع النورى نقل عن مفاتيح السيد المجاهد (المتوفى عام ١٢٤٢) دعوى المحقق الاردبيلى (وهو من علماء القرن العاشر) اتفاق الاصحاب على العمل بمراسيله.

وقد اكتفينا بهذا القدر من نصوص القوم و تجد التضافر عليها من المتأخرين. ولا نرى حاجة لذكر نصوصهم.

نعم هناك ثلة من المحققين استشكلوا فى هذه التسوية و سيوافيك بعض كلماتهم.

و الظاهر ان دعوى غير الشيخ و النجاشى من باب التبعية لهما، و ان الاشتهار فى الاعصار المتأخرة من القرن السابع الى العصر الحاضر، كان من باب حسن الظن بدعوى شيخ الطائفة و زميله النجاشى، لا من باب التتبع فى احوال مشايخه و الوقوف على انه لا يروى الا عن ثقة، و على ذلك فما ذكره المحدث النورى من بلوغ دعوى الاجماع الى الاستفاضة و امكان علمهم بذلك باخباره (ابن ابي عمير) المحفوف بالقرائن او بتتبعهم فى حال مشايخه المحصورين او بهما، مما لا يمكن الركون اليه.

ومع ذلك فلا يضر ما ذكرناه، بحجية دعوى الشيخ، فانه و ان كان لا يثبت به اتفاق علماء الامامية على التسوية، ولكن يثبت به توثيق المشهور لمشايع ابن ابي عمير، و انه كانت هناك شخصيات يزكون جميع مشايخه، و لاجله يعاملون جميع مراسيله معاملة المسانيد.

هذا، و هناك ثلة من العلماء لم يأخذوا بهذه التسوية، ولم يقولوا بحجية مراسيله، منهم:

١- شيخ الطائفة، فى غير موضع من تهذيبه و استبصاره قال: «فأما مارواه محمد بن ابي عمير (قال: روى لى عن عبد الله يعنى ابن المغيرة يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام: ان الكر ستمائة رطل) فأول ما فيه انه مرسل غير مسند، و مع ذلك مضاد للاحاديث التى رويتها» (٢).

١. التكملة: ج ١، الصفحة ٢٢١.

٢. التهذيب: ج ١، الصفحة ٤٣.

وقال (في باب بيع المضمون): «ان الخبر الاول (خبر ابن ابي عمير عن ابان بن عثمان عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله) مرسل غير مسند» (١).
وقال (في باب ميراث من علا من الاء و هبط من الاولاد): «ان الخبر الاول مرسل مقطوع الاسناد» (٢).

ولكن ما ذكره في «العدة» هو الذي ركن اليه في اخريات حياته، وكأنه عدل عما ذكره في التهذيب والاستبصار، وكيف لا، وقد قام بتأليف التهذيب كالشرح لمقنعة استاذه المفيد في زهرة شبابه و في اواسط العقد الثالث من عمره، حيث ولد الشيخ عام ٣٨٥، و توفي استاذه المفيد عام ٤١٣ وهو يدعو له في كتابي الطهارة و الصلاة بعد نقل عبارته بقوله «ايداه الله تعالى»، و هذا يعرب عن انه شرع في تأليف التهذيب و هو في حوالي خمس وعشرين سنة او ازيد بقليل، بينما هو في زمان الف فيه العدة، قد صار فحلا في الفقه و الرجال، و عارفاً بكلمات الاصحاب و انظارهم حول الشخصيات الحديثية.

٢- ما ذكره المحقق في المعتبر، على ما نقله المحدث النورى قال: «و الجواب: الطعن في السند لمكان الارسال ولو قال قائل: مراسيل ابن ابي عمير تعمل بها الاصحاب، منعنا ذلك، لان في رجاله من طعن الاصحاب فيه، فاذا ارسل احتمل ان يكون الراوى احدهم» (٣).

و اجاب عنه الشيخ البهائي في وجيزته بقوله: «و روايته احياناً عن غير الثقة، لا يقدح في ذلك كما يظن، لانهم ذكروا انه لا يرسل الا عن ثقة، لا انه لا يروى الا عن ثقة» (٤).

ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ البهائي - قدس سره - لا ينطبق مع ما ذكره الشيخ في العدة حيث قال: «عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون الا ممن يوثق به» وعلى ذلك فهو لاء كما لا يرسلون الا عن ثقة، فهكذا لا يروون الا عن ثقة. و على ذلك فلو وجد مورد او موارد انهم نقلوا عن المطعونين،

١. التهذيب: ج ٧، الصفحة ٣١.

٢. التهذيب: ج ٩، الصفحة ٣١٣.

٣. المستدرک: ج ٣، الصفحة ٦٥٠.

٤. الوجيزة: الصفحة ٦ طبع المكتبة الاسلامية.

لبطلت القاعدة المذكورة. و سيوافيك الكلام في روايته عن بعض المطعونين في بحث مستقل.

٣- السيد جمال الدين بن طوس (المتوفى عام ٦٧٣) صاحب البشري. و نقل خلافه الشهيد الثاني في درايته.

٤- الشهيد الثاني في درايته حيث قال: «وفي تحقق هذا المعنى وهو العلم بكون المرسل لا يروى الا عن الثقة، نظر» ثم ذكر وجهه (١). و سيوافيك لب اشكاله عند البحث عن اشكالات «معجم رجال الحديث».

٥- السيد محمد صاحب المدارك سبط الشهيد الثاني في مداركه (المتوفى عام ١٠٠٩).

٦- ولد الشهيد الثاني، الشيخ حسن صاحب المعالم (المتوفى عام ١٠١١) فقد استشكل في حجية مراسيله (٢). فمن اراد فليرجع اليه.

الثالث: ان المتتبع في اسانيد الكتب الاربعة وغيرها، يقضى بكثرة مشايخه. فقد انهاها بعضهم الى اربعمائة وعشرة مشايخ. وقد ذكر الشيخ في الفهرس انه روى عند احمد بن محمد بن عيسى القمي كتب مائة رجل من رجال الصادق عليه السلام. و لعل المتتبع في الاسانيد يقف على هذه الكتب و مؤلفيها.

وعلى كل تقدير فلو ثبت ما ادعاه الشيخ و النجاشي، لثبت وثاقة جمع كثير من مشايخه، و انما المهم هو الوقوف على مشايخه بأسمائهم و خصوصياتهم.

فقد ذكر المتتبع النورى منهم مائة و ثلاثة عشر شيخاً وقال: «هذا ما حضرني عاجلا و لعل المتتبع في الطرق و الاسانيد يقف على ازيد من هذا» (٣) و اما المائة كتاب التي رواها عنه احمد بن محمد بن عيسى، فيعلم من المراجعة الى فهرس الشيخ.

و انهاهم صاحب معجم الرجال في ترجمة ابن ابي عمير (ج ٢٢ ص ١٠١-١٣٩، رقم الترجمة ١٤٩٩٧) الى ما يقارب المائتين و سبعين

١. شرح البداية في علم الدراية: الصفحة ١٤٢.

٢. المعالم، طبع عبدالرحيم: الصفحة ٢١٤.

٣. المستدرک: ج ٣، الفائدة الخامسة، الصفحة ٦٤٩.

شيخاً بعد حذف المكررات.

وقد جمع في معجم الثقات (ص ١٥٣) أسماء مشايخ الثقات الثلاث (ابن أبي عمير و صفوان و البرزطي) و حذف من ورد فيه توثيق بالخصوص، فبلغ ثلاثمائة و واحداً و ستين شيخاً.

ولقد احسن مؤلف «مشايخ الثقات» و اتحف لمن بعده، بوضع فهرس خاص لمشيخة كل واحد من هؤلاء الثلاثة، مع تعيين مصادرها في المجامع الحديثية فبلغ ثلاثمائة و سبعة و تسعين شيخاً (١).

ولعل الباحث يقف على ازيد من ذلك. وقد عرفت ان بعض الاجلة انهي اساتذته الي اربعمائة و عشرة مشايخ.

وهذا يعرب عن تضلع ابن ابي عمير في علم الحديث و بلوغه القمة في ذلك العلم، حتى توفق للاخذ عن هذه المجموعة الكبيرة وقد عرفت ان احمد بن محمد بن عيسى قد نقل بواسطته مائة كتاب لمشايخ الاصحاب.

الرابع: ان مؤلف «مشايخ الثقات» قد عد في فهرسه الذي وضعه لبيان مشايخ ابن ابي عمير، اناساً من مشايخه و ليسوا منهم. و المنشأ له، اما سقم النسخة و عدم صحتها، او عدم التدبر الكافي في الفاظ السند. وما ذكرناه هنا يعطى استعداداً للقارىء، للاجابة عن بعض النقوض المتوجهة الي الضابطة. و اليك بيانها:

١- محمد بن سنان: روى الشيخ الحر العاملي عن الصدوق في علل الشرايع عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد ابن ابي عمير، عن محمد بن سنان، عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث: ان نبياً من الانبياء بعثه الله الي قومه فأخذوه فسلخوا فروة رأسه و وجهه، فأتاه ملك فقال له: ان الله بعثنى اليك فمرني بما شئت فقال: لي اسوة بما يصنع بالحسين عليه السلام (٢).

فعد محمد بن سنان من مشايخ ابن ابي عمير استناداً الي هذه الرواية. ولكن الاستظهار غير تام، فان محمد بن سنان من معاصري ابن

١. لاحظ مشايخ الثقات: الصفحة ٢٢٣-١٣٤، في خصوص ابن ابي عمير.

٢. الوسائل ج ٢، ابواب الجنائز، الباب ٧٧، الحديث ١٩.

ابى عمير، لامن مشايخه وقد توفي ابن سنان سنة ٢٢٠ و توفي ابن ابى عمير سنة ٢١٧، فطبع الحال يقتضى ان لا يروى عن مثله.

اضف اليه ان الموجود فى علل الشرايع (١) «و محمد بن سنان» مكان «عن محمد بن سنان» فاشتبه «الواو» بـ «عن».

و يؤيد ذلك ان الشيخ ابن قولويه نقله فى كامل الزيارات بسنده عن احمد بن محمد بن عيسى، و محمد بن الحسين بن ابى الخطاب، و يعقوب بن يزيد، جميعاً عن محمد بن سنان عن ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام (٢).

ترى ان يعقوب بن يزيد فى هذا السند يروى عن محمد بن سنان بلا واسطة ولو صح ما فى الوسائل لوجب ان يتوسط بينهما شخص ثالث، كما بن ابى عمير وغيره، مع انه ليس كذلك.

ان تبديل لفظة «الواو» بـ «عن» كثير فى الاسانيد، و قد نبه عليه المحقق صاحب المعالم فى مقدمات «منتقى الجمان» و بالتأمل فيه ينحل كثير من العويصات الموجودة فى الاسانيد، كما ينحل كثير من النقوض التى اوردت على القاعدة كما سيوافيك. و لاجل كونه اساساً لحل بعض العويصات و رد النقوض، نأتى بعبارة «المنتقى» بنصه: (٣)

قال: «حيث ان الغالب فى الطرق هو الوحدة و وقوع كلمة «عن» فى الكتابة بين اسماء الرجال، فمع الاعجال يسبق الى الذهن ما هو الغالب، فيوضع كلمة «عن» فى الكتابة موضع واو العطف، و قد رأيت فى نسخة التهذيب التى عندى بخط الشيخ رحمه الله عدة مواضع سبق فيها القلم الى اثبات كلمة «عن» فى موضع «الواو»، ثم وصل بين طرفى العين و جعلها على صورتها واواً و التبس ذلك على بعض النساخ فكتبها بالصورة الاصلية فى بعض مواضع الاصلاح. و فشا ذلك فى النسخ المتجددة، ولما راجعت خط الشيخ فيه، تبينت الحال. و ظاهر ان ابدال «الواو» بـ «عن» يقتضى الزيادة التى ذكرناها (كثرة الوساطة و زيادتها) فاذا

١. علل الشرايع: الباب ٦٧، الحديث ٢، الصفحة ٧٧ من طبعة النجف.

٢. كامل الزيارات: الباب ١٩، الحديث ١، الصفحة ٤٦.

٣. منتقى الجمان: الفائدة الثالثة، الصفحة ٢٦-٢٥.

كان الرجل ضعيفاً، ضاع به الاسناد. فلا بد من استفراغ الوسع في ملاحظة امثال هذا، و عدم القناعة بظواهر الامور.

ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكرراً، رواية الشيخ عن سعد بن عبدالله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالرحمن بن ابي نجران، وعلى بن حديد، و الحسين بن سعيد. فقد وقع بخط الشيخ - رحمه الله - في عدة مواضع، منها ابدال احد واوى العطف بكلمة «عن» مع ان ذلك ليس بموضع شك، او احتمال، لكثرة تكرار هذا الاسناد في كتب الرجال والحديث. ثم ذكر نموذجاً فلاحظ.

٢- نجية بن اسحاق الفزاري: روى الصدوق عن ابيه قال: حدثنا على بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، قال: حدثنا محمد بن زياد مولى بنى هاشم، قال: حدثنا شيخ لنا ثقة، يقال له نجية بن اسحاق الفزاري، قال حدثنا عبدالله بن الحسن بن الحسن قال: قال لى ابوالحسن لم سميت فاطمة فاطمة... الخ (١).

ولكن كون المراد من محمد بن زياد هو ابن ابي عمير، لادليل عليه. وقد عنون في الرجال عدة من الرواة بهذا الاسم، يبلغ عددهم الى تسعة (٢).

اضف اليه ان احداً من الرجاليين لم يصفه ب «مولى بنى هاشم»، بل النجاشي وغيره، وصفوه بأنه من موالى المهلب، او بنى امية، قال: و الاول اصح.

و اما نجية بن اسحاق فلم يعنون في كتب الرجال و انما المعنون «نجية بن الحارث» فلاحظ.

٣- معاوية بن حفص: روى الصدوق عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد (المتوفى عام ٣٤٣) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار قال: حدثنا الحسين بن الحسن بن ابان، عن الحسين بن سعيد، عن ابن ابي عمير، عن حماد بن عثمان، ومعاوية بن حفص، عن منصور، جميعاً عن ابي عبدالله

١. العلل: ج١، الصفحة ١٧٨، الباب ١٤٢، الحديث ٢.

٢. لاحظ تنقيح المقال للمامقاني: ج٢، الصفحة ١١٧.

عليه السلام قال: كان ابو عبدالله عليه السلام في المسجد الحرام... الخ (١).
فقد عد المؤلف معاوية بن حفص، من مشايخ ابن ابي عمير. وهو غير
معنون في الكتب الرجالية ولكن الدقة في طبقات الرواة و ملاحظة لفظه
«جميعاً» يدل على خلافه، اذ لا معنى لارجاع «جميعاً» في قوله «عن منصور
جميعاً» الى منصور، فانه شخص واحد، فهذان الامران، اى ملاحظة طبقات
الوسائط، و لفظه «جميعاً»، يقتضيان كون معاوية بن حفص، معطوفاً على
ابن ابي عمير، لا على حماد بن عثمان، ففي الحقيقة يروى الحسين بن سعيد
عن الامام الصادق عليه السلام بسندين:

١- الحسين بن سعيد، عن ابن ابي عمير، عن حماد، عن ابي عبدالله
عليه السلام.

٢- الحسين بن سعيد، عن معاوية بن حفص، عن منصور، عن ابي عبدالله
عليه السلام.

وعلى ذلك فمعاوية بن حفص، في نفس طبقة ابن ابي عمير، لا من
مشايخه.

٤- عبدالرحمن بن ابي نجران: روى الشيخ في التهذيب عن الحسين
ابن سعيد، عن فضالة بن ايوب، و محمد بن ابي عمير، و صفوان بن يحيى، عن
جميل و عبدالرحمن بن ابي نجران، عن محمد بن حمران قال: سألت ابا عبدالله
عليه السلام عن النبت الذي في ارض الحرم، ايتزع... الخ (٢).

فزعم المؤلف ان عبدالرحمن بن ابي نجران، عطف على جميل، فهو
من مشايخ ابن ابي عمير و هو ثقة ايضاً.

والاستظهار مبنى على ان عبدالرحمن عطف على جميل، وهو غير
صحيح. لان عبدالرحمن ليس في طبقة «جميل بن دراج» الذي هو من
تلامذة الامام الصادق عليه السلام. بل ابوه «ابونجران» من افراد تلك
الطبقة. قال النجاشي: «عبدالرحمن بن ابي نجران: كوفي روى عن الرضا،
و روى ابوه، ابونجران، عن ابي عبدالله عليه السلام» وعلى ذلك فعبدالرحمن

١. علل الشرايع: ج ٢، الصفحة ٤٥٣، الباب ٢١٠، الحديث ٤.

٢. التهذيب: ج ٥، الصفحة ٣٨٠، الحديث ١٣٢٨.

من رواية طبقة ابن ابي عمير، لا من مشايخه. و يؤيده رواية «عبدالله بن محمد بن خالد» الذي هو من رواية الطبقة المتأخرة عن ابن ابي عمير، عن عبدالرحمن بن ابي نجران، كما في رجال النجاشي وعلى ذلك فمفاد السند:

ان الحسين بن سعيد تارة يروى عن فضالة بن ايوب، و محمد بن ابي عمير، و صفوان بن يحيى، عن جميل، عن ابي عبدالله عليه السلام. و اخرى يروى عن عبدالرحمن بن ابي نجران، عن محمد بن حمران، عن ابي عبدالله عليه السلام. و بالنتيجة ان عبدالرحمن عطف على فضالة ابن ايوب، لا على جميل.

و يوضح ذلك مارواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن جميل بن دراج. و ابن ابي نجران، عن محمد بن حمران، جميعاً، عن اسماعيل الجعفي (١).

فالحسين تارة يروى عن صفوان، عن جميل بن دراج، عن اسماعيل الجعفي، عن ابي جعفر. و اخرى عن ابن ابي نجران، عن محمد بن حمران، عن اسماعيل الجعفي، عن الامام الباقر عليه السلام. و انما توسط الجعفي بين محمد بن حمران، و الامام، لاجل كون الرواية السابقة عن الامام الصادق عليه السلام، فيصح لمحمد بن حمران، الرواية عنه، بخلاف هذه الرواية. فان المروى عنه هو ابو جعفر الباقر، فيحتاج الى توسط راو آخر بينه و بين ابي جعفر الباقر عليه السلام.

٥- المعلى بن خنيس: روى الشيخ باسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد يعنى ابن ابي عمير، عن معلى بن خنيس، قال قلت لابي عبدالله: اشترى الزرع؟ قال: اذا كان على قدر شبر (٢).

ونقل صاحب مشايخ الثقات روايته عنه عن رجال الكشي، الرقم

٤٦٠.

و الظاهر سقوط الوساطة بين ابي ابي عمير و المعلى، لانه قتل في

١. التهذيب: ج ٥، الصفحة ٨٧، الحديث ٢٩٠.

٢. الوسائل: الجزء ١٣، الباب ١١ من ابواب بيع الثمار، الحديث ٤.

زمان الامام الصادق عليه السلام. قتله داود بن على بامر المنصور. و من البعيد ان يروى عنه ابن ابى عمير، المتوفى عام ٢١٧. لان داود بن على توفى عام ١٣٣ كما نقله الجزرى فى الكامل (١)، فالمعلى قتل قبل هذا العام، وعليه لا يمكن لابن ابى عمير ان ينقل منه الحديث الا اذا كان من مواليد ١١٧، و عندئذ يكون من المعمرين الذين عاشوا قرابة مائة سنة، ولو كان كذلك، لذكروه فى حقه، لانه من الشخصيات البارزة عند الشيعة، ويؤيد ذلك ان صفوان بن يحيى المتوفى عام ٢١٠، يروى كتاب المعلى، عنه بواسطة معلى بن زيد الاحول، لاحظ رجال النجاشى، الرقم: ١١١٤.

فالتنتيجة: ان المعلى ليس من مشايخ ابن ابى عمير، سواء كان ثقة كما هو الاصح بل الصحيح، ام لا.

وهذا قليل من كثير ممن عد من مشايخه، وليسوا منه، و انما قدمنا ذلك لتكون كالمقدمة لحل بعض النقوض التى اوردت على الضابطة.

الخامس: هل المراد من قوله «فان كان ممن يعلم انه لا يرسل الا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره» هو الانسان الموثوق به، سواء اكان امامياً ام غيره او خصوص العدل الامامى؟

توضيحه، انه قد تطلق الثقة و يراد منه الصدوق لساناً و ان كان عاصياً بالجوارح، و هى فى مقابل الكذوب الذى يعصى بلسانه، كما يعصى بسائر اعضائه، و هذا هو الظاهر عند التوصيف بانه ثقة فى الحديث.

وقد تطلق و يراد منها المتحرز عن المعاصى كلها، و منها الكذب، سواء كان امامياً ام غيره. و الوثاقة بهذا المعنى فى الراوى توجب كون خبره موثقاً لاصحياً.

وقد تطلق و يراد ذاك المعنى باضافة كونه صحيح المذهب، اى كونه امامياً.

ان بعض الاجلة استظهر ان المراد منها فى عبارة الشيخ هو المعنى الثالث، فقال ما هذا مفاده:

١- ذكر الشيخ عند البحث عن ترجيح احد الخبرين على الاخر،

بأن رواية المخالف شيعياً كان ام غيره، انما يحتج بها اذا لم يكن في مقابلها خبر مخالف مروى من الفرقة المحقة، والا فلا يحتج بها، و اليك نصه: «فاما اذا كان مخالفاً في الاعتقاد لاصل المذهب، و روى مع ذلك عن الائمة عليهم السلام، نظر فيما يروييه، فان كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه، وجب اطراح خبره. و ان لم يكن هناك ما يوجب اطراح خبره ويكون هناك ما يوافق وجب العمل به، و ان لم يكن هناك من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه، ولا يعرف لهم قول فيه، وجب ايضاً العمل به» (١).

و ذكر نظير ذلك في حق سائر فرق الشيعة مثل الفطحية و الواقفة و الناوسية.

٢- ان الطائفة سوت بين مراسيل الثلاثة و مسانيد غيرهم، و بما ان المراد من مسانيد الغير، هو الاحاديث المروية عن طرق اصحابنا الامامية، فيجب ان يكون المراد من الثقة الذي يرسل عنه هؤلاء الثلاثة، العدل الامامى، حتى تصح التسوية بين مراسيل هؤلاء و مسانيد غيرهم، و الا فلو كان المراد منها هو الثقة بالمعنى الاعم، بحيث يشمل الامامى وغيره من فرق الشيعة وغيرهم، لكانت التسوية مخالفاً لما حققه و اختاره من التفصيل، فلاتصح التسوية الا اذا كان الثقة الذي يرسل عنه ابن ابي عمير و اضرابه، عدلا امامياً.

وعلى ذلك فهؤلاء الاقطاب الثلاثة كانوا ملتزمين بان لا يرووا الا عن الثقة بالمعنى الاخص، فلو وجدنا مورداً من مسانيد هؤلاء رووا فيه عن ضعيف في الحديث، او صدوق ولكنه مخالف في المذهب، تكون القاعدة منقوضة، وليست نقوض القاعدة منحصرة بالنقل عن الضعاف، بل تعم ما كان النقل عن موثق في الحديث مخالف لمذهب الحق.

ولا يخفى ان ما استنبطه من كلام الشيخ مبنى على ثبوت احد امرين: الاول: ان يكون الثقة في مصطلح القدماء من يكون صدوقاً امامياً، او عدلاً امامياً، بحيث يكون للاعتقاد بالمذهب الحق دخالة في مفهومها.

الثانى: ان يكون مذهبه فى حجية خبر الواحد هو نفس مذهب القدماء، بأن يكون المقتضى فى خبر المخالف ناقصاً غير تام، و لاجل ذلك لا يعارض خبر الموافق، بخلاف الموافق فان الاقتضاء فيه تام، فيقدم على خبر المخالف، ولكن يعارض خبر الموافق الاخر. وفى ثبوت كلا الامرين نظر.

اما الاول، فلاريب فى افادته المدح التام و كونه معتمداً ضابطاً، و اما دلالة على كونه امامياً فغير ظاهر، الا اذا اقترن بالقرائن، كما اذا كان بناء المؤلف على ترجمة اهل الحق من الرواة و ذكر غيره على وجه الاستطراد، ففى مثل ذلك يستظهر كونه بمعنى الامامى، كما هو الحال فى رجال النجاشى وغيره. و اما دلالة على كون الراوى امامياً على وجه الاطلاق فهو غير ثابت، اذ ليس للثقة الامعى واحد، و هو من يوثق به فى العمل الذى نريده منه، فالوثاقة المطلوبة من الاطباء غير ماتطلب من نقلة الحديث. فيراد منها الامين فى الموضوع الذى تصدى له. و على ذلك يصير معنى الثقة فى مورد الرواة من يوثق بروايته، و تطمئن النفس به، لاجل وجود مبادئ فيه تمسكه عن الكذب، و اوضح المبادئ المسككة هو الاعتقاد بالله و رسله و انبيائه و معاده، سواء كان مصيباً فى سائر ما يدين، اولاً.

نعم نقل العلامة المامقانى فى مقباس الهداية عن بعض من عاصره بأنه جزم باستفادة كون الراوى امامياً ما لم يصرح بالخلاف، كما نقل عن المحقق البهبهانى دلالة على عدالته (١).

ولكن كلامهما منزل على وجود قرائن فى كلام المستعمل يفيد كلا من هذين القيدين، والا فهو فى مظان الاطلاق لا يفيد سوى ما يتبادر منه عند اهل اللغة و العرف.

هذا و لم يعلم كون الثقة فى كلام القدماء الذين يحكى عنهم الشيخ قوله: «سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن ابي عمير، و صفوان بن يحيى، و احمد بن محمد بن ابي نصر، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم

لايروون ولايرسلون الا عمّن يوثق به، و بين ما اسنده غيرهم» غير معناه المتبادر عند العرف، فان تفسير «عمّن يوثق به» بالامامى الصدوق او الامامى العادل، يحتاج الى قرينة دالة عليه.

و اما الثانى، فان ما افاده الشيخ من التفصيل فى اخبار غير الامامى انما هو مختار نفسه، لاختيرة الاصحاب جميعاً، ولاجل ذلك قال عند الاستدلال على التفصيل: «فاما ما اخترته من المذهب، فهو ان خبر الواحد اذا كان وارداً من طريق اصحابنا القائلين بالامامة ... الخ» (١).

ثم اخذ فى الاستدلال على التفصيل المختار على وجه مبسوط، و يظهر من ثنايا كلامه ان الاصحاب يعملون باخبار الخاطئين فى الاعتقاد مطلقاً، حيث قال: «اذا علم من اعتقادهم تمسكهم بالدين و تخرجهم من الكذب و وضع الاحاديث، و هذه كانت طريقة جماعة عاصروا الائمة عليهم السلام، نحو عبدالله بن بكير، و سماعة بن مهران، و نحو بنى فضال من المتأخرين عنهم، و بنى سماعة و من شاكلهم، فاذا علمنا ان هؤلاء الذين اشرنا اليهم و ان كانوا مخطئين فى الاعتقاد من القول بالوقف و غير ذلك، كانوا ثققاتاً فى النقل، فما يكون طريقه هؤلاء، جاز العمل به» (٢).

نعم يظهر من بعض عبارته ان ما اختاره من التفصيل هو خيرة الاصحاب ايضاً (٣).

ومع ذلك كله فلا تطمئن النفس بان ما اختاره هو نفس مختار قدماء الاصحاب، و على ذلك فلا يكون مختاره فى حجية خبر الواحد، قرينة على ان المراد من الثقة فى قولهم «لانهم لايروون ولايرسلون الا عن ثقة» هو الثقة بالمعنى الاخص، الا اذا ثبت ان خيرته و خيرة الاصحاب فى حجية خبر الواحد سواسية.

وعلى ذلك فينحصر النقض بما اذا ثبت رواية هؤلاء عن الضعيف فى الرواية، لا فى المذهب و الاعتقاد، ولا اقل يكون ذلك هو المتيقن فى

١. عدة الاصول: ج ١، الصفحة ٣٣٦ من الطبعة الحديثة.

٢. عدة الاصول: ج ١، الصفحة ٣٥٠.

٣. لاحظ ما ذكره فى عمل الاصحاب بما رواه حفص بن غياث و نوح بن دراج و السكونى فى ج ١، الصفحة ٣٨٠ من عدة الاصول.

التسوية الواردة في كلام الاصحاب.

وبذلك يسقط النقض بكثير ممن روى عنه ابن ابي عمير، و قد رموا بالناوسية، او الوقف، او الفطحية و العامية، و اليك اسامى هؤلاء سواء كانوا ثقات من غير ذلك الوجه ام لا.

اما الواقعة فيقرب من ثلاثة عشر شيخاً اعنى بهم:

- ١- ابراهيم بن عبد الحميد الاسدى ٢- الحسين بن مختار ٣- حنان ابن سدير ٤- داود بن الحصين ٥- درست بن ابي منصور ٦- زكريا المؤمن ٧- زياد بن مروان القندى ٨- سماعة بن مهران ٩- سيف بن عميرة ١٠- عثمان بن عيسى ١١- محمد بن اسحاق بن عمار ١٢- منصور بن يونس بزرج ١٣- موسى بن بكر.

و اما الفطحية من مشايخه فنذكر منهم:

- ١٤- اسحاق بن عمار الساباطى ١٥- اسماعيل بن عمار ١٦- يونس ابن يعقوب ١٧- عبدالله بن بكير ١٨- خالد بن نجيع جوان (١).
- وقد روى عن جماعة من العامة فنذكر منهم:

- ١٩- مالك بن انس على ما فى فهرس الشيخ فى ترجمة مالك ٢٠- محمد بن عبدالرحمن بن ابي ليلي القاضى المعروف، كما فى كمال الدين ص ٤١١. ٢١- محمد بن يحيى الخثعمى على ما فى فهرس الشيخ فى ترجمته. ٢٢- ابو حنيفة على ما فى الاختصاص ص ١٠٩.

وقد روى عن بعض الزيدية نظير ٢٣- زياد بن المنذر على ما فى فهرس الشيخ.

وقد روى عن بعض الناوسية مثل ابان بن عثمان المرمى بالناوسية، و ان كان الحق براءته منها. و على الجملة فروايته عن هؤلاء من اجل كونهم من الواقعة و الفطحية، او العامة، لا يعد نقضاً اذا كانوا ثقات فى الرواية، و انما تعد نقضاً اذا كانوا ضعافاً فى نقل الحديث.

السادس: ان القدر المتيقن من تقيده بكون المروى عنه ثقة، اذا كان روى عنه بلا واسطة، و اما النقل بواسطة فلم تظهر من العبارة تقيده به ايضاً،

ولاجل ذلك لو ثبت نقله عن غير ثقة بواسطة الثقة فلا يعد نقضاً. وبذلك يظهر ان حجية مراسيله مختصة بما اذا ارسل عن واسطة واحدة، كما اذا قال عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام. و اما اذا علم ان الارسال بواسطة، فيشكل الاخذ به الا ببعض المحاولات التي سنشير اليها في خاتمة البحث.

السابع: قد عرفت الابعاز على ان الشهيد الثاني استشكل على هذه التسوية كما نقله المحدث النوري في مستدركه - و تبعه سبطه صاحب المدارك و ولده في المعالم، وقد كان الوالد المغفور له، ينقل عن شيخه «شيخ الشريعة الاصفهاني» انه كان معترضاً على هذه التسوية و غير مؤمن بصحتها، وقد صب صاحب معجم الرجال (١) ماذكره الشهيد، و ما اضاف اليه، في قوالب خاصة. و نحن نذكر الجميع مع ما يمكن ان يقال في دفعه فقال - دام ظلّه: ان هذه التسوية لا يتم بوجوده:

اولاً: لو كانت التسوية صحيحة لذكرت في كلام احد من القدماء، فمن المطمأن به ان منشأ هذه الدعوى هو دعوى الكشي الاجماع على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، وقد مر ان مفاده ليس توثيق مشايخهم، و يؤكد ما ذكرناه ان الشيخ لم يخص ماذكره بالثلاثة المذكورين، بل عممه لغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون الا عن يوثق به، و في الظاهر انه لم يعرف احد بذلك من غير جهة دعوى الكشي الاجماع على التصحيح، و مما يكشف عن ان نسبة الشيخ التسوية المذكورة الى الاصحاب، مبتنية على اجتهاده، ان الشيخ بنفسه رد في مواضع رواية ابن ابي عمير للارسال. وقد عرفت بعض موارد الرد.

وفيه: ان قوله «لو كان امراً متسالماً عليه لذكرت في كلام احد من القدماء» و ان كان صحيحاً الا ان مارتب عليه من قوله «وليس منها في كلماتهم عين ولا اثر» غير ثابت، لانه انما تصح تلك الدعوى لو وصل اليها شيء من كتبهم الرجالية، فان مظان ذكر هذا هو مثل هذه الكتب، و المفروض انه لم يصل اليها منها سوى كتاب الكشي الذي هو ايضاً ليس

اصل الكتاب، بل ما اختاره الشيخ منه، و سوى «رجال البرقى» الذى عبر عنه الشيخ فى فهرسه بـ «طبقات الرجال» و عندئذ كيف يصح لنا ان نقول «وليس منها فى كلماتهم عين ولا اثر».

اضف الى ذلك انه من الممكن ان الشيخ استنبطها من الكتب الفقهية غير الواصلة اليها، حيث رأى انهم يعاملون مراسيلهم عند عدم التعارض معاملة المسانيد، او يعاملونها معاملة المعارض اذا كان فى مقابلها خبر مخالف.

وما ذكره «ان الشيخ لم يخصه بالثلاثة المذكورين بل عممه لغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون الا عن يوثق به و من المعلوم انه لم يعرف احد بذلك من غير جهة دعوى الكشى الاجماع على التصحيح» غير تام ايضاً، فان الظاهر ان مراده من «وغيرهم من الثقات» هم المعروفون بانهم لا يروون الا عنهم، وقد ذكرنا اسما بعضهم، و المتتبع فى معاجم الرجال و فهارسها يقف على عدة كان ديدنهم عدم النقل الا عن الثقات، و لاجل ذلك كانوا يعدون النقل عن الضعفاء ضعفاً فى الراوى و يقولون: «احمد بن محمد بن خالد البرقى ثقة الا انه يروى عن الضعفاء» و هذا يكشف عن تجنب عدة من الاعاظم عن هذا، و معه كيف يصح ان يدعى «ولم يعرف احد بذلك من غير جهة دعوى الكشى».

ثم انه اى فرق بين دعوى الكشى فى حق اصحاب الاجماع فيقبل ثم يناقش فى مدلولها، و دعوى الشيخ فى حق هؤلاء الثلاثة فلا يقبل من رأس و يرمى بانها مستنبطة من كلام الكشى.

و اما مخالفة الشيخ نفسه فى موارد من التهذيب و الاستبصار فقد عرفت وجهه، و انه الف جامعيه فى اوائل شبابه، و لم يكن عند ذاك واقفاً على سيرة الاصحاب فى مراسيل هؤلاء. فلاجل ذلك رد مراسيلهم بحجة الارسال. و لكنه وقف عليه بعد الممارسة الكثيرة بكتب الاصحاب الرجالية و الفقهية، و كتب و الف كتاب العدة فى ايام الشريف المرتضى (المتوفى عام ٤٣٦هـ) وهو فى تلك الايام يتجاوز الخمسين سنة، وقد خالط الفقه و الرجال لحمه و دمه، و وقف على الاصول المؤلفة فى عصر الائمة و بعده.

و ثانياً: فرضنا ان التسوية ثابتة، لكن من المظنون قوياً ان منشأ ذلك هو بناء العامل على حجية خبر كل امامي لم يظهر منه فسق، و عدم اعتبار الوثيقة، كما نسب الى القدماء، و اختاره جمع من المتأخرين منهم العلامة على ما سيجيء في ترجمة احمد بن اسماعيل بن عبدالله (١) و عليه لا اثر لهذه التسوية بالنسبة الى من يعتبر الوثيقة.

وفيه: ان نسبة العمل بخبر كل امامي لم يظهر منه فسق الى قدماء الامامية، يخالف ما ذكره عنهم الشيخ في العدة، و هو ابصر بأرائهم حيث قال في ضمن استدلاله على حجية الاخبار التي رواها الاصحاب في تصانيفهم: «ان واحداً منهم اذا افتى بشيء لا يعرفونه سألوه من اين قلت هذا؟ فاذا احالهم على كتاب معروف، او اصل مشهور، و كان راويه ثقة لا ينكر حديثه، سكتوا و سلموا الامر في ذلك، و قبلوا قوله، و هذه عادتهم و سجيتهم من عهد النبي صلى الله عليه وآله و من بعده من الائمة عليهم السلام» (٢).

ترى انه يقيد عملهم و قبولهم الرواية بكون راويه ثقة، و القول بحجية كل خبر يرويه امامي لم يظهر فسقه، اشبه بقول الحشوية، و قريب من رأيهم في الاخبار و لو كان ذلك مذهب القدامى من الامامية، لما صح للسيد المرتضى ادعاء الاتفاق على عدم حجية خبر الواحد، فان ذلك الادعاء مع هذه النسبة في طرفي النقيض.

ولو كان بناء القدماء على اصالة العدالة في كل من لم يعلم حاله، فلا معنى لتقسيم الرواة الى الثقة، والضعيف، والمجهول، بل كان عليهم ان يوثقوا كل من لم يثبت ضعفه، و من المعلوم ثبوت خلافه.

و اما ما نقل عن العلامة في حق احمد بن اسماعيل من قوله «لم ينص علماءنا عليه بتعديل ولم يروفيه جرح، فالاقوى قبول روايته مع سلامتها من المعارض» (٣) فمن الممكن ان يكون اعتماده عليه لاجل ما قاله النجاشي في ترجمته من ان «له عدة كتب لم يصنف مثلها، و ان اباه كان من غلمان

١. معجم رجال الحديث: ج ٢، الصفحة ٥١.

٢. عدة الاصول: ج ١، الصفحة ٣٣٨، الطبعة الحديثة.

٣. الخلاصة: الصفحة ١٦.

احمد بن ابى عبدالله البرقى و ممن تأدب عليه و ممن كتبه» (١) و ما قال الشيخ في فهرسه: «كان من اهل الفضل و الادب و العلم وله كتب عدة لم يصنف مثلها فمن كتبه كتاب العباسى، و هو كتاب عظيم نحو عشرة آلاف ورقة في اخبار الخلفاء و الدولة العباسية مستوفى، لم يصنف مثله» (٢) و قال في رجاله: «اديب استاد ابن العميد» (٣).

و هذه الجمل تعرب عن انه كان من مشاهير علماء الشيعة الامامية و اكابرهم و في القمة من الادب و الكتابة.

و مثل ذلك لا يحتاج الى التوثيق، بل اذا لم يرد فيه جرح يحكم بوثاقته، فان موقفه بين العلماء غير موقف مطلق الراوى الذى لا يحكم فى حقه بشيء الا بما ورد فيه، و الا فيحكم بالجهل او الاهمال، و لاجل ذلك كله كان ديدن العلماء فى حق الاعاظم و الاكابر هو الحكم بالوثاقة، و ان لم يرد فى حقهم التصريح بها، فلاجل ذلك نحكم بوثاقة نظراء ابراهيم بن هاشم و الصدوق و غيرهما، و ان لم يرد فى حقهم تصريح بالوثاقة.

و ثالثاً: ان اثبات ان هؤلاء لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة، دونه خراط القتاد، فان الطريق اليه اما تصريح نفس الراوى بأنه لا يروى و لا يرسل الا عنه، او التتبع فى مسانيدهم و مشايخهم و عدم العثور على رواية هؤلاء عن ضعيف.

اما الاول؛ فلم ينسب الى احد من هؤلاء اخباره و تصريحه بذلك، و اما الثانى؛ فغاياته عدم الوجدان، و هو لا يدل على عدم الوجود، على انه لو تم، فانما يتم فى المسانيد دون المراسيل، فان ابن ابى عمير قد غاب عنه اسماء من روى عنهم، فكيف يمكن للغير ان يطلع عليهم و يعرف و ثاقتهم. وفيه انا نختار الشق الاول و انهم صرحوا بذلك، و وقف عليه تلاميذهم و الرواة عنهم، و وقف الشيخ و النجاشى عن طريقهم عليه، و عدم وقوفنا عليه بعد ضياع كثير من كتب القدماء من الاصحاب، اشبه بالاستدلال بعدم الوجدان على عدم الوجود، كما ان من الممكن ان يقف عليه الشيخ من خلال

١. فهرس النجاشى: الرقم ٢٤٢.

٢. فهرس الشيخ: الصفحة ٢٣.

٣. رجال الشيخ: الصفحة ٤٥٥، الرقم ١٠٣.

الكتب الفتوائية من معاملة الاصحاب مع مراسيلهم، معاملة المسانيد و عدم التفريق بينها قيد شعرة.

و لنا ان نختار الشق الثانى، وهو التتبع فى المسانيد، و ما ذكره من ان غايته عدم الوجدان و هو لا يدل على عدم الوجود، غير تام، لانه لو تتبعنا مسانيد هؤلاء و لم نجد لهم شيئاً ضعيفاً فى الحديث، نطمئن بأن ذلك ليس الا من جهة تقيدهم بعدم الرواية الا عن ثقة، و لم يكن ذلك من باب الصدفة، ولو ثبت ذلك لما كان هناك فرق بين المسانيد والمراسيل، و احتمال وجود الضعاف فى الثانية دون الاولى، احتمال ضعيف لا يعابأ به.

الى هنا ثبت عدم تمامية الاشكالات الثلاثة، والمهم هو الاشكال الرابع، و هو ثبوت رواية هؤلاء عن الضعاف، و ذلك بالتتبع فى مسانيدهم، و معه كيف يمكن ادعاء انهم لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة.

و قد ذكر صاحب معجم الرجال من مشايخه الضعاف اربعة شيوخ يعنى

بهم:

١ - على بن ابي حمزة البطائنى.

٢ - يونس بن ظبيان.

٣ - على بن حديد.

٤ - الحسين بن احمد المنقرى.

و اليك تفصيل ذلك :

١ - على بن ابي حمزة البطائنى: روى الكلينى عن ابن ابي عمير ،

عن على بن ابي حمزة، عن ابي بصير، قال: شكوت الى ابي عبدالله عليه السلام الوسواس... (١)

روى الكشى عن ابن مسعود العياشى قال: سمعت على بن الحسن (بن فضال)

يقول: ابن ابي حمزة كذاب ملعون، قد رويت عنه احاديث كثيرة، و كتبت تفسير القرآن من اوله الى آخره، الى انى لا استحل ان اروى عنه حديثاً واحداً. (٢)

١. الكافي: ج ٣ كتاب الجنائز باب النوادر، الحديث ٢٠، الصفحة ٣٥٥.

٢، رجال الكشى: الصفحة ٣٤٥.

اقول: ان علي بن ابي حمزة البطائني من الواقفة، وهو ضعيف المذهب، وليس ضعيفاً في الحديث على الاقوى (١) و هو مطعون، لاجل وقفه فسي موسى بن جعفر عليهما السلام، و عدم اعتقاده بامامة الرضا عليه السلام، و ليس مطعوناً من جانب النقل والرواية، و قد عرفت ان المراد من «عمن يوثق به» في عبارة الكشي هو الموثوق في الحديث، فيكفي في ذلك ان يكون مسلماً متحرزاً عن الكذب في الرواية، و اما كونه امامياً فلا يظهر من عبارة العدة، و على ذلك فالنقض غير تام.

و اما ما نقل من العياشي في حق ابن ابي حمزة من انه كذاب ملعون، فهو راجع الى ابنه، اي الحسن بن علي بن ابي حمزة البطائني، لالي نفسه، كما استظهره صاحب المعالم في هامش التحرير الطاوسي (٢)، و ابن ابي حمزة مشترك في الاطلاق بين الوالد و الولد. والشاهد على ذلك امر ان:

الاول: ان الكشي نقله ايضاً في ترجمة الحسن بن علي بن ابي حمزة البطائني قال (العياشي): سألت علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن علي بن ابي حمزة البطائني، فقال: «كذاب ملعون رويت عنه احاديث كثيرة» فلا يصح القول جزماً بأنه راجع الى الوالد، والظاهر من النجاشي انه راجع الى الولد، حيث نقل طعن ابن فضال في ترجمة الحسن.

الثاني: ان علي بن ابي حمزة توفي قبل ان يتولد علي بن الحسن بن فضال بأعوام، فكيف يمكن ان يكتب منه احاديث، و تفسير القرآن من اوله الى آخره، و انما حصل الاشتباه من نقله الكشي في ترجمة الوالد تارة، و ترجمة الولد اخرى (٣)، و ذلك لان علي بن ابي حمزة مات في زمن الرضا عليه السلام، حتى اخبر عليه السلام انه اقعده في قبره فسئل عن الائمة فأخبر باسمائهم حتى انتهى الى فسئل فوقف، فضرب على راسه ضربة امتلا قبره ناراً (٤)، فاذا توفي الرضا عليه السلام عام ٢٠٣، فقد توفي ابن ابي حمزة قبل ذلك العام.

١. لاحظ دلائل الطرفين في تنقيح المقال: ج ٢، الصفحة ٢٦٢، و قد بسط المحقق الكلباسي

الكلام فيه في سماء المقال: ج ١، الصفحة ١٥٤-١٣٤.

٢. تنقيح المقال: ج ٢، الصفحة ٢٦٢.

٣. رجال الكشي: الصفحة ٤٦٢، رقم الترجمة ٤٢٥.

٤. رجال الكشي: الصفحة ٣٤٥.

و من جانب آخر مات الوالد (الحسن بن فضال) سنة اربع و عشرين و مائتين كما ارخه النجاشي في ترجمته.

و كان الولد يتجنب الرواية عن الوالد، و هو ابن ثمان عشرة سنة يقول : « و كنت اقبله (الوالد) - و سنى ثمان عشرة سنة - بكتبه و لافهم انذاك الروايات ولا استحل ان ارويها عنه » و لاجل ذلك روى عن اخويه عن ابيهما. فاذا كان سنه عند موت الوالد ثمانية عشر، فعليه يكون من مواليده عام ٢٠٦، فمعناه كيف يمكن ان يروي عن علي بن ابي حمزة الذي توفي في حياة الامام الرضا عليه السلام؟

و علي كل تقدير فقد روى ابن ابي عمير كتاب علي بن ابي حمزة عنه، كما نص به النجاشي في ترجمته.

اقول : ان من المحتمل في هذا المورد و سائر الموارد، ان ابن ابي عمير نقل عنه الحديث في حال استقامته، لان الاستاذ و التلميذ ادركا عصر الامام ابي الحسن الكاظم عليه السلام، فقد كان ابن ابي حمزة موضع ثقة منه، و قد اخذ عنه الحديث عندما كان مستقيماً المذهب، صحيح العقيدة فحدثه بعد انحرافه ايضاً، نعم لو لم يكن ابن ابي عمير مدرراً لعصر الامام الكاظم عليه السلام، و انحصر نقله في عصر الرضا عليه السلام، يكون النقل عنه ناقضاً للقاعدة، و لكن عرفت انه ادركه كلالا العصرين.

اضف الى ذلك انه لم يثبت كون علي بن ابي حمزة من الواقفة، و ما اقيم من الادلة فهي معارضة بمثلها او بأحسن منها، و سيجيء الكلام فيه اجمالاً عند البحث عن رواية صفوان عنه فارتقب.

٢ - يونس بن ظبيان: روى الشيخ، عن موسى بن القاسم، عن صفوان، و ابن ابي عمير، عن بريد او يزيد و يونس بن ظبيان قالوا: سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يحرم في رجب او في شهر رمضان، حتى اذا كان اوان الحج اتى متمتعاً، فقال: لا بأس بذلك (١).

و يونس بن ظبيان ضعيف، قال النجاشي: «ضعيف جداً لا يلتفت الى

مارواه، كل كتبه تخليط» (١).
 و قال الكاظمي في التكملة: «علماء الرجال بالغوا في ذمه و نسبوه
 الى الكذب، و الضعف، و التهمة، و الغلو، و وضع الحديث، و نقلوا عن
 الرضا عليه السلام لعنه». (٢)
 و الاجابة بوجوه:

الاول: الظاهر ان محمد بن ابي عمير لا يروى عن غير الثقة اذا
 انفرد هو بالنقل، و لاجله لم يرو عن يونس بن ظبيان، الا هذا الحديث فقط،
 كما هو الظاهر من معجم الرجال عند البحث عن تفصيل طبقات الرواة
 (ج ٢٢ ص ٣٢٠). و اما اذا لم يتفرد، كما اذا نقله الثقة وغيره فيروى
 عنهما تأييداً للخبر. و بعبارة اخرى لا يروى عن الضعيف اذا كان في
 طول الثقة لا في عرضه. و اما المقام فقد روى عن بريد و يونس بن ظبيان
 معاً. و يونس و ان كان ضعيفاً، لكنه كما رواه عنه رواه عن بريد كما في
 نسخة التهذيب و الوافي و الوسائل، او عن يزيد كما في نسخة الاستبصار (٣)
 و الاول بعيد، لان رواية ابن ابي عمير عن بريد بن معاوية المتوفى في
 حياة الامام الصادق عليه السلام (قبل ١٤٨) بعيدة، فالثاني هو المتعين.

و يحتمل ان يكون المراد من «يزيد» ابا خالد القمط و هو ثقة،
 يروى عن ابي عبدالله عليه السلام، و يروى عنه صفوان، كما في رجال
 النجاشي، فيصح نقل ابن ابي عمير عنه، كما يحتمل ان يكون المراد منه
 يزيد بن خليفة الذي هو من اصحاب الصادق عليه السلام، و يروى عنه
 صفوان ايضاً كما في الاستبصار (ج ٣ الحديث ٣٧٢).

الثاني: احتمال وجود الارسال في الرواية بمعنى وجود الوساطة
 بين ابن ابي عمير و يونس، و قد سقطت عند النقل، و ذلك لان يونس قد توفي
 في حياة الامام الصادق عليه السلام، كما يظهر من الدعاء الاتي. و قد توفي
 الامام عليه السلام عام ١٤٨، و من البعيد ان يروى ابن ابي عمير (المتوفى
 عام ٢١٧) عن مثله، الا ان يكون معمرأ قابلاً لاخذ الحديث عن تلاميذ

١. رجال النجاشي: الصفحة ٤٤٨، رقم الترجمة ١٢١٠ من طبعة جماعة المدرسين بقم.

٢. التكملة: ج ٢، الصفحة ٦٣٠.

٣. لاحظ معجم رجال الحديث: ج ٢٢، الصفحة ١١٤.

الإمام الذين توفوا في حياته، وهو غير ثابت.

الثالث: انه لم يثبت ضعف يونس، لا لما رواه الكشي عن هشام بن سالم، قال: «سألت ابا عبدالله عليه السلام عن يونس بن ظبيان فقال: رحمه الله و بنى له بيتاً في الجنة، كان و الله مأموناً في الحديث» و ذلك لان في سنده ضعفاً، و هو وجود ابن الهروي المجهول، وقد نص به الكشي، بل لرواية البنزني ذلك الخبر في جامعه بسند صحيح، وقد نقله ابن ادريس في مستطرفاته. وما في معجم رجال الحديث من ان طريق ابن ادريس الى جامع البنزني مجهول، فالرواية بكلا طريقها ضعيفة، غير تام، لان جامعه كسائر الجوامع كان من الكتب المشهورة التي كان انتسابها الى مؤلفيها امراً قطعياً، و لم يكن من الكتب المجهولة، كيف وقد كان مرجع الشيعة قبل تأليف الجوامع الثانوية كالكافي وغيره.

ولاجل هذه الوجوه الثلاثة لاتصلح الرواية لنقض القاعدة.

٣- علي بن حديد: روى الشيخ عن الحسين بن سعيد، عن ابن ابي عمير، عن علي بن حديد، عن جميل بن دراج، عن بعض اصحابه عن احدهما عليهما السلام، في رجل كانت له جارية فوطئها ثم اشترى امها او ابنتها، قال: لاتحل له. (١)

ذكر الشيخ علي بن حديد في رجاله (٢) في اصحاب الرضا عليه السلام، و في الامام الجواد عليه السلام (٣)، و في فهرسه قائلاً بأن له كتاباً. وقال الكشي في رجاله: «فطحى من اهل الكوفة، و كان ادرك الرضا عليه السلام» (٤)، و قال العلامة في القسم الثاني من الخلاصة: «علي بن حديد بن الحكيم، ضعفه شيخنا في كتاب الاستبصار و التهذيب، لا يعول

١. التهذيب: ج ٧، الصفحة ٢٧٦، الحديث ١١٧١ من كتاب النكاح الباب ٢٥، والاستبصار: ج ٣ الحديث ٥٧٥، و ليس لابن ابي عمير رواية عن علي بن حديد، - حسب الظاهر - الا هذه الرواية، و هذه قرينة على ان علي بن حديد معاصره، لا المروى عنه فقد روى الحسين عنهما جميعاً. لاحظ تفصيل طبقات الرواة لمعجم رجال الحديث: ج ٢٢، الصفحة ٢٩٣ كما سيوافيك بيانه.

٢. رجال الشيخ: الصفحة ٢٨٢.

٣. رجال الشيخ: الصفحة ٤٠٢.

٤. الفهرس: الصفحة ١١٥.

على ما ينفرد بنقله» (١).

اقول: ان الشيخ ضعفه في موضعين من الاستبصار، احدهما باب البئر، يقع فيها الفارة وغيرها، فروى فيه عن احمد بن محمد بن عيسى، عن علي ابن حديد، عن بعض اصحابنا قال: «كنت مع ابي عبدالله عليه السلام في طريق مكة، فصرنا الى بئر، فاستقى غلام ابي عبدالله عليه السلام دلوأ، فخرج فيه فارتان...» فقال الشيخ: «فاول ما في هذا الخبر انه مرسل، و راويه ضعيف، و هذا يضعف الاحتجاج بخبره». (٢)

وقال في باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة، في ذيل حديث عباد: «و اما خبر زرارة فالطريق اليه على بن حديد، و هو ضعيف جداً، لا يعول على ما ينفرد بنقله» (٣).

و الجواب بوجهين، الاول: لم يثبت ضعف علي بن حديد، بل الظاهر عما رواه الكشي وثاقته، قال في ترجمة هشام بن الحكم: «علي بن محمد، عن احمد بن محمد، عن علي بن راشد، عن ابي جعفر الثاني قال: جعلت فداك، قد اختلف اصحابنا، فاصلى خلف اصحاب هشام بن الحكم قال: عليك بعلي بن حديد، قلت: فأخذ بقوله؟ قال: نعم، فلقيت علي بن حديد فقلت: نصلى خلف اصحاب هشام بن الحكم؟ قال: لا» (٤).

و قال في ترجمة يونس بن عبدالرحمن: «آدم بن محمد القلانسي البلخي قال: علي بن محمد القمي قال: حدثني احمد بن محمد بن عيسى القمي، عن يعقوب بن يزيد، عن ابيه يزيد بن حماد، عن ابي الحسن قال: قلت اصلى خلف من لا اعرف؟ فقال: لاتصل الا خلف من تثق بدينه، فقلت له: اصلى خلف يونس و اصحابه؟ فقال: يأبى ذلك عليكم علي بن حديد، قلت: آخذ بقوله في ذلك؟ قال: نعم، قال: فسألت علي بن حديد عن ذلك، فقال: لاتصل خلفه و لاخلف اصحابه» (٥).

١. الخلاصة: الصفحة ٢٢٤، ونحوه في القسم الثاني المختص بالضعفاء.

٢. الاستبصار: ج ١، الصفحة ٤٠ أبواب المياه، باب البئر تقع فيه الفارة، الحديث ٧٠.

٣. الاستبصار: ج ٣، الصفحة ٩٥ باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة، الحديث ٣٢٥.

٤. رجال الكشي: الصفحة ٢٣٧، و في سند المروى في رجال الكشي ضعف.

٥. رجال الكشي: الصفحة ٤١٨، ترجمة يونس بن عبدالرحمن.

وربما يؤيد وثاقته كونه من رجال «كامل الزيارات» (١) التي نص ابن قولويه في اوله بانه يروى عن الثقات في كتابه هذا. (٢) كما يؤيد وثاقته ايضا كونه من رجال تفسير القمي (٣) الذي نص في اول تفسيره بأن رجال تفسيره هذا من الثقات. و سوف يوافيك الكلام في هذين التوثيقين غير ان تضعيف الشيخ مقدم على مانقله الكشي، لان في سند روايته ضعفاً، فلم يبق الا كونه من رجال كامل الزيارات و تفسير القمي. و الظاهر تقديم جرح الشيخ على التوثيق العمومي الذي مبناه كونه من رجال كامل الزيارات و تفسير القمي، و سيوافيك الكلام بأن التوثيق العمومي المستفاد من مقدمة الكتابين، على فرض صحته، حجة مالم يعارض بحجة صريحة اخرى، مضافاً الى ما في نفس هذا التوثيق العمومي الذي نسب الى الكتابين.

الثاني: وجود التصحيف في سند الرواية. و الظاهر ان لفظه «عن علي بن حديد» مصحف «و علي بن حديد» و يدل عليه امور:

الفـ كثرة رواية ابن ابي عمير عن جميل بلا واسطة. قال في معجم رجال الحديث: «و رواياته عنه تبلغ ٢٩٨ مورداً» (٤) و علي ذلك فمن البعيد جداً، ان ابن ابي عمير، الذي يروى عن جميل هذه الكمية الهائلة من الاحاديث بلا واسطة، يروى عنه رواية واحدة مع الواسطة، و لاجل ذلك لا تجد له نظيراً في كتب الاحاديث.

بـ وحدة الطبقة، لان الرجلين في طبقة واحدة من اصحاب الكاظم و الرضا عليهما السلام، و نص النجاشي على رواية علي بن حديد عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام. (٥)

جـ لم يوجد لابن ابي عمير اى رواية عن علي بن حديد في الكتب

١. كامل الزيارات: الصفحة ٤، الباب ٨ في فضل الصلاة في مسجد الكوفة ومسجد السهلة.

٢. كامل الزيارات: الصفحة ٤، و سيوافيك ان مضمون كلام صاحب كامل الزيارات لا يفيد الا وثاقة مشايخه الذين يروى عنهم بلا واسطة، فلا دلالة لوقوعه في اسناد كامل الزيارات على وثاقة من لا يروى عنه بلا واسطة.

٣. راجع تفسير القمي في تفسير قوله تعالى: «من الجنة والناس».

٤. معجم رجال الحديث: ج ٢٢، الصفحة ١٠٢.

٥. فهرس النجاشي: رقم الترجمة ٧١٧.

الاربعة غير هذا المورد، كما يظهر من قسم تفاصيل طبقات الرواة لمعجم الرجال (١) و هذا يؤكد كون علي بن حديد، معطوفاً على ابن ابي عمير و انه لم يكن شيخاً له، و الا لما اقتصر في النقل عنه على رواية واحدة.

٤- الحسين بن احمد المنقري: فقد روى عن ابن ابي عمير، عدداً من الروايات جاء في بعضها لفظ المنقري دون الاخر، و القرائن تشهد على وحدتهما. و اليك مجموع ماورد عنه في الكتب الاربعة:

١- روى الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن الحسين بن احمد المنقري قال: سمعت ابا ابراهيم يقول: من استكفى بآية من القرآن... (٢)

٢- روى عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن ابن ابي عمير، عن الحسين بن احمد المنقري عن خاله قال: سمعت ابا عبدالله يقول: من اكل طعاما لم يدع اليه فانه اكل قصعة من النار (٣).

٣- روى في الروضة عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن حسين بن احمد المنقري، عن يونس بن ظبيان قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الاتهى هذين الرجلين عن هذا الرجل... (٤).

٤- روى ايضاً بسند صحيح عن ابن ابي عمير، عن الحسين بن احمد، عن شهاب بن عبد ربه قال قال لي ابو عبدالله عليه السلام: ان ظننت ان هذا الامر كائن في غد، فلا تدعن طلب الرزق (٥).

٥- روى عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن حسين بن احمد المنقري، عن عيسى الضيرير قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: رجل قتل رجلاً متعمداً ما توبته؟... (٦)

و هذا الحديث لم يذكره في معجم الرجال، لكنه ذكره عند البحث

١. معجم رجال الحديث: ج ٢٢، الصفحة ٢٩٢.

٢. الكافي: ج ٢ كتاب فضل القرآن، الباب ١٣، الحديث ١٨.

٣. الكافي: ج ٥، كتاب المعيشة، الباب ٥، الحديث ٥٥. و رواه الشيخ في التهذيب: ج ٩، الحديث ٣٩٨.

٤. الروضة: الحديث ٥٦١.

٥. الكافي: ج ٥، كتاب المعيشة، الباب ٥، الحديث ٩.

٦. الكافي: ج ٧ كتاب الديات الباب ٤، الحديث ٤.

عن الحسين بن احمد المنقرى، و ربما يتخيل ان «الحسين» فى الاخير هو المحسن بن احمد، كما فى الفقيه (١) لكنه ضعيف، لان المحسن من اقران ابن ابي عمير، و من اصحاب الرضا عليه السلام، و من مشايخ احمد بن محمد بن خالد، الذى يروى عن ابن ابي عمير بلا واسطة، و عندئذ كيف يصح نقل ابن ابي عمير عن «المحسن»؟

و الجواب عن النقض يظهر بالاحاطة بكلمات النجاشى وابن الغضائرى فى حقه.

قال النجاشى: «الحسين بن احمد المنقرى التميمى ابو عبدالله، روى عن ابي عبدالله عليه السلام رواية شاذة لم تثبت، و كان ضعيفاً، ذكر ذلك اصحابنا رحمهم الله. روى عن داود الرقى و اكثر، له كتب». و قال الشيخ فى الفهرس: «الحسين بن احمد المنقرى له كتاب رويناه» (الفهرس: الرقم ٢١٦).

و عده فى رجاله من اصحاب الباقر عليه السلام (الرقم ٢٥)، و من اصحاب الكاظم عليه السلام قائلاً: «انه ضعيف» (الرقم ٨). ان كون الرجل من اصحاب الباقر عليه السلام مع اثاره النقل من داود الرقى، محل تأمل وقد توفى داود الرقى بعد المائتين بقليل بعد وفاة الرضا عليه السلام (سنة ٢٠٣).

وعلى اى تقدير، فالظاهر ان ضعفه راجع الى العقيدة لا الرواية و ذلك لامرين:

الاول: ان النجاشى وصفه بقوله: «روى عن داود الرقى و اكثر» وقد قال فى حق داود «ضعيف جداً و الغلاة تروى عنه»، فيمكن ان يكون هو احد الغلاة الذين رووا عن داود.

الثانى: ان الشيخ ذكر داود الرقى فى اصحاب الكاظم عليه السلام، وقال: «داود الرقى مولى بنى اسد و هو ثقة، من اصحاب ابي عبدالله عليه السلام»، و مع ذلك نرى ابن الغضائرى يقول فى حقه: «داود بن كثير بن ابي خالد الرقى مولى بنى اسد، روى عن ابي عبدالله عليه السلام، كان فاسد

المذهب، ضعيف الرواية لا يلتفت اليه». فاتضح ان الطعن فيه لم يكن لاجل كونه غير ثقة في نقل الحديث، بل الطعن لاجل وجود الارتفاع في العقيدة بقريظة اكثر النقل عن داود الرقي، المتهم بالارتفاع في العقيدة، و نقل الغلاة عنه، و الكل غير مناف للوثاقة في مقام النقل الذي كان ابن ابي عمير ملتزماً فيه بعدم النقل الا عن الثقة.

هذه النقوض هي التي ذكرها صاحب معجم رجال الحديث، وقد عرفت مدى صحتها.

ثم ان صاحب مشايخ الثقات جعل ثابتي الضعف منهم خمسة، وهم:

١- الحسين بن احمد المنقري

٢- علي بن حديد

٣- يونس بن ظبيان

٤- ابوالبختري وهب بن وهب

٥- عمرو بن جميع

وبعد ان عرفت حقيقة الحال في الثلاثة الاول، فهلم معي نبحث في الاخيرين منهم:

الف- ابوالبختري وهب بن وهب العامي: قال النجاشي: «وهب بن وهب ابوالبختري، روى عن ابي عبدالله عليه السلام و كان كذاباً، و له احاديث مع الرشيد في الكذب. قال سعد: تزوج ابو عبدالله عليه السلام بامه، له كتاب يرويه جماعة» ثم ذكر سنده اليه (١).

وليس لابن ابي عمير في الكتب الاربعة رواية عنه الا ماورد في صلاة الاستسقاء، و رواها الشيخ بسنده عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد ابن خالد البرقي، عن ابن ابي عمير، عن ابي البختري عن ابي عبدالله عليه السلام، عن ايده، عن علي عليه السلام انه قال: مضت السنة، انه لا يستسقى الا بالبراري، حيث ينظر الناس الى السماء ولا يستسقى في المساجد الا بمكة. (٢)

١. رجال النجاشي الرقم ١١٥٥.

٢. التهذيب: ج ٣، الحديث ٣٢٥.

اقول: يمكن التخلص عن النقض بوجهين:

الاول: كون الرجل ثقة عند ابن ابي عمير وقت تحمل الحديث، و هذا كاف في العمل بالالتزام.

الثاني: ان ابا البختري كان عامياً، و من المحتمل ان يكون التزام المشايخ راجعاً الى ابواب العقائد و الاحكام الشرعية، و اما ما يرجع الى ادب المصلى في صلاة الاستسقاء، فلم يكن من موارد الالتزام، و لم يكن في نقل مثل ذلك، اى خطر و اشكال، فتأمل.

بـ عمرو بن جميع الزيدى البترى: قال النجاشي: «عمرو بن جميع الازدي البصرى، ابو عثمان، قاضى الرى، ضعيف، له نسخة يرويها عنه سهل ابن عامر» ثم ذكر سنده الى الكتاب (١).

اقول: وليس لابن ابي عمير رواية عنه في الكتب الاربعة، بل روى عنه الصدوق في معانى الاخبار، ولا يتجاوز الروايتين:

١- روى الصدوق في معانى الاخبار عن احمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن على بن ابراهيم، عن ايده، عن محمد بن ابي عمير، عن عمرو بن جميع قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: لا بأس بالاقعاء في الصلاة بين السجدين (٢).

٢- و بهذا الاسناد ايضاً قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: حدثني ابي، عن ايده، عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا مشت امتي المطيطا، و خدمتهم فارس و الروم، كان بأسهم بينهم. المطيطا: التبخر، و مد اليدين في المشى (٣).

ان عمرو بن جميع مع ضعفه كان زدياً بترياً، وقد صرح بكونه بترياً ابو عمرو في رجاله، في ترجمة محمد بن اسحاق صاحب المغازى (٤). و من استظهر من عبارة العدة بان المشايخ التزموا ان لا يرووا الا عن امامى ثقة يكون النقض هنا، وفيما تقدم، من جهتين: من جهة المذهب،

١. فهرس النجاشي: الرقم ٧٦٩.

٢. وسائل الشيعة: ج ٤، الباب ٨ من ابواب السجود، الحديث ٦، نقلاً عن معانى الاخبار للصدوق.

٣. وسائل الشيعة: ج ٨، الباب ٦٣ من ابواب آداب السفر، الحديث ٣ نقلاً عن معانى الاخبار.

٤. الكشي: الصفحة ٣٣٢.

حيث ان ابا البختری كان عامياً، و عمرو بن جميع بترياً، و من جهة الوثاقه، لكون الرجلين ضعيفين، و على المختار يكون النقض من جهة واحدة و على كل تقدير فاحدى الروايتين لاصلة لها بالاحكام الشرعية، و انما هي نقل تنبؤ عن مستقبل الامة اذا ساد فيهم الكبر و التبخر. نعم الرواية الاخرى تتضمن حكماً شرعياً. و لعل ابن ابي عمير كان يعتقد بوثاقته عند التحمل و النقل.

هذا كله حول اسانيد ابن ابي عمير و حال النقوض التي جاءت في معجم رجال الحديث و مشايخ الثقات. غير ان النقوض لا تنحصر فيما ذكر بل هناك موارد اخر، ربما يستظهر منها ان ابن ابي عمير نقل فيها عن الضعفاء، و ستجىء الاشارة الكلية الى ما يمكن الجواب به عن هذه الموارد المذكورة و غير المذكورة.

وقد حان وقت البحث عن مشايخ عديله و قرينه و هو صفوان بن يحيى.

٢- صفوان بن يحيى يباع السابري (المتوفى عام ٢١٠ هـ)

قد تعرفت من الشيخ ان صفوان، احد الثلاثة الذين الترموا بعدم الرواية و الارسال الا عن ثقة، و قبل دراسة هذه الضابطة عن طريق اسانيدہ نأتى بما ذكره النجاشى في حقه.

قال: «صفوان بن يحيى البجلي يباع السابري، كوفي ثقة، ثقة، عين، روى ابوه عن ابي عبدالله عليه السلام، و روى هو عن الرضا عليه السلام، و كانت له عنده منزلة شريفة، ذكره الكشى في رجال ابي الحسن موسى عليه السلام. وقد توكل للرضا و ابي جعفر عليهما السلام، و سلم مذهبه من الوقف، و كانت له منزلة من الزهد و العبادة، و كان جماعة الواقفة بذلوا له اموالا كثيرة - الى ان قال: و كان من الورع و العبادة على ما لم يكن عليه احد من طبقتة رحمه الله، و صنف ثلاثين كتاباً كما ذكر اصحابنا، ثم ذكر كتبه (١).

و قال الشيخ في الفهرس: «اوثق اهل زمانه عند اهل الحديث، و اعبدهم، و كان يصلى كل يوم و ليلة خمسين و مائة ركعة، و يصوم في السنة ثلاثة اشهر، و يخرج زكاة ماله في كل سنة ثلاث مرات». مشايخه

فقد انتهى في معجم رجال الحديث مشايخه في الكتب الاربعة الى (١٤٠) شيخاً، وقد احصاها مؤلف مشايخ الثقات فبلغ مشايخه في الكتب الاربعة وغيرها (٢١٣) شيخاً، و الثقات منهم (١٠٩) مشايخ، و الباكون

اما مهمل او مجهول، و قليل منهم مضعف، و هذا ان دل على شيء فانما يدل على جلالة الرجل و عظمته و احاطته باحاديث العترة الطاهرة. و مع ذلك فقد ادعى وجود ضعاف في مشايخه نأتى بما جاء في معجم الرجال اولاً، ثم بما جاء في كتاب مشايخ الثقات ثانياً.

١- يونس بن ظبيان: روى الشيخ عن موسى بن القاسم، عن صفوان و ابن ابي عمير، عن بريد (يزيد) و يونس بن ظبيان قالاً: سألتنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يحرم في رجب او في شهر رمضان حتى اذا كان اوان الحج... (١).

اقول: مر الجواب عنه بوجوه ثلاثة في البحث السابق فلانعيد.

٢- على بن ابي حمزة البطائني: روى الكليني عن احمد بن ادريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن علي بن ابي حمزة قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام سمعت هشام بن الحكم يروى عنكم ان الله جسم صمدى نورى، معرفته ضرورة، يمن بها على من يشاء من خلقه. فقال عليه السلام: سبحان من لا يعلم احد كيف هو الا هو، ليس كمثل شيء و هو السميع البصير، لا يحد، ولا يحس، ولا يجس و لا تدركه الابصار و لا الحواس، و لا يحيط به شيء، و لا جسم و لا صورة، و لا تخطيط و لا تحديد. (٢)

وليس لصفوان بن يحيى رواية عن علي بن ابي حمزة في الكتب الاربعة غير ما ذكر.

و الجواب من وجهين: الاول ما عرفت ان وزان على بن ابي حمزة، وزان زياد بن مروان القندي، فالرجلان قد ابتليا بالطعن و اللعن، و ليس وجهه الا الانتماء الى غير مذهب الحق، وهو لا يمنع من قبول روايتهما اذا كانا ثقتين في الرواية، و النجاشي و الشيخ و ان صرحا بوقف الرجل و انه من عمدته، و لكنه لا يضر باعتبار قوله اذا كان متجنباً عن الكذب.

هذا و ان ابا عمرو الكشي روى مسنداً و مرسلات ما يناهز خمس روايات (٣) تدل على انحراف عقيدته، كما روى الشيخ في غيبته ما يدل

١. التهذيب: ج ٥، الصفحة ٣٢، الحديث ٩٥ من ابواب ضروب الحج.

الكافي: ج ١، الصفحة ١٠٤، باب النهي عن الجسم و الصورة الحديث ١.

رجال الكشي: رقم الترجمة ٣١٠ و ٣٣٢.

على انه تعمد الكذب (١) الا ان هنا روايات تدل على كونه باقياً على مذهب الامامية، او انه رجع عن الوقف و صار مستبصراً. وهذه الروايات مبنوثة في غيبة النعماني، و كمال الدين للصدوق، و عيون اخبار الرضا عليه السلام، بل في رجال الكشي ما يدل على رجوعه عن الوقف، و لاجل هذه المعارضة لا يمكن رمي الرجل بالبقاء على الوقف بقول قاطع.

ولاجل ايقاف القارىء الكريم على هذه النصوص نأتى بها:
الف: ما رواه ابوزينب في غيبته عن علي بن ابي حمزة، قال كنت مع ابي بصير و معنا مولى لابي جعفر الباقر عليه السلام فقال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: منا اثنا عشر محدثاً، السابع من ولدى القائم، فقام اليه ابوبصير فقال: اشهد اني سمعت ابا جعفر عليه السلام يقوله منذ اربعين سنة (٢).

ب: روى الصدوق في كمال الدين بسنده عن الحسن بن علي بن ابي حمزة، عن ابيه، عن يحيى بن ابي القاسم، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام عن ابيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الائمة بعدى اثنا عشر اولهم علي بن ابي طالب و آخرهم القائم، هم خلفائي، و اوصيائي، و اوليائي، و حجج الله على امتي بعدى، المقر بهم مؤمن، و المنكر لهم كافر. (٣)

ج: روى الصدوق في عيون اخبار الرضا عن الحسن بن علي الخزاز، قال خرجنا الى مكة و معنا علي بن ابي حمزة، و معه مال و متاع، فقلنا ما هذا؟ قال: هذا للعبد الصالح عليه السلام، امرني ان احمله الى علي، ابنه عليه السلام و قد اوصى اليه. (٤)

كل ذلك يدل على خلاف ما نسب اليه الكشي من القول بالوقف و قد نقل الكشي نفسه ما يظهر منه عناية الامام الرضا عليه السلام (٥) به و يصد

١. غيبة الشيخ الطوسي: الصفحة ٤٦، طبعة النجف.
٢. الغيبة للنعماني: الصفحة ٦١، طبعة الاعلمي بيروت.
٣. كمال الدين و تمام النعمة: ج ١، الصفحة ٢٥٩ الحديث ٤ ط الغفاري.
٤. عيون اخبار الرضا: ج ١ الحديث ٤، الصفحة ١٩ من الطبعة الحجرية القديمة.
٥. رجال الكشي: رقم الترجمة ٣١٠.

الانسان عن التسرع في القضاء . خصوصاً اذا وقف الانسان على ما رواه الشيخ بسند صحيح في التهذيب عن الحسن بن علي بن ابي حمزة، الذي رمى بالوقف مثل ابيه، روى انه قال لابي الحسن (الرضا) عليه السلام: ان ابي، هلك و ترك جاريتين قد دبرهما، و انا ممن اشهد لهما و عليه دين كثير، فما رأيك؟ فقال: رضى الله عن ابيك، و رفعه مع محمد صلى الله عليه وآله و اهله، قضاء دينه خير له ان شاء الله. (١)

ولو صحت هذه الروايات لما صح ما ذكره ابن الغضائري في حق ابن ابي حمزة، انه اصل الوقف، و اشد الخلق عداوة للولي من بعد ابي ابراهيم.

وقد قام الفاضل المعاصر الشيخ غلامرضا عرفانيان، بتأليف رسالة في شأن الاعتبار الروائي لعلی بن ابي حمزة، و نجله الحسن - شكر الله مساعيه.

و القضاء الصحيح في حق الرواة خصوصاً المشايخ منهم، لا يتم بصرف المراجعة الى كلمات الرجاليين، خصوصاً رجال الكشي الذي فيه ما فيه من اللحن و الخلط، فلا بد من بذل السعي في الروايات الواردة في المجاميع الحديثية.

هذا كله حول «علي بن ابي حمزة» و من تتبع الكتب الفقهية يرى ان الاصحاب يأخذون برواياته و يعملون بها اذا لم يكن هناك معارض. و اليك الكلام في باقي النقوض:

٣ - ابو جميلة، المفضل بن صالح الاسدي : روى الكليني عن عدة من اصحابنا، عن احمد بن ابي عبدالله، عن صفوان بن يحيى، عن ابي جميلة، عن حميد الصيرفي، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كل بناء ليس بكفاف فهو و بال علي صاحبه يوم القيامة. (٢)

و المراد منه المفضل بن صالح الاسدي الذي عدّه الشيخ في رجاله من اصحاب الصادق عليه السلام قائلاً : «المفضل بن صالح ابو علي مولى بني

١. التهذيب: ج ٨، الصفحة ٢٦٢ الحديث ٩٥٣، ولا يخفى ان سؤال الحكم الشرعي عن ابي الحسن عليه السلام يعرب عن اعتقاده بامامته و كونه كايه اماماً و قدوة.

٢. الكافي: ج ٦، الصفحة ٥٣١ كتاب الزى والتحمل، باب النوادر، الحديث ٧.

اسد، يكنى بأبي جميلة، مات في حياة الرضا عليه السلام» (١) .
 و لكن النجاشي ضعفه عند ما ذكر جابر بن يزيد الجعفي (المتوفى
 عام ١٢٨ هـ) و قال : «روى عنه جماعة غمز فيهم و ضعفوا، منهم : عمرو بن
 شمر، و مفضل بن صالح، و منخل بن جميل، و يوسف بن يعقوب» (٢).
 و قال العلامة في الخلاصة: «مفضل بن صالح ابو جميلة الاسدي النحاس
 مولاهم، ضعيف كذاب، يضع الحديث، روى عن ابي عبدالله و عن ابي الحسن
 عليهما السلام» (٣).

اقول : ليس لصفوان اية رواية عن المفضل في الكتب الاربعة الا هذه
 الرواية (٤) و مع ذلك كله فلم يثبت ضعفه، اما ما ذكره العلامة فهو مأخوذ
 عن ابن الغضائري، و اليك نص عبارته: «المفضل بن صالح ابو جميلة الاسدي
 النحاس مولاهم، ضعيف كذاب يضع الحديث». و قد ذكرنا انه لا اعتبار
 بتضعيفاته وتعديلاته، لعدم استناده فيهما الى السماع بل الى قراءة المتون
 كما مر غير مرة.

و اما ما ذكره النجاشي فمن القريب جداً ان تضعيفه لاجل الاعتقاد
 فيه بالغلو، فصار ذلك الاعتقاد مبدأ للتضعيف، و من تتبع رجاله يقف على
 ان النجاشي متأثر جداً بطريقة ابن الغضائري، و ان بعض تضعيفاته او كثيراً
 منها اذا لم يذكر لها وجهاً، كان لاعتقاد الغلو في الراوى. و قد عرفت
 عند البحث عن كتاب ابن الغضائري ان مفهوم الغلو لم يكن محدوداً آنذاك،
 حتى يعرف به الغالى من المقصر.

وهذا الاحتمال و ان لم يكن له دليل، الا انه مظنون لمن راجع رجال
 النجاشي. و على ذلك فلا يعد تضعيفه نقضاً للقاعدة التي استنبطها الاصحاب
 من طريقة المشايخ الثقات، و التزامهم بأنهم لا يروون و لا يرسلون الا عن
 ثقة.

٤ - عبدالله بن خداح المنقري : روى الكليني عن ابي على الاشعري،

١. رجال الشيخ: الصفحة ٣١٥.

٢. فهرس النجاشي: الرقم ٣٣٢.

٣. الخلاصة: الصفحة ٢٥٨.

٤. معجم رجال الحديث: ج ١١، الصفحة ٤٣١.

عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن عبدالله بن خدّاش المنقري انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك ابنته و اخاه، قال: المال للإبنة (١).

قال النجاشي: «عبدالله بن خدّاش، ابو خدّاش المهري ضعيف جداً، و في مذهبه ارتفاع، له كتاب اخبرناه ابن شاذان، عن احمد بن محمد بن يحيى قال حدثني ابي، قال حدثنا سلمة بن الخطاب عنه بكتابه» (٢).

اقول: ان النجاشي و ان ضعفه، لكن تضعيفه بقريظة قوله «و في مذهبه ارتفاع» لاجل اعتقاده بأنه غال، لا لانه ليس بصدوق. والظاهر كما عرفت ان النجاشي كان متأثراً بابن الغضائري في تضعيف الراوي في بعض الاحياء لاجل كونه راوياً لبعض ما يترأى منه الغلو، حسب عقيدة النجاشي و زميله ابن الغضائري، و مثل ذلك لا يمكن الاعتماد عليه.

اضف الى ذلك ان الكشي نقل وثاقته عن عبدالله بن ابي عبدالله، محمد بن خالد الطيالسي، فتوثيقه مما يعتنى به. قال الكشي: «محمد بن مسعود، قال ابو محمد عبدالله بن محمد بن خالد: (٣) ابو خدّاش، عبدالله بن خدّاش المهري. و مهرة: محلة بالبصرة وهو ثقة» ثم نقل عنه انه كان يقول: «ما صافحت ذمياً قط، و لا دخلت بيت ذمي، و لا شربت دواءً قط، و لا افتصدت و لا تركت غسل يوم الجمعة قط، و لا دخلت على و ال قط، و لا دخلت على قاض قط».

وقد اختلف ضبط اسم والده، والمشهور هو بالدال كما في مواضع من رجال الشيخ في اصحاب الكاظم و اصحاب الجواد عليهما السلام، فضبطه بأبي خدّاش المهري البصري، ولكن ابن داود ذكر انه رأى في كتاب الرجال للشيخ بخطه في رجال الصادق عليه السلام عبدالله بن خراش البصري.

ثم الظاهر ان المنقري هو تصحيف المهري. وقد قال الفيض في هامش الوافي: «الصحيح المهري - بفتح الميم و الهاء الساكنة قبل الراء - مكان

١. الكافي: ج ٧ كتاب المواريث باب ميراث الولد، الحديث الرابع، والوسائل: الجزء ١٧، الباب ٥ من ابواب ميراث الابوين، الحديث ٢.
٢. رجال النجاشي: الرقم ٦٠٤.
٣. المراد منه ابو العباس الطيالسي و قد يكنى بابي محمد، فلا تغفل.

المنقري».

٥ - معلى بن خنيس : وقد روى عنه صفوان على ما فى فهرس الشيخ فى ترجمة معلى. قال: «معلى بن خنيس يكنى ابا عثمان الاحول له كتاب، اخبرنا به جماعة عن ابي جعفر ابن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن احمد بن محمد، عن ابيه عن صفوان عنه». (١) والاجابة عن هذا النقض واضحة.

اما اولاً : فقد مر ان المعلى بن خنيس ثقة، و ما اثير حوله من الشبهات ليست بتامة، و كفى بذلك ما نقله الشيخ فى الغيبة فى حقه، يقول : «وكان معلى من قوام ابي عبدالله عليه السلام و انما قتله داود بن على بسببه، و كان محموداً عنده، و مضى على منهاجه، و امره مشهور، فروى عن ابي بصير قال: لما قتل داود بن على المعلى بن خنيس، فصلبه، عظم ذلك على ابي عبدالله عليه السلام و اشتد عليه و قال له: يا داود، على ما قتلت مولاي و قيمي فى مالى و على عيالى؟ والله انه لا وجه عند الله منك - فى حديث طويل. و فى خبر آخر انه قال: اما والله لقد دخل الجنة» (٢).

وثانياً: ان المعلى قتل قبل الثالث و ثلاثين ومائة، كما مر فى بحث مشايخ ابن ابي عمير، و صفوان بن يحيى ممن توفى عام ٢١٠، فكيف يمكن له ان ينقل عنه، مع ان بين الوفايتين ٧٧ سنة فما زاد، ولم يكن صفوان من المعمرين الذين عاشوا الى مائة و ازيد، و لذلك ان من القريب سقوط الوسطة بين صفوان و معلى بن خنيس. ويشهد على ذلك قول النجاشي فى ترجمة معلى بن خنيس: «له كتاب.... اخبرنا ابو عبدالله بن شاذان، قال: حدثنا على بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن جعفر، عن ابيه، عن ايوب بن...، عن صفوان بن يحيى، عن ابي عثمان معلى بن زيد الاحول، عن معلى بن خنيس بكتابه» (٣).

فيظهر من ذلك ان ما نقلناه آنفاً من الفهرست ترجمة معلى بن عثمان

١. الفهرس: الرقم ٧٢١.
٢. الغيبة (طبع النجف) الصفحة ٢١٠، ولاحظ ماورد حول قتله من الروايات فى تنقيح المقال الجزء الثالث، الصفحة ٢٣٠.
٣. رجال النجاشي: الرقم ١١١٤.

الاحول، لا معلى بن خنيس لما عرفت من بعد رواية صفوان عن معلى بن خنيس
اولاً، و لان «ابا عثمان» كنية معلى بن عثمان (او ابن زيد) كما ذكر النجاشي
والشيخ نفسه في رجاله ثانياً.

الى هنا وقفت على حال النقوض المتوجهة الى الضابطة التي نقلها
الشيخ في حق الفقهاء الثلاثة و ليس النقض منحصرأ بما ذكره صاحب معجم
رجال الحديث، او مؤلف مشايخ الثقات، بل هناك نقوض اخر يعرف الجواب
عنها بالاحاطة بما ذكرناه. و اليك الكلام في احوال البرزطي الشيخ الثالث،
الذي لا يروى و لا يرسل الا عن ثقة.

٣- احمد بن محمد بن عمرو بن ابي نصر البزنطي (المتوفى عام ٢٢١)

قال النجاشي: « احمد بن محمد بن عمرو بن ابي نصر زيد، مولى السكون، ابو جعفر، المعروف بالبزنطي، كوفي لقي الرضا و ابا جعفر عليهما السلام، وكان عظيم المنزلة عندهما و له كتب منها: الجامع قرأناه على ابي عبد الله الحسين بن عبيد الله، قال: قرأته على ابي غالب احمد بن محمد الزراري، قال حدثني به خال ابي، محمد بن جعفر و عم ابي، علي بن سليمان قالوا: حدثنا محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه به. و كتاب النوادر - الى ان قال: و مات احمد بن محمد سنة احدى و عشرين و مائتين بعد و فاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية اشهر. ذكر محمد بن عيسى بن عبيدانه سمع منه سنة عشرة و مائتين» (١) و البزنطي احد الفقهاء الثلاثة الذين ادعى الشيخ انهم لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة. و قد جاء في الكتب الاربعة في اسناد روايات تبلغ زهاء (٧٨٨) مورداً، و قد انهى صاحب معجم رجال الحديث مشايخه في الكتب الاربعة و غيرها فبلغ (١١٥) شيخاً، و الثقات منهم (٥٣) شيخاً، و الباقي اما مهمل او مجهول، و قليل منهم مضعف.

١- المفضل بن صالح: روى الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن احمد بن ابي نصر و ابن محبوب، جميعاً عن المفضل بن صالح، عن محمد بن مروان قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: كنت مع ابي في الحجر فبينما هو قائم يصلي اذ اتاه رجل فجلس اليه فلما انصرف، سلم عليه ثم قال: انسى اسألك عن ثلاثة اشياء لا يعلمها الا انت و رجل آخر، قال: ما هي... الخ (٢)

١. فهرس النجاشي: الرقم ١٨٠.

٢. الكافي: ج ٤، كتاب الحج، باب بدء البيت والطواف، الحديث ٢.

و قد تعرفت على حال هذا النقض عند البحث عن مشايخ صفوان فلانعيد.

٢- حسن بن علي بن ابي حمزة: روى الشيخ عن محمد بن احمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن ابي نصر، عن الحسن بن علي بن ابي حمزة، عن ابي الحسن عليه السلام قال: قلت له: ان ابي هلك و ترك جاريتين... الخ (١) و فيه اولاً: ان علي بن ابي حمزة و نجله الحسن و معاصرهما زياد بن مروان القندي، ابتلوا بالثمن و الطعن و اللعن، لذا بهم الى الوقف، ولكنه كان راجعاً الى اعتقادهم الفاسد، ولا ينافي و ثاقتهم الروائية. و ثانياً: ان هناك روايات تدل على رجوعهم عن الوقف و صيرورتهم مستبصرين، و قد نقلوا النص على امامة الامام الرضا عليه السلام، و منها هذه الرواية، فترى ان النجل يذهب الى الامام الرضا عليه السلام يسأله عن مسألة شرعية راجعة الى تركه ابيه، ولولا اعتقاده لما كان لسؤاله معنى، و قد عرفت بعض هذه الروايات عند البحث عن النقوض المتوجهة الى مشايخ ابن ابي عمير، فلانعيد.

٣- عبدالله بن محمد الشامي: روى الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن احمد بن محمد بن ابي نصر، عن عبدالله بن محمد الشامي، عن حسين ابن حنظلة عن احد هما عليهما السلام قال: اكل الكباب يذهب بالحمى (٢). و روى ايضاً عن عدة من اصحابنا، عن سهل بن زياد، عن احمد بن محمد بن ابي نصر، عن عبدالله بن محمد الشامي، عن الحسين بن حنظلة قال: الدباء يزيد في الدماغ (٣).

و روى البرقي في المحاسن بسنده عن احمد بن محمد بن ابي نصر، عن عبدالله بن محمد الشامي، عن الحسين بن حنظلة عن احدهما عليهما السلام قال: السمك يذيب الجسد (٤).

اما وجه النقض فان عبدالله بن محمد، من رجال كتاب نوار الحكمة،

١. التهذيب: ج ٨ باب التدبير الحديث ٩٥٣، الصفحة ٢٦٢.

٢. الكافي: ج ٦ كتاب الاطعمة باب الشواء والكباب، الحديث ٤.

٣. الكافي: ج ٦ كتاب الاطعمة باب القرع الحديث ٤، الصفحة ٣٧١.

٤. المحاسن: الصفحة ٤٧٦، الحديث ٤٨٣.

و قد ضعف عدة من رجالها، وذكرها النجاشي في ترجمة مؤلفها، منهم عبدالله بن محمد الشامي، و اليك نص النجاشي في ترجمة محمد بن احمد بن يحيى الاشعري القمي: « كان ثقة في الحديث الا ان اصحابنا قالوا: كان يروى عن الضعفاء و يعتمد المراسيل، ولا يبالي بمن اخذ، و ما عليه في نفسه مطعن في شيء، و كان محمد بن الحسن بن الوليد يستثنى من رواية محمد بن احمد بن يحيى، ما رواه عن موسى بن محمد الهمداني - الى ان قال: او عبدالله بن محمد الشامي، او عبدالله بن احمد الرازي...» (١).

اقول: ان عبدالله بن محمد الشامي، الذي يروى عنه محمد بن احمد ابن يحيى صاحب نواذر الحكمة، غير عبدالله بن محمد الشامي الذي يروى عنه البنزطي، فان الاول شيخ صاحب النواذر وتلميذ احمد بن محمد بن عيسى. قال الشيخ: « عبدالله بن محمد يكنى ابا محمد الشامي الدمشقي، يروى عن احمد بن محمد بن عيسى، و غيره من اصحاب العسكري عليه السلام » و قال في فصل من لم يرو عنهم عليهم السلام: « عبدالله بن محمد الشامي روى عنه محمد بن احمد بن يحيى » و هذا هو الذي استثناء ابن الوليد من روايات كتاب نواذر الحكمة.

و اما عبدالله بن محمد الشامي الذي يروى عنه احمد بن محمد بن ابي نصر البنزطي، فهو متقدم على سميه بواسطتين: ١- احمد بن محمد بن عيسى ٢- احمد بن محمد بن ابي نصر البنزطي، وذلك لان ابن عيسى يروى كثيراً عن البنزطي، و هو يروى عن عبدالله بن محمد الشامي، فلا يمكن ان يكونا شخصاً واحداً.

و بعبارة اخرى توفي مؤلف النواذر حوالي ٢٩٠، و توفي احمد بن محمد بن عيسى بعد ٢٧٤، او بعد ٢٨٠، و توفي البنزطي ٢٢١، فكيف يمكن ان يروى صاحب نواذر الحكمة عن شيخ البنزطي و هو عبدالله بن محمد الشامي. و منشأ الاشتباه اتحاد الراويين في الاسم و النسبة.

و لاجل ان يقف القارئ على تعدد هما ذاتاً و طبقة، فليلاحظ ما رواه الصدوق في عيون اخبار الرضا باب النص على الرضا عليه السلام قال حدثنا

ابى و محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد، و احمد بن محمد بن يحيى العطار، و محمد بن على ماجيلويه رضى الله عنهم، قالوا حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري (مؤلف نواذر الحكمة) عن عبدالله بن محمد الشامى، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن على بن اسباط، عن الحسين مولى ابى عبدالله عليه السلام... الخ (١). ترى فيه ان عبدالله ابن محمد الشامى يروى عن على بن اسباط بواسطة، وكان على بن اسباط معاصراً لعلى بن مهزيار، و قد دارت بينهما رسائل، و على بن مهزيار متأخر عن البرزنى (٢) وليسا فى طبقة واحدة، فكيف يمكن ان يكون الشامى الذى هو شيخ صاحب النواذر، شيخاً للبرزنى، و لاجل ذلك يحكم بتعدد الراويين.

٤- عبدالرحمن بن سالم: روى الشيخ باسناده عن احمد بن محمد، عن احمد بن محمد بن محمد بن ابى نصر، عن عبدالرحمن بن سالم، عن اسحاق بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام: اخبرنى عن افضل المواقيت فى صلوة الفجر... الخ (٣).

و روى أيضاً بهذا السند عن عبدالرحمن بن سالم، عن مفضل بن عمر قال قلت لابي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول فى المرأة تكون فى السفر مع الرجال ليس فيهم لها ذو محرّم... الخ (٤).

و روى أيضاً عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالرحمن بن سالم، عن مفضل بن عمر قال قلت لابي عبدالله عليه السلام: من غسل فاطمة عليها السلام؟... الخ (٥).

اقول: و يروى عنه ابن ابى عمير أيضاً. روى الكلينى عن على بن ابراهيم

١. عيون اخبار الرضا - الطبعة الحجرية، الصفحة ١٦.
٢. توفي ابن مهزيار فى ايام امامة الامام الحسن العسكري عليه السلام، روى الكلينى مكاتبته عنه فى الحج لاحظ ج ٤، الصفحة ٣٠ باب بالاعنوان بعد باب الحج عن المخالف، و قد تقلد الامام العسكري عليه السلام الحكم بعد وفاة ابيه عام ٢٥٤ هـ، و على ذلك يكون موت ابن مهزيار حوالى تلك السنة.
٣. الوسائل: ج ١ باب ٤ من ابواب الوضوء، الحديث ٤.
٤. الوسائل: ج ٢ باب ٢٢ من ابواب غسل الميت، الحديث ١.
٥. الوسائل: ج ٢ باب ٢٤ من ابواب غسل الميت الحديث ٦ والظاهر سقوط الواسطة بين احمد بن محمد بن عيسى، و عبدالرحمن بن سالم و هو احمد بن محمد بن ابى نصر، كما فى الاستبصار الرقم (٢٣٠) و يشهد بذلك السندان السابقان.

عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن عبدالرحمن بن سالم، عن ابيه، عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له : هل يكره الجماع في وقت من الاوقات و ان كان حالاً؟... الخ (١).

وقع بعنوان «عبدالرحمن بن سالم» في اسناد ثلاث و عشرين رواية، فهو يروى عن ابي بصير وابيه، و اسحاق بن عمار، والمفضل بن عمر، وروى عنه ابن ابي عمير، و ابن ابي نصر، و الحسن بن ظريف، و سهل بن زياد، و محمد بن اسلم وغيرهم.

قال النجاشي: «عبدالرحمن بن سالم بن عبدالرحمن الكوفي العطار - وكان سالم يباع المصاحف - وعبدالرحمن اخو عبدالحميد بن سالم، له كتاب» ثم ذكر سنده اليه (٢) وعده الشيخ في رجاله من اصحاب الصادق عليه السلام كما عده البرقي من اصحابه (٣).

ولم يضعفه الا ابن الغضائري و قال: «روى عن ابي بصير، ضعيف» ومن المعلوم ان تضعيفاته غير موثوق بها، لما اوضحنا حالها.

حصيلة البحث: قد تعرفت على النقوض المتوجهة الى الضابطة من جانب المحقق مؤلف معجم رجال الحديث، والفاضل المعاصر مؤلف مشايخ الثقات، و ان شيئاً منها لا يصلح لان يكون نقضاً للقاعدة، و ذلك لجهات شتى نشير اليها:

١- ان كثيراً من هؤلاء الضعاف لم يكونوا مشايخ للثقات، بل كانوا اعدالهم و اقرانهم، و انما توهمت الرواية عنهم بسبب وجود «عن» مكان «الواو»، فتصحيف العاطف بحرف الجر، صار سبباً لاوهام كثيرة. و قد نبه على هذه القاعدة صاحب منتقى الجمان، كما اوضحناه، فتصور العديل استاذالهم.

٢- ان كثيراً ممن اتهم بالضعف، مضعفون من حيث المذهب والعقيدة، لا من حيث الرواية. و هذا لا يخالف و ثاقتهم و صدقهم في الحديث. و قد

١. الكافي: ج ٥ كتاب النكاح باب الاوقات التي يكره فيها الباء، الصفحة ٤٩٧.

٢. فهرس النجاشي: الرقم ٦٢٩.

٣. رجال الشيخ: الرقم ٧١١.

وقفت في كلام الشيخ على ان المراد من الثقات هم الموثوق بهم من حيث الرواية و الحديث، لا المذهب، و بعبارة اخرى، كانوا ملتزمين بالنقل عن الثقات سواء كانوا اماميين ام غيرهم.

٣- ان منشأ بعض النقوض هو الاشتراك في الاسم بين المضعف وغيره، كما مر نظيره في عبدالله بن محمد الشامي.

٤- ان بعض من اتهم بالضعف لم يثبت ضعفهم اولاً، و معارض بتعديل الاخرين ثانياً. و على ضوء ما تقدم، تقدر على الاجابة عن كثير من النقوض المتوجهة الى الضابطة، التي ربما تبلغ خمسة و اربعين نقضاً. و اغلبها مستند الى سقم النسخ و عدم اتقانها.

نعم من كان له الامام بطبقات الرواة، و ميز الشيخ عن التلميذ، يقف على كثير من الاشتباهات الواردة في الاسناد التي لم تقابل على النسخ الصحيحة.

فابتلاؤنا بكثير من هذه الاشتباهات وليد التقصير في دراسة الحديث، و عدم معرفتنا بأحوال الرواة، و طبقاتهم و مشايخهم و تلاميذهم، و فقدان النسخ الصحيحة.

هذا هو الغرض من هذا الكتاب، و قد حاولنا فيه ان نذكر ما وجدنا من اشتباهات في الاسناد الواردة في النسخ الصحيحة، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب.

هذا هو الغرض من هذا الكتاب، و قد حاولنا فيه ان نذكر ما وجدنا من اشتباهات في الاسناد الواردة في النسخ الصحيحة، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب.

هذا هو الغرض من هذا الكتاب، و قد حاولنا فيه ان نذكر ما وجدنا من اشتباهات في الاسناد الواردة في النسخ الصحيحة، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب.

هذا هو الغرض من هذا الكتاب، و قد حاولنا فيه ان نذكر ما وجدنا من اشتباهات في الاسناد الواردة في النسخ الصحيحة، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب، و قد وجدنا في بعضها ما لا يخلو من اشتباهات، و قد حاولنا ان نذكرها في هذا الكتاب.

محاولة للإجابة عن النقوض

ان هنا محاولة للإجابة عن هذه النقوض لأبأس بطرحها، وهي:
ان شهادة الشيخ في المقام لا تقصر عن شهادة ابن قولويه و علي بن ابراهيم في اول كتابيهما بانهما لا يرويان فيهما الا عن ثقة. فكما انه يجب الاخذ بشهادتهما مطلقاً، الا اذا عارضها تنصيص آخر، و عند التعارض اما ان يتوقف، او يؤخذ بالثاني لو ثبت رجحانه، فهكذا المقام يؤخذ بهذه الشهادة الا اذا ثبت خلافها، او تعارضت مع نص آخر، فكما ان ثبوت الخلاف في مورد شهادة ابن قولويه و علي بن ابراهيم، لا يضر بالاخذ بقولهما في غير مورد، فهكذا المقام.

وجه ذلك ان الشهادة الاجمالية في هذه المقامات تنحل الى شهادات حسب عدد الرواة، فالتعارض او ثبوت الخلاف في موارد خاصة يوجب عدم الاخذ بها في الموارد الثابتة، دون ما لم يثبت. وقد اورد على هذه المحاولة بوجهين:

الوجه الاول: ان هذا الجواب انما يتم لو كانت الشهادة منتهية الى نفس هؤلاء الثلاثة، بان كانوا مصرحين بانهم لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة. فعند ذلك تؤخذ بشهادتهم الا في صورة التعارض او ثبوت الخلاف، اما اذا كانت الشهادة مستندة الى نفس الشيخ، بان يشهد هو - قدس سره - بان هؤلاء المشايخ لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة، فعندئذ يكون الوقوف على مشايخ لهم مضعفين بنفس الشيخ، موجباً لسقوط هذه الشهادة عن الاعتبار فلا يبقى لها وثوق.

و الفرق بين كون الشهادة منتهية الى نفس الاقطاب الثلاثة، و كونها منتهية الى نفس الشيخ، واضح اذ لو كانت الشهادة منتهية الى نفس المشايخ، يكون معناه انهم شهدوا على انهم ما كانوا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة عندهم. فاذا تبين الخلاف، او تعارض مع تنصيب آخر، يحمل على انه صدر اشتباهاً من هؤلاء في هذه الموارد المتبينة، فحسبوا غير الثقة ثقة فرووا عنه. و هذا لا يضر بالاخذ بها في غير تلك الموارد و كم له من نظائر في عالم الشهادات.

و اما اذا كانت الشهادة منتهية الى نفس الشيخ، و كانت شهادته على انهم لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة، مبنية على استقرائه في مشايخهم، فلا تعتد بها اذا تبين الخلاف، و علم انهم يروون عن غيرهم ايضاً، اذ عندئذ يتبين ان استقراء الشيخ كان استقراء ناقصاً غير مفيد لامكان انتزاع الضابطة الكلية، فلا يصح الاخذ بها لبطان اساسها.

هذا ما يرومه معجم رجال الحديث. و ان كانت العبارة غير وافية بهذا التقرير، و لكن الاجابة عن هذا الاشكال ممكنة بعد الدقة في عبارة العدة. لان الظاهر من عبارة الشيخ هو استكشاف الطائفة الترامهم بانهم ما كانوا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة، على وجه كانت القضية مشهورة في الاوساط العلمية قبل زمن الشيخ الى ان انتهت اليه، فعند ذلك يكون الشيخ حاكياً لهذا الاستكشاف، لا انه هو الذي كشف ذلك، و ادعى الاجماع عليه. الا ترى انه يقول: «سوت الطائفة بين ما يرويه هؤلاء و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون و لا يرسلون الا عن يوثق به».

فالطائفة التي سوت بين ما يرويه هؤلاء هي التي كشفت هذا الالتزام عنها و عرفها الشيخ، و بذلك يسقط الاشكال عن الصلاحية، لانه كان مبنياً على ان الشيخ هو الذي كشف الضابطة عن طريق الاستقراء، و بالعثور على مشايخ ضعفهم الشيخ نفسه في كتبه، يكون ذلك دليلاً على نقصان الاستقراء.

ولكنك عرفت ان احتمال كون الشيخ هو المستكشف، فضلا عن كون استكشافه مبنياً على الاستقراء، امر لاتوافقه عبارة العدة. وعلى ذلك يؤخذ بهذه الشهادة، و يحكم بوثاقه مشايخهم عامة، و ان لم يذكرها في الكتب

الرجالية بشيء من الوثاقة و المدح.
الوجه الثاني: ربما يقال ان هذه المحاولة انما تنتج في المسانيد،
فيحكم بوثاقة كل من جاء فيها الا من ثبت ضعفه. و اما المراسيل فلا تجرى
فيها، اذ من المحتمل ان تكون الوساطة هي من ثبت ضعفه، فعندئذ لا يمكن
الاحذ بها، لانه يكون من قبيل التمسك بالعام في الشبهة المصداقية. (١)

و اجاب عنه السيد الشهيد الصدر رضوان الله عليه على اساس
حساب الاحتمالات، و حاصله: ان الوسيط المجهول اذا افترضنا انه مردد
بين جميع مشايخ ابن ابي عمير، و كان مجموع من روى عنه اربعمائة شخص،
و كان ثابتو الضعف منهم بشهادة اخرى، لا يزيدون على خمسة او حوالى
ذلك، فعندئذ يكون احتمال كون الوسيط المحذوف احد الخمسة المضعفة
 $\frac{1}{80}$ ، و اذا افترضنا ان ثابتى الضعف من الاربعمائة هم عشرة، يكون
احتمال كون الوسيط المحذوف منهم $\frac{1}{4}$ و مثل هذا الاحتمال لا يضر
بالاطمئنان الشخصى، وليس العقلاء ملتزمين على العمل و الاتباع، اذا
صاروا مطمئنين مائة بالمائة.

ثم انه قدس سره اورد على ما اجاب به، اشكالا هذا حاصله: ان
هذا الجواب انما يتم اذا كانت الاحتمالات الاربعمائة فى الوسيط المجهول،
متساوية فى قيمتها الاحتمالية، اذ حينئذ يصح ان يقال احتمال كونه احد
الخمسة المضعفين قيمة $\frac{1}{80}$ و اذا فرضنا ان ثابتى الضعف عشرة فى
اربعمائة، كان احتمال كون الوسيط احدهم $\frac{1}{4}$ ، و اما اذا لم تكن
الاحتمالات متساوية، و كانت هناك امارة احتمالية تزيد من قيمة احتمال
ان يكون الوسيط المجهول احد الخمسة، فسوف يختل الحساب المذكور،
ويمكن ان ندعى وجود عامل احتمالى، يزيد من قيمة هذا الاحتمال، وهو
نفس كون ابن ابي عمير يروى الرواية عن رجل او بعض اصحابه، و نحو
ذلك من التعبيرات التى يعرب عن كون الراوى بدرجة من عدم الاعتناء،
و عدم الوثوق بالرواية، يناسب ان يكون المروى عنه احد اولئك الخمسة،
والا لما كان وجه لترك اسمه و التكنية عنه برجل و نحوه و عندئذ يختل

الحساب المذكور، و يكون المظنون كون المروى هو احد الخمسة، لا احد الباقيين، فتقلب المحاسبة المذكورة (١).

ولا يخفى ان الجواب المذكور غير واف لدفع الاشكال، و على فرض صحته فالذى اورد عليه غير تام.

اما الاول، فلان العقلاء فى الامور المهمة، يحتاطون باكثر من ذلك، فلا يأخذون بخبر يحتمل كذبه بنسبة $\frac{1}{8}$. فلو علم العقلاء ان قبلة تصيب بناية، من ثمانين بناية، لا يقدمون على السكنى فى احدها، كما انه لو وقفوا على ان السيل سيجرف احدى السيارات التى تبلغ العدد المذكور لا يجروون على ركوب أى منها، وهكذا غير ذلك من الامور الخطيرة.

نعم الامور الحقيرة التى لا يهتم العقلاء باضرارها، ربما يأخذون بخبر يحتمل صدقه حتى باقل النسبة المذكورة. و الشريعة الالهية من الامور المهمة، فلا يصح التساهل فيها، مثل ما يتساهل فى الامور غير المهمة.

ولاجل ذلك قلنا ان اصل الجواب غير تام. اللهم الا ان يقال: ان تسويغ الشارع العمل بمطلق قول الثقة، يكشف عن انه اكتفى فى العمل بالشرعية، بالمراتب النازلة من الاطمئنان، والا لما سوغ العمل بقول الثقة على وجه الاطلاق، وليس قول كل ثقة مفيداً للدرجة العليا من الاطمئنان. و اما الثانى، و هو ان الاشكال غير وارد على فرض صحة الجواب، فلان النجاشى يصرح بان وجه ارساله الروايات، هو ان اخته دفنت كتبه فى حال استتاره، و كونه فى الحبس اربع سنين، فهلكت الكتب و قيل: بل تركتها فى غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه و مما كان سلف له فى ايدى الناس، فلهذا اصحابنا يسكنون الى مراسيله (٢).

و على هذا فقول «عن رجل» وما شاكله، لاجل انه نسي المروى عنه، و الا لصرح باسمه، لالانه بلغ من الضعف الى درجة يأنف عن التصريح باسمه، حتى يستقرب بانه من احد الخمسة الضعاف.

نعم هاهنا محاولة لحجية مراسيله لو صخت، لاطمأن الانسان بان الوسطة المحذوفة كانت من الثقات لامن الخمسة الضعاف.

١. مشايخ الثقات: الصفحة ٤٥-٤٤.

٢. رجال النجاشى: الرقم ٨٨٧.

و حاصلها ان التتبع يقضى بان عدد رواياته عن الضعاف قليل جدا بالنسبة الى عدد رواياته عن الثقات، مثلا انه يروى عن ابي ايوب فى ثمانية و خمسين موردا، كما يروى عن ابن اذينة فى مائة واثنتين و خمسين موردا، و يروى عن حماد فى تسعمائة و خمسة وستين موردا، و يروى عن عبدالرحمن ابن الحجاج فى مائة و خمسة و ثلاثين موردا، كما يروى عن معاوية بن عمار فى اربعمائة و ثمانية و اربعين موردا، الى غير ذلك من المشايخ التى يقف عليها المتتبع بالسبر فى رواياته.

و فى الوقت نفسه لا يروى عن بعض الضعاف الا رواية او روايتين او ثلاثة، وقد عرفت عدد رواياته فى الكتب الاربعة عن هذه الضعاف. فاذا كانت رواياته من الثقات اكثر بكثير من رواياته عن الضعاف، يطمئن الانسان بان الوسطة المحذوفة فى المراسيل هى من الثقات، لا من الضعاف. ولعل هذا القدر من الاطمئنان كاف فى رفع الاشكال.

نعم لما كانت مراسيله كثيرة مبسوفة فى ابواب الفقه، فلا جرم ان الانسان يذعن بان بعض الوسائط المحذوفة فيها من الضعفاء. ولكن مثل هذا العلم الاجمالى اشبه بالشبه غير المحصورة، لا يترتب عليها اثر، كالعلم بان بعض الاخبار الصحيحة غير مطابق للواقع، ولا صادر عن المعصوم.

٣- العصابة المشهورة بأنهم لا يروون الا عن الثقات

- * احمد بن محمد بن عيسى
- * بنو فضال كلهم
- * جعفر بن بشير البجلي
- * محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني
- * علي بن الحسن الطاطري
- * احمد بن علي النجاشي صاحب الفهرس

قد عرفت حقيقة الحال في ابن ابي عمير و صفوان بن يحيى و احمد بن
محمد بن ابي نصر البزنطي، هلم معي ندرس حال الباقيين ممن قيل في حقهم
انهم لا يروون الا عن ثقة، وهم عبارة عن عدة من اجلاء الاصحاب منهم:

الف - احمد بن محمد بن عيسى القمي

لاشك ان احمد بن محمد بن عيسى ثقة جليل و ثقہ النجاشي والشيخ، و نقل العلامة في خلاصته (١) انه اخرج احمد بن محمد بن خالد البرقي القمي من قم لانه كان يروى عن الضعاف، لكنه اعاده اليها، معتذراً اليه، و لما توفي، مشى احمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً ليبرء نفسه مما قذفه به وهذا يدل على ان احمد بن محمد بن عيسى ما كان يروى عن الضعاف و الا لما اخرج سميّه و معاصره من قم، فيعد هذا دليلاً على انه لا يروى الا عن ثقة.

و الظاهر بطلان هذا الاستنتاج، لانه لم يخرج البرقي من قم لاجل روايته عن ضعيف اضعفين اضعاف معدودة بل لاجل انه كان يكثر الرواية عن الضعاف ويعتمد عليهم. قال الشيخ في ترجمته: «وكان ثقة في نفسه غير انه أكثر الرواية عن الضعفاء و اعتمد المراسيل» (٢) و قال العلامة في الخلاصة: «اصله كوفي ثقة غير انه اكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل، قال ابن الغضائري: طعن عليه القميون و ليس الطعن فيه، انما الطعن فيمن يروى عنه فانه كان لا يبالي عنمن اخذ على طريقة اهل الاخبار».

و المتحصل من ذلك ان احمد بن محمد بن عيسى اخذ على البرقي اكثر الرواية من الضعاف، وهو يدل على عدم اكثاره منها لانه لا يروى عن ضعيف قط.

١. الخلاصة: الصفحة ١٤، طبع النجف. و نقل النجاشي في فهرسه (الرقم: ٤٩٠) قريباً منه.
٢. في حق سهل بن زياد الأدمي، و ان ابن عيسى اخرجه من قم و كان يشهد عليه بالغلو والكذب.
فهرس الشيخ: الرقم ٥٥.

أضف الى ذلك ان احمد بن محمد بن عيسى بنفسه روى عن عدة من الضعفاء نظراء:

١- محمد بن سنان: روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن اسماعيل بن جابر، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: العلماء امناء، و الاتقياء حصون (١).

و محمد بن سنان هذا ممن ضعفه النجاشي و قال: «قال ابو العباس احمد بن محمد بن سعيد: انه روى عن الرضا عليه السلام - قال: و له مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جداً لا يعول عليه و لا يلتفت الى ما تفرد به، وقد ذكره ابو عمرو في رجاله، قال ابو الحسن على بن محمد بن قتيبة النيشابوري قال: قال ابو محمد الفضل بن شاذان: لا احل لكم ان ترووا احاديث محمد بن سنان» (٢).

٢- على بن حديد: روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن على بن حديد، عن مرزم، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ان الله تبارك و تعالى اترل في القرآن تبيان كل شيء (٣).

و قد مضى ان على بن حديد من الضعاف.

٣- اسماعيل بن سهل: روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن اسماعيل بن سهل، عن حماد، عن ربعي، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: ان الندم على الشر يدعو الى تركه (٤).

و اسماعيل بن سهل هذا ضعفه النجاشي. قال: «اسماعيل بن سهل الدهقان ضعفه اصحابنا، له كتاب» (٥) و قال العلامة في القسم الثاني من الخلاصة و ابن داود مثله (٦).

٤- بكر بن صالح: روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد

١. الكافي: ج ١، كتاب فضل العلم الباب الثاني، الحديث ٥، الصفحة ٣٣.

٢. فهرس النجاشي: بالرقم ٨٨٨، و رجال الكشي: الصفحة ٤٢٨.

٣. الكافي: ج ١، كتاب فضل العلم باب الرد الى الكتاب و السنة، الحديث ٢١، الصفحة ٥٩.

٤. الكافي: ج ٢، كتاب الايمان و الكفر باب الاعتراف بالذنوب، الحديث ٧، الصفحة ٤٢٧.

٥. فهرس النجاشي: الرقم ٥٦.

٦. الخلاصة: الصفحة ٢٠٠، و رجال ابن داود: الصفحة ٢٣١ و ذكره في القسم الثاني.

ابن عيسى، عن بكر بن صالح، عن الحسن بن علي، عن عبد الله بن ابراهيم، عن علي بن ابي علي اللهبى، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان الله تبارك و تعالى ليعطى العبد من الثواب على حسن الخلق كما يعطى المجاهد في سبيل الله يغدو عليه و يروح (١).

و بكر بن صالح هذا ممن ضعفه النجاشي. قال: «مولى بنى ضبة روى عن ابي الحسن موسى عليه السلام، ضعيف، له كتاب نوادر» (٢).
و قال العلامة في القسم الثاني من الخلاصة: «بكر بن صالح الرازي مولى بنى ضبة و روى عن ابي الحسن الكاظم عليه السلام، ضعيف جداً كثير التفرد بالغرائب» (٣).

١. الكافي: ج ٢ باب حسن الخلق، الصفحة ١٠١، الحديث ١٢.

٢. فهرس النجاشي: الرقم ٢٧٦.

٣. الخلاصة: الصفحة ٢٠٨-٢٠٧.

ب - بنو فضال

قد استدل على وثيقة كل من روى عنه بنو فضال بالحديث التالي: روى الشيخ في كتاب الغيبة عن أبي محمد المحمدي قال: وقال أبو الحسين ابن تمام: حدثني عبد الله الكوفي خادم الشيخ الحسين بن روح - رضي الله عنه - قال: سئل الشيخ - يعني أبا القاسم رضي الله عنه - عن كتب ابن أبي العزاقر (١) بعد ما دم وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملأى؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام و قد سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم و بيوتنا منها ملأى؟ فقال صلوات الله عليه: خذوا بما رووا و ذروا ما رأوا (٢).

و هذه الرواية مما استند اليه الشيخ الانصاري في كتاب صلاته عند ما تعرض لرواية داود بن فرقد و قال: «روى الشيخ عن داود بن فرقد، عن بعض اصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي بمقدار ما يصلي المصلي اربع ركعات، فاذا مضى مقدار ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر... الخ - ثم قال: و هذه الرواية و ان كانت مرسله الا ان سندها الى الحسن بن فضال صحيح و بنو فضال ممن امر بالاخذ بكتبهم و رواياتهم» (٣).

١. هو محمد بن علي الشامغاني المعروف بابن أبي العزاقر وقد خرج التوقيع بلعنه على يد الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح في ذي الحجة من شهر سنة ٣١٢ وله كتاب «التكليف».
٢. كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: الصفحة ٢٣٩ طبعه النجف.
٣. صلاة الشيخ الانصاري: الصفحة ١.

غير ان الاستدلال بهذا الحديث على فرض صحة سنده قاصر، لان المقصود من الجملة الواردة في حق بنى فضال هو ان فساد العقيدة بعد الاستقامة لا يضر بحجية الرواية المتقدمة على الفساد، لانه يؤخذ بكل رواياتهم و مراسيلهم و مسانيدهم من غير ان يتفحص عن يروون عنه، بل المراد انه يجرى على بنى فضال الحكم الذى كان يجرى على سائر الرواة، فكما انه يجب التفطيش عنهم حتى تبين الثقة عن غيرها فهكذا بنو فضال.

ج - جعفر بن بشير

قداستدل المحدث النورى فى مستدر كه (١) على وثاقة كل من روى جعفر بن بشير عنهم و من رووا عنه بما ذكره النجاشى فى رجاله حيث قال: «جعفر بن بشير البجلي الوشاء من زهاد اصحابنا و عبادهم و نساكهم و كان ثقة وله مسجد بالكوفة - الى ان قال: مات جعفر رحمه الله بالابواء سنة ٢٠٨. كان ابو العباس ابن نوح يقول: كان يلقب فقحة العلم (٢) روى عن الثقات و رووا عنه، له كتاب المشيخة» (٣).

و لكن الظاهر ان العبارة غير ظاهرة فى الحصر، بل المراد ان جعفر بن بشير يروى عن الثقات كما تروى الثقات عنه، و اما انه لا يروى عنه الا الثقات و هو لا يروى الا عنهم، فلا تفيده العبارة كيف و من المستبعد عادة ان لا تروى عنه الا ثقة و هو خارج عن اختياره، و اقصى ما تفيده العبارة ان القضية غالبية.

كيف و قد روى جعفر بن بشير عن الضعيف ايضا.

روى الشيخ عن محمد بن على بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن صالح بن الحكم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى السفينة... الى آخره (٤).

و صالح بن الحكم ممن ضعفه النجاشى وقال: «صالح بن الحكم النبلى الاحول، ضعيف» (٥).

١. مستدرک الوسائل: ج ٣، الفأدة العاشرة، الصفحة ٧٧٧.

٢. هكذا ضبطه فى الايضاح على ما نقله قاموس الرجال و الفقهة من النبت الزهرة، كما ضبطه فى الخلاصة: الصفحة ٣٢، و رجال ابن داود: «فقحة العلم».

٣. رجال النجاشى: الرقم ٣٠٤.

٤. التهذيب: ج ٣ باب الصلاة فى السفينة، الحديث ٨٩٧، الصفحة ٢٩٦.

٥. فهرس النجاشى: الرقم ٥٣٣.

د - محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني

وقد قيل (١) في حقه ما قيل في حق جعفر بن بشير مستدلا بما ذكره
النجاشي في حقه ايضا حيث قال: «محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني
ابو عبدالله ثقة عين روى عن الثقات ورووا عنه ولقى اصحاب ابي عبدالله
عليه السلام» (٢).

و المراد من هذه العبارة ما ذكرناه في حق المتقدم عليه.

١. مستدرک الوسائل: الفائدة العاشرة، ج ٣، الصفحة ٧٧٧.

٢. فهرس النجاشي: الرقم ٩٣٣.

٥ - علي بن الحسن الطاطري

قال الشيخ في ترجمة الرجل: « كان واقفياً شديداً العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الامامية و له كتب كثيرة في نصرة مذهبه و له كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و بروايتهم فلاجل ذلك ذكرناها » (١).

استدل بذيل كلام الشيخ من ان كل من روى علي بن الحسن الطاطري عنه فهو ثقة، لان الشيخ شهد على انه روى كتبه عن الرجال الموثوق بهم و بروايتهم، و لكن غاية ما يستفاد من هذه العبارة ان الطاطري لا يروى في كتبه الا عن ثقة، و اما انه لا يروى مطلقا الا عن ثقة فلا يدل عليه.

و على ذلك كلما بدأ الشيخ سند الحديث باسم الطاطري فهو دليل على ان الرواية مأخوذة من كتبه الفقهية فعندئذ فالسند صحيح الى آخره، وهذا غير القول بأنه لا يروى الا عن ثقة، حتى يحكم بصحة كل سند وقع فيه الطاطري الى ان ينتهي الى المعصوم، على ان من المحتمل ان يكون كلام الشيخ محمولا على الغالب، فلاحظ كتابه واطمأن بوثاقة كثير من رواة كتابه، فقال في حقه ما قال، والله العالم.

نعم هذه التوثيقات في حق هؤلاء الرجال، قرائن ظنية على و وثاقة كل من يروون عنه و لو انضمت اليه القرائن الاخر ربما حصل الاطمئنان على وثاقة المروى عنه، فلاحظ.

و - احمد بن علي النجاشي صاحب الفهرس

ان للشيخ ابي العباس احمد بن علي بن احمد بن العباس بن محمد بن عبدالله بن ابراهيم بن محمد بن عبدالله النجاشي مشايخ معروفة سنشير اليهم، و جده النجاشي هو الذي ولي على الاهواز و كتب الى ابي عبدالله عليه السلام يسأله فكتب الامام اليه رسالة معروفة بالرسالة الاهوازية التي نقلها السيد محي الدين في اربعينه و الشهيد الثاني في كشف الريبة مسنداً اليه (١).

و قد تقدم ترجمة النجاشي عند البحث عن الاصول الرجالية. و يظهر من الشيخ النجاشي ان كل مشايخه ثقات، بل يظهر جلالته قدرهم و علو رتبتهم فضلاً عن دخولهم في زمرة الثقات، وهذا ظاهر لمن لاحظ كلماته في احوال بعض مشايخه، و اليك بعض ما قال في حق مشايخه:

١- قال في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن سابور: «كوفي كان ضعيفاً في الحديث. قال احمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، و يروي عن المجاهيل، و سمعت من قال: كان ايضاً فاسد المذهب و الرواية، و لا ادري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة ابو علي بن همام و شيخنا الجليل الثقة ابو غالب الزراري - رحمهما الله - و ليس هذا موضع ذكره» (٢) و تعجبه من روايات شيخه عن هذا الرجل قرينة على انه لم يكن يجوز لنفسه الرواية عن غير الثقة في الحديث، و الاعتماد في النقل على المنحرف

١. رواها الشيخ الانصاري عند البحث عن الولاية، لاحظ: الصفحة ٦٠ من المكاسب طبعة تبريز.
٢. فهرس النجاشي: الرقم ٣١٣. ابو علي محمد بن همام البغدادي (المتوفى عام ٣٣٣) و ابو غالب الزراري هو مؤلف رسالة ابي غالب (المتوفى عام ٣٦٨) و يروي النجاشي عنهما مع الواسطة كيف و قد تولد النجاشي عام ٣٧٢ كما تقدم.

الضعيف، و لكن التعجب من النقل عن واضع الحديث لا يدل الا على التحرز عن مثله لا عن كل ضعيف كما هو المطلوب، وغاية ما يمكن ان يقال انه كان محترزاً عن مثله لاعمن دونه من الضعفاء.

٢- وقال في ترجمة احمد بن محمد بن عبيدالله بن الحسن بن عياش الجوهري « كان سمع الحديث فأكثر و اضطرب في آخر عمره - و ذكر مصنفانه ثم قال: رأيت هذا الشيخ و كان صديقاً لى ولوالدى و سمعت عنه شيئاً كثيراً و رأيت شيوخنا يضعفونه، فلم اروعنه شيئاً و تجنبتة و كان من اهل العلم و الادب القوى و طيب الشعر و حسن الخط - رحمه الله و سامحه - و مات سنة ٤٠١ » (١).

٣- وقال في ترجمة اسحاق بن الحسن بن بكران: « ابو الحسين العقرائى التمار كثير السماع ضعيف فى مذهبه، رأيتة بالكوفة و هو مجاور، و كان يروى كتاب الكلينى عنه، و كان فى هذا الوقت علواً فلم اسمع منه شيئاً، له كتاب الرد على الغلاة، و كتاب نفى السهو عن النبى، و كتاب عدد الائمة » (٢).

٤- و قال فى ترجمة ابى المفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيدالله بن البهلول: « كان سافر فى طلب الحديث عمره، اصله كوفى و كان فى اول امره ثبناً، ثم خلط و رأيت جل اصحابنا يغمزونه، له كتب - الى ان قال: رأيت هذا الشيخ و سمعت منه كثيراً ثم توقفت عن الرواية عنه الا بواسطة بينى و بينه » (٣).

و لعل استثناء ما ترويه الوساطة لاجل انها كانت تروى عنه حال الاستقامة والثبت، والاعتماد على الوساطة بناء على ان عدالته تمنع عن روايته عنه ما ليس كذلك، كذا وجهه السيد العلامة الطباطبائى، ووجهه المحدث النورى، بأن نقله بالوساطة كان مجرد تورع و احتياط عن اتهامه بالرواية عن المتهمين و وقوعه فيه كما وقعوا فيه (٤).

٥- وقال فى ترجمة هبة الله بن احمد بن محمد الكاتب ابو نصر المعروف

١. فهرس النجاشى: الرقم ٢٠٧.

٢. فهرس النجاشى: الرقم ١٧٨.

٣. فهرس النجاشى: الرقم ١٠٥٩.

٤. مستدرک الوسائل: ج ٣، الصفحة ٥٠٤.

بابن برنية، كان يذكر ان امه ام كلثوم بنت ابي جعفر محمد بن عثمان العمري سمع حديثاً كثيراً وكان يتعاطى الكلام ويحضر مجلس ابي الحسين بن الشيبه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً وذكر ان الائمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس ان الائمة اثنا عشر من ولد امير المؤمنين عليه السلام. له كتاب في الامامة، وكتاب في اخبار ابي عمرو و ابي جعفر العمريين، ورأيت ابا العباس ابن نوح قد عول عليه في الحكاية في كتابه اخبار الوكلاء. وكان هذا الرجل كثير الزيارات وآخر زيارة حضرها معنا يوم الغدير سنة اربعمائة بمشهد امير المؤمنين عليه السلام» (١).

قال المحدث النوري: «ولم يعتمد عليه في كتابه، ولا ادخله في طريقه الى الاصول والكتب لمجرد تأليفه الكتاب المذكور. وقال السيد العلامة الطباطبائي بعدما نقل ما ذكرناه: ويستفاد من ذلك كله غاية احتراز النجاشي وتجنبه عن الضعفاء و المتهمين، و منه يظهر اعتماده على جميع من روى عنه من المشايخ، و وثوقه بهم، و سلامة مذاهبهم و رواياتهم عن الضعف و الغمز، و ان ما قيل في ابي العباس ابن نوح (٢) من المذاهب الفاسدة في الاصول لا اصل له، و هذا اصل نافع في الباب يجب ان يحفظ ويلحظ» (٣).

٦- و نقل في ترجمة عبيد الله بن ابي زيد احمد المعروف بأبي طالب الانباري، عن شيخه الحسين بن عبيد الله قال: «قدم ابوطالب بغداد واجتهدت ان يمكنني اصحابنا من لقائه فاسمع منه فلم يفعلوا ذلك» (٤) و قال المتتبع المحدث النوري: «ان ذلك يدل على امتناع علماء ذلك الوقت عن الرواية عن الضعفاء و عدم تمكينهم الناس من الاخذ عنهم، و الا لم يكن في رواية الثقتين الجليلين عن ابن سabor (٥) غرابة ولا للمنع من لقاء الانباري وجه،

١. فهرس النجاشي: الرقم ١١٨٥.

٢. ابوالعباس ابن نوح من مشايخ النجاشي.

٣. مستدرک الوسائل: ج ٣، الصفحة ٥٠٤.

٤. فهرس النجاشي: الرقم ٦١٧.

٥. نقل ذلك في ترجمة جعفر بن مالك حيث تعجب النجاشي من نقل ابي علي بن همام و ابي

ويشهد لذلك قولهم (١) في مقام التضعيف: «يعتمد المراسيل ويروى عن الضعفاء والمجاهيل» فان هذا الكلام من قائله في قوة التوثيق لكل من يروى عنه و ينبه عليه ايضا قولهم (٢) ضعفه اصحابنا او غمز عليه اصحابنا او بعض اصحابنا من دون تعيين، اذ لولا الوثوق بالكل لما حسن هذا الاطلاق بل وجب تعيين المضعف و الغامز او التنبيه على انه من الثقات.

ويدل على ذلك اعتذارهم عن الرواية عن الطاطريين و بنى فضال و امثالهم من الفطحية والواقفة وغيرهم، بعمل الاصحاب برواياتهم، لكونهم ثقات في النقل، و عن ذكر ابن عقدة (مع انه من الزيدية) باختلافه باصحابنا و عظم محله و ثقته و امانته و كذا اعتذار النجاشي عن ذكره لمن لا يعتمد عليه، بالتزامه لذكر من صنف من اصحابنا او المنتمين اليهم، ذكر ذلك في ترجمة محمد بن عبد الملك و المفضل بن عمر» (٣).

و هذه الكلمات من الشيخ النجاشي يعرفنا بطريقته و انه كان ملتزماً بأن لا يروى الا عن ثقة، و لاجل ذلك يمكن ان يقال، بل يجب ان يقال: ان عامة مشايخه ثقات الا من صرح بضعفه.

و قد استخرج المحدث النورى مشايخه في المستدرک فبلغ واحداً و ثلاثين و نقله العلامة المامقانى في خاتمة التنقيح (٤) و نحن نذكر مشايخه على ما جمعه و استخرجه المحدث النورى - شكر الله سعيه - .

مشايخ النجاشي كما استخرجهم النورى

- ١- الشيخ المفيد وهو المراد بقوله شيخنا ابو عبد الله.
- ٢- ابو الفرج الكاتب محمد بن علي بن يعقوب بن اسحاق ابى قرة القنائى، الذى وثقه فى الكتاب و اثنى عليه.
- ٣- ابو عبد الله محمد بن علي بن شاذان القزوينى، الذى اكثر رواياته عن احمد بن محمد بن يحيى العطار.

٢٠١. و الظاهر افراد الضمير فى الكل، لأن البحث فى النجاشي لا فى كل عالم رجالى، اللهم الا ان يريد المحدث النورى بهذه العبارة ان هذا المسلك لا يختص بالنجاشي، بل يعم كل من يعبر بهذه الالفاظ.

٣. مستدرک الوسائل: ج ٣، الصفحة ٥٠٤.

٤. تنقيح المقال: ج ٢، الصفحة ٩٠.

- ٤- ابوالحسن محمد بن احمد بن علي بن الحسن بن شاذان الفامى القمى.
- ٥- القاضى ابوالحسين محمد بن عثمان بن الحسن النصبى.
- ٦- محمد بن جعفر الأديب و قد يعبر عنه بـ «المؤدب» و «القمى» و «التميمى» و «النجوى» .
- ٧- ابوالعباس احمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافى الذى صرح بانه شيخه و مستنده و من استفاد منه.
- ٨- ابوالحسن احمد بن محمد بن عمران بن موسى بن الجراح المعروف بابن الجندى.
- ٩- ابو عبدالله احمد بن عبدالواحد بن احمد البراز.
- ١٠- ابوالحسين احمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائرى المعروف.
- ١١- احمد بن محمد بن عبدالله الجعفى، الذى يروى غالباً عن احمد بن محمد بن عقدة الحافظ.
- ١٢- ابوالحسن احمد بن محمد بن موسى الالهوازى المعروف بابن الصلت الذى هو من مشايخ الشيخ.
- ١٣- والده علي بن احمد بن علي بن العباس النجاشى.
- ١٤- ابوالحسين علي بن احمد بن ابى جيد القمى.
- ١٥- ابوالقاسم علي بن شبل بن اسد الملقب بالوكيل و هو من مشايخ الشيخ.
- ١٦- القاضى ابوالحسن علي بن محمد بن يوسف.
- ١٧- الحسن بن احمد بن ابراهيم.
- ١٨- ابو محمد الحسن بن احمد بن الهيثم العجلى الذى قال فيه «انه من وجوه اصحابنا».
- ١٩- ابو عبدالله الحسين بن عبيدالله بن ابراهيم الغضائرى، الذى هو من اجلاء شيوخ الشيخ.
- ٢٠- ابو عبدالله الحسين بن جعفر بن محمد المخزومى الخزاز المعروف بابن الخمرى.
- ٢١- ابو عبدالله الحسين بن احمد بن موسى بن هديّة.

- ٢٢- القاضي ابو اسحق ابراهيم بن مخلد بن جعفر.
- ٢٣- ابوالحسن اسد بن ابراهيم بن كليب السلمى الحرانى.
- ٢٤- ابوالخير الموصلى سلامة بن ذكاوهو من رجال التلعكبرى.
- ٢٥- ابوالحسن العباس بن عمر بن العباس بن عبدالملك بن ابى مروان الكوذانى المعروف بابن المروان، الذى اكثر رواياته عن على بن بابويه.
- ٢٦- ابو احمد عبدالسلام بن الحسين بن محمد بن عبدالله البصرى.
- ٢٧- ابو محمد عبدالله بن محمد بن محمد بن عبدالله الدعجلى.
- ٢٨- عثمان بن حاتم بن منتاب التغلبى.
- ٢٩- ابو محمد هرون بن موسى التلعكبرى.
- ٣٠- ابو جعفر او ابوالحسين محمد بن هرون التلعكبرى.
- ٣١- ابوالحسين احمد بن محمد بن على الكوفى الكاتب الذى روى عنه السيد الاجل المرتضى.
- ٣٢- ابو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن داود الفحام (١).

٤- كل من يروى عنه محمد بن
احمد بن يحيى بلا واسطة في
«نوادير الحكمة»

و لتوضيح هذا النوع من التوثيق نقدم مقدمة وهي: ان محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري القمي الذي يعد من اجلاء الاصحاب، قد ألف كتاباً سماه «نوادير الحكمة» و هو يشتمل على كتب اولها كتاب التوحيد و آخرها كتاب القضايا و الاحكام كما ذكره الشيخ في الفهرس (١).

و النجاشي يصف الكتاب بقوله: «لمحمد بن احمد بن يحيى كتب منها كتاب «نوادير الحكمة» وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بـ «دبة شبيب» قال: و شبيب فامى كان بقم له دبة ذات بيوت، يعطى منها ما يطلب منه من دهن فشبهوا هذا الكتاب بذلك».

ويعرف شخصيته بقوله: «محمد بن احمد بن يحيى الاشعري القمي كان ثقة في الحديث، الا ان اصحابنا قالوا: كان يروى عن الضعفاء و يعتمد المراسيل، ولا يبالي بمن اخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء و كان محمد بن الحسن بن الوليد (٢) يستثنى من رواية محمد بن احمد بن يحيى ما رواه عن ١- محمد بن موسى الهمداني. او ٢- مارواه عن رجل. ٣- او يقول بعض اصحابنا ٤- او عن محمد بن يحيى المعاذي ٥- او عن ابي عبدالله الرازي الجاموراني ٦- او عن ابي عبدالله السيارى ٧- او عن يوسف بن السخت ٨- او عن وهب بن منبه ٩- او عن ابي النيشابورى ١٠- او عن ابي يحيى الواسطى ١١- او عن محمد بن علي ابي سمينة

١. فهرس الشيخ: الصفحة ١٧١-١٧٠.

٢. محمد بن الحسن بن الوليد القمي، جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به، له كتب راجع فهرس الشيخ: الصفحة ١٨٤. و قال النجاشي في فهرسه: «محمد بن الحسن بن احمد بن وليد

١٢- او يقول في حديث او كتاب و لماروه ١٣- او عن سهل بن زياد
الادمي ١٤- او عن محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع ١٥- او عن
احمد بن هلال ١٦- او محمد بن علي الهمداني ١٧- او عبدالله بن محمد
الشامي ١٨- او عبدالله بن احمد الرازي ١٩- او احمد بن الحسين بن
سعيد ٢٠- او احمد بن بشير الرقي ٢١- او عن محمد بن هارون ٢٢- او
عن مموية بن معروف ٢٣- او عن محمد بن عبدالله بن مهران ٢٤- او
ماينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي ٢٥- و ما يرويه عن جعفر بن محمد
ابن مالك ٢٦- او يوسف بن الحارث ٢٧- او عبدالله بن محمد الدمشقي (١).

طبقة في الحديث

يروى هو عن مشايخ كثيرة، منهم ابن ابي عمير (المتوفى عام ٢١٧)
و احمد بن ابي نصر البزنطي (المتوفى عام ٢٢١) و احمد بن خالد البرقي
(المتوفى عام ٢٧٤ او ٢٨٠).

و يروى عنه احمد بن ادريس الاشعري (المتوفى عام ٣٠٦) و سعد
ابن عبدالله القمي (المتوفى عام ٢٩٩ او ٣٠١).

و الرجل من اساتذة الحديث في النصف الثاني من القرن الثالث.
و زاد الشيخ في الفهرس: ٢٨- جعفر بن محمد الكوفي ٢٩- و
الهيثم بن عدي.

غير ان ابا العباس ابن نوح قال: «وقد اصاب شيخنا ابو جعفر محمد
ابن الحسن بن الوليد في ذلك كله و تبعه ابو جعفر ابن بابويه رحمه الله علي
ذلك الا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا ادري ما رابه فيه (٢) لانه كان علي

ابو جعفر شيخ القميين و فقيههم و متقدمهم و وجههم و يقال انه نزل قم و ما كان اصله من هانقة
ثقة عين مسكون اليه مات سنة ٣٤٣» اقول: و هو شيخ الصدوق الذي قال في حقه انه يسكن اليه في
تمحيحاته و تضعيفاته، فكل ما صححه ابن الوليد فهو صحيح و ما ضعفه فهو ضعيف لاحظ
الفقيه ج ٢ باب صوم التطوع و ثوابه من الايام المتفرقة ذيل الحديث ٢٤١.

١. هؤلاء الجماعة استثناهما ابن الوليد عن مشايخ مؤلف نواذر الحكمة و معناه ان غير هؤلاء
الواردين في ذلك الكتاب ممن روى عنهم بلا واسطة محكوم بالصحة «رجال النجاشي»
الرقم ٩٣٩.

٢. في بعض النسخ «رأيه» و الظاهر ما أثبتناه من الريب بمعنى الشك، أي ما الذي اوجد الشك
في حقه.

ظاهر العدالة و الثقة» (١).

فاستدلوا بان في استثناء المذكورين و بالاخص بالنظر الى ما ذكره ابن نوح في حق محمد بن عيسى بن عبيد الذي يدل على الترامهم باحراز العدالة في الراوى، شهادة على عدالة كل من روى عنه محمد بن احمد ابن يحيى و لم تستثن روايته (٢).

و باختصار قالوا باعتبار كل من يروى عنه محمد بن احمد بن يحيى اذا لم يكن ممن استثناء ابن الوليد من روايات محمد بن احمد عنه، فان اقتصر ابن الوليد على ما ذكره من موارد الاستثناء يكشف عن اعتماده على جميع روايات محمد بن احمد غير الموارد المذكورة. و التصحيح و الاستثناء راجعان الى مشايخه بلا واسطة لاكل من جاء اسمه في اسناد ذلك الكتاب منتهياً الى الامام.

نظرنا في الموضوع

يستفاد من هذه الكلمات ان مشايخه في الحديث المذكورين في رجال نوادر الحكمة غير من استثنى، محكوم بالوثاقة و العدالة عند هؤلاء الثلاثة (اعنى ابن الوليد و ابن نوح و الصدوق لاجل اعتماد الاخير على تعديل ابن الوليد و جرحه في عامة الموارد) و توثيقاتهم حجة مالم تعارض بتضعيف آخر.

وربما يورد عليه بان اعتماد ابن الوليد او غيره من الاعلام المتقدمين، فضلا عن المتأخرين، على رواية شخص و الحكم بصحتها لا يكشف عن وثاقة الراوى او حسنه، و ذلك لاحتمال ان الحاكم بالصحة يعتمد على اصالة العدالة، و يرى حجية كل رواية يرويها مؤمن لم يظهر منه فسق، وهذا لا يفيد من يعتبر وثاقة الراوى او حسنه في حجية خبره (٣). ولا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال لا يوافق مانقله النجاشي فى فهرسه عن ابن نوح، فانه قد اعترض على ابن الوليد فى استثناء محمد بن

١. فهرس النجاشي: الرقم ٩٣٩.

٢. لاحظ تكملة الوحيد البهبهاني وغيره.

٣. معجم رجال الحديث: الصفحة ٨٦ ج ١، طبع النجف، و الصفحة ٧٤ طبع بيروت.

عيسى بن عبيد حيث قال: «لا أدري ما رابه فيه - أي ما هو السبب الذي أوقعه في الشك فيه - لأنه كان على ظاهر العدالة و الثقة» و المتبادر من العبارة ان الباقيين ممن قد احرزت عدالتهم و وثاقتهم، لا ان عدالتهم كانت محرزة باصالة العدالة.

و اضعف من ذلك ما ذكره «لعله كان يرى حجية كل رواية يرويهها مؤمن لم يظهر منه فسق» فان ما ذكره من الاحتمال لا يناسب العبارة.

و يوضح هذا النظر ما ذكره الصدوق في مورد من الفقيه حيث قال: «كان شيخنا محمد بن الحسن لا يصحح خبر صلاة يوم غدیر خم و الثواب المذكور فيه لمن صامه، و يقول انه من طريق محمد بن موسى الهمداني و كان كذاباً غير ثقة، و كل ما لم يصححه ذلك الشيخ - قدس الله روحه - ولم يحكم بصحته من الاخبار فهو عندنا متروك غير صحيح».

وقال ايضاً: «كان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد رضى الله عنه: سيء الرأي في محمد بن عبدالله المسمعي، راوى هذا الحديث، و انى قد اخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب، لانه كان في كتاب الرحمة و قد قرأته عليه فلم ينكره و رواه لى» (١).

فان هذه التعابير تشعر بان توصيف الباقيين بالوثاقة، و المستثنين بالضعف كان بالاحراز لا بالاعتماد على اصالة العدالة في كل راو او على القول بحجية قول كل من لم يظهر عنه فسق.

اخذ الى انه لو كان المناط في صحة الرواية هذين الاصلين، لما احتاج الصدوق في احراز حال الراوى الى توثيق او تضعيف شيخه ابن الوليد، لان نسبة الاصل الى الاستاذ و التلميذ سواسية.

هذا و ان العلامة المامقاني نقل عن الحاوى: ان استثناء اولئك الجمع لا يقتضى الطعن فيهم، لان رد الرواية اعم من الطعن لاسيما محمد بن عيسى حيث قبل روايته باسناد غير منقطع (٢).

و الظاهر خلافه، و لاجل كون الاستثناء دليلاً على الطعن تعجب ابن

١. عيون اخبار الرضا: ج ٢ باب في ما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار المنشورة ذيل الحديث ٤٥، طبع طهران.

٢. تنقيح المقال: ج ٢ الصفحة ٧٦ في ترجمة محمد بن احمد بن يحيى الأشعري القمي.

نوح استثناء محمد بن عيسى بن عبيد، مع كونه ظاهر العدالة و الوثاقة، نعم لم يرد رواية محمد بن عيسى مطلقاً الا فيما اذا كانت اسنادها منقطعة. هذا و ان صاحب قاموس الرجال فسر «انقطاع الاسناد» بما اذا كان متفرداً بالرواية ولم يشاركه فيها غيره، و استشهد على ذلك بقول ابن الوليد في موضع آخر قال في كتب يونس: «ما لم يتفرد محمد بن عيسى بروايتها عنه، صحيحة و ليس محمد بن عيسى متفرداً بهذا الشرط بل روايات «الحسن اللؤلؤي» و «محمد بن اورمة» كذلك» (١).

و هذا التوجيه مما يباه ظاهر العبارة اعني قوله: «منقطع الاسناد» والظاهر هو انقطاع الاسناد بين محمد بن احمد بن يحيى و محمد بن عيسى و لاجل ذلك يروي النجاشي كتب محمد بن عيسى بن عبيد عن احمد بن محمد بن يحيى عن الحميري عن محمد بن عيسى بن عبيد (٢).

وقد اضاف الشيخ الى «منقطع الاسناد» قوله «يتفرد به» و هذا يدل على تغايرهما. و على كل تقدير فبعض اولئك المستثنين كالحسن اللؤلؤي ممن وثقه النجاشي، ولا بد من اعمال قواعد التعارض في التوثيق و التضعيف.

وعلى كل تقدير فكون الرجل من مشايخ مؤلف كتاب «نوادر الحكمة» يورث الظن او الاطمئنان بوثاقته اذا لم يكن احد هؤلاء المستثنين، فلاحظ.

١. قاموس الرجال: ج ٨، الصفحة ٤١.

٢. فهرس النجاشي: الرقم ٨٩٦.

٥- ما وقع فى اسناد كتاب
« كامل الزيارة »

لاشك ان مؤلف كامل الزيارات (وهو الشيخ الاقدم و الفقيه المقدم الشيخ ابوالقاسم جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنة ٣٦٧ او ٣٦٩ على احتمال والمدفون بالكاظمية في الرواق الشريف، و في محاذاة تلميذه الشيخ المفيد) احد اجلاء الاصحاب في الحديث و الفقه، و وصفه النجاشي (١) في فهرسه بانه من ثقات اصحابنا و اجلائهم في الفقه و الحديث، و توارد عليه النص بالوثاقة في فهرس الشيخ (٢) و الوجيزة، والبحار، و بلغة الرجال، للشيخ سليمان الماحوزي، و المشتركات للشيخ فخرالدين الطريحي، و المشتركات للكاظمي، و الوسائل، و منتهى المقال للشيخ ابي علي، في ترجمة اخيه، و السيد رضى الدين ابن طاوس وغيرهم من الاعلام (٣).

و كتابه هذا من اهم كتب الطائفة و اصولها المعتمد عليها في الحديث، اخذ منه الشيخ في التهذيب وغيره من المحدثين، و هو من مصادر الشيخ الحر العاملي في وسائله، و عده فيها من الكتب المعتمدة التي شهد بصحتها مؤلفوها و قامت القرائن على ثبوتها، و علم بصحة نسبتها

١. فهرس النجاشي: الرقم ٣١٨ و قال: كل ما يوصف به الناس من جميل و فقه فهو فوقه، و له كتب حسان.

٢. الفهرس: الرقم ١٤١ و ذكر الشيخ في رجاله انه مات سنة ٣٦٨، و قال العلامة في الخلاصة: انه مات سنة ٣٦٩ و يحتمل كون التسع مصحف «السبع».

٣. لاحظ مقدمة كامل الزيارة بقلم العلامة محمدعلي الفروي الاردوبادي، فقد حقق احوال المترجم و نقل عبارات العلماء في حقه، و قال النجاشي: «روى عن ابيه و اخيه عن سعد و مراده سعد بن عبدالله الاشعري القمي (المتوفى ٣٠١ و قيل ٢٩٩) ولم يرو هو عن سعد الاحديسين كما في فهرس النجاشي في ترجمة سعد الرقم ٤٦٧، او اربعة احاديث كما في ترجمة نفسه الرقم ٣١٨.

اليه، و ذكره النجاشي في فهرسه بعنوان كتاب «الزيارات» كما ذكره الشيخ في الفهرس بعنوان «جامع الزيارات» و عبر عنه فسى بقية الكتب باسم «كامل الزيارة».

وهو - قدس سره - ذكر في مقدمة كتابه ما دعاه الى تصنيف كتابه في هذا الموضوع ثم قال: «ولم اخرج فيه حديثاً روى عن غيرهم اذا كان فيما روينا عنهم من حديثهم - صلوات الله عليهم - كفاية عن حديث غيرهم، وقد علمنا انا لانحيط بجميع ما روى عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، ولكن ما وقع لنا من جهة الثقات من اصحابنا - رحمهم الله برحمته - ولا اخرجت فيه حديثاً روى عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين، غير المعروفين بالرواية، المشهورين بالحديث و العلم، و سميته كتاب «كامل الزيارات» و فضلها و ثواب ذلك» (١).

وربما يستظهر من هذه العبارة ان جميع الرواة المذكورين في اسناد احاديث ذلك الكتاب ممن روى عنه الى ان يصل الى الامام من الثقات عند المؤلف، فلواكتفينا بشهادة الواحد في الموضوعات يعد كل من جاء في اسناد هذا الكتاب من الثقات بشهادة الثقة العدل ابن قولويه. وقد وضع الشيخ الفاضل محمدرضا عرفانيان فهرساً في هذا الموضوع فاستخرج اسامي كل من ورد فيها فبلغت ٣٨٨ نفرًا.

و قد اشار بما ذكرنا الشيخ الحر العاملي في الفائدة السادسة من خاتمة الكتاب و قال: «وقد شهد علي بن ابراهيم ايضاً بثبوت احاديث تفسيره، و انها مروية عن الثقات عن الائمة و كذلك جعفر بن محمد بن قولويه فانه صرح بما هو ابلغ من ذلك في اول مزاره» (٢).

و ذهب صاحب معجم رجال الحديث الى ان هذه العبارة واضحة الدلالة على انه لا يروى في كتابه رواية عن المعصوم الا وقد وصلت اليه من جهة الثقات من اصحابنا، ثم ايد كلامه بما نقلناه عن صاحب الوسائل، ثم قال: «ما ذكره صاحب الوسائل متين فيحكم بوثاقه من شهد علي بن

١. مقدمة كامل الزيارة: الصفحة ٤.

٢. الوسائل: الجزء ٢٠، الصفحة ٦٨.

ابراهيم او جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم الا ان يبتلى بمعارض» (١).
 اقول: اما رواية تفسير القمي فسيوافيك الكلام في نفس الكتاب، و
 انه لم يثبت ان مجموع التفسير من تأليفه، و اما ادعاء دلالة العبارة المذكورة
 في مقدمة «كامل الزيارات» على انه لا يروى في كتابه رواية عن المعصوم
 الا وقد وصلت اليه من جهة الثقات من اصحابنا - رحمهم الله - فغير تام.
 والحق ما استظهره المحدث المتتبع النورى، فقد استظهر منه انه نص
 على توثيق كل من صدر بهم سند احاديث كتابه، لاكل من ورد في اسناد
 الروايات، و بالجملة يدل على توثيق كل مشايخه لا توثيق كل من ورد
 في اسناد هذا الكتاب وقد صرح بذلك في موردين:

الاول: في الفائدة الثالثة من خاتمة كتابه المستدرك (ج ٣، ص
 ٥٢٣-٥٢٢) قال: ان المهم في ترجمة هذا الشيخ العظيم استقصاء مشايخه
 في هذا الكتاب الشريف، فان فيه فائدة عظيمة لم تكن في من قدمنا من
 مشايخ الاجلة، فانه - رحمه الله - قال في اول الكتاب: - و قال بعد نقل
 عبارته في مقدمة الكتاب على النحو الذى نقلناه: «فتراه نصاً على توثيق
 كل من روى عنه فيه، بل كونه من المشهورين في الحديث و العلم، ولا
 فرق فى التوثيق بين النص على احد بخصوصه او توثيق جمع محصورين
 بعنوان خاص، و كفى بمثل هذا الشيخ مزكيا و معدلا».

الثانى: في الفائدة العاشرة (ج ٣، ص ٧٧٧) و قال: «من جملة
 الامارات الكلية على الوثاقة كونها من مشايخ جعفر بن قولويه في كتابه
 كامل الزيارات».

و على اى تقدير فيدل على المختار امور:

١- انه استرحم لجميع مشايخه حيث قال: «من اصحابنا - رحمهم الله
 برحمتهم» و مع ذلك نرى انه روى فيه عمّن لا يستحق ذلك الاسترحام، فقد
 روى في هذا الكتاب عن عشرات من الواقفة و الفطحية و هل يصح لشيخ
 مثل ابن قولويه ان يسترهم؟

٢- روى في الباب الثامن في فضل الصلاة في مسجد الكوفة عن

ليث بن ابي سليم و هو عامى بلا اشكال (١).

كما روى عن على بن ابي حمزة البطائنى المختلف فيه، فقد روى عنه في هذا الكتاب فى الصفحات التالية: ٦٣ - ٨٤ - ١٠٨ - ١١٩ - ٢٤٦ - ٢٤٨ - ٢٩٤.

كما روى عن حسن بن على بن ابي حمزة البطائنى فى الصفحات التالية ٤٩ - ١٠٠.

كما روى عن عمر بن سعد فى الصفحات التالية ٧١ - ٧٢ - ٩٠ - ٩٣. (٢).

كما روى فيه عن بعض امهات المؤمنين التى لا يركن الى حديثها (الصفحة ٣١، الباب الثامن، الحديث ١٦).

٣ - القدماء من المشايخ كانوا ملتزمين بان لا يأخذوا بالحديث الا ممن صلحت حاله و ثبتت وثاقته، و العناية بحال الشيخ كانت اكثر من عنايتهم بمن يروى عنه الشيخ، و ستعرف التزام النجاشى بان لا يروى الا عن شيخ ثقة، لا ان يكون جميع من ورد فى سند الرواية ثقات.

ولاجل ذلك كانت الرواية بلا واسطة عن المجاهيل و الضعفاء عيبا، و كان من اسباب الجرح، ولم يكن نقل الرواية المشتملة على المجهول و الضعيف جرحا.

نعم كان النقل عن الضعفاء و المجاهيل من الفاظ الجرح و لكن اذا روى عنهم بلا واسطة لا ما اذا كانت معها.

كذلك يؤيد ما استظهره المتتبع النورى رحمه الله.

ثم ان اكثر احاديث الكتاب يرويه المؤلف عن ابيه محمد بن جعفر. قال النجاشى: «كان ابوه من خيار اصحاب سعد (٣) و اصحاب سعد اكثرهم ثقات كعلى بن الحسين بن بابويه (والد الصدوق) و محمد بن الحسن

١. كامل الزبارة: الباب ٨، الصفحة ٣١.

٢. وربما يتوهم ان المراد منه هو عمر بن سعد الوقاص وليس بصحيح. كيف وهو من مشايخ نصرين مزاحم (المتوفى عام ٢١٢) وفى بعض النسخ «عمر بن سعد» وفى ثالثة «عمر بن سعيد» و احتمال العلامة الامينى فى تعليقه ان الراوى هو عمرو بن سعيد المدائنى الساباطى الثقة الراوى عن الامام الرضا عليه السلام والظاهر انه عمر بن سعد من مشايخ نصر.

٣. فهرس النجاشى: الرقم ٣١٨.

بن الوليد (شيخ الصدوق) و حمزة بن القاسم و محمد بن يحيى العطار القمي».

و الوالد هو المدفون بقم في مقبرة «شيخان» فلاحظ.

و اما اخو المؤلف فهو ابوالحسين علي بن محمد بن جعفر، و نقل عنده في الكتاب كثيرا. قال النجاشي: «روى الحديث و مات حدث السن لم يسمع منه، له كتاب فضل العلم و آدابه، اخبرنا محمد و الحسين بن هدية، قالوا: حدثنا جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثنا اخي به» (١٠).

و اذا كان الحق ما استظهره المحدث النوري، و ان العبارة لاتدل الا على وثاقة مشايخه فعلينا بيان مشايخه التي لاتتجاوز ٣٢ شيخاً حسب ما انهاهم المحدث النوري و اليك اسماؤهم:

١- والده محمد بن قولويه الذي هو من خيار اصحاب سعد بن عبدالله (المتوفى عام ٢٩٩).

٢- ابو عبدالرحمن محمد بن احمد بن الحسين الزعفراني نزيل بغداد.

٣- ابوالفضل محمد بن احمد بن ابراهيم بن سليمان الجعفي الكوفي، المعروف بالصابوني صاحب كتاب الفاخر في الفقه.

٤- ثقة الاسلام الكليني.

٥- محمد بن الحسن بن الوليد.

٦- محمد بن حسن بن علي بن مهزيار.

٧- ابوالعباس محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن القرشي الرزاز (المتولد عام ٢٣٣، المتوفى سنة ٣١٦).

٨- محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري القمي.

٩- الحسن بن عبدالله بن محمد بن عيسى يروي عنه، عن ابيه، عن الحسن بن محبوب.

١٠- ابوالحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه.

١١- اخوه علي بن محمد بن قولويه.

- ١٢- ابوالقاسم جعفر بن محمد بن ابراهيم بن عبدالله بن موسى بن جعفر الموسوى العلوى.
- ١٣- ابوعلی احمد بن علی بن مهدى بن صدقة الرقى بن هاشم بن غالب بن محمد بن علی الرقى الانصارى.
- ١٤- محمد بن عبدالؤمن المؤدب القمى الثقة صاحب النوادر.
- ١٥- ابوالحسن علی بن حاتم بن ابى حاتم القزوینى.
- ١٦- علی بن محمد بن یعقوب بن اسحاق بن عمار الصيرفى (المتوفى سنة ٣٣٢).
- ١٧- ابوالحسن علی بن الحسين السعدآبادى القمى الذى يروى عند الكلينى.
- ١٨- ابوعلی محمد بن همام بن سهيل الكاتب البغدادى، شيخ الطائفة ووجهها المولود بدعاء العسكرى عليه السلام (المتوفى سنة ٣٣٢).
- ١٩- ابو محمد هارون بن موسى بن احمد بن سعيد بن سعد التلعكبرى الشيبانى (المتوفى سنة ٣٨٥).
- ٢٠- القاسم بن محمد بن علی بن ابراهيم الهمدانى وكيل الناحية المقدسة بهمدان.
- ٢١- الحسن بن زبرقان الطبرى.
- ٢٢- ابو عبدالله الحسين بن محمد بن عامر بن عمران بن ابى بكر الاشعري القمى، الذى اكثر الكلينى من الرواية عنه.
- ٢٣- ابوعلی احمد بن ادريس بن احمد الاشعري القمى (المتوفى سنة ٣٠٦).
- ٢٤- ابو عيسى عبيدالله بن فضل بن محمد بن هلال الطائى البصرى، و فى بعض النسخ «عبدالله».
- ٢٥- حكيم بن داود بن حكيم يروى عن سلمة بن خطاب.
- ٢٦- محمد بن الحسين و فى بعض المواضع، الحسن بن مثنى الجوهري.
- ٢٧- محمد بن احمد بن علی بن يعقوب.
- ٢٨- ابو عبدالله محمد بن احمد بن يعقوب بن اسحاق بن عمار.

- ٢٩- ابو عبدالله محمد بن احمد بن يعقوب.
 و احتمل المحدث النورى اتحاده مع سابقه بل اتحاد الثلاثة الواردة
 فى الارقام ٢٧، ٢٨، ٢٩.
- ٣٠- ابو عبدالله الحسين بن على الزعفرانى.
- ٣١- ابو الحسين احمد بن عبدالله بن على الناقد.
- ٣٢- ابو الحسن محمد بن عبدالله بن على (١).

٦- ماورد في اسناد تفسير القمي

ربما يستظهر ان كل من وقع في اسناد روايات تفسير علي بن ابراهيم المنتهية الى المعصومين عليهم السلام، ثقة، لان علي بن ابراهيم شهد بوثاقته، و اليك عبارة القمي في ديباجة تفسيره قال: «نحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي الينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم، واوجب رعايتهم، ولا يقبل العمل الا بهم» (١).

وقال صاحب الوسائل: «قد شهد علي بن ابراهيم ايضا بشبوت احاديث تفسيره، و انها مروية عن الثقات عن الائمة» (٢).

وقال صاحب معجم رجال الحديث معترفاً بصحة استفادة صاحب الوسائل: «ان علي بن ابراهيم يؤيد بما ذكره، اثبات صحة تفسيره و ان رواياته ثابتة و صادرة من المعصومين عليهم السلام، و انها انتهت اليه بواسطة المشايخ و الثقات من الشيعة، و على ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروى عنهم علي بن ابراهيم بلا واسطة، كما زعمه بعضهم» (٣).

و تحقيق الحق يستدعي بيان امور:

١- ترجمة القمي

ان علي بن ابراهيم بن هاشم احد مشايخ الشيعة في اواخر القرن الثالث و اوائل القرن الرابع، وكفى في عظمته انه من مشايخ الكليني، و قد اكثر في الكافي الرواية عنه، حتى بلغ روايته عنه سبعة آلاف و ثمانية و ستين

١. تفسير علي بن ابراهيم القمي: الجزء ١، ص ٤.

٢. الوسائل: الجزء ٢٠، الفائدة السادسة، الصفحة ٦٨.

٣. معجم رجال الحديث: الجزء ١، المقدمة الثالثة، الصفحة ٤٩.

موردا (١) وقد وقع في اسناد كثير من الروايات تبلغ سبعة آلاف ومائة واربعين موردا (٢).

و عرفه النجاشي بقوله : «على بن ابراهيم ، ابو الحسن القمي ، ثقة في الحديث، ثبت معتمد صحيح المذهب سمع فاكثرا و صنف كتابا (٣) .
و قال الشيخ الطوسي في الفهرس : «على بن ابراهيم بن هاشم القمي ، له كتب: منها كتاب التفسير، و كتاب النسخ و المنسوخ» (٤).

٢- مشايخه

١- ابراهيم بن هاشم و رواياته عنه تبلغ ستة آلاف ومائتين و اربعة عشر مورداً .

٢- صالح بن السندی و رواياته عنه تبلغ ثلاثة و ستين مورداً .

٣- محمد بن عيسى و رواياته عنه تبلغ اربعمائة وستة و ثمانين مورداً .

٤- محمد بن عيسى بن عبيد و رواياته عنه تبلغ اثنين و ثمانين مورداً .

٥- هارون بن مسلم و رواياته عنه تبلغ ثلاثة و ثمانين مورداً .

الى غير ذلك من المشايخ التي انهاها صاحب معجم رجال الحديث في الجزء ١١، الصفحة ١٩٥ .

٣- طبقة في الرجال :

كان في عصر ابي محمد الحسن العسكري عليه السلام و بقي الى سنة ٣٠٧ فانه روى الصدوق في عيون اخبار الرضا عليه السلام عن حمزة بن محمد بن احمد بن جعفر، قال: اخبرنا علي بن ابراهيم بن هاشم سنة ٣٠٧ (٥) .
و حمزة بن محمد ترجمه الشيخ في باب من لم يرو عنهم، بقوله :
« حمزة بن محمد القزويني العلوي، يروي عن علي بن ابراهيم ونظرائه وروى

١. معجم رجال الحديث: الجزء ١٨، الصفحة ٥٤ في ترجمة الكليني، الرقم ١٢٠٣٨ .

٢. معجم رجال الحديث: الجزء ١١، الصفحة ١٩٤ في ترجمته الرقم ٧٨١٦ .

٣. رجال النجاشي: الصفحة ٢٦٠، الرقم ٦٨٠ .

٤. الفهرس: الصفحة ١١٥، الرقم ٣٨٢ .

٥. عيون اخبار الرضا عليه السلام: الصفحة ١٦١، الطبعة القديمة .

عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه» (١).
 و في بعض اسانيد «الامالي» و «كمال الدين» هكذا: حدثنا حمزة بن
 محمد - الي قوله: «بقي في رجب ٣٣٩ قال: اخبرنا علي بن ابراهيم بن هاشم
 فيما كتبه الي في سنة سبع و ثلاثمائة».

٤- تعريف للتفسير

التفسير المنسوب الي القمي تفسير روائي، و ربما جاءت فيها انظار
 عن نفس علي بن ابراهيم بقوله: قال علي بن ابراهيم...
 اورد في اول تفسيره مختصراً من الروايات المبسوطة المسندة المروية
 عن الامام الصادق عليه السلام عن جده امير المؤمنين عليه السلام في بيان انواع
 علوم القرآن.

ثم ان محمد بن ابراهيم بن جعفر الكاتب النعماني، تلميذ ثقة الاسلام
 الكليني، مؤلف كتاب الغيبة رواها باسناده الي الامام، وجعلها مقدمة تفسيره،
 و قد دونت تلك المقدمة مفردة مع خطبة مختصرة و سميت «المحكم
 والمتشابه» و طبع في ايران، و ربما ينسب الي السيد المرتضى، و طبع تلك
 المقدمة مع تفسير القمي تارة، و مستقلة اخرى، و اوردها بتمامها العلامة
 المجلسي في مجلد القرآن من البحار (٢).

و قد ابتدأ القمي بنقل تلك الروايات مع حذف السند بقوله: «فاما
 الناسخ و المنسوخ فان عدة النساء كانت في الجاهلية...» (٣).

٥- الراوي للتفسير او من املى عليه

يروى التفسير عن علي بن ابراهيم، تلميذه ابو الفضل العباس بن محمد
 ابن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام.
 و مع الاسف، انه لم يوجد لراوي التفسير (العباس بن محمد) ذكر

١. رجال الشيخ الطوسي: الصفحة ٤٦٩-٤٦٨ في باب من لم يرو عنهم.
 ٢. البحار: الجزء ٩٠٠، الصفحة ٩٧-١ طبع بيروت، والبحار: الجزء ٩٣، الصفحة ٩٧-١ طبع ايران.
 ٣. تفسير القمي: الجزء ١، الصفحة ٧-٢٦.

في الاصول الرجالية، بل المذكور فيها ترجمة والده المعروف بـ «محمد الاعرابي» و جده «القاسم» فقط. فقد ترجم والده الشيخ الطوسي في رجاله في اصحاب الامام الهادي عليه السلام بعنوان محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى العلوي (١).

قال شيخنا الطهراني: «و ترجم ابو عمرو الكشي جده بعنوان «القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر» وذكر انه يروي عن ابي بصير، ويروي عنه ابو عبدالله محمد بن خالد البرقي» (٢).

و اما العباس فقد ترجم في كتب الانساب، فهو مسلم عند النسابيين وهم ذاكرون له و لاعمامه و لاخوانه و لاحفاده عند تعرضهم لحمزة بن الامام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام.

فقد ذكر شيخنا المجيز الطهراني انه رأى ترجمته في المجدي، وعمدة الطالب ص ٢١٨ من طبع لکنهو، وبحر الانساب، والمشجر الكشاف، والنسب المسطر المؤلف في حدود ٦٠٠، فعند ما ذكر عقب محمد الاعرابي بن القاسم بن حمزة بن موسى عليه السلام، ذكروا ان محمداً هذا اعقب من خمسة بنين موسى، و احمد المجذور، و عبدالله، والحسين ابي زبيبة، والعباس، وذكروا من ولد العباس، ابنه جعفر بن العباس، ثم ابن جعفر زيدا الملقب بـ «زيد سياه»... و ذكر مؤلف «النسب المسطر» (المؤلف بين ٥٩٣-٦٠٠) اعقاب العباس.

قال: «و اما العباس بطبرستان ابن محمد الاعرابي فله اولاد بها منهم جعفر و زيد و الحسن و لهم اعقاب، و يظهر من «النسب المسطر» انه تزل بطبرستان و لاولاده الثلاثة اعقاب بها و كانت طبرستان في ذلك الاوان مركز الزيدية» (٣).

١. رجال الطوسي: الصفحة ٤٢٤ في اصحاب الهادي حرف الميم، الرقم ٤١.
٢. كذا في الذريعة و لم نجده في رجال الكشي المطبوع بالعراق مثل ما في المتن، و لم يعنونه مستقلاً واما جاء اسمه في ترجمة ابي عبدالله بن خالد هكذا: قال نصرين الصباح: لم يلق البرقي ابا بصير بل بينهما قاسم بن حمزة.
٣. الذريعة: الجزء ٤٦، الصفحة ٣٠٨. بتصرف وتلخيص.

٦ - التفسير ليس للقمي وحده

ان التفسير المتداول المطبوع كراراً (١) ليس لعلي بن ابراهيم وحده، و انما هو ملفق مما املاه علي بن ابراهيم علي تلميذه ابي الفضل العباس، و مارواه التلميذ بسنده الخاص عن ابي الجارود من الامام الباقر عليه السلام. و اليك التعرف علي ابي الجارود وتفسيره.

اما ابو الجارود؛ فقد عرفه النجاشي بقوله: «زياد بن المنذر، ابو الجارود الهمداني الخارفي الاعمي،... كوفي، كان من اصحاب ابي جعفر عليه السلام. و روى عن ابي عبدالله عليه السلام، و تغير لما خرج زيد - رضي الله عنه. و قال ابو العباس بن نوح: هو ثقفى، سمع عطية، و روى عن ابي جعفر، و روى عنه مروان بن معاوية و علي بن هاشم بن البريد يتكلمون فيه، قاله البخارى» (٢).

و قال الشيخ في رجاله في اصحاب الباقر عليه السلام: «زياد بن المنذر ابو الجارود الهمداني، الحوفي الكوفي تابعي زيدي اعمى، اليه تنسب الجارودية منهم» (٣).

والظاهر ان الرجل كان امامياً، لكنه رجع عند ما خرج زيد بن علي فمال اليه و صار زيدياً. و نقل الكشي روايات في ذمه (٤)، غير ان الظاهر من الروايات التي نقلها الصدوق، رجوعه الي المذهب الحق (٥).

و اما تفسيره فقد ذكره النجاشي والشيخ و ذكرا سندهما اليه، و اليك نصهما. فقال الاول: «له كتاب تفسير القرآن، رواه عن ابي جعفر عليه السلام اخبرنا عدة من اصحابنا، عن احمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا جعفر بن عبدالله المحمدي، قال: حدثنا ابوسهل كثير بن عياش القطان، قال: حدثنا

١. طبع علي الحجر تارة سنة ١٣١٣ و اخرى مع تفسير الامام العسكري، و طبع اخيراً علي الحروف في جزء ين.

٢. رجال النجاشي: الرقم ٤٤٨.

٣. رجال الطوسي: الصفحة ١٢٢ في اصحاب الباقر عليه السلام الرقم ٤، وفي الصفحة ١٩٧

في اصحاب الصادق عليه السلام الرقم ٣١.

٤. رجال الكشي: الصفحة ١٩٩، الرقم ١٠٤.

٥. معجم رجال الحديث: الجزء السابع. الصفحة ٣٢٦ - ٣٢٥ فقد نقل الروايات الدالة علي رجوعه.

ابو الجارود بالتفسير» .

فالنجاشي يروي التفسير بواسطة عدة من اصحابنا، عن احمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة وهو ايضا زيدى.

كما ان الشيخ يروي التفسير عن ابن عقدة بواسطتين. قال: «واخبرنا بالتفسير احمد بن عبدون، عن ابي بكر الدوري، عن ابن عقدة، عن ابي عبدالله جعفر بن عبدالله المحمدي، عن كثير بن عياش القطان وكان ضعيفاً وخرج ايام ابي السرايا معه فأصابته جراحة عن زياد بن المنذر ابي الجارود عن ابي جعفر الباقر عليه السلام» (١).
اذا عرفت هذا فاعلم:

ان ابا الفضل الراوى لهذا التفسير قد روى في هذا التفسير روايات عن عدة من مشايخه.

١- على بن ابراهيم، فقد خص سورة الفاتحة و البقرة و شطر اقليلا من سورة آل عمران بما رواها عن علي بن ابراهيم عن مشايخه.
قال قبل الشروع في تفسير الفاتحة: «حدثنا ابو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام، قال: حدثنا ابو الحسن علي بن ابراهيم، قال: حدثني ابي رحمه الله، عن محمد بن ابي عمير، عن حماد بن عيسى، عن ابي عبدالله عليه السلام» .
ثم ذكر عدة طرق لعلي بن ابراهيم (٢).

و ساق الكلام بهذا الوصف الى الاية ٤٥ من سورة آل عمران، ولما وصل الى تفسير تلك الاية، اى قوله سبحانه: «اذ قالت الملائكة يا مريم ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيهاً فى الدنيا والاخرة و من المقربين» ادخل فى التفسير ما املاه الامام الباقر عليه السلام لزياد بن المنذر ابي الجارود فى تفسير القرآن، وقال بعد ذكر الاية: «حدثنا احمد بن محمد الهمداني (المراد به احمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة وهو زيدى من قبيلة همدان اليمن) قال: حدثنا جعفر بن عبدالله (المراد المحمدي) قال: حدثنا كثير بن عياش، عن زياد بن المنذر ابي الجارود،

١. الفهرس: الرقم ٢٩٣.

٢. تفسير القمى: ج ١، الصفحة ٢٧، الطبعة الاخيرة

عن ابي جعفر محمد بن علي عليه السلام» (١).

و هذا السند بنفسه نفس السند الذي يروى به النجاشي و الشيخ تفسير ابي الجارود، ولما كان الشيخ و النجاشي متأخرين من جامع التفسير، نقل النجاشي عن احمد بن محمد الهمداني (ابن عقدة) بواسطة عدة من اصحابنا، و نقل الشيخ عنه ايضاً بواسطة شخصين: و هما؛ احمد بن عبدون و ابي بكر الدوري عن ابن عقدة.

و بهذا تبين ان التفسير ملفق من تفسير علي بن ابراهيم و تفسير ابي الجارود، و لكل من التفسيرين سند خاص، يعرفه كل من راجع هذا التفسير، ثم انه بعد هذا ينقل عن علي بن ابراهيم كما ينقل عن مشايخه الاخر الى آخر التفسير.

و بعد هذا التلفيق، كيف يمكن الاعتماد على ما ذكر في ديباجة الكتاب لو ثبت كون الديباجة لعلي بن ابراهيم نفسه؟

فعلى ذلك فلو اخذنا بهذا التوثيق الجماعي، يجب ان يفرق بين ما روى الجامع عن نفس علي بن ابراهيم، و ما روى عن غيره من مشايخه، فان شهادة القمي يكون حجة في ما يرويه نفسه، لا ما يرويه تلميذه من مشايخه. ثم ان الاعتماد على هذا التفسير بعد هذا الاختلاط مشكل جداً، خصوصاً مع ما فيها من الشذوذ في المتن.

وقد ذهب بعض اهل التحقيق الى ان النسخة المطبوعة تختلف عما نقل عن ذلك التفسير في بعض الكتب، و عند ذلك لا يبقى اعتماد على هذا التوثيق الضمني ايضاً، فلا يبقى اعتماد لا على السند ولا على المتن.

ثم ان في الهدف من التلفيق بين التفسيرين احتمالاً ذكره شيخنا المجيز الطهراني، و هو ان طبرستان في ذلك الاوان كانت مركز الزيدية، فينقدح في النفس احتمال ان تزول العباس (جامع التفسير) اليها، انما كان لترويج الحق بها، و رأى من الترويج، السعي في جلب الرغبات الى هذا التفسير (الكتاب الديني المروى عن اهل البيت عليهم السلام) الموقوف لترويجه عند جميع اهلها على ادخال بعض ما يرويه ابو الجارود

عن الامام الباقر في تفسيره، المرغوب عند الفرقة العظيمة من الزيدية الذين كانوا يسمون بالجارودية نسبة اليه (١).

ثم ان مؤلف التفسير كما روى فيه عن علي بن ابراهيم، روى عن عدة مشايخ اخر استخرجها المتتبع الطهراني في تعليقه على كتابه القيم «الذريعة الى تصانيف الشيعة» و اليك بيان بعضها:

٢- محمد بن جعفر الرزاز: قال (راوى التفسير): حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، عن يحيى بن زكريا، عن علي بن حسان، عن عبدالرحمن بن كثير، عن ابي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: «ما اصاب من مصيبة...» (٢).
و محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن الرزاز هو شيخ ابي غالب الزراري (المتوفى عام ٣٦٨) و شيخ ابن قولويه المعروف (المتوفى عام ٣٦٧ او ٣٦٩). فلا يمكن ان يكون القائل بقوله: «حدثنا» هو علي بن ابراهيم.
و الرزاز يروى عن مشايخ كثيرين.

منهم خاله محمد بن حسين بن ابي الخطاب (المتوفى عام ٢٦٢).
و منهم ابو جعفر محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري صاحب نوادر الحكمة، فقد صرح النجاشي برواية الرزاز عنه.

٣- ابو عبدالله الحسين بن محمد بن عامر الاشعري: قال (راوى التفسير): اخبرنا الحسين بن محمد بن عامر الاشعري، عن المعلى بن محمد البصرى عن ابن ابي عمير، عن ابي جعفر الثانى عليه السلام في قوله تعالى: «يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود» (٣).

و الحسين بن محمد بن عامر يروى تفسير المعلى البصرى عنه، و قد اكثر الكليني من الرواية عنه في الكافي، و يروى عنه على بن بابويه (المتوفى عام ٣٢٩) و ابن الوليد (المتوفى عام ٣٤٣) و ابن قولويه (المتوفى عام ٣٦٩).

٤- ابو علي محمد بن ابي بكر همام بن سهل: قال (راوى التفسير): حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدثنا

١. الذريعة: ج ٤، الصفحة ٣٠٨.

٢. تفسير القمى: ج ٢، الصفحة ٣٥١ سورة الحديد.

٣. تفسير القمى: ج ١، الصفحة ١٦٠ سورة المائدة.

القاسم بن ربيع، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن منخل، عن جابر، عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: «في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه» (١).

و ابو علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب الاسكافي (المتوفى عام ٣٣٦، كما ضبطه تلميذه التلعكبري) يروى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات و ابو عبدالله محمد بن ابراهيم النعماني، تلميذ الكليني في كتاب الغيبة. و قد ذكر شيخنا المجيز الطهراني ثلثة ممن روى عنه جامع التفسير، و اليك اسماء بعضهم على وجه الاجمال.

١- ابو الحسن علي بن الحسين السعد آبادي القمي الراوى عن احمد بن ابي عبدالله البرقي.

٢- الشيخ ابو علي احمد بن ادريس بن احمد الاشعري القمي (المتوفى ٣٠٦).

٣- الشيخ ابو عبدالله محمد بن احمد بن ثابت، الراوى عن الحسن بن محمد بن سماعة (المتوفى عام ٢٦٣).

٤- ابو جعفر محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري القمي، الراوى عن ابيه كتاب قرب الاسناد.

٥- محمد بن ابي عبدالله، و هو ابو الحسين محمد بن محمد بن عون الاسدي (المتوفى ٣١٢) و هو من مشايخ الكليني.

٦- حميد بن زياد النينوائي (المتوفى ٣١٠) و هو ايضاً من مشايخ الكليني.

٧- الحسن بن علي بن مهزيار، عن ابيه علي.

٨- ابو القاسم الحسن بن الراوى لتفسير الفرات عن مؤلفه، و فرات و علي بن ابراهيم كانا متعاصرين.

الى غير ذلك من المشايخ الذين يروى عنهم في هذا التفسير، مع انه لم يوجد رواية علي بن ابراهيم عن احد من هؤلاء في جميع رواياته المروية عنه في الكافي و غيره (٢).

١. تفسير القمي: ج ٢، الصفحة ١٠٤ سورة النور.

٢. لاحظ الذريعة: ج ٤، الصفحة ٣٠٧-٣٠٢.

و عندئذ لا يصح القول بأن كل ما ورد في اسناد تفسير علي بن ابراهيم القمي ثقات بتوثيق المؤلف في ديباجة الكتاب، لما عرفت ان التفسير ملفق مما رواه جامع التفسير عن علي بن ابراهيم، عن مشايخه الى المعصومين عليهم السلام و مما رواه عن عدة من مشايخه عن مشايخهم الى المعصومين عليهم السلام.

اضف الى ذلك انه لا يمكن القول بأن مراد القمي من عبارته: «رواه مشايخنا و ثقاتنا» كل من وقع في سنده الى ان ينتهي الى الامام، بل الظاهر كون المراد خصوص مشايخه بلا واسطة، و يعرب عنه عطف «و ثقاتنا» على «مشايخنا» الظاهر في الاساتذة بلا واسطة، ولما كان النقل عن الضعيف بلا واسطة من وجوه الضعف، دون النقل عن الثقة اذا روى عن غيرها، خص مشايخه بالوثاقة ليدفع عن نفسه سهم النقد و الاعتراض، كما ذكرنا في مشايخ ابن قولويه، و الا فقد ورد في اسناد القمي من لا يصح الاعتماد عليه من امهات المؤمنين فلاحظ.

٧- اصحاب الصادق عليه السلام
في رجال الشيخ

قيل: ان جميع من ذكره الشيخ في رجاله من اصحاب الصادق عليه السلام ثقات، وقد استدل عليه بما ذكره الشيخ المفيد في ارشاده، و هذا لفظه: «نقل الناس عن الصادق عليه السلام من العلوم ما سارت به الركبان، و انتشر ذكره في البلدان، ولم ينقل عن احد من اهل بيته العلماء، ما نقل عنه، ولا لقي احد منهم من اهل الاثار، و نقله الاخبار، ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن ابي عبدالله، فان اصحاب الحديث قد جمعوا اسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الاراء و المقالات فكانوا اربعة آلاف رجل» (١). و قال ابن شهر آشوب في مناقبه: «نقل عن الصادق عليه السلام من العلوم ما لم ينقل عن احد، وقد جمع اصحاب الحديث اسماء الرواة من الثقات على اختلافهم في الاراء و المقالات فكانوا اربعة آلاف رجل» (٢). و قال الشيخ محمد بن علي الفتال في روضة الواعظين: «قد جمع اصحاب الحديث اسماء الرواة عن الصادق عليه السلام من الثقات على اختلافهم في الاراء و المقالات و كانوا اربعة آلاف» (٣). و هؤلاء الاثبات الثلاثة وصفوا تلك الصفوة بالثقات و ان كان كلام الشيخ و النجاشي خالياً عن ذلك الوصف كما سيوافيك.

وقد ذكر اهل الرجال ان احمد بن محمد بن سعيد الحافظ المكنى بـ «ابي العباس» المعروف بـ «ابن عقدة» قد ضبط اصحاب الصادق عليه السلام في كتاب رجاله. قال النجاشي في ترجمته له: «كتاب الرجال و هو كتاب

١. الارشاد: الصفحة ٢٨٩ طبع ايران.

٢. المناقب: ج ٤، الصفحة ٢٤٧.

٣. روضة الواعظين: الصفحة ١٧٧.

من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام» (١).
 ومثله الشيخ في فهرسه، حيث قال: «له كتاب الرجال و هو كتاب
 من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام» (٢).
 وليس في كلام النجاشي و الشيخ توصيف رجاله بالوثاقة.
 وعلى كل تقدير، فما ذكره الشيخ المفيد لو كان ناظراً الى ما جمعه
 ابن عقدة من اصحاب الصادق عليه السلام، يكون ما ذكره الشيخ المفيد ومن
 تبعه كابن شهر آشوب و الفتال شهادة منهم على وثاقة اربعة آلاف رجل من
 اصحاب الصادق عليه السلام. هذا من جانب.
 و من جانب آخر ان الشيخ قد اخرج اسماء هؤلاء الرواة في رجاله
 مع غيرهم. قال في ديباجة رجاله: «ولم اجد لاصحابنا كتاباً جامعاً في هذا
 المعنى (اسماء الرجال الذين رووا عن النبي صلى الله عليه و آله و عن
 الائمة من بعده الى زمن القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف و من تاخر
 عنهم) الا مختصرات، قد ذكر كل انسان منهم طرفاً، الا ما ذكره ابن عقدة،
 فانه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقى الائمة عليهم السلام، و انا
 اذكر ما ذكره، و اورد من بعد ذلك من لم يذكره» (٣).
 فبملاحظة هذين الامرين تصبح النتيجة هي ان ما ذكره الشيخ من
 اسماء الرواة من اصحاب الصادق عليه السلام كلهم ثقات حسب توثيق الشيخ
 المفيد و من تبعه.
 ثم ان جماعة من المتأخرين تبعوا الشيخ المفيد و اقتفوا اثره في
 ما ذكره، و اليك نقل بعض كلماتهم.
 قال علم الدين المرتضى على بن جلال الدين عبد الحميد النسابة،
 الذى هو من علمائنا في اوائل القرن الثامن في كتابه «الانوار المضيئة»:
 «ومما اشتهر بين العامة و الخاصة ان اصحاب الحديث جمعوا اسماء الرواة
 عنه عليه السلام من الثقات على اختلافهم في الاراء و المقالات فكانوا اربعة
 آلاف» (٤).

١. فهرس النجاشي: الرقم ٢٣٣٣، الصفحة ٩٤.
 ٢. الفهرس للشيخ: الصفحة ٥٣.
 ٣. رجال الشيخ الطوسي: الصفحة ٢.
 ٤. مستدرک الوسائل: ج ٣، الصفحة ٧٧٠، والكتاب (الانوار المضيئة) مخطوط يوجد في
 مكتبة السيد ميرحامد حسين، راجع الذريعة: ج ٢، الصفحة ٤٤٢.

وقال الشيخ الطبرسي في الباب الخامس من كتابه «اعلام الوري باعلام الهدى» في ذكر مناقب الصادق عليه السلام: «ولم ينقل عن احد من سائر العلوم ما نقل عنه، فان اصحاب الحديث قد جمعوا اسامي الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في المقالات و الديانات، فكانوا اربعة آلاف رجل» (١).

ثم ان بعض المتأخرين اکتفوا بذكر عدد الرواة عن الصادق عليه السلام من دون توصيفهم بكونهم من الثقات.

١- قال المحقق في المعتبر: «انتشر عنه من العلوم الجمة ما بهر به العقول الى ان قال: و روى عنه من الرجال ما يقارب اربعة آلاف رجل» (٢).

٢- قال العلامة في الخلاصة في القسم الثاني (في ترجمة ابن عقدة) مالفظة: «قال الشيخ الطوسي: سمعت جماعة يحكون عنه انه قال: احفظ مائة وعشرين الف حديث باسانيدها و اذا كر بثلاثمائة الف حديث، و له كتب ذكرناها في كتابنا الكبير. منها كتاب اسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام اربعة آلاف رجل، و اخرج فيه لكل رجل الحديث الذي رواه، مات بالكوفة سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة» (٣).

وما ذكره الشيخ في رجاله يختلف مع ما نقله العلامة عنه حيث قال: «سمعت جماعة يحكون انه قال: احفظ مائة وعشرين الف حديث باسانيدها، و اذا كر بثلاثمائة الف حديث، روى عنه التلعكبري من شيوخوا وغيره، و سمعنا من ابن المهدي و من احمد بن محمد المعروف بابن الصلت، روي عنه و اجاز لنا ابن الصلت عنه بجميع رواياته، و مولده سنة تسع و اربعين و مائتين، و مات سنة اثنين و ثلاثين و ثلاثمائة» (٤) وقد وقفت على عبارة الشيخ في الفهرس فلاحظ، وليس في عبارة الشيخ في رجاله و فهرسه مما ذكره العلامة من عدد الرواة عنه اثر.

١. اعلام الوري: الصفحة ١٦٦-١٦٥ من الفصل الرابع.

٢. المعتبر: الصفحة ٥-٤ في ضمن الوجه الاول.

٣. الخلاصة: الصفحة ٢٠٤-٢٠٣.

٤. رجال الشيخ: في «باب من لم يرو عن الائمة» الصفحة ٤٤٢.

٣- و قال الشهيد في الذكري: «ان ابا عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام كتب من اجوبة مسائله اربعمائة مصنف لاربعمائة مصنف، و دون من رجاله المعروفين اربعة آلاف رجل من اهل العراق و الحجاز و الشام الى ان قال: و من رام معرفة رجالهم، و الوقوف على مصنفاتهم، فليطالع كتاب الحافظ ابن عقدة و فهرس النجاشي» (١).

٤- و قال الشيخ الكبير والد الشيخ البهائي مثل ما قاله المحقق في المعتبر، و اليك نضه: «و منهم جعفر الصادق عليه السلام الذي اشتهر عنه من العلوم ما بهر العقول - الى ان قال: و دون العامة و الخاصة ممن برز و مهر بتعلمه من العلماء و الفقهاء اربعة آلاف رجل، كزرارة بن اعين و...» (٢).

٥- و قال العلامة المجلسي في شرحه على الكافي بعد ما نقل ما ذكره العلامة في الخلاصة: «و ذكر الاصحاب اخباراً من ابن عقدة في كتاب الرجال، و المسموع من المشايخ انه كان كتاباً بترتيب كتب الحديث و الفقه و ذكر احوال كل واحد منهم، و روى عن كتابه خبراً او خبرين او اكثر، و كان ضعف الكافي» (٣).

ولا يخفى ان ما ذكره المجلسي يتفاوت مع ما ذكره العلامة في مختلفه، فان الظاهر من عبارة العلامة انه كان على حسب ترتيب الكتب الرجالية، و انه اخرج لكل رجل كل الاحاديث التي رواه عن الصادق عليه السلام. هذه هي الكلمات الواردة في المقام التي قد جمعها المتتبع الخبير العلامة النوري في الفائدة الثامنة من خاتمة كتاب مستدرك الوسائل وقد راجعنا نفس المصادر فنقلناها عنها.

نظرنا في الموضوع

١- ان اقصى ما يمكن ان يقال: انه صدر توثيق من الشيخ المفيد في حق اربعة آلاف رجل من اصحاب الصادق عليه السلام، و اما ان مراده هو

١. الذكري: الصفحة ٦ في ضمن الوجه التاسع.

٢. المستدرك: ج ٣، الصفحة ٧٧٠.

٣. مرآة العقول كما في المستدرك: ج ٣، الصفحة ٧٧٠.

نفس ماورد في رجال ابن عقدة، فامر مطنون او محتمل، اذ لم يكن التأليف في الرجال في هذه العصور مختصاً بابن عقدة، كيف و المؤلفون في علم الرجال من عصر الحسن بن محبوب الى زمن الشيخ الطوسي اكثر من ان يذكر (١) فلا يصح ان يقال ان الشيخ المفيد ناظر في عبارته هذه الى ما كتبه ابن عقدة مع وفور كتب الرجال، بل هي ناظرة لما جاء في الكتب الرجالية المؤلفة في تلك العصور في اصحاب الصادقين، بل الائمة الطاهرين عليهم السلام، و يؤيد ذلك ان الشيخ المفيد عبر بلفظ الجمع و قال: «ان اصحاب الحديث قد جمعوا اسماء الرواة عنه من الثقات» فتخصيص عبارة الشيخ المفيد بما جاء في رجال ابن عقدة، امر لادليل عليه.

٢- والدليل على ان المقصود من اصحاب الحديث ليس خصوص ابن عقدة، ان الشيخ قد التزم في مقدمة رجاله أن يأتي بكل ما ذكره ابن عقدة في رجاله مع زيادات لم يذكرها ابن عقدة، و مع ذلك لم يبلغ عدد اصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ اربعة آلاف.

فلو كان مقصود المفيد من اصحاب الحديث هو خصوص ما ذكره ابن عقدة، يجب ان يبلغ عدد اصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ ايضاً الى اربعة آلاف، لما التزم به الشيخ في مقدمته مع ان المذكور في رجاله لا يتجاوز عن ثلاثة آلاف و خمسين رجلاً.

نعم اعتذر عنه المحدث النوري بان ما اسقطه الشيخ في باب اصحاب الصادق عليه السلام اثبته في باب اصحاب ابي جعفر الباقر عليه السلام و في باب اصحاب ابي ابراهيم موسى بن جعفر عليه السلام، لان بعض اصحاب الصادق عليه السلام ادرك عصر الامام الباقر عليه السلام كما ادرك عصر الامام الكاظم عليه السلام، فاكتمى الشيخ في رجاله في الباب المعقود لخصوص اصحاب الصادق عليه السلام بذكر من اختص بالصادق ولم يدرك الامام الباقر، ولا الامام الكاظم عليهما السلام، ولكن «ابن عقدة» جعل المناط كل من روى عن الصادق عليه السلام و ان كانت له رواية عن غيرهما (٢).

١. لاحظ مصنفى المقال للعلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني.

٢. مستدرک الوسائل: ج ٣، الصفحة ٧٧٣.

ولكن الاعتذار غير موجه، لان ابا العباس ابن عقدة قد افرد لاصحاب كل امام قبل الصادق عليه السلام كتابا خاصا. قال الشيخ في فهرسه: «وله كتاب من روى عن امير المؤمنين عليه السلام، و كتاب من روى عن الحسن والحسين، كتاب من روى عن علي بن الحسين عليهم السلام و اخباره، و كتاب من روى عن ابي جعفر محمد بن علي عليه السلام و اخباره، كتاب من روى عن زيد بن علي و مسنده، كتاب الرجال و هو كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام» (١).

و مع هذا التصريح لا يصح هذا الاعتذار، نعم لو كان ابو العباس ابن عقدة مكتفياً في التأليف بذكر خصوص اصحاب الامام الصادق عليه السلام امكن ان يقال ان ما اسقطه الشيخ من اصحابه، ادرجه في اصحاب الامامين الهمامين، الباقر و الكاظم عليهما السلام، و المفروض ان ابن عقدة قد افرد لاصحاب الامام ابي جعفر عليه السلام كتابا خاصا و ان لم يؤلف في اصحاب الامام الكاظم عليه السلام كتابا.

٣- ان الظاهر من عبارة المتتبع، العلامة النورى، ان ابن عقدة هو الذى وثقهم حيث قال: «الذين وثقهم ابن عقدة، فانه صنف كتابا في خصوص رجاله، و انهاهم الى اربعة آلاف، و وثق جميعهم» (٢) مع ان العبارات الحاكية لعمل ابن عقدة ليست فيها اية اشارة الى توثيق ابن عقدة، و انما الظاهر من عبائر النجاشى و الشيخ فى رجالهما و فهرسه هو ان ابن عقدة جمع اسماء الرواة عنه، لا انه وثقهم، و بذلك يسقط البحث الذى عقده العلامة النورى فى توثيق ابن عقدة، فانه زيدي، و هل يكون توثيقه حجة اولاً؟ و قد اطنب الكلام فيه لاحظ الصفحة ٧٧٣.

٤- ان المراجع لما نقلناه من المشايخ يقف على ان المصدر الاساسى لوثاقة هؤلاء الرواة من اصحاب الصادق عليه السلام هو الشيخ المفيد، و اما البواقى فقد اقتفوا اثره، و تؤيد ذلك وحدة كثير من العبارات، على ان عدة من المشايخ قد اقتفت الشيخ المفيد فى عدد الرواة، من غير تصريح بكونهم ثقات اولاً، كما اوغرنا اليه.

١. الفهرس: الصفحة ٥٢.

٢. المستدرک: ج ٣، الصفحة ٧٧٠.

نعم قد اسند الشيخ الحر العاملي في ترجمة «خليفة بن اوفى» التوثيق الى المفيد و ابن شهر آشوب و الطبرسي، من دون اسناده الى ابن عقدة. قال: «ولو قيل بتوثيقه (خليفة) و توثيق اصحاب الصادق عليه السلام الا من ثبت ضعفه لم يكن بعيداً، لان المفيد في الارشاد، و ابن شهر آشوب في معالم العلماء، و الطبرسي في اعلام الوري، قد وثقوا اربعة آلاف من اصحاب الصادق عليه السلام و الموجود منهم في جميع كتب الرجال و الحديث، لا يبلغون ثلاثة آلاف. و ذكر العلامة وغيره ان ابن عقدة جمع الاربعة آلاف المذكورين في كتب الرجال» (١).

٥- الاعتماد على هذا التوثيق و ان صدر من شيخ الامة و مفيدها و ايده جماعة من الاصحاب، مشكل جداً، لانه ان اراد بذلك ان اصحاب الصادق عليه السلام كانوا اربعة آلاف و كلهم كانوا ثقات، فهذا اشبه بما عليه الجمهور من ان اصحاب النبي صلى الله عليه وآله كلهم كانوا عدولا، و ان اراد ان اصحاب الصادق عليه السلام كانوا كثيرين، الا ان الثقات منهم كانوا اربعة آلاف، فهذا امر يمكن التسالم عليه لكنه غير مفيد، اذ ليس لنا طريق الى معرفة الثقات منهم، و ليس لنا دليل على ان ما ذكره الشيخ في رجاله كلهم من الثقات.

٦- اضعف الى ذلك ان الشيخ قد ضعف عدة من اصحاب الصادق عليه السلام. فقال في الباب المختص بهم: «ابراهيم بن ابي حية ضعيف، الحارث بن عمر البصري ابو عمر ضعيف الحديث، عبدالرحمن بن الهلقام ضعيف، عمرو بن جميع البصري الازدي ضعيف الحديث، محمد بن حجاج المدني منكر الحديث، محمد بن عبدالملك الانصاري الكوفي ضعيف، محمد بن مقلاص الاسدي الكوفي ملعون غال» (٢) الى غير ذلك من العبارات في حق بعض اصحابه، فكيف يمكن ان يقال: ان كل ما جاء به رجال الشيخ نفس ما ذكره الشيخ المفيد.

٧- نعم قد اتعب المتتبع العلامة النوري نفسه الشريفة في توجيه هذه التصريحات بوجود الضعاف بين اصحاب الصادق عليه السلام بما لا يمكن

١. امل الآمل: ج ١، الصفحة ٨٣ لاحظ ترجمة «خليفة بن اوفى».

٢. لاحظ رجال الشيخ: الصفحة ١٤٦، ١٧٨، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣٠٢.

الاعتماد عليه، فقال: «ان المراد من الضعف ما لا ينافي الوثاقة كالرواية عن الضعفاء، او رواية الضعفاء عنه، او الاعتماد على المراسيل، او الوجدادة (١) او رواية ما ظاهره الغلو و الجبر و التشبيه» (٢).
 و انت ترى ان ما ذكره من التوجيه خلاف الظاهر جداً، و الرواية عن الضعفاء و الاعتماد على المراسيل و ان كان من اسباب الضعف عند القدماء، لكن الانصاف انه اذا اريد الضعف من هذه الناحية يجب ان يصرح به، ولو اطلق، فالظاهر ان الضعف راجع الى نفسه.
 اضف الى ذلك انه قال في حق بعضهم: «ملعون غال».
 فقد خرجنا بهذه النتيجة: انه لم يثبت التوثيق العمومي لاصحاب الامام الصادق عليه السلام الموجودة في رجال الشيخ او ما بأيدينا في كتب الرجال.

١. المراد من الوجدادة نقل الحديث بمجرد وجوده في كتاب من دون ان يكون له طريق الى نفس الكتاب.
 ٢. المستدرک: ج ٣، الصفحة ٧٢٣.

٨ - هل شيخوخة الاجازة دليل
الوثاقة عند المستجيز ؟

ان قسماً من مشايخ الاجازة الذين يجيزون رواية اصل او كتاب
غيرهم، غير موصوفين في كتب الرجال بالوثاقة، فهل استجازة الثقة عن
واحد منهم آية كونه ثقة او لا؟ و هذا نظير ما روى الصدوق و الشيخ
كثيراً من الاصول و الكتب بالاستجازة عن عدة من المشايخ الذين يعدون
من مشايخهما في الرواية، فهل استجازة دينك العلمين او غيرهما من هؤلاء
دليل على وثافتهم مطلقاً او عند المستجيزين خاصة او لا يدل على شيء من
ذلك؟

توضيحه مع تحقيقه

لو قلنا ان رواية الثقة عن شخص آية كون المروى عنه ثقة عند
الراوي، فلا كلام في كون مشايخ الاجازة لامثال الصدوق و الشيخ و
غيرهما ثقات، لكن ذلك الاصل مما لا اصل له، الا اذا اكثر الرواية عنه،
كما سيوافيك، و قد عقد المحقق الداماد فصلاً خاصاً في رواشحه، فراجع
الراشحة الثلاثة و الثلثين: الصفحة ١٠٤، و الكلام في المقام على غير هذا
الاصل. فنقول: ان الاجازة على اقسام:

١- ان يجيز الشيخ كتاب نفسه، فيشترط في الشيخ المجيز ما يشترط
في سائر الرواة من الوثاقة و الضبط، و حكم شيخ الاجازة في هذا المجال
حكم سائر الرواة الواقعيين في سند الحديث، فيشترط فيه ما يشترط فيهم،
ولا يدل استجازة الثقة على كونه ثقة حتى عنده، ان لا تريد الاستجازة على
رواية الثقة عنه، فكما انها لا تدل على وثاقة المروى عنه، فهكذا الاستجازة،
فيجب احراز وثاقة المجيز من طريق آخر.

نعم لو كان جميع احاديث كتابه مطابقاً لاحاديث كتاب معتبر، يكون احاديثه مقبولة سواء اكان في نفسه ثقة او ضعيفاً، ولذا قال ابن الوليد استاذ الصدوق في «محمد بن اورمة» المطعون فيه بالغلو: «ان كل ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فانه يعتمد عليه و يفتى به، وكل ما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد» (١).

غير ان تحصيل هذا الشرط مما لا يمكن في هذه العصور، لاندراس المصنفات و الاصول بعد الشيخ الطوسي، فقد اصبحت تلك الكتب بعد الجوامع الثانوية (الكتب الاربعة) مرغوبة عنها، لعدم احساس الحاجة الى كتابتها و استنساخها مع وجود تلك الجوامع، خصوصا بعد كلام الشيخ في آخر الاستبصار حيث قال: «و ارجو من الله تعالى ان تكون هذه الكتب الثلاثة (التهذيب و الاستبصار و النهاية) التي سهل الله تعالى الفراغ منها، لا يحتاج معها الى شيء من الكتب و الاصول، لان الكتاب الكبير الموسوم بـ «تهذيب الاحكام» يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليه والمختلف فيه، و كتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع ابواب الفقه و ذكر جميع ما روى فيه، على وجه يصغر جمعه و تكثر فائده و يصلح للحفظ، و هذا الكتاب يشتمل على جميع ما روى من الاخبار المختلفة و بيان وجه التأويل فيها والجمع بينها» (٢).

٢- اذا اجاز كتاب غيره و كان انتساب الكتاب الى مصنفه مشهوراً الاجازة، لاجل مجرد اتصال السند، لا لتحصيل العلم بالنسبة الى مصنفه. و الاجازات الرائجة بالنسبة الى الكتب الاربعة وغيرها من المؤلفات الحديثية المشهورة كلها من هذا القبيل، فليست الاجازة الا لاجل تحصيل اتصال السند و تصحيح الحكاية عند نقل الحديث عن شيخ الاجازة بلفظ «حدثنا» الى ان يصل الى ارباب الكتب الاربعة و ينتهي السند الى المعصوم عليه السلام، و في هذه الصورة لا يحرز وثاقة الشيخ بالاستجازة

١. قال النجاشي: «وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد انه قال: محمد بن اورمة طعن عليه بالغلو، فكل ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به وما تفرد به فلا تعتمد» لاحظ فهرس النجاشي: الرقم ٨٩١.

٢. الاستبصار: ج ٤، الصفحة ٣٠٥.

ايضاً، لان نسبة الكتب الى اربابها ثابتة، و انما الغاية من تحصيلها، تصحيح الحكاية و التمكن من القول بـ «حدثنا» الى ان ينتهي الامر الى الامام، و يكفي فيه نفس الاجازة سواء كان المجيز ثقة ام لا.

ثم ان الظاهر من الصدوق بالنسبة الى الكتب التي اخذ منها الحديث في «الفقيه» انها كتب مشهورة، عليها المعول و اليها المرجع، و ان ما ذكره في المشيخة في آخر الكتب، لاجل تحصيل اتصال السند لا لتصحيح نسبة الكتاب الى مؤلفه، فلاندل استجازته على وثاقه من روى عنهم هذه الكتب.

توضيحه، ان الشيخ الكليني ذكر تمام السند في كتابه «الكافي»، فبدأ الحديث باسم شيخ الاجازة عن شيخه الى ان ينتهي الى الشيخ الذي اخذ الحديث عن كتابه، حتى يصل الى الامام، و هذا سيرته في غالب الروايات الاماخذ.

لكن الشيخ الصدوق و كذا الشيخ الطوسي قد بنيا على حذف اوائل السند و الاكتفاء باسم من اخذ الحديث من اصله و مصنفه، حتى يصل السند الى الامام، ثم وضعوا في آخر كتبهم «مشيخة» يعرف بها طريقتهما الى من اخذوا الحديث من كتابه، فهي المرجع في اتصال السند في اخبار كتابهما، و ربما اخلا بذكر السند الى بعض اصحاب الكتب فصار معلقا. هذا هو دأب الشيخين الصدوق و الطوسي.

و الظاهر من مقدمة «الفقيه» ان الكتب التي اخذ الصدوق منها الاحاديث و بدأ السند باسمي مؤلفيها، كتب مشهورة معروفة غير بحاجة الى اثبات النسبة، فوجود السند، الى هذه الكتب و عدمه سواسية.

قال في مقدمة الفقيه: «و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و اليها المرجع مثل كتاب «حريز بن عبدالله السجستاني، و كتاب عبيدالله بن علي الحلبي، و كتب علي بن مهزيار الاهوازي، و كتب الحسين بن سعيد، و نوادر احمد بن محمد بن عيسى، و كتاب «نوادير الحكمة» تصنيف محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري و كتاب الرحمة لسعد بن عبدالله، و جامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد، و نوادر محمد بن ابي عمير، و كتب المحاسن لاحمد بن ابي عبدالله البرقي،

و رسالة ابي الى و غيرها من الاصول و المصنفات التي طرقي اليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي و اسلافي» (١).

وهذه العبارة من المحدث الاكبر نص على ثبوت نسبة هذه الكتب الى مؤلفيها، و لم يكن هناك اى حاجة الى طريق يدل على النسبة، و ان ما اتى به في المشيخة من الاسماء لمجرد اتصال السند، فلو اكتفينا بمثل هذا التنصيص من الصدوق، لكان البحث عن صحة طريق الصدوق وعدمها بالنسبة الى هذه الكتب و نظائرها بحثاً زائداً غير مفيد، اللهم الا في الكتب غير المعروفة التي لم تثبت نسبتها الى مؤلفيها، لو نقل عنها فيه، و الى ذلك كان يميل السيد المحقق البروجردى - قدس سره - في درسه الشريف عند ما افاض البحث في المشيخة، و بذلك يعلم وجه ما افاده الشيخ الطوسى من تقديم رواية السامع على رواية المستجير الا فيما اذا روى المستجير باجازه اصلا معروفا او مصنفا مشهورا فيسقط الترجيح (٢).

و بذلك يمكن ان يقال: ان البحث عن طرق الشيخ الطوسى ايضا الى اصحاب الكتب المعروفة الثابتة نسبتها الى مؤلفيها، بحث زائد غير مفيد، فلا وجه لعد الحديث ضعيفا او حسنا لاجل ضعف طريقه او عدم وثاقه مشايخ اجازته الى هذه الكتب.

نعم، الكلام في تشخيص حال هذه الكتب من حيث ثبوت انتسابها الى مؤلفيها و عدمه لولا الاحراز، يدخل في القسم الثالث الذى سيوافيك الكلام فيه.

قال المحقق التستري: «لو كنا نعرف الاصول المشهورة و المصنفات المعروفة كالقدمات، حكمنا بصحة كثير من احاديث الكافى التي حكموا بعدم صحتها بالاصطلاح الحادث المتأخر، فان اكثر الوسائط، مشايخ اجازة، و اكثر احاديثها مأخوذة من مصنفات اصحاب الائمة و اصولهم، و ذكر سائر المشايخ لمجرد اتصال السلسلة كما هو ديدن اصحاب الحديث، كالمفيد فى ارشاده عند الاخذ من الكافى، و الصدوق فى غير فقيهه، و الشيخ فى الجزئين الاولين من استبصاره، لكن الاسف ضياع تلك الاصول

١. الفقيه: ج ١، الصفحة ٤-٣.

٢. عدة الاصول: الصفحة ٥٧ طبع الهند.

و المصنفات» (١).

اما استثناء الفقيه، فلما عرفت من ان الصدوق لا يذكر في بدء السند الا اسم الشخص الذى اخذ الحديث عن كتابه، ولا يذكر مشايخ الاجازة الا فى خاتمة الكتاب المسماة بالمشيخة، وقد عرفت ان البحث عن طرق الصدوق غير مفيد، لان الكتب المنقولة عنها معروفة مشهورة.

و اما استثناء الجزئين الاولين من الاستبصار، فلانه سلك فيهما على غير النحو الذى سلك فى بقية الكتاب. قال فى آخر الاستبصار: «و كنت سلكت فى اول الباب ايراد الاحاديث باسانيدها و على ذلك اعتمدت فى الجزء الاول و الثانى، ثم اختصرت فى الجزء الثالث و عدلت على الابتداء بذكر الراوى الذى اخذت الحديث من كتابه او اصله، على ان اورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب والاصول، حسب ما عملته فى كتاب تهذيب الاحكام - الى ان قال: فما ذكرته عن محمد بن يعقوب...» (٢).

و الحاصل، انه لو كانت نسبة الكتب التى اخذ منها الحديث الى مؤلفيها، مثل نسبة كتاب الكافى الى مؤلفه او ادنى منها، لمادلت الاستجازة على وثاقه مجيزها و ايضا لما ضر عدم وثاقه شيخ الاجازة فضلا عن كونه مشكوك الوثاقه بالنقل عن هذه الكتب، لما عرفت ان نسبة الكتب التى اخذ الصدوق عنه الحديث الى مؤلفيها، كمثل نسبة الكافى الى مؤلفه او اقل منها بقليل، وقد عرفت ان البحث عن طرق الصدوق الى الكتب غير مفيدة و وافقنا فى ذلك المحقق التستري حيث قال: «بل يمكن ان يقال بعدم الاحتياج الى ما فعل فى طرق الصدوق، حيث انه صرح فى الفقيه بمعرفة طرقه الى الكتب و ان الكتب فى نفسها مشهورة» (٣) وقد عرفت منا ما ذكره السيد المحقق البروجردى فى درسه.

و اما «التهذيبان» فلو كنا متمكنين من تشخيص الكتب الثابتة نسبتها الى مؤلفيها عن غيرها، لاستغنيانا عن كثير من المباحث التى تدور

١. قاموس الرجال: ج ١، الصفحة ٦٠.

٢. الاستبصار: ج ٤، الصفحة ٣٠٥-٣٠٤ طبع النجف.

٣. قاموس الرجال: ج ١، الصفحة ٥٩.

حول مشيخة الشيخ الطوسي حتى صارت سبباً لتقسيم احاديثها حسب اختلاف حال المشايخ الى الصحيح و الموثق و الحسن و الضعيف، لان جميع الوسائط بينه و بين صاحب الكتاب، او صاحب الاصل، في الحقيقة مشايخ اجازة لكتاب الغير و اصله، ولكنه امنية لاتحصل الا بالسعي الجماعي في ذاك المجال، و قيام لجنة بالتحقيق في المكتبات.

٣- اذا اجاز رواية كتاب لم تثبت نسبتها الى مؤلفه الا بواسطة الشيخ المجيز - ولاشك انه تشترط وثاقة الشيخ المجيز عند المستجيز، اذ لولاه لما ثبت نسبه الى المؤلف، و بدونها لا يثبت الكتاب و لاما احتواه من السند و المتن و عادت الاجازة امرا لغوا - فلو كان توثيق المستجيز او ثبوت و وثاقة المجيز عند المستجيز كافيا لنا نأخذ بالرواية.

و باختصار، ان الهدف الاسمي في هذا القسم من الاستجازة والاستمداد من ذكر الطريق الى اصحاب هذه الكتب، هو اثبات نسبة هذه الكتب الى اصحابنا و مؤلفيها لاغير، و لا يتحقق هذا الهدف الا ان يكون الشيوخ المجيزون واحدا بعد واحد، ثقات يعتمد على قولهم، فلو لم يكن الشيخ ثقة عند المستجيز، لما كان للاستناد اليه أية فائدة.

و بالجملة، الفائدة العليا من ذكر الطريق في المشيخة، هو اثبات نسبة هذه الكتب الى مؤلفيها، اثباتا لاغبار عليه، و هذا الهدف لا يتحقق عند المستجيز الا بكون شيخ الاجازة ثقة عنده، و الا فلو كان مجهولا او ضعيفا او مطعوناً باحدى الطرق، لما كان لهذه الاستجازة فائدة. و هذا هو ما يعنى به من ان شيخوخة الاجازة دليل على وثاقة الشيخ عند المستجيز.

وربما يقال بان الحسن بن محمد بن يحيى، المعروف بابن اخي طاهر، عرفه النجاشي بقوله: «روى عن المجاهيل احاديث منكورة. رأيت اصحابنا يضعفونه و مات في شهر ربيع الاول سنة ٣٥٨» (١). مع انه من مشايخ الاجازة للتلعكبرى. قال الشيخ في رجاله: «روى عنه التلعكبرى و سمع منه سنة سبع وعشرين و ثلاثمائة الى سنة خمس وخمسين وله منه اجازة» (٢).

١. فهرس النجاشي: الرقم ١٤٩.

٢. رجال الشيخ: الصفحة ٤٦٥، الرقم ٢٣، في باب من لم يرو عن الائمة.

ولكنه لا ينافي ما ذكرنا، لامكان ثبوت وثاقته عند المستجيز كما لا يخفى، فلو كان ثبوت وثاقته عند المستجيز كافيا لنا، ما لم يدل دليل على خلافه، نأخذ بالحديث اذا وقع في السند والا فلا.

٩- الوكالة عن الامام عليه السلام

ربما تعد الوكالة من الامام، طريقاً الى وثاقة الراوى، لكنه لا ملازمة بينها و بين وثاقته، نعم لو كان و كيلا فى الامور المالية، تكون ذلك اماره على كونه اميناً فى الامور المالية، و اين هو من كونه عادلا، ثقة ضابطاً؟ نعم اذا كان الرجل و كيلا من جانب الامام طيلة سنوات، و لم يرد فيه ذم يمكن ان تكون قرينة على وثاقته و ثبات قدمه، اذ من البعيد ان يكون الكاذب و كيلا من جانب الامام عدة سنوات و لا يظهر كذبه للامام فيعزله.

و ربما يستدل على وثاقة كل من كان و كيلا من قبل المعصومين بما رواه الكليني عن على بن محمد، عن الحسن بن عبدالحميد، قال: شككت فى امر «حاجز» فجمعت شيئاً، ثم صرت الى العسكر، فخرج الى ليس فينا شك و لا فى من يقوم مقامنا؛ بأمرنا، رد ما معك الى حاجز بن يزيد» (١).

فلو لم تكن الوكالة ملازمة للعدالة، لما كان للذم معنى.

لكن الرواية اخص من المدعى، فان الظاهر ان المراد الوكلاء المعروفون الذين قاموا مقام الأئمة بأمرهم، و هذا غير كون الرجل و كيلا للامام فى امر ضيعته او امر من الامور.

١٠- كثرة تخريج الثقة عن شخص

ان نقل الثقة عن شخص لا يدل على كون المروى عنه ثقة، لشيوع نقل الثقات من غيرهم نعم كانت كثرة النقل عن الضعاف امراً مرغوباً عنه بين المشايخ وكانت معدودة من جهات الضعف، ولأجل هذا اخرج احمد بن محمد بن عيسى القمي، زميله احمد بن محمد بن خالد عن قم، لكثرة النقل عن الضعفاء وقال العلامة في الخلاصة: «انه اكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل قال ابن الغضائري: طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه، انما الطعن فيمن يروى عنه، فانه كان لا يبالي بمن اخذ، على طريقة اهل الاخبار، و كان احمد بن محمد بن عيسى ابعد من قم، ثم اعاده اليها واعتذر اليه» (١). و قال النجاشي في ترجمة سهل بن زياد: «كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، و كان احمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب و اخرج من قم الى الري و كان يسكنها» (٢). و على ضوء هذا يمكن ان يقال: ان كثرة تخريج الثقة عن شخص دليل على وثاقته لوجهين:

الاول: ما عرفت ان كثرة الرواية كانت تعد من اسباب الضعف حتى آل امر احمد بن محمد بن خالد، و سهل بن زياد الادمي الى الاقصاء من قم. الثاني: ان كثرة النقل آية كون المروى عنه ثقة، و الا عاد النقل لغواً و مرغوباً عنه، و هذا بخلاف قلة النقل، فانه - مع كونه امراً متعارفاً - يمكن ان يكون للنقل غايات اخرى، غير الاعتماد و هو تعصيد سائر الروايات و النقول، و هذا منتفية فيما اذا كثر النقل عن شخص.

١. الخلاصة: القسم الاول، الصفحة ١٤.

٢. فهرس النجاشي: الرقم ٤٩٠.

هذا وان صاحب المستدرک قد فرط في تكثير اسباب التوثيق و جعل نقل الثقة عن شخص آية كون المروى عنه ثقة، و تمسك بوجود غير نافعة يقف عليه السابر في كتابه.

هذه نهاية الدراسة حول التوثيقات العامة، فقد عرفت الصحيح عن السقيم، و ان المفيد منها قليل بالنسبة الى غيره.

و بذلك نختم الحديث حول هذا الموضوع ونخوض في موضوع آخر، وهو بيان مدى اعتبار الكتب الاربعة من حيث الصحة والاعتبار، وهو بحث قيم لا يستغنى عنه الفقيه، كما انه لا يمكن ان يكتفى بماورد في هذه الدراسة، بل لابد من مواصلة البحث والدراسة في هذا المجال، بدقة ومزيد اعان.

الفصل الثاني

دراسة حول الكتب الأربعة

- ١- الكافي
- ٢- من لا يحضره الفقيه
- ٣- التهذيب والاستبصار

١ - تقييم احاديث

«الكافي»

ان البحث عن كتاب الكافي للشيخ الاجل الكليني يقع على وجهين:
الاول: هل كل من ورد في اسناد الكافي ثقة او لا؟ وهذا هو الذي
استقصينا البحث عنه عند البحث عن ادلة نفاة الحاجة الى علم الرجال و
اوضحنا الحال فيه فلا نعود اليه.

الثاني: هل هناك قرائن تدل على ان كل ما ورد فيه من الروايات
صحيح، بمعنى انه معتبر يصح العمل به او لا؟ وهذا ما نبحت عنه في المقام،
و لنقدم كلمة في حق المؤلف و كتابه.

ان كتاب الكافي احد الكتب الاربعة التي عليها تدور رحي استنباط
مذهب الامامية، فان ادلة الاحكام و ان كانت اربعة (الكتاب و السنة و العقل
و الاجماع) على ما هو المشهور بين الفقهاء، الا ان الناظر في فروع الدين
يعلم ان العمدة في استعمال الفرائض و السنن، والحلال والحرام، هو الحديث
و ان الحاوي لجلها، هو الكتب الاربعة، و كتاب الكافي بينها كالشمس بين
نجوم السماء، و المؤلف اغنى من التوصيف و اشهر من التبجيل.

فقد وصف الشيخ المفيد في شرح عقائد الصدوق كتاب الكافي بأنه
اجل كتب الشيعة و اكثرها فائدة (١).

و قال المحقق الكركي في اجازته للقاضي صفى الدين عيسى: «و
منها جميع مصنفات و مرويات الشيخ الامام السعيد الحافظ المحدث الثقة،
جامع احاديث اهل البيت عليهم السلام ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني،
صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمى بالكافي، الذي لم يعمل مثله...،
و قد جمع هذا الكتاب من الاحاديث الشرعية، و الاسرار الربانية ما لا يوجد

في غيره، وهذا الشيخ يروى عن لايتناهي كثرة من علماء اهل البيت عليهم السلام ورجالهم ومحدثيهم مثل علي بن ابراهيم بن هاشم... الخ» (١). وقال الشيخ حسين والد شيخنا البهائي في الكتاب الموسوم بـ «وصول الاخير»: «اما كتاب الكافي، فهو للشيخ ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، شيخ عصره في وقته، ووجه العلماء والنبلاء، كان اوثق الناس في الحديث و انقدهم له واعرفهم به، صنف كتاب الكافي و هذبه في عشرين سنة، و هو يشتمل على ثلاثين كتاباً يحتوي على ما لا يحتوي عليه غيره» (٢).

وقال العلامة المجلسي في مقدمة شرحه على الكافي: «وايبدأت بكتاب الكافي للشيخ الصدوق ثقة الاسلام مقبول طوائف الانام، ممدوح الخاص و العام، محمد بن يعقوب الكليني - حشره الله مع الائمة الكرام - لانه كان اضبط الاصول و اجمعها و احسن مؤلفات الفرقة الناجية و اعظمها» (٣). الى غير ذلك من كلمات الثناء والاطراء مما لا مجال لذكرها.

قال النجاشي في ترجمة الكليني: «محمد بن يعقوب بن اسحاق ابو جعفر الكليني - وكان خاله علان الكليني الرازي - شيخ اصحابنا في وقته بالري و وجههم، وكان اوثق الناس في الحديث و اثبتهم. صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي في عشرين سنة، شرح كتبه: كتاب العقل، كتاب فضل العلم - الى ان عد احداً و ثلاثين كتاباً» (٤).

ثم ان صاحب لؤلؤة البحرين نقل عن بعض مشايخه المتأخرين: «اما الكافي فجميع احاديثه حصرت في ستة عشر الف حديث و مائة و تسعة و تسعين حديثاً، الصحيح منها باصطلاح من تأخر خمسة آلاف و اثنان وسبعون حديثاً، و الحسن مائة و اربعة و اربعون حديثاً، و الموثق، الف حديث و ثمانية عشر حديثاً، و القوي منها اثنان و ثلاثمائة، و الضعيف منها اربعمائة و تسعة آلاف و خمسة و ثمانون حديثاً» (٥).

١. بحار الانوار: ج ١٠٨، الصفحة ٧٦-٧٥.

٢. مستدرک الوسائل: ج ٣، الفائدة الرابعة، الصفحة ٥٣٢.

٣. مرآة العقول: ج ١، الصفحة ٣٤.

٤. فهرس النجاشي: بالرقم ١٠٢٦.

٥. لؤلؤة البحرين للمحدث البحراني الطبعة القديمة غير المرقمة في احوال شيخنا الكليني و ذكر بعد هذا عدد سائر الكتب الثلاثة.

وقال المحقق المنتبِع المحدث النورى بعد نقل ذلك الكلام: «الظاهر ان المراد من القوى ما كان بعض رجال سنده او كله، الممدوح من غير الامامى و لم يكن فيه من يضعف به الحديث». (١).

وقال الشهيد فى الذكرى: «ان ما فى الكافى يزيد على ما فى مجموع الصحاح الستة للجمهور و عدة كتب الكافى اثنان و ثلاثون» (٢).

قال فى كشف الظنون نقلاً عن الحافظ ابن حجر: «ان جميع احاديث صحيح البخارى بالمكرر، سوى المعلقات و المتابعات، على ما حررته و حققته، سبعة آلاف و ثلاثمائة و سبعة و تسعون حديثاً، و الخالص من ذلك بلا تكرير الفا حديث و ستمائة و حديثان، و اذا انضم اليه المتون المعلقة المرفوعة و هى مائة و خمسون حديثاً، صار مجموع الخالص الفى حديث و سبعمائة واحداً و ستين حديثاً.

و روى ايضاً عن مسلم ان كتابه اربعة آلاف حديث دون المكررات و بالمكررات سبعة آلاف و مائتان و خمسة و سبعون حديثاً.

وقال ابوداود فى اول سننه: «وجمعت فى كتابى هذا اربعة آلاف حديث و ثمانية احاديث من الصحيح و ما يشبهه و ما يقاربه» (٣).

وقد جمع الامام ابو السعادات مبارك بن محمد ابن الاثير الجزرى (المولود عام ٥٤٤، و المتوفى عام ٦٠٦) جميع ما فى هذه الصحاح فى كتاب اسماء جامع الاصول من احاديث الرسول، فبلغ عدد احاديثه «٩٤٨٣». قال ياقوت فى معجمه جمع الجزرى فيه بين البخارى و المسلم و الموطأ و سنن ابى داود و سنن النسائى و الترمذى، عمله على حروف المعجم و شرح غريب الاحاديث و معانيها و احكامها و صنف رجالها و نبه على جميع ما يحتاج اليه منها (٤).

هذا حال الكتاب و مكانته و اليك بيان مدى صحة رواياته.

١. مستدرک الوسائل: ج ٣، الفائدة الرابعة، الصفحة ٥٤١.

٢. الذكرى: الصفحة ٦.

٣. كشف الظنون، كما فى المستدرک: ج ٣، الصفحة ٥٤١. لاحظ فتح البارى فى شرح احاديث

البخارى: ج ١، الصفحة ٤٦٥، الفصل العاشر فى عد احاديث الجامع.

٤. راجع الى مقدمة جامع الاصول: الجزء ١٢.

الصحيح عند القدماء والمتأخرين

تقسيم الحديث الى الاقسام الاربعة المشهورة تقسيم جديد حدث من زمن الرجالي السيد احمد بن طاوس استاذ العلامة و ابن داود الحلبيين، بعد ما كان التقسيم بين القدماء ثنائياً غير خارج عن كون الحديث معتبراً او غير معتبر، فما ايده القرائن الداخلية كوثيقة الراوى، او الخارجية كوجوده فى اصل معتبر معروف الانتساب الى جماعة كزرارة ومحمد بن مسلم والفضيل ابن يسار، فهو صحيح، اى معتبر يجوز الاستناد اليه، و الفاقد لكلتا المزيين غير صحيح، بمعنى انه غير معتبر لا يمكن الركون اليه، و ان امكن ان يكون صادراً عنهم.

هذا هو التقسيم المعروف بين القدماء الى عصر الرجالي المعروف ابن طاوس.

اما بعده، فقد آل الامر الى التقسيم الرباعى، بتقسيمه الى صحيح و موثق و حسن و ضعيف، و اما الباعث لهذا التقسيم و رفض التقسيم الدارج بين القدماء، فليس هنا محل ذكره، و لعل السبب هو ان القرائن المورثة للاطمئنان آل الى القلة و الندرة حسب مرور الزمان، و اوجب ضياع الاصول و المصنفات المؤلفة بيد اصحابهم الثقات، فالتجأ الى وضع التقسيم الرباعى الذى يبتنى على ملاحظة السند و احوال الراوى، و على كل تقدير فهناك اصطلاحان للحديث الصحيح.

والهدف من البحث هنا، هو استعراض صحة احاديث الكافى حسب اصطلاح القدماء، اعنى اعتبارها لاجل القرائن الداخلية او الخارجية، و ممن

اصر بذلك شيخ مشايخنا المحدث النورى فى الفائدة الرابعة من خاتمة المستدرک، و اعتمد فى ذلك على وجوه اربعة، اهمها الوجه الرابع الذى استعرضناه عند البحث عن ادلة نفاة الحاجة الى علم الرجال، لانه كان وجهاً عاماً يعم الكافي و غيره من سائر الكتب الاربعة، وهو الاعتماد على ما صرح به مؤلفوه على صحة ماورد فيها، و قد عرفت مدى متانة ذلك الوجه، و هنا نستعرض الوجوه الثلاثة الباقية، فهى حسب اعتقاده تثبت اعتبار احاديثه و تغنى الباحث عن ملاحظة حال آحاد رجال سند الاخاديث المودعة فيه، و تورث الوثوق و الاطمئنان بصدورها و صحتها بالمعنى المعروف بين القدماء، و اليك تلك الوجوه الثلاثة.

الوجه الاول: المدائح الواردة حول الكافي

ان المدائح الواردة فى حق الكتاب، تقتضى غناء الفقيه عن ملاحظة آحاد رواته، و اليك المدائح اجمالاً و ان مر تفصيلها فى صدر البحث.

١- وصفه الشيخ المفيد فى شرح عقائد الصدوق بأنه اجل كتب الشيعة و اكثرها فائدة.

٢- و عرفه المحقق الكركى فى اجازته للقاضى صفى الدين عيسى بانه لم يعمل مثله.

٣- وقال الشهيد فى اجازته للشيخ زين الدين ابى الحسن على بن الخازن: «لم يعمل للامامية مثله».

٤- وقال محمد امين الدين الاسترآبادى: «وقد سمعنا من مشايخنا و علمائنا انه لم يصنف فى الاسلام كتاب يوازيه او يدانيه».

٥- و وصفه العلامة المجلسى بانه اضبط الاصول و اجمعها و احسن مؤلفات الفرقة الناجية و اعظمها.

و هذه المدائح لاترجع الى كبر الكتاب و كثرة احاديثه، فان مثله و اكبر منه ممن تقدم او تأخر عنه، كان كثيراً متداولاً بينهم، كالمحسن لاحمد بن محمد بن خالد البرقى، و نوادر الحكمة لمحمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري، و انما هى لاجل اتقانه و ضبطه و تثبته.

اقول: لا يخفى انه يستفاد من هذه المدائح اعتبار الكتاب بما هو هو، فى مقابل عدم صلاحيته للمرجعية والمصدرية، لانه لازم قولهم «اجل الكتب و اكثرها فائدة» او «انه لم يعمل مثله فى الاسلام». اما استفادة غنى المستنبط عن ملاحظه آحاد رجال احاديثه، و ان كل ما فيه معتبر، فلا، اذ ليس معنى اعتبار الكتاب صحة كل واحد من احاديثه، بحيث يغنى الباحث عن اى مراجعة، و لاجل ذلك لا يتبادر ذلك المعنى من توصيف غير الكافى بهذه الصفات، كمعاجم اللغة و التاريخ و السير، مثلا اذا قيل: «لسان العرب» من اجل الكتب فى اللغة او ان تاريخ الطبرى لم يعمل مثله.

و قد ذكر - قدس سره - فى ضمن الوجه الثالث الذى سيوافيك، ما يمكن ان يكون مؤيداً لكلامه هذا وقال: «ان هناك كتباً لا ينظر الى اسانيد احاديثها، فلا يكون الكافى اجل هذه الكتب الا اذا اشتملت على تلك المزية، و الا فلا يصح ان يعد من اجلها».

اقول: لم اقف على كتاب يشتمل على تلك المزية، ولو اراد منه الاصول المؤلفة فى عصر الائمة، فصريح الشيخ فى العدة اشتراط صحة الاحتجاج بها بكون راويها ثقة قال فى بيان ماهو المختار فى باب حجية خبر الواحد: «وجدت الفرقة المحققة وجمعة على العمل بهذه الاخبار التى رووها فى تصانيفهم، و دونوها فى اصولهم لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه، حتى ان واحداً منهم اذا افتى بشيء لا يعرفونه، سألوه من اين قلت هذا؟ فاذا احالهم على كتاب معروف، او اصل مشهور و كان راويه ثقة لا ينكر حديثه، سكتوا و سلموا الامر فى ذلك و قبلوا قوله» (١).

و هذه العبارة صريحة فى ان ورود الخبر فى الاصول المدونة، لم يكن كافياً فى الاحتجاج مالم يحرز و ثقة راويه، فاذا كان هذا حال الاصول فغيرها اولى بلزوم المراجعة.

و على فرض وجود ما لا ينظر الى اسانيد، فالظاهر ان المراد من قولهم «ان الكافى اجل الكتب» و ما اشبه هذا، تفوقه على سائر الكتب الحديثية من جهة الاسلوب و التبويب و الجامعية و الضابطية، الى غير ذلك من المزايا التى لا توجد فى نظائرها المتقدمة عليه او المتأخرة عنه، لانه

جامع لمزية كل كتاب كان قبله، ويعلم مفاد هذه المدائح من امعان النظر في الكتب التي مدحت بهذه المدائح مثلاً يقال: «البحار جامع حديثي لم يعمل مثله» او «الجواهر من جلائل الكتب الفقهية» فليس النظر تصحيح كل ما في البحار من الروايات، و تصديق كل ما جاء في الجواهر من الفتيا، بل الجامعية في الاول، و كثرة الفروع و دقة النظر في الثاني هو الباعث الى توصيفهما بما ذكرناه، و ليس المراد ان كل مزبة موجودة في الكتب الحديثية او الفقهية موجودة فيهما.

الوجه الثاني: المدائح الواردة في حق المؤلف

ذهب المحدث النورى الى ان المدائح الواردة في حق الكليني، يستلزم صحة روايات كتابه و اعتبارها و عدم لزوم المراجعة الى آحاد اسناد رواياتها، و اليك بعض تلك المدائح.

١- قال النجاشي: «ان الكليني اوثق الناس في الحديث و اثبتهم».

٢- و قال العلامة في الخلاصة بمثله.

و هذا القول من مثل النجاشي لا يقع موقعه الا ان يكون الكليني واجدا لكل ما مدح به الرواة و المؤلفون مما يتعلق بسند الحديث و اعتبار الخبر، و من اجل المدائح و اشرف الخصال المتعلقة بالمقام الرواية عن الثقات و نقل الاخبار الموثوق بها، كما ذكره في تراجم جماعة.

قال الشيخ في الفهرس: «على بن الحسن الطاطري كان واقفيا شديد العناد في مذهبه الى ان قال: «وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم».

وقال ايضا: «جعفر بن بشير، كثير العلم ثقة روى عن الثقات و روى عنه».

و قال النجاشي بمثله في ترجمة محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني.

و قال الشيخ في العدة: «سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن ابي عمير

و صفوان بن يحيى و احمد بن محمد بن ابى نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون ولا يرسلون الا ممن يوثق به، و بين ما اسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم اذا انفرد عن رواية غيرهم».

و صرح العلامة فى المختلف بان ابن ابى عقيل شيخ من علمائنا تقبل مراسيله لعدالته و معرفته.

فاذا كان ابو جعفر الكلينى او ثقهم و اثبتهم فى الحديث، فلا بد و ان يكون جامعا لكل ما مدح به آحادهم من جهة الرواية، فلو روى عن مجهول، او ضعيف ممن يترك روايته، او خبرا يحتاج الى النظر فى سنده، لم يكن او ثقهم و اثبتهم، فان كل ما قيل فى حق الجماعة من المدائح و الاوصاف المتعلقة بالسند، يرجع اليهما، فان قيس مع البزنطى و اضرابه و جعفر بن بشير، لا بد و ان يحكم بوثاقه مشايخه، و ان قيس مع الطاطرى و اصحاب الاجماع، فلا مناص من الحكم بصحة حديثه و انه لم يودع فى كتابه الا ما تلقاه من الموثوقين بهم و برواياتهم.

ثم ان النجاشى قال بعد توصيفه بالاوثقية بانه الف الكافى فى عشرين سنة، و ظاهر ان ذكره لمدة تأليفه لبيان اثبتيته و انه لم يكن غرضه مجرد جمع شتات الاخبار، فانه لا يحتاج الى هذه المدة الطويلة، بل ولا الى عشرها، بل الغرض جمع الاحاديث المعتبرة المعتمدة الموثوق بها، و هذا يحتاج الى هذه المدة، لاحتياجه الى جمع الاصول و الكتب المعتبرة، و اتصالها الى اربابها بالطرق المعتبرة و النظر فى متونها و تصحيحها و تنقيحها.

ويظهر من اوثقيته و اثبتيته ايضا، انه مبرء عن كل ما قدح به الرواة و ضعفوا به من حيث الرواية، كالرواية عن الضعفاء و المجاهيل، و عمن لم يلقه، و سوء الضبط، و اضطراب الفاظ الحديث، و الاعتماد على المراسيل التى لم يتحقق وثاقه الساقط عنده، و امثال ذلك مما لا ينافى العدالة و لا يجتمع مع التثبت و الوثاقعة (١).

وقد نقلنا كلامه بطوله لما فيه من فوائد و نكات، و مع ذلك كله، فالنتيجة التى استنبطها غير صحيحة.

اولاً: ان الاوثقية صفة تفضيل من الوثاقة، و المراد منه التحرز عن الكذب لاجل العدالة و الورع، كما ان الاثبتية وصف تفضيل من التثبت، و المراد منه قلة الزلة و الخطأ و ندرة الاشتباه، فلو كان غير متحرز عن الكذب لا يكون ثقة، ولو كان كثير الزلة و الخطأ لا يكون ثبتاً. هذا حال المادة، و عليه يكون معنى «الوثق» هو الواقع في الدرجة العليا من التحرز عن الكذب، كما يكون معنى «الاثبت» هو المصون عن الزلة و العثرة بوجه ممتاز.

وعلى ذلك فلا يدل اللفظان على مارامه المحدث النورى و ان اتعب نفسه الشريفة في جمع الشواهد لما قصده.

و بالجملة، لا استفاد من اللفظين ان كل ما يوصف به معدود من الرواة في الفضائل فهو حاصل فيه على الوجه الاتم و الاشد، بل المراد تنزيهه من جهة التحرز عن الكذب، و توصيفه من جهة الصيانة عن الاشتباه و الزلة، و انه من تينك الجهتين في الدرجة العليا.

واين هو من صحة عامة رواياته لاجل وثاقه رواته، او اكتنافها بالقرائن الداخلية، كما هو المدعى؟

ثانياً : اتصاف جماعة من اصحابنا بعدم الرواية او الارسال الاعن ثقة، على فرض ثبوته فضيلة لهم، ليست لها دخالة في الاتصاف بالوثاقة، بحيث لو لم يكن الكليني مثلهم لا يكون اوثق الناس واثبتهم، لما عرفت من ان المادة والهيئة لا يريان الا الى التحرز عن الكذب، والسداد عن الزلة و قلة الاشتباه، من دون نظر الى سائر الجهات.

ثالثاً : ان الرواية عن الضعفاء مع ترك التسمية يخالف الوثاقة، و اما الرواية عنهم معها فلا يخالفها ابداً، نعم اكثر الرواية من الضعفاء كان امراً مذموماً، و قدرمى به احمد بن محمد بن خالد البرقي، و اما النقل عنهم على الوجه المتعارف مع التسمية، فلا ينافى الوثاقة و التثبت، فلا مانع من ان يروى الكليني مع ذكر اسمائهم و مع ذلك يكون من اوثق الناس و اثبتهم.

رابعاً : ان المتحرزين في النقل عن الضعفاء، انما يتحرزون عن النقل عنهم بلا واسطة، و اما النقل عنهم بواسطة الثقات، فقد كان رائجاً، و هذا هو النجاشي لا يروى الا عن ثقة بلا واسطة، و أما معها فيروى عنها وعن غيرها،

ولاجل ذلك يقول في ترجمة ابي المفضل محمد بن عبدالله بن محمد: « كان سافر في طلب الحديث عمره، اصله كوفي وكان في اول امره ثباتاً ثم خلط، ورأيت جل اصحابنا يغمزونه ويضعفونه، له كتب الى ان قال: رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثم توقفت عن الرواية عنه الا بواسطة بيني وبينه» (١).

و على ذلك فاقصى ما يمكن ان يقال : ان الكليني لا يروى في كتابه بلا واسطة الا عن الثقات، وامامها يروى عن الثقة وغيرها، واما الالتزام بالنقل عن الثقات في جميع السلسلة فلم يثبت في حق احد، الا المعروفين بهذا الوصف، اعني ابن ابي عمير وصفوان والبنزطي كما اوضحناه.

خامساً: ان تأليف الكافي في عشرين سنة، لم يكن لاجل تمييز الصحيح عن غيره، و جمع الروايات الموثوق بها فقط، بل كان هذا احد الاهداف، ولكن كان هناك اسباب اخر لطول المدة، وهو السعي في العثور على النسخ الصحيحة المقررة على المشايخ، او المسموعة عنهم و انتخاب الصحيح عن الغلط، والاصح من الصحيح، والدقة في مضمون الرواية، ووضعها في الباب المناسب له، الى غير ذلك من الاسباب التي يأخذ الوقت الثمين من المؤلف، و لم يكن التأليف يومذاك امرأ سهلاً، و لم تكن الكتب مطبوعة منتشرة حتى يمهّد الطريق للمؤلف.

نعم، مع ذلك لم يكن هدفه ايضاً مجرد الجمع بلا دقة، والتأليف بلا ملاحظة الاسناد والامتون، ولكن لا على وجه يعنى عن ملاحظة الاسناد مطلقاً، وعلى كل حال، فالكتاب مع جلالته عمل فردي لا يمكن ان يكون نقياً عن الاشتباه والزلة غير محتاج الى التنقيب والتفتيش، فجهوده الكبرى مشكورة لاستغنى عنها، و لكن لا يكتفى بها.

الوجه الثالث : كون المؤلف في عصر الغيبة الصغرى

اشار السيد علي بن طاوس في كشف المحجة، في مقام بيان اعتبار الوصية المعروفة التي كتبها امير المؤمنين لولده الحسن عليهما السلام و قد نقلها من كتاب «رسائل الائمة» للكليني، و قال ما هذا لفظه : «والشيخ محمد بن

يعقوب كان حياً في زمن وكلاء المهدي صلوات الله عليه ، عثمان بن سعيد العمري، و ولده ابي جعفر محمد، و ابي القاسم بن روح، و علي بن محمد السيمري - رحمهم الله - و توفي محمد بن يعقوب قبل وفاة علي بن محمد السيمري ، لان علي بن محمد السيمري توفي في شعبان سنة تسع و عشرين و ثمانمائة، والكليني توفي ببغداد سنة ثمان و عشرين و ثمانمائة فتصانيف الكليني و رواياته في زمن الوكلاء المذكورين في وقت يجد طريقاً الى تحقيق منقولاته و تصديق مصنفاته». (١)

و نقله المحدث الحر الى قوله «في زمن الوكلاء المذكورين» (٢) و لم ينقل تنمة كلامه الذي هو اوفى دلالة على ما هو بصدد اثباته.

و قال المحدث النوري بعد نقل كلام السيد : «نتيجة ما ذكره من المقدمات عرض الكتاب على احدهم و امضاؤه و حكمه بصحته، و هو عين امضاء الامام عليه السلام، و هذا و ان كان امراً غير قطعي يصيب و يخطئ، و لا يجوز التشبث به في المقام، الا ان التأمل في مقدماته يورث الظن القوي و الاطمئنان التام او الوثوق بما ذكره، فانه رحمه الله كان وجه الطائفة و عينهم و مرجعهم كما صرحوا به، في بلد اقامة النواب، و كان غرضه من التأليف، العمل به في جميع ما يتعلق بامور الدين، لاستدعائهم و سؤالهم عنه ذلك، كما صرح به في اول الكتاب، و كان بمحضه في بغداد، يسألون عن الحجة عليه السلام بتوسط اخذ من النواب عن صحة بعض الاخبار، و جواز العمل به، و في مكاتيب محمد بن عبدالله بن جعفر الخميري اليه عليه السلام من ذلك جملة وافرة و غيرها، فمن البعيد انه رحمه الله في طول مدة تأليفه و هي عشرون سنة لم يعلمهم بذلك، ولم يعرضه عليهم مع ما كان فيما بينهم من المخالطة و المعاشرة بحسب العادة، و كانت الشيعة يسألون عن الابواب حوائج و امورا دنيوية تعسرت عليهم يريدون قضاءها و اصلاحها، و هذا ابو غالب الزراري استنسخ قسماً كبيراً من ابواب الكافي و رواه عن مؤلفه بالقراءة عليه او بالاجازة، فمن البعيد ان لا يعرضه على الابواب مع انه رفع

١. مستدرک الوسائل: ج ٣، الصفحة ٥٣٢. و جاءت العبارة المذكورة في الحجة المطبوعة (الصفحة ١٥٩) الى قوله «تحقيق منقولاته» وليس من الجملة الاخيرة فيها اثر، نعم توجد في النسخة المكتوبة المصححة بقلم المحدث النوري في حاشيتها العبارة الاخيرة.

٢. الوسائل : الجزء ٢، الصفحة ٧١.

مشكلة زوجته فوافاه الجواب.

و كان عرض الكتاب على النواب مرسوما، روى الشيخ في غيبته انه لما عمل الشلمغاني كتاب التكليف، قال الشيخ ابوالقاسم بن روح: اطلبوا الى لانظرة، فجاؤا به فقرأه من اوله الى آخره، فقال ما فيه شيء الا وقد روى عن الأئمة الا في موضعين او ثلاثة، فانه كذب عليهم في روايتها - لعنه الله.

و قد سئل الشيخ من كتب ابن ابي العزاقر بعد ما ذم و خرجت فيه اللعنة فقيل: كيف نعمل بكتبه و بيوتنا منها ملأى؟ فقال: اقول فيها ما قاله ابو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بنى فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم و بيوتنا منها ملأى؟ فقال صلوات الله عليه: «خذوا ما رووا و ذروا ما رأوا».

فمن البعيد غاية البعد ان احداً منهم (النواب) لم يطلب من الكليني هذا الكتاب الذي عمل لكافة الشيعة، او لم يره عنده و لم ينظر اليه، وقد عكف عليه وجوه الشيعة و عيون الطائفة، و بالجملة فالناظر الى جميع ذلك لعله يطمئن الى ما اشار اليه السيد الاجل، و توهم انه لو عرض على الامام عليه السلام، او على احد من نوابه لذاع و اشتهر، منقوض بالكتب المعروضة على آباءه الكرام صلوات الله عليهم، فانه لم ينقل اليها كل واحد منها الا بطريق او بطريقين» (١).

اقول: ما ذكره مبني على امرين غير ثابتين، بل الثابت خلافه.

١ - كون الكليني مقيماً ببغداد و قام بتأليفه بمراى و مسمع من

النواب، و كان بينه و بينهم مخالطة و معاشرة.

٢ - ان الجهة الباعثة الى عرض كتاب «التكليف» على ابي القاسم

بن روح، كانت موجودة في الكافي ايضاً و اليك بيان الامرين.

اما الاول: ففيه اولا ان صريح قول النجاشي في ترجمته «شيخ اصحابنا في وقته بالرى و وجههم» انه كان مقيماً بالرى، مؤلفاً فيها، وانما انتقل في اخريات عمره الى بغداد، ولم نقف على سنة انتقاله الى بغداد و مدة اقامته فيها، و ان ادعى بعضهم انه اقام بها سنتين ثم توفي، و من البعيد

ان لا يستنسخ منه في موطنه عدة نسخ بواسطة تلاميذه قبل الانتقال الى بغداد، ولا ينتشر في الاقطار الاسلامية، ولو صح ذلك فلا فائدة من العرض بعد النشر، و لا في الاستظهار بعد البث، و انما يكون مفيدا لو عرض قبل النشر و استظهر قبل البث، حتى يعالج ما يحتاج الى الاصلاح.

و ثانيا: انه لم تكن بينهما مخالطة و معايشة، بشهادة انه لم يرو عن احد من النواب في ابواب الكافي، حتى ما يرجع الى الامام الحجة عليه السلام، و هذا يعرب عن عدم خلطته و معايشته معهم، و الا لنقل منهم رواية او روايات في الابواب المختلفة، و مع هذا فكيف يصح ان يدعى انه عرض كتابه عليهم و استظهر منهم الحال.

و ثالثا: انه لو عرض هو نفسه او احد تلاميذه، كتابه عليهم، لذكره في ديباجة الكتاب، و قد كتب الديباجة بعد تاليف الكتاب كما هو ظاهر لمن لاحظها، و ما ذكره المحدث النورى من ان هنا كتبا معروضة على الامام، لم ينتقل الا بطريق او طريقين، غير تام، لان هذه الكتب عرضت على الامام بعد وفاة مؤلفيها، و المدعى انه عرض الكافي بواسطة المؤلف او تلاميذه في حياة مؤلفه، فطبع الحال يقتضى انه لو كان نفس المؤلف عرضه، لاثبتته في المقدمة قطعا، تثبيتا لموقف الكتاب الذى الفه ليكون مرجعا للشيعنة فى جميع الاعصار.

و اما الثانى: فلان الداعى الى عرض كتاب السلمغانى، هو احتمال انه ادخل فيه لاجل انحرافه ما لم يصدر عنهم عليهم السلام، و كان كتاب التكليف كالرسالة العملية ينظر فيه كل عاكف و باد، و عمل بما فيه، و اين هو من كتاب الكافي الذى الفه الثقة الثبت الورع، الذى نقطع بعدم كذبه على الائمة عليهم السلام، فلاحاجة للعرض، و الا لوجب عرض غيره من الجوامع، مثل جامع البرنطى، و محاسن البرقى، و نواذر الحكمة للاشعرى. كل ذلك يؤيد انه كان هنا سبب خاص لعرض كتاب التكليف دون غيره من الكتب.

و على الجملة، ان قياس كتاب الكافي بكتاب التكليف، قياس مع الفارق، و قد الف الشيخ السلمغانى كتاب التكليف حال استقامته، ثم ادعى ما ادعى، فخرج التوقيع على لعنه و البراءة منه من الناحية المقدسة عام

٣١٢، و صار ذلك مظنة للسؤال عن كتابه الذي كان كالرسالة العملية، فصار العمل به مظنة الضلال، كما ان تركه كان مظنة ترك ما يصح العمل به. ولاجل هذا المحذور المختص به، رفع الامر الى الشيخ ابي القاسم بن روح، فطلب الكتاب و طالعه و عين مواضع ضلاله، و اين هذا من كتاب الكافي الذي الفه الثقة الثبت ليكون مصدرا و مرجعا للفقهاء و لابس بنقل ماورد حول كتاب التكليف.

منها: مارواه الشيخ في كتاب الغيبة عن ابن زهومة النوبختي، قال: سمعت روح بن ابي القاسم بن روح يقول: لما عمل محمد بن علي السلمغاني كتاب التكليف، قال ابو القاسم الحسين بن روح: اطلبوه الى لانظره، فقرأه من اوله الى آخره، فقال: ما فيه شيء الا وقد روى عن الائمة، الا في موضعين او ثلاثة، فانه كذب عليهم في روايتها لعنه الله (١).

و منها: ما رواه ايضا بسنده عن عبدالله الكوفي خادم الشيخ حسين بن روح، قال: سئل الشيخ - يعني ابا القاسم - عن كتب ابن ابي العزاقر بعدمازم و خرجت فيه اللعنة، و قيل له فكيف نعمل بكتبه و بيوتنا منه ملأى؟ فقال: اقول فيها ما قاله ابو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم و بيوتنا منه ملأى؟ فقال صلوات الله عليه: خذوا بما رووا و نروا ما رأوا (٢).

و روى ايضا عن سلامة بن محمد قال: انفذ الشيخ الحسين بن روح كتاب التأديب (٣) الى قم، و كتب الى جماعة الفقهاء بها فقال لهم: انظروا في هذا الكتاب و انظروا فيه شيء يخالفكم؟ فكتبوا اليه: انه كله صحيح، و ما فيه شيء يخالف، الا قوله «الصاع في الفطرة نصف صاع من طعام» و الطعام عندنا مثل الشعير من كل واحد صاع (٤).

قال العلامة المجلسي: «اما جزم بعض المجازفين بكون جميع الكافي معروضا على القائم عليه السلام، لكونه في بلد السفراء فلا يخفى ما فيه، نعم عدم

١. الغيبة للشيخ الطوسي: الصفحة ٢٥٢ - ٢٥١ طبع النجف.

٢. كتاب الغيبة: الصفحة ٢٤٠ - ٢٣٩ طبع النجف.

٣. هذا الكتاب لنفس الشيخ ابي القاسم الحسين بن روح، راجع الذريعة: ج ٣، الصفحة ٢١٠.

٤. الغيبة للطوسي: الصفحة ٢٤٠ طبع النجف.

انكار القائم و آباءه صلوات الله عليه وعليهم - عليه وعلى امثاله فى تأليفاتهم و رواياتهم مما يورث الظن المتأخم للعلم بكونهم عليهم السلام راضين بفعلهم و مجوزين للعمل باخبارهم» (١).

تقييم العرض على و كيل الناحية

ثم ان الشيعة عرض كتب الشلمغانى على الشيخ ابي القاسم و كيل الناحية، لاجل درايته بالحديث و تعرفه على كلمات الائمة عليهم السلام، و لاجل ذلك لما عرض عليه كتاب التكليف قال: «ما فيه شىء الا وقد روى عن الائمة الا موضوعين او ثلاثة» لا لاجل عرضه على القائم عليه السلام، حتى ان الحسين بن روخ قد انفذ كتاب نفسه (التأديب) الى فقهاء قم و التمس نظرهم فيه، فكتبوا فى حقه ما عرفته، فاذا كان عرض الكتاب على الشيخ ابي القاسم لاجل تعرفه بالحديث، لا لاجل عرضه على القائم عليه السلام، فالكلينى كان فى غنى عن عرضه عليه، لان الشيخ لم يكن اقوى منه فى الحديث و عرفان الكلم. نعم لو كان الهدف عرضه على القائم عليه السلام لكان لما ذكر وجه.

و اما ما ذكره العلامة المجلسى من حصول الظن المتأخم للعلم بكونه عليه السلام راض بفعله، فهذا مما لاشك فيه، كيف ولولا الكافي و اضرابه لما بقى الدين، و لضاعت السنة، و لكنه لا تقتضى ان يؤخذ بكل رواياته من دون تحقيق فى الاسناد.

وقد قال العلامة المجلسى فى نفس كلامه «الحق عندي ان وجود الخبر فى امثال تلك الاصول المفيدة، مما يورث جواز العمل به، ولكن لا بد من الرجوع الى الاسانيد لترجيح بعضها على بعض عند التعارض» (٢). و مما يدل على انه لم يكن جميع روايات الكتاب صحيحة عند المؤلف نفسه انه - قدس سره - عنون فى مقدمة الكافي الخبرين المتعارضين و كيفية علاجهما، بان من المتعارضين ما امر الامام بترجيحه بموافقة الكتاب و مخالفته العامة و كونه موافقا للمجمع عليه، و فيما لا يوجد المرجمات المذكورة، يجوز الاخذ باحدهما من باب التسليم.

١. مرآة العقول : ج ١ مقدمة المؤلف، الصفحة ٢٢.

٢. مرآة العقول : ج ١، الصفحة ٢٢.

ومع ذلك، كيف يمكن القول بان كل ماورد في الكافي كان صحيحا عند الكليني، واليك نص عبارته: «فاعلم يا اخي - ارشدك الله انه لايسع احدا تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، الا على ما اطلقه العالم بقوله عليه السلام: «اعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله عزوجل فخذوه، و ما خالف كتاب الله فردوه» و قوله عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم فان الرشد في خلافهم» و قوله عليه السلام: «خذوا بالمجمع عليه، فان المجمع عليه لا ريب فيه» و نحن لانعرف من جميع ذلك الا اقله ولانجد شيئا احوط ولاوسع من رد علم ذلك كله الى العالم عليه السلام و قبول ماوسع من الامر فيه بقوله عليه السلام: «بايما اخذتم من باب التسليم وسعكم».

و هذا الكلام ظاهر في ان الكليني لم يكن يعتقد بصدور روايات كتابه عن المعصوم جزما، والا لم يكن مجال للاستشهاد بالرواية على لزوم الاخذ بما له مرجح.

اضف الى ذلك انه لو كان كل ما في الكافي صحيحا عند الكليني لنقل منه الى غيره بعبارة واضحة، و كان للصدوق الذي يعد في الطبقة التالية للكليني نقل ذلك القول في احد كتبه، بل كان عليه ان يصحح ماصححه الكليني، و يزيف مازيفه، ان ليس الكليني باقل من شيخه محمد بن الحسن بن الوليد. فقد نرى انه يقول في حقه في «فقيهه»: «اما خبر صلاة يوم غدير خم و الثواب المذكور فيه لمن صامه فان شيخنا محمد بن الحسن كان لايصححه و يقول انه من طريق محمد بن موسى الهمداني و كان غير ثقة، و كل ما لايصححه ذلك الشيخ - قدس الله روحه - و لم يحكم بصحته من الاخبار فهو عندنا متروك غير صحيح» (١).

وقال ايضا: «كان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد - رضی الله عنه - سىء الرأى فى محمد بن عبد الله المسمعى، راوى الحديث، و انى اخرجت هذا الخبر فى هذا الكتاب، لانه كان فى كتاب الرحمة، و قد قرأته عليه فلم ينكره و رواه لى» (٢).

١. الفقيه: الجزء الثانى، باب صوم التطوع و ثوابه، ذيل الحديث ٢٤١.

٢. العيون: الجزء ٢، باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار المشورة، ذيل الحديث ٤٥.

كل ذلك يشير الى انه لم يكن كتاب الكافي عند الصدوق بهذه المنزلة.

نعم ربما يستدل على عدم صحة ما في الكافي بان الشيخ الصدوق انما كتب كتاب «من لا يحضره الفقيه» اجابة لطلب السيد الشريف ابي عبدالله المعروف بـ «نعمته الله» ولاشك ان كتاب الكافي اوسع من الفقيه، فلو كانت جميع روايات الكافي صحيحة عند الشيخ الصدوق، فضلا عن ان تكون قطعية الصدور، لم تكن حاجة الى كتابة كتاب الفقيه، بل كان على الشيخ الصدوق ارجاع السائل الى كتاب الكافي (١).

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال، فان السيد الشريف طلب من الشيخ الصدوق كتابا اشبه بالرسائل العملية الرائجة في هذه الاعصار، و لم يكن الكافي بهذه المثابة، فلجل ذلك لم يرجعه الشيخ الصدوق الى ذلك الكتاب لا لاجل عدم قطعية رواياته او عدم صحته.

نعم ربما يورد على المستدل بقطعية احاديث الكافي ان الشيخ الكليني روى في كتابه روايات كثيرة عن غير اهل البيت المعصومين عليهم السلام، وهذا لا يجتمع مع ما صرخ به في ديباجة كتابه من انه كتاب يأخذ منه من يريد علم الدين و العمل به بالاثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام. و قد نقل ذلك الشيخ المتتبع النورى - رضوان الله عليه - عن رسالة الاستاذ الاكبر، المحقق البهبهاني فقال: «فقد اكثر من الرواية عن غير المعصوم في اول كتاب الارث، و قال في كتاب الديات في باب وجوه القتل: على بن ابراهيم قال: وجوه القتل على ثلاثة اضرب - الى آخر ما قال. ولم يورد في ذلك الكتاب حديثا آخر، و في باب شهادة الصبيان عن ابي ايوب قال: سمعت اسماعيل بن جعفر الى آخره و اكثر ايضا في اصول الكافي من الرواية عن غير المعصوم منه ما ذكره في مولد الحسين من حكاية الاسد الذى دعتة فضة الى حراسة جسده عليه السلام وما ذكره في مولد امير المؤمنين عليه السلام عن اسيد بن صفوان» (٢).

وقد جاء بعض ما رواه الشيخ الكليني عن غير المعصوم في معجم

١. معجم رجال الحديث : ج ١، الصفحة ٤١ - ٤٠.

٢. مستدرک الوسائل : ج ٣، الفائة الرابعة من الخاتمة، الصفحة ٥٤٠.

رجال الحديث ايضا (١).

ولا يخفى ان نقل هذه الكلمات مع التصريح باسماء المروى عنهم لا يضر على المستدل، فان نقل هذه الكلمات عن اصحابها مع كونهم غير معصومين، كنقل معاني اللغة عن اصحابها و لا ينافي كون مجموع الكتاب مرويا عن الصادقين عليهم السلام.

الى هنا تبين ان كتاب الكافي كتاب جدير بالناية، و يعد اكبر المراجع و اوسعها للمجتهدين، و ليست رواياته قطعية الصدور فضلا عن كونها متواترة او مستفيضة، ولا ان القرائن الخارجية دلت على صحتها و لزوم الاعتماد عليها. بل هو كتاب شامل للصحيح و السقيم، فيجب على المجتهد المستنبط تمييز الصحيح عن الضعيف.

ولاجل ايقاف القارئ على بعض ما لا يمكن القول بصحته نقلا و عقلا نشير الى نموذجين.

١- فقد روى عن ابي عبدالله عليه السلام في قول الله « و انه لذكر لك و لقومك و سوف تسألون - الزخرف: ٤٤ » فرسول الله صلى الله عليه وآله الذكر و اهل بيته المسؤولون و هم الذكر (٢).

ولو كان المراد من «الذكر» هو النبي، فمن المخاطب في قوله «لك» وهو سبحانه يقول: «انه لذكر لك» اى لك ايها النبي. نعم وجود هذه الروايات الشاذة النادرة لا ينقص من عظمة الكتاب و جلالته، و اى كتاب بعد كتاب الله العزيز، ليس فيه شيء؟

و اما الثانى، فنرجو المراجعة الى المصدر التالى (٣).

١. لاحظ معجم رجال الحديث، ج ١، الصفحة ١٠٣ - ١٠١.

٢. الكافي: ج ١، الصفحة ٢١٠، باب ان اهل الذكر الذين امر الله الخلق بسؤالهم، عم الائمة

عليهم السلام الحديث ٢ و ٤.

٣. الكافي: ج ١ الصفحة ٢٣٧.

٢ - تقييم احاديث
«من لا يحضره الفقيه»

ان كتاب «من لا يحضره الفقيه» تأليف الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه المولود بدعاء صاحب الامر عليه السلام (١) حدود عام ٣٠٦ و المتوفى سنة ٣٨١، من اصح الكتب الحديثية و اتقنها بعد الكافي، و هي في الاشتهار و الاعتبار كالشمس في رابعة النهار.

وقد ذكر الشيخ الصدوق في ديباجة كتابه انه لما ساقه القضاء الى بلاد الغربية و نزل ارض بلخ، وردھا الشريف الدين ابو عبدالله محمد بن الحسن المعروف بنعمة، فدام سروره بمجالسته، و انشرح صدره بمذاكرته، و قد طلب منه ان يصنف كتابا في الفقه و الحلال و الحرام و يسميه بـ «من لا يحضره الفقيه» كما صنف الطيب الرازي محمد بن زكريا كتابا في الطب و اسماه «من لا يحضره الطيب» فاجاب مسؤوله و صنف هذا الكتاب له.

ويصف هذا الكتاب بقوله: «ولم اقصد فيه قصد المصنفين في ايراد جميع ما رووه، بل قصدت الى ايراد ما افتى به، و احكم بصحته، و اعتقد فيه انه حجة فيما بيني و بين ربي - تقدر ذكره، و تعالت قدرته - و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول، و اليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبدالله السجستاني، و كتاب عبيدالله بن علي الحلبي، و كتب علي بن مهزيار الاهوازي، و كتب الحسين بن سعيد، و نواذر احمد بن محمد بن عيسى، و كتاب نواذر الحكمة تصنيف محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري، و كتاب الرحمة لسعد بن عبدالله الاشعري، و جامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد - رضی اللہ عنہ - و نواذر محمد بن

١. لاحظ فهرس النجاشي : الصفحة ١٨٤، و كتاب الغيبة للشيخ الطوسي : الصفحة ٢٠١ عند ذكر التوقيعات، و اكمال الدين و اتمام النعمة : الصفحة ٢٧٦.

ابى عمير، و كتب المعانين لاحمد بن ابى عبدالله البرقى، و رسالة ابى -
رضى الله عنه - الى وغيرها من الاصول و المصنفات التى طرقت اليها
معروفة فى فهرس الكتب التى رويتها عن مشايخى و اسلافى - رضى الله
عنهم - و بالغت فى ذلك جهدى مستعينا بالله» (١).

وقد سلك رحمه الله فى كتابه هذا مسلكا غير ما سلكه الشيخ الكلينى،
فان ثقة الاسلام كما عرفت جرى فى الكافى على طريقة السلف من ذكر
جميع السند غالبا، و ترك اوائل الاسناد ندرة اعتمادا على ما ذكره فى
الاخبار المتقدمة عليه، و اما الشيخ الصدوق فانه بنى فى الفقيه من اول
الامر على اختصار الاسانيد، و حذف اوائل السند، و وضع مشيخة فى آخر
الكتاب يعرف بها طريقه الى من روى عنه، فهى المرجع فى اتصال اسناده
فى اخبار هذا الكتاب، و ربما اخل بذكر الطريق الى بعض فيكون السند
باعتباره معلقا.

ثم انهم اطالوا البحث عن احوال المذكورين فى المشيخة، و مدحهم
و قدحهم و صحت الطريق من جهتهم او من جهة القرائن الخارجية، و اول
من دخل فى هذا الباب العلامة فى الخلاصة و تبعه ابن داود، ثم ارباب
المجاميع الرجالية و شراح الفقيه كالتفريشى و المجلسى الاول و
غيرهما (٢).

ولا يخفى ان البحث فى تقييم الكتاب، يقع فى عدة نقاط.
الاولى: انه استدل على ان روايات كتاب «الفقيه» كلها صحيحة،
بمعنى كون من جاء فى اسانيده من الرواة ثقات، بقوله - قدس سره - :
«بل قصدت الى ايراد ما افتى به و احكم بصحته» و المراد من الصحة فى
هذه العبارة، هو الحكم بعدالة الراوى او وثاقته، فتكون هذه العبارة
تنصيحا من الشيخ الصدوق على ان من ورد فى اسناد ذلك الكتاب، كلهم
عدول او ثقات، ولا يخفى ان استفادة ذلك من تلك العبارة مشكل جدا.
اما اولاً، فلان الصحيح فى مصطلح القدماء و منهم الصدوق، غير
الصحيح فى مصطلح المتأخرين، اذ الصحيح عند المتأخرين هو كون

١. من لإبخره الفقيه: ج ١، الصفحة ٥ - ٢.

٢. مستدرک الوسائل: ج ٣، الفائدة الخامسة، الصفحة ٥٤٧.

الراوى عدلا اماميا، ولكن الصحيح عند القدماء عبارة عما اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه، او اقترن بما يوجب الوثوق و الركون اليه واسبابه عندهم مختلفة.

منها: وجوده فى كثير من الاصول الاربعمائة، المؤلفة فى عصور الائمة عليهم السلام، او وجوده فى اصل معروف الانتساب لمن اجتمعت العصاية على تصديقهم كزرارة و محمد بن مسلم و اضرابهما.

منها: اندراجه فى احدى الكتب التى عرضت على الائمة - صلوات الله عليهم - فأثنوا على مصنفها، ككتاب عبيدالله الجلبى الذى عرض على الصادق عليه السلام، و كتاب يونس بن عبدالرحمن و فضل بن شاذان المعروضين على العسكرى عليه السلام.

منها: كونه مأخوذاً من الكتب التى شاع بين سلفهم الوثوق بها و الاعتماد عليها، سواء الفت بيد رجال الفرقة المحقة ككتاب الصلاة لحرير بن عبدالله، و كتب الحسن و الحسين ابني سعيد، و على بن مهزيار، او بيد غيرهم ككتاب حفص بن غياث، و كتب الحسين بن عبيدالله السعدى و كتاب القبلة لعلى بن الحسن الطاطرى (١)، و قد جرى الشيخ الصدوق على متعارف القدماء فحكم بصحة جميع احاديثه، و هذا غيرمانحن بصدده من عدالة الراوى او وثاقته.

قال المحقق البهبهانى: «ان الصحيح عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم اعم من ان يكون منشأ وثوقهم كون الراوى من الثقات، او امارات اخر، و يكونوا يقطعون بصدوره عنهم او يظنون» (٢).

وعلى ذلك فبين صحيح القدماء و صحيح المتأخرين العموم من وجه، فحكم الشيخ الصدوق - رحمه الله - بصحة احاديثه لا يستلزم صحتها باصطلاح المتأخرين، من كون الرواة فى الاسانيد كلهم ثقات، لاحتمال كون المنشأ فى الجميع او بعضها هو القرائن الخارجية.

و ثانياً: سلمنا ان الصدوق بصدد الحكم بوثاقه او عدالة كل من وقع فى اسناد كتابه، ولكنه مخدوش من جانب آخر، لانه قد علم من حاله انه

١. لاحظ مشرق الشمسين للشيخ البهائى.

٢. تعليقه البهبهانى: الصفحة ٢٧.

يتبع في التصحيح و التضعيف شيخه ابن الوليد، ولا ينظر الى حال الراوى نفسه، و انه ثقة او غير ثقة، و معه كيف يمكن ان يكون قوله هذا شهادة حسية على عدالة او وثاقة كل من ذكر في اسناد كتابه، و قد مر عند دراسة كتاب الكافي طريقته في التصحيح و التضعيف. اللهم الا ان يكون طريقة شيخه، موافقة لطريقة المتأخرين و يكون قوله اخباراً عن شهادة استاده بعدالة او وثاقة الواردين في هذا الكتاب.

و ثالثاً: ان المتبادر من العبارة التالية انه يعتمد في تصحيح الرواية على وجود الرواية في كتي المشايخ العظام غالباً. قال - قدس سره: « كان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد رضى الله عنه - سىء الرأى فى محمد بن عبدالله المسمى راوى هذا الحديث، و انى اخرجت هذا الخبر فى هذا الكتاب، لانه كان فى كتاب الرحمة، و قد قرأته عليه فلم ينكره و رواه لى» (١) و هذا يعرب عن انه ما كان يتفحص عن احوال الراوى عند الرواية، و هذا ان لم يكن كلياً لكنه امر ذائع فى تصحيحاته.

الثانية: ان احاديث كتاب الفقيه لا يتجاوز عن ٥٩٦٣ حديثاً، منها ٢٠٥٠ الفان وخمسون حديثاً مرسلاً، و عند ذلك يقع الكلام كيف يمكن الركون على هذا الكتاب بالتحقيق عن اسناده، مع ان جميع الاحاديث المسندة فيها ٣٩١٣ حديثاً، و المراسيل ٢٠٥٠ حديثاً، و مرادهم من المرسل ما لم يذكر فيه اسم الراوى بأن قال «روى» او قال «قال الصادق عليه السلام» او ذكر الراوى و صاحب الكتاب، و نسي ان يذكر طريقه اليه فى المشيخة، و هم على ما صرح به المجلسى ازيد من مائة وعشرين رجلاً.

الثالثة: فى اعتبار مراسيل الفقيه و عدمه.

ذهب بعض الاجلة الى القول باعتبار مراسيله، قال التفريشى فى شرحه على الفقيه:

«الاعتماد على مراسيله ينبغى ان لا يقصر عن الاعتماد على مسانيدده، حيث حكم بصحة الكل». و قد قيل فى وجه ترجيح المرسل: «ان قول العدل: قال رسول الله صلى الله عليه وآله يشعر باذعانه بمضمون الخبر،

بخلاف ما لو قال: حدثني فلان» و قال بحر العلوم: «ان مراسيل الصدوق في الفقيه كمراسيل ابن ابي عمير في الحجية و الاعتبار، و ان هذه المزية من خواص هذا الكتاب لا توجد في غيره من كتب الاصحاب».

و قال الشيخ بهاء الدين في شرح الفقيه - عند قول الصدوق: «وقال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام: كل ماء طاهر حتى تعلم انه قدر» - «هذا الحديث من مراسيل المؤلف، وهي كثيرة في هذا الكتاب، تريد على ثلث الاحاديث الموردة فيه، و ينبغي ان لا يقصر الاعتماد عليها من الاعتماد على مسانيدده، من حيث تشريكه بين النوعين في كونه مما يفتى به و يحكم بصحته، و يعتقد انه حجة بينه و بين ربه، بل ذهب جماعة من الاصوليين الى ترجيح مرسل العدل على مسانيدده محتجين بان قول العدل «قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا» يشعر باذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال «حدثني فلان، عن فلان انه صلى الله عليه وآله قال كذا» و قد جعل اصحابنا قدس الله ارواحهم - مراسيل ابن ابي عمير كمسانيدده في الاعتماد عليها، لما علموا من عادته انه لا يرسل الا عن ثقة» (١).

وقال المحقق الداماد في الرواشح: «اذا كان الارسال بالاسقاط رأساً جزماً، كما قال المرسل «قال النبي، او قال الامام» فهو يتم فيه، و ذلك مثل قول الصدوق في الفقيه «قال الصادق عليه السلام: الماء يطهر ولا يطهر» اذ مفاده الجزم او الظن بصدور الحديث عن المعصوم، فيجب ان تكون الوسائط عدولاً في ظنه، و الا كان الحكم الجازم بالاسناد هادماً لجلالته و عدالته» (٢).

ولا يخفى ان غاية ما يقتضيه الاسناد جازماً، هو جزم الصدوق او اطمئنانه على صدور الرواية من الامام عليه السلام، و هذا لا يقتضى ان يكون منشأ جزمه هو عدالة الراوي او وثاقته، فيمكن ان يكون منشأه هو القرائن الحافة على الخبر التي يفيد القطع او الاطمئنان بصدور الخبر، ولو كان اطمئنانه حجة للغير، يصح للغير الركون اليه و الا فلا.

الرابعة: قد عرفت ان الصدوق كثيراً ما ذكر الراوي و نسي ان يذكر

١. مستدرك الوسائل: الفائدة الخامسة، الصفحة ٧١٨.

٢. الرواشح: الصفحة ١٧٤.

طريقه اليه في المشيخة، او ذكر طريقه ولكن لم يكن صحيحاً عندنا، فهل هنا طريق يعالج هذه المشكلة؟ فقد قام المحقق الاردبيلي صاحب كتاب «جامع الرواة» على تصحيح هذه الروايات بطريق خاص نذكره عند البحث عن كتاب «التهذيب».

و الذي عند سيد المحققين، البروجردى - قدس الله سره - من الاجابة عن هذا السؤال هو ان الكتب التي نقل عنه الصدوق في هذا الكتاب كانت كتباً مشهورة، وكان الاصحاب يعولون عليها ويرجعون اليها، ولم يكن ذكر الطريق الى هذه الكتب الا تبرعاً و تبركاً، اي لاجراج الكتب عن صورة المرسل الى صورة المسند و ان كان لباً جميعها مسانيد، لشهرة انتساب هذه الكتب الى مؤلفيها، و بذلك كانت تستغنى عن ذكر الطريق.

و الذي يدل على ذلك، قوله في ديباجة الكتاب: «و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و اليها المرجع مثل كتاب حريز بن عبدالله السجستاني (١)، و كتاب عبيدالله بن علي الحلبي (٢)، و كتب علي بن مهزيار الاهوازي - الى آخر ما نقلناه عنه آنفاً».

وبعد هذه العبارة لا يبقى شك للانسان ان ذكر الطريق الى هذه الكتب في المشيخة، لم يكن الا عملاً تبرعياً غير الزامى، و لاجل ذلك نرى انه لم يذكر طريقاً الى بعض هذه الكتب، او ذكر طريقاً فيه ضعف، لعدم المبالاة بصحة الطريق و عدمها، لانه لم تكن الغاية اثبات انتساب الكتب الى اصحابها، فان الكتب كانت مشهورة الانتساب الى مؤلفيها، و لاجل ذلك نرى ان المحقق المولى محمدتقى المجلسي (المولود عام ١٠٠٣، و المتوفى عام ١٠٧٠) ذكر في شرحه على الفقيه عند تفسير العبارة المتقدمة ما هذا لفظه: «من كتب مشهورة بين المحدثين، بالانتساب الى مصنفها و رواتها، و الظاهر ان المراد بالمشهرة التواتر. عليها المعول، يعني كلها محل اعتماد الاصحاب» (٣).

١. قال حماد بن عيسى للصادق انى اعلم به و قرره الامام. روضة المتقين: ج ١، الصفحة ١٤.

٢. عرض كتابه على الصادق عليه السلام فصحه الامام ومدحه. روضة المتقين: ج ١، الصفحة ١٤.

٣. روضة المتقين: ج ١، الصفحة ١٤.

و قال ايضاً: «الظاهر منهم النقل من الكتب المعتبرة المشهورة، فاذا كان صاحب الكتاب ثقة يكون الخبر صحيحاً، لان الظاهر من نقل السند الى الكتاب المشهور المتواتر، مجرد التيمن و التبرك، لاسيما اذا كان من الجماعة المشهورين كالفضيل بن يسار و محمد بن مسلم رضى الله عنهما. فان الظاهر انه لا يضر جهالة سنديهما» (١).

وقال ايضاً: «مع كثرة التتبع يظهر ان مدار ثقة الاسلام (الكلينى) ايضاً كان على الكتب المشهورة، و كان اتصال السند عنده ايضاً لمجرد التيمن و التبرك، و لئلا يلحق الخبر بحسب الظاهر بالمرسل فان روى خبراً عن حماد بن عيسى، او صفوان بن يحيى، او محمد بن ابي عمير فالظاهر انه اخذ من كتبهم فلا يضر الجهالة التى تكون فى السند الى الكتب بمثل محمد بن اسماعيل عن الفضل، او الضعف بمثل سهل بن زياد» (٢). وبعد ذلك نرى ان البحث عن طرق الصدوق الى اصحاب الكتب امر زائد، فاللازم البحث عن مؤلف الكتاب و طرقه الى الامام عليه السلام. هذا ما كان سيدنا المحقق البروجردى يميل اليه و يقربه.

نعم، على ذلك كلما علم ان الشيخ الصدوق اخذ الحديث من الكتب المعروفة، فالبحث عن الطريق امر غير لازم، و اما اذا لم نجزم بذلك و احتملنا ان الحديث وصل اليه بالطرق المذكورة فى المشيخة، فالبحث عن صحة الطرق يعد امراً لازماً.

و نقول بمثل ذلك فى طرق الكافى، فاذا علم انه اخذ الحديث من الكتب التى ثبت اسنادها الى الراوى، فلا وجه للبحث عن ضعف الطريق او صحته.

وبذلك نستغنى عن كثير من المباحث حول طرق الصدوق الى ارباب الكتب.

ثم انهم اطالوا البحث عن احوال المذكورين فى المشيخة و مدحهم و قدحهم و صحة الطريق من جهتهم.

و قد عرفت ان اول من دخل فى هذا الباب هو العلامة فى الخلاصة،

١. روضة المتقين: ج ١، الصفحة ٢٩.

٢. روضة المتقين: ج ١، الصفحة ٣١.

و تبعه ابن داود ثم ارباب المجاميع الرجالية و شراح الفقيه، كالعالم
الفاضل المولى مراد التفريشى و العالم الجليل المجلسى الاول و
غيرهم (١).

١. مستدرك الوسائل: ج ٣، الصفحة ٥٤٧ و ٧١٩، و لاحظ مقدمة الحقائق.

٣- تقييم احاديث
«التهديب» و «الاستبصار»

ان كتاب «تهذيب الاحكام» فى شرح المقنعة للشيخ المفيد، تأليف شيخ الطائفة ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسى (المولود عام ٣٨٥، و المتوفى عام ٤٦٠) من اعظم كتب الحديث منزلة و اكثرها منفعة، وقد شرع الشيخ فى تأليف هذا الكتاب و لما بلغ سنه ستاً و عشرين و هذا من خوارق العادة.

قال المحقق البروجردى: «يظهر من ادعيته للمفيد فى كتاب التهذيب عند نقل عبارة المقنعة حيث يقول فى اول الكتاب الى اواخر كتاب الصلاة منه: «قال الشيخ - ايداه الله تعالى -» و منه الى آخر الكتاب يقول: «قال الشيخ - رحمه الله -» انه كتب الطهارة و الصلاة فى حال حياة الشيخ المفيد، و قد قدم الشيخ الطوسى العراق عام ٤٠٨، و توفى الشيخ المفيد عام ٤١٣، و انت اذا نظرت الى كلماته فى الكتابين «التهذيب و الاستبصار» و ما جادل به المخالفين فى المسائل الخلافية، كمسألة مسح الرجلين، و ما افاده فى مقام الجمع بين الاخبار، و اختياراته فى المسائل، و ما يستند اليه فيها و ما يورده من الاخبار فى كل مسألة، لاذعنت انه من ابناء سبعين» (١). ثم ان طريقة الشيخ فى نقل الاحاديث فى هذا الكتاب مختلفة.

قال السيد الاجل بحر العلوم - رحمه الله - . «انه قد يذكر فى التهذيب و الاستبصار جميع السند، كما فى الكافي، و قد يقتصر على البعض بحذف الصدر، كما فى الفقيه، و لكنه استدرك المتروك فى آخر الكتابين، فوضع له مشيخته المعروفة، و هى فيهما واحدة غير مختلفة، قد ذكر فيهما جملة من الطرق الى اصحاب الاصول و الكتب ممن صدر الحديث بذكرهم

و ابتدأ باسمائهم، و لم يستوف الطرق كلها، ولا ذكر الطريق الى كل من روى عنه بصورة التعليق، بل ترك الاكثر لقلّة روايته عنهم، واحال التفصيل الى فهارس الشيوخ المصنفة في هذا الباب، وزاد في التهذيب الحوالة على كتاب الفهرس الذي صنّفه في هذا المعنى.

قال الشيخ في مشيخة تهذيبه: «والان فحيث وفق الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب، نحن نذكر الطرق التي يتوصل بها الى رواية هذه الاصول و المصنفات، و نذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الاخبار بذلك عن حد المراسيل و تلحق بباب المسندات.

ثم قال: فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله فقد اخبرنا الشيخ ابو عبدالله محمد بن محمد بن نعمان رحمه الله، عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه رحمه الله، عن محمد بن يعقوب رحمه الله. و اخبرنا به ايضا الحسين بن عبيدالله، عن ابي غالب احمد بن محمد الزراري و ابي محمد هارون بن موسى التلعكبري، و ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، و ابي عبدالله احمد بن ابي رافع الصيمري، و ابي المفضل الشيباني، و غيرهم، كلهم عن محمد بن يعقوب الكليني.

و اخبرنا به ايضا احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، عن احمد بن ابي رافع، و ابي الحسين عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البزاز بتيس و بغداد عن ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته و احاديثه سماعاً و اجازة ببغداد بباب الكوفة، بدرج السلسلة سنة سبع و عشرين و ثلاثمائة» (١).

و على ذلك فرما يتصور انه يجب التفطيش و التفحص عن طرق الشيخ الى اصحاب الكتب و الاصول.

اقول: قد عرفت مذهب سيد المحققين آية الله البروجردي وهو أحد المعنيين في علم الرجال، و انه كان يذهب تبعاً للمجلسي الاول الى ان المشيخة للصدوق و للشيخ، لم تكن الا للمجرد اظهار الاحاديث بصور المسندات لا لاجل تحصيل العلم بنسبة الكتب الى مؤلفيها، فان نسبة هذه الكتب الى اصحابها كانت ثابتة غير محتاجة الى تحصيل السند، وبالجملة ذكر

المشيخة لاجل التبرك و التيمن، و لاتصال السند كما هو المرسوم في هذه الاعصار ايضا، حيث يستجيزون عن المشايخ بالنسبة الى الكتب الاربعة و غيرها حتى يصح لهم نقل الاحاديث عن هذه الكتب مسنداً، و اما كون المشيخة لاجل تحصيل صحة نسبة هذه الكتب الى اصحابها فهذا مما ينافيها كلام الصدوق و الشيخ في المشيخة.

اما الصدوق فقد قدمنا كلامه، و اما الشيخ فهو يقول في مشيخة التهذيب: « لتخرج الاخبار بذلك عن حد المراسيل و تلحق بباب المسندات » فان هذه العبارة تعطي ان الغاية من ذكر المشيخة جعل الحديث و اخراجه بصورة المسانيد لا غير، و لاجل ذلك نرى ان الشيخ يبتدأ في المشيخة بذكر الطرق الى كتاب الكافي للكليني، مع ان ثبوته له اظهر من الشمس، و بذلك تعرف ان البحث في طرق الشيخ الى اصحاب الكتب في المشيخة مما لا طائل تحته، و ليس على الفقيه الا التفتيش عن احوال اصحاب الكتب و من يروون عنهم.

اللهم الا اذا كانت الكتب غير معروفة، فعندئذ يجب الفحص عن كل من في الطريق كما لا يخفى.

تصحیح اسانید الشیخ

ثم انه لما كان كثيراً من طرق الشيخ الواردة في مشيخة التهذيب، معلولا بضعف، او ارسال، او جهالة، او بدء الحديث باناس لم يذكر لهم طريق في المشيخة، حاول بعض المحققين لرفع هذه النقيصة من كتاب التهذيب بالرجوع الى فهرس الشيخ اولا، و طرق من تقدمه عصرأ ثانياً، او عاصره ثالثاً.

اما الاول، فلان للشيخ في الفهرس طرقا الى ارباب الكتب والاصول الذين اهمل ذكر السند الى كتبهم في التهذيب، فبالرجوع الى ذلك الكتاب يعلم طريق الشيخ الى ارباب الكتب التي لم يذكر سنده اليها في التهذيب. اما الثاني، فبالرجوع الى مشيخة الفقيه و رسالة الشيخ ابي غالب الزراري، اذا كان لهما سند الى الكتب التي لم يذكر سنده اليها في التهذيب، لكن اذا وصلنا سند الشيخ الى هؤلاء، و بالنتيجة يحصل السند الى اصحاب

هذه الكتب.

أما الثالث، فبالرجوع الى طريق النجاشي، فإنه كان معاصراً للشيخ، مشاركاً له في أكثر المشايخ كالمفيد والحسين بن عبيدالله الغضائري، وابنه أحمد بن الحسين، وأحمد بن عبدون الشهير بابن الحاشر، فإذا علم رواية النجاشي للأصل والكتاب بتوسط أحد هؤلاء كان ذلك طريقاً للشيخ أيضاً. ثم إن المتتبع الخبير الشيخ محمد الأردبيلي (المتوفى عام ١١٠١) أحد تلاميذ العلامة المجلسي قد قام بتأليف كتابين في الرجال، ولكل دور خاص:

- ١- «جامع الرواة». وقد عرفنا مكانته عند البحث عن الأصول الرجالية المتأخرة في الفصول السابقة، والكتاب مطبوع.
- ٢- «تصحیح الاسانید» وهو بعد غير مطبوع، ولم نقف عليه الى الآن، لكن ذكر المؤلف مختصره، وديباجته في آخر كتاب «جامع الرواة» (١) واختصره المحدث النوري ونقله في «خاتمة المستدرک» و اضاف عليه زيادات (٢).

وقد حاول المؤلف في هذا الكتاب تصحيح اسانيد الشيخ في التهذيبيين بطريق آخر غير ما ذكرناه من الرجوع الى مشيخة الفهرس، او مشيخة من تقدمه، او عاصره، واليك بيانه:

ان العلامة الحلبي في «الخلاصة»، والسيد الجليل الميرزا الاسترآبادي في «تلخيص المقام» والسيد مصطفى التفرشي في «نقد الرجال» عمدوا الى ذكر الشيوخ الذين اخذت احاديث «التهذيب» و «الاستبصار» من اصولهم و كتبهم، وابتدأ الشيخ في معظم اسانيد هابذ كرههم اختصاراً، مع انه لم يدرك زمانهم، ولكن ذكر طريقة اليهم في آخر الكتابين، وهم تسعة و ثلاثون شيخاً.

وقد اعتبر العلامة و الاسترآبادي من هؤلاء المشيخة خمسة وعشرين، وترك الباقي و لعل منشأه ان طريق الشيخ الى غير هؤلاء غير معتبر عندهم.

١. لاحظ الجزء الثاني من جامع الرواة: الفائدة الرابعة من خاتمته، الصفحة ٤٧٣، ونقله العلامة

المامقاني في خاتمة التنقيح.

٢. المستدرک: ج ٣، الفائدة السادسة، الصفحة ٧١٩.

و اما السيد التفريشى (١) فقد زاد على مشيخة التهذيبيين، احداً و ثلاثين شيخاً، الذين لم يذكر الشيخ سنده اليهم فى خاتمة الكتابين، وقام هو بما استخرج سنده اليهم من الفهرس، فبلغت المشايخ حسب عده سبعين شيخاً، و لكن المعتبر عنده من مجموع الطرق ثلاثون طريقاً، وقد اوجب هذا اضطراباً و اشكالا فى اعتبار احاديث الكتابين، حيث صار ذلك سبباً لعدم اعتبار احاديث اربعين شيخاً من سبعين ممن صدر الحديث بأسمائهم.

و لاجل ذلك حاول المحقق الاردبيلى لتصحيح اسانيد الكتابين بشكل آخر، ذكره فى مقدمة كتاب «تصحيح الاسانيد» و حاصله:

«ان ما ذكره علماء الرجال من طرق الشيخ قليل فى الغاية، ولا يكون مفيداً فى ما هو المطلوب، و الشيخ لما اراد اخراج الروايات التى لم يذكر طريقه الى ارباب الكتب فى نفس التهذيب و الاستبصار من الارسال، ذكر فى المشيخة و الفهرس طريقاً او طريقين او اكثر الى كل واحد من ارباب الكتب و الاصول، فمن كان قصده الاطلاع على احوال الاحاديث، ينبغى له ان ينظر الى المشيخة و يرجع الى الفهرس. ثم قال: انى لما راجعت اليهما رأيت ان كثيرا من الطرق المورودة فيهما معلول على المشهور، بضعف او ارسال، او جهالة و ايضا رأيت ان الشيخ - رحمه الله - ربما بدأ فى اسانيد الروايات باناس لم يذكر لهم طريقاً اصلاً، لا فى المشيخة و لا فى الفهرس، فلاجل ذلك رأيت من اللازم تحصيل طرق الشيخ الى ارباب الاصول و الكتب، غير الطرق المذكورة فى المشيخة و الفهرس، حتى تصير ذلك الروايات معتبرة، فلما طال تفكرى فى ذلك و تضرعى، القى فى روعى ان انظر فى اسانيد روايات التهذيبيين، فلما نظرت فيها وجدت فيها طرقاً كثيرة اليهم غير ما هو مذكور فى المشيخة و الفهرس، اكثرها موصوف بالصحة و الاعتبار فصنفت هذه الرسالة و ذكرت فيها جميع الشيوخ المذكورين فى المشيخة و الفهرس، و ذيلت ما فيهما من الطرق الضعيفة او المجهولة بالاشارة الى ما وجدته من الطرق الصحيحة او المعتبرة مع تعيين موضعها، و اضفت اليهم

من وجدت له طريقاً معتبراً و لم يذكر طريقه فيهما» (١).

ولزيادة التوضيح نقول: انه روى الشيخ في التهذيب روايات عن علي بن الحسن الطاطري بدأ بذكر اسمه في اسانيد مثل ما روى في كتاب الصلاة هكذا: «علي بن الحسن الطاطري قال: حدثني عبدالله بن وضاح، عن سماعة بن مهران قال: قال لي ابو عبدالله عليه السلام: اياك ان تصلى قبل ان تزول، فانك تصلى في وقت العصر خير لك ان تصلى قبل ان تزول» (٢). و قال في المشيخة: «وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، عن ابي الملك احمد بن عمر بن كيسبة، عن علي بن الحسن الطاطري».

و هذا الطريق ضعيف بجهالة اثنين منهم: ابن الزبير و ابن كيسبة و مقتضاه عدم اعتبار تلك الروايات التي يبلغ عددها الى ثلاثين حديثاً في التهذيب.

و اما المحاولة، فهي انا اذا رأينا ان الشيخ روى في باب الطواف روايات اربع بهذا السند:

«موسى بن القاسم، عن علي بن الحسن الطاطري، عن درست بن ابي منصور، عن ابن مسكان»، ثم وقفنا على امرين:

١- ان موسى بن القاسم - اعني من صدر به السند - ثقة.

٢- طريق الشيخ اليه صحيح، فعند ذلك يحصل للشيخ طريق صحيح الى الطاطري، لكن لا عن طريقه اليه في المشيخة و لا في الفهرس، بل عن طريقه في المشيخة الى موسى بن القاسم.

ولاجل ذلك يقول الاردبيلي في مختصر تصحيح الاسانيد: «والى علي بن الحسن الطاطري، فيه علي بن محمد بن الزبير في المشيخة و الفهرس، و الى الطاطري صحيح في التهذيب في باب الطواف».

و هذا يعطى ان موسى بن القاسم ليس راوياً لهذه الروايات الاربع

١. لاحظ في توضيحه ما ذكره المؤلف في الفائدة الرابعة من خاتمة كتابه «جامع الرواة» الصفحة ٤٧٥-٤٧٣ و ما ذكرناه ملخص ما اورده المحقق البروجردى في تصديره على كتاب «جامع الرواة» ج ١، الصفحة ٢٦٦.

٢. التهذيب: ج ٢، الحديث ٥٤٩.

فقط، بل راو لجميع كتاب الطاطرى عنه، فيعلم من ذلك ان الشيخ روى كتاب الطاطرى تارة بسند ضعيف، واخرى بسند معتبر و بذلك يحكم بصحة كل حديث بدأ الشيخ فى سنده بالطاطرى.

وقس على ذلك سائر الطرق التى للشيخ فى الكتابين الى المشايخ الذين لم يذكر سنده اليهم فى المشيخة ولا فى الفهرس، او ذكر لكنه ضعيف عليل، و بهذا التتبع يحصل له طرق صحيحة انها صاحب الكتاب الى خمسين وثمانمئة طريق تقريباً، و عدد المعتبر منها قريب من خمسمائة طريق. هذه خلاصة المحاولة و قد نقده المحقق البروجردى بوجوده:

الاول: ان ماصح طرقه الى المشايخ و ان كان قليلا، ولكن الروايات التى رواه الشيخ بهذه الطرق القليلة عن هؤلاء المشايخ فى غاية الكثرة
مثلا:

١- ان ما رواه بطريقه عن احمد بن محمد بن عيسى يقرب من ١٢٠٠ حديث.

٢- ان ما رواه بطريقه عن الحسن بن محمد بن سماعة يقرب من ٨٠٠ حديث.

٣- ان ما رواه بطرقه عن الحسين بن سعيد يقرب من ٢٥٠٠ حديث.

٤- ان ما رواه بطرقه عن سعد بن عبدالله يقرب من ٦٠٠ حديث.

٥- ان ما رواه بطرقه عن محمد بن احمد بن يحيى يقرب من ٩٥٠ حديث.

٦- ان ما رواه بطرقه عن محمد بن على بن محبوب يقرب من ٧٠٠ حديث.

هذا، و ان نقله عن سائر المشايخ الذين صحت طرقه اليهم ايضا كثير جداً فكيف لا يكون مفيداً فيما هو المطلوب من اخراج معظم روايات الكتاب عن الارسال.

الثانى: اذا روى موسى بن القاسم عن على بن الحسن الطاطرى، عن درست بن ابى منصور، عن ابن مسكان، فهو يحتمل من جهة النقل من كتب المشايخ وجوهاً :

١- يحتمل ان موسى بن القاسم اخذ الحديث عن كتاب الطاطرى و

حينئذ روى موسى هذا الحديث وجميع كتاب الطاطرى، و بذلك يحصل للشيخ طريق صحيح الى كتاب الطاطرى و هذا هو الذى يتوخاه المتتبع الارديبلى.

٢- يحتمل ان موسى بن القاسم اخذ الحديث عن كتاب درست بن ابى منصور و روى هذا الكتاب عنه بواسطة الطاطرى.

٣- يحتمل ان موسى اخذ الحديث عن كتاب ابن مسكان، و روى هذا الكتاب عنه بواسطة شخصين : الطاطرى، و درست بن ابى منصور.

و على الاحتمالين الاخيرين يحصل للشيخ الطوسى طريق صحيح الى كتاب درست بن ابى منصور، و كتاب ابن مسكان و لا يحصل طريق صحيح الى نفس كتاب الطاطرى الذى هو الغاية المتوخاة.

و الحاصل انه اذا كان طريق الشيخ الى احد المشايخ الذين صدر الحديث بأسمائهم وأخذ الحديث من كتبهم، ضعيفاً، فلا يمكن اصلاحه بما اذا وقع ذلك الشيخ فى اثناء السند و كان طريقه اليه طريقاً صحيحاً، لان توسط الشيخ (الطاطرى) فى ثنايا السند، لا يدل على اخذ الحديث عن كتابه، بل من الممكن كون الحديث مأخوذاً عن كتاب شيخه اعنى درست بن ابى منصور، او شيخ شيخه اعنى ابن مسكان.

و هذا الاحتمال قائم فى جميع ما استنبطه فى اسانيد التهذيبيين.

الثالث: ان هدف الشيخ الطوسى من تصنيف الفهرس و ذكر الطرق الى من ذكر فيه ان له كتاباً او اصلاً، ليس اخراج التهذيبيين من الارسال و لم يبدأ الشيخ فى اسانيدهما بهؤلاء المذكورين فى الفهرس سوى قليل منهم، و هم المشيخة المذكورون فى آخر الكتابين.

نعم ربما يوجد فى بدأ اسانيدهما شيوخ لم يذكر لهم طريقاً فى المشيخة و عدد رواياتهم لا يزيد على خمسمائة تقريباً، و لاتخرج هذه الروايات عن الارسال بسبب الطرق المذكورة فى الفهرس غالباً.

ولا يخفى ان الشيخ تفنن فى الفهرس ايضاً فى ذكر الطرق الى اصحاب الكتب و الاصول على وجوه، فتارة ذكرهم و ذكر طريقه الى كتبهم واخرى

ذكر كتبهم و اصولهم ولم يذكر الطريق اليهم، و ثلاثة ذكر جماعة وأشار
الى من ذكرهم او روى عنهم ولم يصل اسناده فيه الى من ذكر او روى، وقد جمع
القسمين الاخيرين العلامة السيد محمد صادق الطباطبائي في مقدمة
الفهرس (١).

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي فِرْقِ الشَّعْبِ الْوَلَدِيَّةِ فِي الْكُتُبِ

- * الكيسانية و الزيدية
- * الناوسية و الاسماعيلية
- * الفطحية و الواقفة
- * الخطابية و المغيرية
- * الغلاة

ربما يضعف الراوى لاجل انتمائه الى بعض فرق الشيعة، كالكيسانية و
القطيحية و الواقفة، كما يضعف من غير جانب العقيدة ككونه متساهلا فى
الرواية، غير ضابط فى النقل، الى غير ذلك من موجبات التضعيف فى جانب
العمل، ولجل ايقاف القارىء على مبدء تكون هذه الفرق وعقائدها جمالا
عقدنا هذا الفصل، ليكون القارىء على بصيرة عند الوقوف على اسماء هذه
الفرق. نعم اكثر هذه الفرق بائدة هالكة، لم يبق منهم الا الزيدية و الا
الاسماعيلية، و انما تشكل اكثرية الشيعة، الفرقة الامامية التى يطلق عليها
الاثناعشرية ايضا.

الشيعة هم المسلمون الذين بقوا على ما عهد إليهم النبي صلى الله عليه وآله من كون الامام بعده علي بن ابي طالب عليه السلام وان ذلك المنصب، منصب يعين صاحبه من عند الله سبحانه، كما ان منصب النبوة كذلك. و ليست الشيعة فرقة حادثة بعد النبي صلى الله عليه وآله كسائر الفرق التي تكونت بعد النبي في ظل الابحاث الكلامية.

ان المسلمين اختلفوا بعد النبي صلى الله عليه وآله في مسألة الامامة، فذهبت عدة كثيرة منهم الى ان الامامة سياسة زمنية تناط باختيار العامة و ينتصب بنصبهم، و ذهبت عدة اخرى الى انها قضية اصولية وهي ركن الدين، ولا يجوز للرسول صلى الله عليه وآله اغفاله و اهماله ولا تفويضه الى العامة، و استدلوا على ذلك بماورد في الكتاب حول الامامة، و ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله في يوم الدار و يوم الغدير و غيرهما من المقامات. و اما تسميتهم بالشيعة فانما هو لاجل ان النبي صلى الله عليه وآله سمي محبي علي بن ابي طالب و مقتفيه شيعة. روى السيوطي في تفسير قوله سبحانه: «ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات اولئك هم خير البرية - البينة: ٧» اخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله قال: كنا عند النبي، فأقبل علي، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «والذي نفسي بيده ان هذا و شيعته لهم الفائزون يوم القيامة». و نزلت «ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات اولئك هم خير البرية». فكان اصحاب النبي اذا اقبل علي قالوا: «جاء خير البرية» و اخرج ابن عدى و ابن عساكر عن ابي سعيد مرفوعاً: «علي خير البرية».

و اخرج ابن عدى عن ابن عباس قال: لما نزلت «ان الذين آمنوا و

عملوا الصالحات اولئك هم خير البرية» قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: «هو انت و شيعتك يوم القيامة راضين مرضيين». و اخرج ابن مردويه عن علي، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الم تسمع قول الله «ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات اولئك هم خير البرية» انت و شيعتك، و موعدي و موعدكم الحوض اذا جيئت الامم للحساب تدعون غراً محجلين» (١).

والحاصل؛ ان الشيعة على وجه الاجمال هم الذين بقوا على ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله في حق الوصي ولم يغيروا طريقته، فالشيعة ليست فرقة مختلفة بعد النبي صلى الله عليه وآله و لم يخلقهم السياسات الزمنية، ولا الابحاث الكلامية، بل لم تتكون الشيعة الا في نفس عصر النبي، فبقوا على ما كان النبي عليه و ان كانوا من حيث العدد قليلين.

هذا هو اصل الشيعة الذي يجمع جميع فرقها الاعتقاد بأن الامامة قضية اصولية غير مفوضة الى الامة، بل الى الله سبحانه و تعالى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله.

نعم تفرقت الشيعة حسب مرور الزمان و حسب السياسات الوقتية و الابحاث الكلامية الى فرق مختلفة، غير انه لم يبق من تلك الفرق الا ثلاث فرق و هم: الامامية، الزيدية، و الاسماعيلية، و الفرقة الشاخسة من بينها هو الامامية المعتقدة بامامة الائمة الاثني عشر، اولهم علي بن ابي طالب فالحسن، فالحسين، فعلي بن الحسين، فمحمد بن علي، فجعفر بن محمد، فموسى بن جعفر، فعلي بن موسى، فمحمد بن علي، فعلي بن محمد، فالحسن بن علي، فمحمد بن الحسن القائم الذي يملأ الله به الارض قسطاً و عدلاً كما ملئت ظلماً و جوراً - صلوات الله عليهم اجمعين - .

فكلما اطلقت الشيعة في زماننا ينصرف الى الشيعة الامامية، و اما غيرهم كالزيدية و الاسماعيلية فيحتاج الى قرينة.

نعم كانت الفرق الشيعية الاخرى موجودة في عصر الائمة و بعده، و لاجل ذلك جاء اسماء عدة من فرق الشيعة في اسناد الروايات، فلاجل ذلك

١. الدر المنثور تأليف الحافظ جلال الدين السيوطي: ج ٦، الصفحة ٣٧٩. والمراد من المحجلين هو المشرقون و المضيئون.

نبحت عن الفرق الشائعة الرائجة و بعدهم بقليل، و ان شرب عليهم الدهر و ابادتهم و اهلكتهم، فلم يبق منهم اثر في الازمنة الاخيرة، و اليك بيانها.

١- الكيسانية

قيل: ان كيسان مولى امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام. وقيل: هو المختار بن ابي عبيدة الثقفي، و على كل تقدير، هم الذين يعتقدون بامامة محمد بن الحنفية بعد امير المؤمنين عليه السلام وقيل لا بل بعد الحسن و الحسين وكان يدعو الناس اليه و قد نسب الى تلك الفرقة عقائد سخيفة في كتب الملل و النحل (١).

قال ابو منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادى:

والكيسانية يرجع محلها الى فرقتين: احدهما تزعم ان محمد بن الحنفية حى لم يموت، و هم على انتظاره و يزعمون انه المهدي المنتظر، و الفرقة الثانية منهم يقرون بامامته فى وقته و بموته و ينقلون الامامة بعد موته الى غيره و يختلفون بعد ذلك فى المنقول اليه (٢).

و كان السيد الحميرى ايام عدم استبصاره يذهب مسلك الكيسانية، و ان رجع عنه و استبصر، و قد قال فى ذلك الزمان اشعاره التالية:

الا ان الائمة من قريش و لاة الحق، اربعة سواء
على و الثلاثة من بنيه هم الاسباط ليس بهم خفاء (٣)
ثم ان الكيسانية تفرقوا الى هاشمية، الى بيانية، الى رزامية، و لاجاجة
الى البحث عن عقائدهم و من اراد فليراجع الى محالها.

١. الملل و النحل: ج ١، الصفحة ١٤٧.

٢. الفرق بين الفرق: الصفحة ٢٣.

٣. الملل و النحل: الصفحة ١٩٠-١٥٠.

٢- الزيدية

و هم اتباع زيد بن علي الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام عدلوا عن امامة الامام الباقر عليه السلام الى امامة اخيه «زيد» و هم ساقوا الامامة في اولاد فاطمة - رضى الله عنها - ولم يجوزوا ثبوت الامامة في غيرهم، الا انهم جوزوا ان يكون كل فاطمي عالم شجاع سخى خرج بالامامة، ان يكون اماماً واجب الطاعة سواء كان من اولاد الحسن او من اولاد الحسين عليهما السلام، و لما قتل زيد بن علي و صلب سنة ١٢١، قام بالامامة بعده يحيى بن زيد و مضى الى خراسان و اجتمعت عليه جماعة كثيرة، و قد وصل اليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام بانه يقتل كما قتل ابوه، ويصلب كما صلب ابوه، فجرى عليه الامر كما اخبر في سنة ١٢٦، و قد فوض الامر بعده الى محمد و ابراهيم اللذين خرجا بالمدينة، و مضى ابراهيم الى البصرة و اجتمع الناس عليه و قتل ايضاً.

فزيد بن علي قتل بكناسة الكوفة، قتله هشام بن عبد الملك، و يحيى ابن زيد قتل بجوزجان خراسان، قتله اميرها، و محمد الامام قتل بالمدينة، قتله عيسى بن ماهان، و ابراهيم الامام قتل بالبصرة امر بقتله المنصور. و الزيدية اصناف ثلاثة: الجارودية، و السليمانية، و البترية. و الصالحية منهم و البترية على مذهب واحد.

الف - الجارودية: اصحاب ابي الجارود زياد بن المنذر، و قد نقل عنهم الشهرستاني بأنهم زعموا ان النبي نص على علي بالوصف دون التسمية، و قد خالفوا في هذه المقالة امامهم زيد بن علي، فانه لم يعتقد هذا الاعتقاد

وقد وردت في ذم أبي الجارود روايات في رجال الكشي (١).
قال النجاشي: «زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني الخارفي... كان من اصحاب أبي جعفر و روى عن أبي عبد الله عليهما السلام و تغير لما خرج زيد رضي الله عنه الى ان قال: له تفسير القرآن، رواه عن أبي جعفر عليه السلام» (٢) و تفسيره هذا هو الذي بثه تلميذ القمي في تفسيره، كما اوضحنا حاله، و الرجل انحرف عن امامة أبي جعفر بعد خروج زيد اخيه، و اسس مذهب الجارودية.

ب- السليمانية: و هم اصحاب سليمان بن جرير، و كان يقول ان الامامة شورى في ما بين الخلق، و يصح ان تتعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، و انها تصح في المفضول مع وجود الافضل، و قالوا ان الامة اخطات في البيعة لهما مع وجود علي رضي الله عنه خطأ لا تبلغ درجة الفسق، و ذلك الخطأ خطأ اجتهادي، غير انه طعن في عثمان للاحداث التي احدثها و كفره بذلك.

ج- الصالحية والبترية: الصالحية، اصحاب الحسن بن صالح بن حي، و البترية، اصحاب كثير، و هما متفقان في المذهب و قولهم في الامامة كقول السليمانية، الا انهم توقفوا في امر عثمان اهو مؤمن ام كافر (٣).

قال عبدالقاهر بن طاهر البغدادي: «فأما الزيدية فمعظمها ثلاث فرق وهي: الجارودية و السليمانية و قديقال الجريرية ايضاً، و البترية، و هذه الفرق الثلاث يجمعها القول بامامة زيد بن علي بن الحسين في ايام خروجه، و كان ذلك في زمن هشام بن عبدالملك» (٤).

ثم ان النوبختي مؤلف فرق الشيعة وهو من اعلام القرن الثالث ذكر فرق الزيدية في كلام مبسوط (٥).

١. رجال الكشي: الرقم ١٠٤.

٢. رجال النجاشي: الرقم ٤٤٨.

٣. راجع فيما نقلناه حول الزيدية الى الملل والنحل: ج ١، الصفحة ١٦١-١٥٤.

٤. الفرق بين الفرق: الصفحة ٢٢.

٥. لاحظ: الصفحة ٣٨ من فرق الشيعة.

٣- الناوسية

وهم الذين قالوا ان جعفر بن محمد عليهما السلام حى لم يمت ولا يموت حتى يظهر و يلى امور الناس، وانه هو المهدي عليه السلام و زعموا انهم رويوا عنه انه قال: «ان رأيتم رأسى قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدقوه، فانى انا صاحبكم» و انه قال لهم: «ان جاءكم من يخبركم عنى انه غسلنى و كفننى فلا تصدقوه، فانى صاحبكم صاحب السيف» و هذه الفرقة تسمى الناوسية، و سميت بذلك لرئيس لهم من اهل البصرة يقال له فلان بن فلان الناووس (١).

و قال عبدالقاهر: «و هم اتباع رجل من اهل البصرة كان ينتسب الى «ناووس» بها و هم يسوقون الامامة الى جعفر الصادق بنص الباقر عليه وانه المهدي المنتظر (٢).

و قال الشهرستاني قريبا منه؛ غير انه قال: «هم اتباع رجل يقال له ناووس» (٣).

١. فرق الشيعة: الصفحة ٧٨.
٢. الفرق بين الفرق: الصفحة ٦١.
٣. الملل والنحل: ج ١، الصفحة ١٦٦.

٤- الاسماعيلية

هم طائفة يقولون ان الامام بعد جعفر الصادق عليه السلام هو ابنه اسماعيل، الا انهم اختلفوا في موته في حال حياة ابيه، فمنهم من قال: لم يمت الا انه اظهر موته تقية من خلفاء بني العباس، و منهم من قال: موته صحيح، و النص لا يرجع قهقري، و الفائدة في النص بقاء الامامة في اولاد المنصوص عليه دون غيرهم، فالامام بعد اسماعيل هو محمد بن اسماعيل، و هؤلاء يقال لهم المباركية ثم منهم من وقف على محمد بن اسماعيل و قال برجعته بعد غيبته.

و منهم من ساق الامامة في المستورين منهم، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم و هم الباطنية (١).

قال عبدالقاهر البغدادي: «ان الاسماعيلية ساقوا الامامة الى جعفر و زعموا ان الامام بعده اسماعيل و افترق هؤلاء فرقتين:

فرقة منتظرة لاسماعيل بن جعفر مع اتفاق اصحاب التواريخ على موت اسماعيل في حياة ابيه، و فرقة قال: كان الامام بعد جعفر، سبطه محمد بن اسماعيل بن جعفر، حيث ان جعفراً نصب ابنه اسماعيل للامامة بعده، فلما مات اسماعيل في حياة ابيه علمنا انه انما نصب ابنه اسماعيل، للدلالة على امامة ابنه محمد بن اسماعيل والى هذا القول مالت الاسماعيلية من الباطنية» (٢).
قال النوبختي: «فرقة زعمت ان الامام بعد جعفر بن محمد، ابنه

١. الملل والنحل: ج ١، الصفحة ١٦٨-١٦٧.

٢. الفرق بين الفرق: الصفحة ٦٣.

اسماعيل بن جعفر وانكرت موت اسماعيل في حياة ابيه، و قالوا: كان ذلك على جهة التليبس من ابيه على الناس، لانه خاف فغيبه عنهم، وزعموا ان اسماعيل لا يموت حتى يملك الارض و يقوم بامر الناس، و انه هو القائم لان اباه اشار اليه بالامامة بعده، و قلدهم ذلك له و اخبرهم انه صاحبه، والامام لا يقول الا الحق، فلما ظهر موته علمنا انه قد صدق و انه القائم و انه لم يموت و هذه الفرقة هي الاسماعيلية الخالصة» (١).

و في الختام نلفت نظر القارئ ان الامام حسب عقيدة الشيعة الامامية لم يقل بامامة اسماعيل قط، و انما الناس كانوا يزعمون ذلك لكبره و ما تسالموا عليه من ان الامر في الاكبر مالم يكن به عاهة.

٥- الفطحية او الافطحية

و هم الذين يقولون بانتقال الامامة من الصادق الى ابنه عبدالله الافطح، و هو اخو اسماعيل من ابيه و امه و كان اسن اولاد الصادق، زعموا انه قال: الامامة فى اكبر اولاد الامام، و هو ما عاش بعد ابيه الاسبعين يوماً و مات و لم يعقب له ولداً ذكراً (١).

سماهم عبدالقاهر فى فرق الشيعة، باسم العمارية، و هم منسوبون الى زعيم منهم يسمى عمارين، و هم يسوقون الامامة الى جعفر الصادق عليه السلام ثم زعموا ان الامام بعده ولده عبدالله و كان اكبر اولاده و لهذا قيل لاتباعه «الافطحية» (٢).

وقال النوبختى: «هذه الفرقة هى القائلة بامامة عبدالله بن جعفر، و سموا الفطحية لان عبدالله كان افطح الرأس (عريضه) - الى ان قال: و مال الى هذه الفرقة جل مشايخ الشيعة و فقهاءهم و لم يشكوا فى ان الامامة فى عبدالله بن جعفر و فى ولده من بعده، فمات عبدالله و لم يخلف ذكراً، فرجع عامة الفطحية عن القول بامامته سوى قليل منهم الى القول بامامة موسى بن جعفر عليهما السلام، و قد كان رجع جماعة منهم فى حياة عبدالله الى موسى بن جعفر عليهما السلام، ثم رجع عامتهم بعد و فاته عن القول به، وبقى بعضهم على القول بامامته، ثم امامة موسى بن جعفر من بعده و عاش عبدالله بن جعفر بعد ابيه سبعين يوماً او نحوها» (٣).

١. الملل والنحل: ج ١، الصفحة ١٦٧.

٢. الفرق بين الفرق: الصفحة ٦٢.

٣. فرق الشيعة: الصفحة ٨٩-٨٨.

و هم الذين ساقوا الامامة الى جعفر بن محمد، ثم زعموا ان الامام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر عليهما السلام، و زعموا ان موسى بن جعفر حتى لم يمت، و انه المهدي المنتظر، و قالوا انه دخل دار الرشيد و لم يخرج منها وقد علمنا امامته و شككنا في موته فلانحكم في موته الا بتعيين، هذا مع ان مشهد موسى بن جعفر معروف من بغداد (١).

و قال الشهرستاني: « كان موسى بن جعفر هو الذي تولى امر الصادق و قام به بعد موت ابيه و رجع اليه الشيعة واجتمعت عليه مثل المفضل بن عمر و زرارة بن اعين و عمار السابطي، ثم ان موسى لما خرج و اظهر الامامة حمله هارون الرشيد من المدينة، فحبسه عند عيسى بن جعفر، ثم اشخصه الى بغداد عند السندي بن شاهك، و قيل ان يحيى بن خالد بن برمك سمه في رطب فقتله، ثم اخرج و دفن في مقابر قريش و اختلفت الشيعة بعده - الى ان قال: و منهم من توقف عليه وقال: انه لم يمت و سيخرج بعد الغيبة و يقال لهم الواقفية » (٢).

و قال النوبختي: « ان وجوه اصحاب ابي عبدالله ثبتوا على امامة موسى بن جعفر، حتى رجع الى مقاتلتهم عامة من كان قال بامامة عبدالله بن جعفر فاجتمعوا جميعاً على امامة موسى بن جعفر، ثم ان جماعة المؤمنين بموسى بن جعفر بعد ما مات موسى في حبس الرشيد صاروا خمس فرق، فمن

١. الفرق بين الفرق: الصفحة ٦٣.

٢. الملل والنحل: ج ١، الصفحة ١٦٩-١٦٨.

قال مات و رفعه الله اليه و انه يردّه عند قيامه فسموا هؤلاء الواقفية» (١). غير ان هؤلاء لم يشيروا الى انه كيف برزت تلك الفرقة و لكن ابا عمرو الكشي صاحب الرجال المعروف قد كشف الستر عن كيفية نشوء هذه الفرقة و قال ما هذا خلاصته « كان بدء الواقفية انه كان اجتمع ثلاثون الف دينار عند الاشاعثة لزكاة اموالهم و ما كان يجب عليهم فيها، فحملوها الى وكيلين لموسى بن جعفر عليهما السلام بالكوفة، احدهما حنان السراج و آخر كان معه و كان موسى عليه السلام في الحبس، فاتخذنا بذلك دوراً و عقارا و اشترى الغلات، فلما مات موسى عليه السلام و انتهى الخبر اليهما، انكرا موته و اذاعا في الشيعة انه لا يموت، لانه القائم، فاعتمدت عليهما طائفة من الشيعة و انتشر قولهما في الناس حتى كان عند موتهما اوصيا بدفع المال الى وريثة موسى عليه السلام و استبان للشيعة انهما انما قالا ذلك حرصاً على المال» (٢).

و اعلم ان اطلاق الوقف ينصرف الى من وقف على الكاظم عليه السلام و لا ينصرف الى غيرهم الا بالقرينة. نعم ربما يطلق على من وقف على الكاظم من الائمة في زمانه عليه السلام، و يستفاد من الروايات المروية في رجال الكشي في ترجمة يحيى بن ابي القاسم اطلاق الوقف في حال حياة الكاظم عليه السلام (٣).

و بهذا يعلم ان الواقفية صنفان، صنف منهم وقفوا على الكاظم في زمانه و اعتقدوا كونه قائم آل محمد عليهم السلام و ماتوا في زمانه كسماعة، و صنف وقفوا عليه بعد موته و لا يصح تضليل من وقف على الكاظم في زمان حياته لشبهة حصلت له، لانه عرف امام زمانه.

وهاهنا كلمة قيمة للوحيد البهبهاني، يرشدنا الى علة حصول شبهة الوقف في بعض الشيعة و هو ان الشيعة من فرط حبههم دولة الائمة و شدة تمنيههم اياها، و بسبب الشدائد و المحن التي كانت عليهم و على ائمتهم، كانوا دائماً مشتاقين الى دولة قائم آل محمد عليهم السلام، متوقعين لوقوعه

١. فرق الشيعة: الصفحة ٩١-٨٩.

٢. رجال الكشي: الصفحة ٣٩٠، الرقم ٣٢٩.

٣. رجال الكشي: الصفحة ٤٠٣-٤٠٢ الرقم ٣٤٦ و ٣٤٧.

عن قريب، ولأجل ذلك قيل ان الشيعة تربي بالاماني، و من ذلك انهم كانوا كثيراً ما يسألون عن ائمتهم عن قائمهم، فلربما قال واحد منهم فلان - يعنى الذى يجيء بعد - تسليية لخواطرم، تصوروا ان المراد هو الذى يجيء بعد ذلك الامام بلافاصلة و هم من فرط ميل قلوبهم و زيادة حرصهم ربما كانوا لا يتفطنون (١).

٧- الخطابية

وهم فرقة تتظاهرون بالوهية الامام الصادق عليه السلام و ان ابا الخطاب - اعنى محمد بن مقلاص ابازينب الاسدى الكوفى الاجدع، البرار - نبى مرسل، امر الصادق عليه السلام بطاعته و هم احلوا المحارم و تركوا الفرائض، وقد اورد الكشى فى رجاله روايات كثيرة فى ذمه وقد قتله عيسى بن موسى صاحب المنصور فى الكوفة.

روى الكشى عن عيسى بن ابى منصور قال: سمعت ابا عبد الله عندما ذكر ابوالخطاب عنده فقال: اللهم العن ابا الخطاب فانه خوفنى قائماً و قاعداً و على فراشى، اللهم اذقه حر الحديد.

وقد نقل عن ابراهيم بن ابى اسامة قال: قال رجل لابى عبد الله: اؤخر المغرب حتى تستبين النجوم؟ فقال: خطابية ان جبرائيل انزلها على رسوله حين سقط القرص.

و نقل ايضاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابى عبد الله عليه السلام قال: كتب ابو عبد الله الى ابى الخطاب بلغنى انك تزعم ان الزنا رجل، و ان الخمر رجل، و ان الصلاة رجل، و الصيام رجل، و الفواحش رجل وليس هو كما تقول. انا اصل الحق، و فروع الحق طاعة الله، و عدونا اصل الشر، و فروعهم الفواحش، و كيف يطاع من لا يعرف و كيف يعرف من لا يطاع؟ (١). ثم ان الخطابية لما بلغهم ان جعفر بن محمد عليهما السلام لعنه و براً منه و من اصحابه تفرقوا اربع فرق.

١. راجع فى هذه الروايات واضراهما الى رجال الكشى: الصفحة ٢٤٦، رقم الترجمة ١٣٥.

قال الشهرستاني: «ان ابا الخطاب عزى نفسه الى ابي عبدالله جعفر بن محمد الصادق ولما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه، تبرأ منه ولعنه و امر اصحابه بالبراءة منه، و شدد القول في ذلك، و بالغ في التبري منه و اللعن عليه فلما اعترل عنه ادعى الامامة لنفسه». ثم ذكر قسماً من آرائه الفاسدة و الفرق المتمتية اليه (١).

٨- المغيرية

وهم اتباع المغيرة بن سعيد العجلي خرج بظاهر الكوفة في اماره خالد بن عبدالله القسرى فظهر به فاحرقه و احرق اصحابه سنة ١١٩ (١).
روى الكشى عن الرضا عليه السلام: « كان المغيرة بن سعيد يكذب على ابي جعفر فاذاقه الله حر الحديد ».

و روى عن ابن مسكان عن حدثه من اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: « لعن الله المغيرة بن سعيد، انه كان يكذب على ابي فاذاقه الله حر الحديد، لعن الله من قال فينا ما لانقوله فى انفسنا و لعن الله من ازالنا عن العبودية لله الذى خلقنا و اليه ما بنا و معادنا و بيده نواصينا » (٢).

و روى ايضا عن يونس بن عبدالرحمن ان بعض اصحابنا سألوه و انا حاضر فقال له: يا ابا محمد ما اشدك فى الحديث و اكثر انكارك لما يرويه اصحابنا، فما الذى يحملك على رد الاحاديث؟ فقال: حدثنى هشام بن الحكم انه سمع ابا عبدالله عليه السلام يقول: « لاتقبلوا علينا حديثاً الا ما وافق القرآن و السنة او تجدون معه شاهداً من احاديثنا المتقدمة، فان المغيرة بن سعيد لعنه الله دس فى كتب اصحاب ابي احاديث لم يحدث بها ابي ». و روى الكشى عن يونس قال: « وافيت العراق فوجدت بها قطعة من اصحاب ابي جعفر عليه السلام و وجدت اصحاب ابي عبدالله عليه السلام

١. تاريخ الطبرى: ج ٥، الصفحة ٤٥٦ تحت عنوان: خروج المغيرة بن سعيد فى نفر و ذكر الخبر عن مقتلهم.
٢. رجال الكشى: الصفحة ١٩٥-١٩٤، رقم الترجمة ١٠٣.

متضافرين فسمعت منهم و اخذت كتبهم فعرضتها بعد على ابي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها احاديث كثيرة ان يكون احاديث ابي عبدالله عليه السلام و قال لي: ان ابا الخطاب كذب على ابي عبدالله عليه السلام، لعن الله ابا الخطاب و كذلك اصحاب ابي الخطاب يدسون هذه الاحاديث الى يومنا هذا في كتب اصحاب ابي عبدالله، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن».

و روى ايضا عن يونس عن هشام بن الحكم انه سمع ابا عبدالله عليه السلام يقول: « كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على ابي و يأخذ كتب اصحابه، و كان اصحابه المستترون باصحاب ابي يأخذون الكتب من اصحاب ابي فيدفعونها الى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر و الزندقة و يسندها الى ابي، ثم يدفعها الى اصحابه فيأمرهم ان يبثوها في الشيعة، فكل ما كان في كتب اصحاب ابي من الغلو فذاك مادسه المغيرة بن سعيد في كتبهم» (١). و هذه الاحاديث تعطى بوضوح ان الدس كان يرجع الى الغلو في الفضائل و المغالاة، كما يصرح به قوله: «فكان يدس فيها الكفر و الزندقة» و قوله: «فكل ما كان في كتب اصحاب ابي من الغلو» و كانت الاحاديث المروية حول الفروع و الاحكام محفوظة عن الدس.

قال النوبختي: «اما المغيرية اصحاب المغيرة بن سعيد فانهم نزلوا معهم (مع الزيدية) الى القول بامامة محمد بن عبدالله بن حسن و تولوه و اثبتوا امامته، فلما قتل صاروا لا امام لهم ولا وصي ولا يثبتون لاحد امامة بعده» (٢).

وما ذكره النوبختي يكشف عن وجه عداوته للإمام الباقر، فان الزيدية و من لف لفهم يعتقدون بامامة زيد بن علي بعد الحسين، ثم امامة يحيى بن زيد بن علي، و بعده بامامة عيسى بن زيد بن علي، ثم بامامة محمد بن عبدالله بن الحسن الملقب بالنفس الزكية المقتول في المدينة سنة ١٤٥. و الرجل لانحرافه عن الامام الباقر كان يدس في كتب اصحابه ليشوه سمعته بادخال الاحاديث الحاكية عن المغالاة في الفضائل (٣).

١. راجع رجال الكشي: الصفحة ١٩٦-١٩٥.

٢. فرق الشيعة: الصفحة ٧٢-٧١.

٣. راجع في تفسير احواله الى الملل والنحل: ج ١، الصفحة ١٧٧-١٧٦.

٥- الغلاة

وهم الذين غلوا في حق النبي وآله حتى اخرجوهم من حدود الخليفة، و الخطائية و المغيرية من هذه الصنوف غير ان كثرة ورودهم في السنن الاثمة وفي طبقات الاحاديث صار سبباً لعنوانها مستقلين و ان كان الكل داخلا تحت هذا العنوان (الغلاة).

ثم ان الغلاة صنوف قد عددهم الشهرستاني احد عشر صنفا منهم: السبائية، الكاملية، العليائية، المغيرية، المنصورية، الخطائية، الكيالية، الهشامية، النعمانية، اليونسية، و النصيرية (الاسحاقية) ثم ذكر آراءهم وعقائدهم (١).

اقول: ما ذكره من الصنوف ومانسب اليهم من الاراء السخيفة غير ثابت جدا، خصوصاً ما زعم من الفرقة السبائية التي اصبحت اسطورة تاريخية اختلقها بعض المؤرخين و نقلها الطبرى بلاتحقيق و اخذ عنه الآخرون و هكذا ساق واحد بعد واحد (٢).

ويتلوه في البطلان مانسبه الى هشام بن حكيم من الاراء كالتشبيه و غيره، فان هذه الاراء مما يستحيل ان ينتحل بها تلميذ الامام الصادق عليه السلام الذي تربى في احضانه، و من الممكن جدا، بل هو الواقع ان رمى هشام بهذه الاراء انما جاء من جانب المخالفين و الحاسدين لفضله و المنكرين بفضل بحثه، فلم يجدوا مخلصا الا تشويه سمعته بنسبة الاقاويل

١. لاحظ الملل والنحل: ج ١، الصفحة ١٩٠-١٧٤.

٢. لاحظ كتاب عبدالله بن سباء للعلامة العسكري.

الباطلة اليه (١).

و مثله مانسبه الى محمد بن نعمان ابى جعفر الاحول الملقب بمؤمن الطاق و ان لقبه مخالفوه بشيطان الطاق عصياناً لقوله سبحانه: «ولاتنازوا بالالقباب بسئ الاسم الفسوق - الحجرات: ١١».

هذه ليست اول قارورة كسرت في التاريخ، بل لها نظائر و امثال كثيرة، فكم من رجال صالحين شوه التاريخ سمعتهم، و كم من اشخاص طالحين قد وزن لهم التاريخ بصاع كبير، و على اى تقدير فلانجد لاكثر هذه الفرق بل جميعها مصداقا في اديم الارض، ولو وجد من الغلاة من الطراز الذى ذكره الشهرستانى فى الجوامع الاسلامية، فانما هو فرقة العياوية و هم الذين يقولون بربوية على بن ابى طالب عليه السلام و ربما يفسر النصيرية ايضا بهذا المعنى (٢).

قال الكشى: «و قالت فرقة بنوة محمد بن نصير الفهرى النميرى، وذلك انه ادعى انه نبي رسول، و ان على بن محمد العسكري ارسله، و كان يقول بالتناسخ و الغلو فى ابى الحسن الهادى عليه السلام و يقول فيه بالربوبية - الى آخر ما قاله» (٣).

و قال النوبختى: «فرقة من القائلين بامامة على بن محمد فى حياته قالت بنوة رجل يقال له محمد بن نصير النميرى، و كان يدعى انه نبي بعثه ابوالحسن العسكري، و كان يقول بالتناسخ و الغلو فى ابى الحسن الهادى، و يقول فيه بالربوبية و يقول بالاباحة للمحارم» (٤).

و على كل تقدير، فلاجدوى فى البحث عن الغلاة، على النحو الذى ذكره الشهرستانى وغيره فى كتابه، فان الرواة الواردين فى اسناد الروايات، منزهون عن الغلو بهذا المعنى الذى يوجب الخروج عن التوحيد و الاسلام، و يلحق الرجل بالكفار و المشركين، كالقول بالربوبية و رسالة غير نبينا او غير ذلك.

١. انظر كتاب هشام بن حكم للعلامة الشيخ نعمة، فقد الف كتاباً فى ترجمة هشام بن حكم و نزه ساحته عن تلك المغالاة.

٢. نقله العلامة المامقانى عن بعض معاصريه . لاحظ مقباس الهداية: الصفحة ١٤٦.

٣. الكشى: الصفحة ٤٣٨.

٤. فرق الشيعة: الصفحة ١٠٣-١٠٢.

نعم وصف عدة من الرواة بالغلو والمغالاة ووقعوا في اسناد الروايات، فيجب البحث عن هذا الطراز من الغلو، لان وضع كتابنا لا يقتضى الا البحث فيما يرجع الى الرواة و الرجال الذين جاءت اسماؤهم في اسناد الروايات.

التفويض و معانيه

ان الفرقة المعروفة بالغلو هي فرقة المفوضة، غير انه يجب تحقيق معناها حتى يتبين الصحيح عن الزائف فنقول: ان التفويض يفسر بوجوده:
الاول: تفويض خلقة العالم الى النبي و الائمة عليهم السلام و انهم هم الخالقون و الرازقون و المدبرون للعالم.

وغير خفى ان التفويض بهذا المعنى شرك على وجه، و باطل على وجه آخر. فلو قالوا بان الله سبحانه فوض امر الخلق و التدبير اليهم عليهم السلام و اعترل هو عن كل شيء، فهذا هو الشرك و الكفر، يخالفه العقل و البرهان، و يضاده صريح الايات. قال سبحانه «بديع السموات و الارض انى يكون له ولد و لم تكن له صاحبة و خلق كل شيء و هو بكل شيء عليم. ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه و هو على كل شيء وكيل - الانعام: ١٠٢-١٠١».

و قال سبحانه: «ان ربكم الله الذى خلق السموات و الارض فى ستة ايام ثم استوى على العرش يدبر الامر ما من شفيع الا من بعد اذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه افلاتذكرون - يونس: ٣».

ولو زعموا ان النبي و الائمة من جملة الاسباب لخلق العالم و تدبيره، و ان الفاعل الحقيقى و السبب الواقعى هو الله سبحانه، وهو لم يعترل بعد، و انما جعلهم فى مرتبة الاسباب و العلل، فهذا القول و ان كان لا يوجب الشرك، لكنه غير صحيح، فان النبي و الائمة عليهم السلام ليسوا من اسباب الخلق، بل هم يستفيدون من تلك الاسباب الطبيعية و تتوقف حياتهم على وجود العلل و الاسباب المادية، فكيف يكونون فى مرتبة العلل و الاسباب؟ فالنبي و الامام يستنشقان الهواء، و يسدان جوعهما بالطعام، و يداويان بالادوية الى غير ذلك من الامور التى يتصف بها كل الناس.

نعم ان للعالم الامكاني ظاهره و باطنه، دنياه و اخراه، مديراً و مدبراً يدبرون الكون بامرهم سبحانه كما ينبيء عنه قوله تعالى: «فالمدبرات امرنـ النزاعات: ٥».

و قال سبحانه: «لا يعصون الله ما امرهم و يفعلون ما يؤمرون - التحريم: ٦».

و قال الصادق عليه السلام: «ابى الله ان يجرى الاشياء الا باسباب فجعل لكل شىء سبباً، و جعل لكل سبب شرحاً، و جعل لكل شرح علماً، و جعل لكل علم باباً ناطقاً، عرفه من عرفه و جهله من جهله، ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله و نحن» (١).

ومع هذا الاعتراف فليس النبى و الامام من اسباب الخلق و التدبير، و انما هم وسائط بين الخالق و الخلق فى ابلاغ الاحكام و ارشاد العباد، و سائر الفيوض المعنوية من الهداية الظاهرية و الباطنية.

فان قلت: قد تواترت الروايات بانّه لولا الحجة لساخت الارض باهلها، و قد عقد الكليني فى كتاب الحجة باباً لذلك و قال: «ان الارض لاتخلو من حجة» و اورد فيه روايات تبلغ ثلاث عشرة رواية (٢).

قلت: لاشكال فى صحة هذه الروايات، ولكنها لاتهدف الى كون النبى و الامام من الاسباب و المدبرات التى نزل به الذكر الحكيم، و نطق به الحديث الصحيح، و انما تهدف الى احد امرين: الاول ان النبى و الامام غاية لخلق العالم، و لولا تلك الغاية لما خلق الله العالم بل كان خلقه امراً لغوا.

و بعبارة اخرى ان العالم خلق لتكون الانسان الكامل فيه، و من اوضح مصاديقه هو النبى و الامام، و من المعلوم ان فقدان الغاية يوجب فقدان ذبيها، و لاجل ذلك يصح ان يقال: ان الانسان الكامل يكون من بسببه الوجود سببية غائية، لامنه الوجود سببية فاعلية معطية له فهو سبب غائى لاعلة فاعلية، فاحفظ ذلك فانه ينفعك.

الثانى: ان الحجة يعرف الحلال و الحرام و يدعو الناس الى سبيل

١. الكافي: ج ١، كتاب الحجة، الصفحة ١٨٣، الرواية ٧.

٢. الكافي: ج ١، الصفحة ١٧٨.

الله، وانه لولاه لما عرف الحق من الباطل، وقد جرت مشيئته الحكيمة على ان يهديهم الى سبل الرشاد بعد خلقهم ولا يتركهم سدى. قال سبحانه: «وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في امها رسولا - القصص: ٥٩» . و الى كلا الوجهين تصريحات في روايات الباب. اما الاول، فعن ابي حمزة قال: «قلت لابي عبدالله اتبقى الارض بغير امام؟ قال: لو بقيت الارض بغير امام لساخت». و اما الثاني، فعن ابي بصير، عن احدهما عليهما السلام قال: قال: «ان الله لم يدع الارض بغير عالم، ولولا ذلك لم يعرف الحق من الباطل» (١).

و لشيخنا العلامة المجلسي كلام في التفويض نقله بنصه قال: «و اما التفويض فيطلق على معان بعضها منفي عنهم عليهم السلام و بعضها مثبت لهم.

الاول: التفويض في الخلق و الرزق و التربية و الامانة و الاحياء، فان قوما قالوا: ان الله تعالى خلقهم و فوض اليهم امر الخلق، فهم يخلقون و يرزقون و يميئون و يحيون، و هذا الكلام يحتمل وجهين: احدهما ان يقال: انهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم و ارادتهم و هم الفاعلون حقيقة، و هذا كفر صريح دلت على استحالته الادلة العقلية و النقلية و لا يسترىب عاقل في كفر من قال به.

و ثانيهما: ان الله تعالى يفعل ذلك مقارنا لارادتهم كشق القمر و احياء الموتى و قلب العصا حية و غير ذلك من المعجزات، فان جميع ذلك انما تحصل بقدرته تعالى مقارنا لارادتهم لظهور صدقهم، فلا يابى العقل عن ان يكون الله تعالى خلقهم و اكملهم و الههم ما يصلح في نظام العالم، ثم خلق كل شيء مقارنا لارادتهم و مشيئتهم.

و هذا و ان كان العقل لا يعارضه كفاحا، لكن الاخبار السالفة تمنع من القول به فيما عدا المعجزات ظاهرا بل صراحا، مع ان القول به قول بما لا يعلم، ان لم يرد ذلك في الاخبار المعتبرة فيما نعلم.

وما ورد من الاخبار الدالة على ذلك كخطبة البيان و امثالها، فلم

يوجد الا في كتب الغلاة و اشباههم، مع انه يحتمل ان يكون المراد كونهم علة غائية لايجاد جميع المكونات، و انه تعالى جعلهم مطاعين في الارضين و السماوات، و يطيعهم باذن الله تعالى كل شيء حتى الجمادات، و انهم اذا شاؤوا امر الايرد الله مشيتهم و لكنهم لايشاؤون الا ان يشاء الله. واما ما ورد من الاخبار في نزول الملائكة و الروح لكل امر اليهم، و انه لاينزل ملك من السماء لامر الا بدأ بهم، فليس ذلك لمدخليتهم في ذلك ولا الاستشارة بهم، بل له الخلق و الامر تعالى شأنه، وليس ذلك الا لتشريفهم و اكرامهم و اظهار رفعة مقامهم» (١).

وما ذكره هو الحق، الا ان ظواهر الايات و الروايات في المعاجز على خلاف ما اختاره، لظهورها في كون المعجزات مستندة اليهم انفسهم باذن الله. قال سبحانه: «و اذ تخلق من الطين كهيئة الطير باذني فتنفخ فيها فتكون طيراً باذني و تبرئ الاكمه و الابرص باذني و اذ تخرج الموتى باذني - المائدة: ١١٠» فان الخطابات دليل على انهم عليهم السلام، قائمون بها باذن الله. و للبحث مجال آخر.

الثاني: تفويض الحلال و الحرام اليهم، اي فوض اليهم ان يحلوا ما شاؤوا و يحرموا ايضاً ما شاؤوا، و هذا ايضاً ضروري البطالان، فان النبي ليس شارعا للاحكام، بل مبين و ناقل له، وليس شأنه في المقام الا شأن ناقل الفتيا بالنسبة الى المقلدين، قال سبحانه: «قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا او بدله قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الى انى اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم - يونس: ١٥» و قال سبحانه: «واتبع ما يوحى اليك من ربك ان الله كان بما تعملون خبيراً - الاحزاب: ٢» و قال سبحانه: «اتبع ما اوحى اليك من ربك لا اله الا هو و اعرض عن المشركين - الانعام: ١٠٦» و هذه الايات و الروايات المتضاربة، تفيد بوضوح على ان النبي لم يكن شارعا ولا مشرعا، بل كان ناقلا و مبينا لما اوحى اليه، فلم يكن له الا تحليل ما احل الله او تحريم ما حرم الله، و قد نقل سيدنا الاستاذ الاكبر - دام ظلهم - ان الصدوق قد عد

اطلاق لفظ الشارع على النبي الاكرم من الغلو في حقه صلى الله عليه وآله. نعم عقد الكليني في كتاب الحجّة من اصول الكافي بابا اسماء «التفويض الى رسول الله صلى الله عليه وآله و الى الائمة عليهم السلام في امر الدين» فرما يتبادر منه الى الذهن ان النبي قد شرع بعض الاحكام. فروى بسند صحيح عن الامام الصادق عليه السلام يقول: «ان الله عزوجل ادب نبيه فاحسن ادبه، فلما اكمل له الادب، قال: انك لعلى خلق عظيم ثم فوض اليه امر الدين و الامة ليسوس عباده فقال عزوجل: «ما آتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا» و ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان مسددا موقفا مؤيدا بروح القدس لايزل و لا يخطيء في شيء مما يسوس به الخلق، فتأدب بأداب الله، ثم ان الله عزوجل فرض الصلاة ركعتين ركعتين، عشر ركعات فاضاف رسول الله صلى الله عليه وآله الى الركعتين، ركعتين و الى المغرب ركعة، فصارت عدل الفريضة لايجوز تركهن الا في سفر، و افرد الركعة في المغرب فتركها قائمة في السفر و الحضر، فاجاز الله عزوجل له ذلك كله، فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة، ثم سن رسول الله النوافل اربعا و ثلاثين ركعة مثلى الفريضة، فاجاز الله عزوجل له ذلك، و الفريضة و النافلة احدي و خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة جالسا تعد بركعة مكان الوتر، و فرض الله في السنة صوم شهر رمضان و سن رسول الله صلى الله عليه وآله صوم شعبان، و ثلاثة ايام في كل شهر مثلى الفريضة، فاجاز الله عزوجل له ذلك و حرم الله عزوجل الخمر بعينها، و حرم رسول الله صلى الله عليه وآله المسكر من كل شراب فاجاز الله له ذلك كله... الخ» (١).

اقول: ان مضمون الروايات يوجه بوجهين:

الاول: ان الله سبحانه علم الرسول مصالح الاحكام و مفسدها، و اوقفه على ملاكاتها و مناسباتها، ولما كانت الاحكام تابعة لمصالح و مفسد كاملة في متعلقاتها، و كان النبي بتعليم منه سبحانه واقفا على المصالح و المفسد على اختلاف درجاتها و مراتبها، كان له ان ينص على احكامه

سبحانه من طريق الوقوف على عللها و ملاكاتها، و لا يكون الاهتداء الى احكامه سبحانه من طريق التعرف على عللها باقصر من الطرق الاخر التي يقف بها النبي على حلاله و حرامه، و الى هذا يشير الامام امير المؤمنين عليه السلام بقوله: «عقلوا الدين عقل و عاية و رعاية، لا عقل سماع و رواية فان رواة العلم كثير و رعائه قليل» (١) غير ان اهتداءه صلى الله عليه وآله وسلم الى الاحكام و تنصيبه بها من هذا الطريق، قليل جدا لا يتجاوز عما ذكرناه الا بقليل، و بذلك يعلم حال الائمة المعصومين عليهم السلام في هذا المورد.

الثاني: ان عمل الرسول لم يكن في هاتيك الموارد سوى مجرد طلب، و قد انفذ الله طلبه، لا انه قام بنفسه بتشريع و تقنين، و يشير الى ذلك بقوله: «فاجاز الله عزوجل له ذلك».

ولو ان النبي كان يمتلك زمام التشريع و كان قد فوض اليه امر التقنين على نحو ما تفيد كلمة التفويض، لما احتاج الى اذنه و اجازته المجددة، ولما كان للجملة المذكورة اي معنى، فالحاصل ان ما صدر من النبي لم يكن بصورة التشريع القطعي، بل كان دعاء و طلبا من الله سبحانه لما وقف على مصالح في ما دعاه. و قد استجاب دعاءه كما يفيد قوله في الحديث «فاجاز الله عزوجل له ذلك».

قال العلامة المجلسي: «التفويض في امر الدين يحتمل وجهين: احدهما: ان يكون الله تعالى فوض الى النبي و الائمة عموما ان يحلوا ما شاءوا و يحرموا ما شاءوا من غير وحى و الهام، او يغيروا ما اوحى اليهم بأرائهم، و هذا باطل لا يقول به عاقل، فان النبي كان ينتظر الوحي اياما كثيرة لجواب سائل، و لا يجيبه من عنده و قد قال تعالى «وما ينطق عن الهوى. ان هو الا وحى يوحى- النجم: ٤».

و ثانيهما: انه تعالى لما اكمل نبيه بحيث لم يكن يختار من الامور شيئا الا ما يوافق الحق و الصواب، و لا يخطر بباله ما يخالف مشيئته تعالى في كل باب، فوض اليه تعيين بعض الامور كالزيادة في الصلاة و تعيين

النوافل في الصلاة و الصوم، و طعمة الجد و غير ذلك مما مضى و سيأتي، اظهاراً لشرفه و كرامته عنده، و لم يكن اصل التعيين الا بالوحي، ولم يكن الاختيار الا بالالهام، ثم كان يؤكد ما اختاره بالوحي، ولا فساد في ذلك عقلاً، وقد دلت النصوص المستفيضة عليه مما تقدم في هذا الباب و في ابواب فضائل نبينا من المجلد السادس.

و لعل الصدوق - رحمه الله - ايضا انما نفى المعنى الاول، حيث قال في الفقيه: «وقد فوض الله عزوجل الى نبيه امر دينه، ولم يفوض اليه تعدى حدوده» و ايضا هو - رحمه الله - قد روى كثيرا من اخبار التفويض في كتبه و لم يتعرض لتأويلها.

الثالث: تفويض بيان العلوم و الاحكام، و هذا مما لاشك و لاشبهة فيه، قال سبحانه: «و نزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء و هدى و رحمة و بشرى للمسلمين - النحل: ٨٩» و قال سبحانه: «و انزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم - النحل: ٤٤» و هذه الاية تفيد ان من شؤون النبي مضافا الى التلاوة هو تبين ما نزل اليه من الايات الحكيمة. و الايات و الاحاديث في ذلك كثيرة جدا. قال الباقر عليه السلام مخاطباً لجابر: «يا جابر لو كنا نحدثكم برأينا و هوانا، كنا من الهالكين، ولكننا نحدثكم باحاديث نكنزها عن رسول الله كما يكنز هؤلاء ذهبهم و فضتهم» و في رواية «ولكننا نفتيهم بآثار من رسول الله و اصول علم عندنا تتوارثها كباراً عن كبار».

و في رواية محمد بن شريح عن الصادق عليه السلام: «والله ما نقول باهوائنا و لانقول برأينا و لكن نقول ما قال ربنا».

و في رواية عنه: «مهما اجبتك فيه بشيء فهو عن رسول الله. لسنا نقول برأينا من شيء» (١) الى غير ذلك من الاحاديث المفيدة ان احاديثهم مأخوذة عن نبيهم.

غير انهم عليهم السلام يبينون الاحكام حسب اختلاف عقول الناس، و يفتون حسب المصالح، فتارة يبينون الاحكام الواقعية، و اخرى الاحكام

الواقعية الثانوية حسب مصالح المكلفين كما هو معلوم من افتائهم بالتقية. قال العلامة المجلسي رحمه الله -: «تفويض بيان العلوم و الاحكام بما رأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم، او بسبب التقية فيفتون بعض الناس بالواقع من الاحكام، و بعضهم بالتقية، ويبينون تفسير الايات و تأويلها، و بيان المعارف بحسب ما يحتمل عقل كل سائل، و لهم ان يبينوا و لهم ان يسكتوا كما ورد في اخبار كثيرة: «عليكم المسألة وليس علينا الجواب» كل ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت كما ورد في خبر ابن اشيم وغيره».

روى محمد بن سنان في تأويل قوله تعالى «لتحكم بين الناس بما اراك الله» فقال: «انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله» وهي جارية في الاوصياء (١). و لعل تخصيصه بالنبي صلى الله عليه وآله و الائمة عليهم السلام، لعدم تيسر هذه التوسعة لسائر الانبياء و الاوصياء عليهم السلام، بل كانوا مكلفين بعدم التقية في بعض الموارد و ان اصابهم الضرر.

و التفويض بهذا المعنى ايضا ثابت حق بالاخبار المستفيضة.

الرابع: تفويض سياسة الناس و تأديبهم اليهم، فهم اولوا الامر و ساسة العباد: كما في الزيارة الجامعة و امراء الناس، فيجب طاعتهم في كل ما يأمرون به و ينهون عنه قال سبحانه: «وما ارسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله - النساء: ٦٤» و قال سبحانه: «اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و اولي الامر منكم - النساء: ٥٩» و قال سبحانه: «من يطع الرسول فقد اطاع الله - النساء: ٨٠» الى غير ذلك من الايات و الروايات.

قال العلامة المجلسي: «تفويض امور الخلق اليهم من سياستهم و تأديبهم و تكميلهم و تعليمهم، و امر الخلق باطاعتهم فيما احبوا و كرهوا، و فيما علموا جهة المصلحة فيه و ما لم يعلموا، و هذا حق لقوله تعالى: «ما آتاكم الرسول فخذوه و مانهاكم عنه فاتتهوا» و غير ذلك من الايات و الاخبار، و عليه يحمل قولهم عليهم السلام «نحن المحللون حلاله و

١. بصائر الدرجات: الصفحة ١١٤، و رواه في الاختصاص عن عبدالله بن مسكان. لاحظ البحار: ج ٢٥، الصفحة ٣٣٤.

المحرمون حرامه» اى بيانهما علينا و يجب على الناس الرجوع فيهما الينا».

نعم وجوب اطاعة الرسول و اولى الامر فى طول اطاعته سبحانه فالله تعالى مطاع بالذات و الرسول و اولوا الامر مطاعون بالعرض و قد اوضحنا ذلك فى مفاهيم القرآن (١).

و هناك تفويضان آخران يظهر من العلامة المجلسي - رحمه الله -
١- الاختيار فى ان يحكموا بظاهر الشريعة، او بعلمهم، او بما يلهمهم الله من الوقائع و مخ الحق فى كل واقعة، و هذا اظهر محامل خبر ابن سنان و عليه ايضا دلت الاخبار.

٢- التفويض فى العطاء، فان الله تعالى خلق لهم الارض وما فيها، و جعل لهم الانفال و الخمس و الصفايا و غيرها، فلهم ان يعطوا ما شاءوا و يمنعوا ما شاءوا، كما مر فى خبر الثمالى، و اذا احطت خبرا بما ذكرنا من معانى التفويض سهل عليك فهم الاخبار الواردة فيه، و عرفت ضعف قول من نفى التفويض مطلقا ولما يحط بمعانيه.

هذه هى المعانى المعقولة المتصورة من التفويض، و اما تفسير التفويض بما عليه المعتزلة كما عن العلامة المامقانى (٢) فخارج عن موضوع البحث، فان التفويض بذلك المعنى يقابل الجبر.

فقدان الضابطة الواحدة فى الغلو

المراجع الى كلمات القدماء يجد انهم يرمون كثيرا من الرواة بالغلو حسب ما اعتقد به فى حق الائمة، و ان لم يكن غلوا فى الواقع، و يعجبني ان انقل كلام الوحيد البهبهاني فى هذا المقام، و التأمل فيه يعطى ان كثيراً من هذه النسب لم يكن موجبا لضعف الراوى عندنا، و ان كان موجبا للضعف عند الناقل.

قال -قدس الله سره-: «فاعلم ان الظاهر ان كثيراً من القدماء لاسيما القميين منهم و الغضائري، كانوا يعتقدون للائمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرخصة و الجلالة، و مرتبة معينة من العصمة و الكمال، بحسب

١. لاحظ الجزء الاول: الصفحة ٥٣٢-٥٣٠.

٢. مقباس الهداية: الصفحة ١٤٨.

اجتهادهم و رأيهم و ما كانوا يجوزون التعدي عنها، و كانوا يعدون التعدي ارتفاعاً و غلواً حسب معتقدهم، حتى انهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض اليهم، او التفويض الذي اختلف فيه، او المبالغة في معجزاتهم و نقل العجائب من خوارق العادات عنهم، او الاغراق في شأنهم و اجلالهم و تنزيههم عن كثير من النقائص، و اظهار كثير قدرة لهم، و ذكر علمهم بمكنونات السماء و الارض، (جعلوا كل ذلك) ارتفاعاً مورثاً للتهمة به، لاسيما بجهة ان الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين.

و بالجملة، الظاهر ان القدماء كانوا مختلفين في المسائل الاصولية ايضاً، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً، او كفراً، او غلواً، او تفويضاً، او جبراً، او تشبيهاً، او غير ذلك، و كان عند آخر مما يجب اعتقاده او لا هذا ولا ذلك.

وربما كان منشأ جرحهم بالامور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم - كما اشرنا آنفاً - او ادعاء ارباب المذاهب كونهم منهم، او روايتهم عنه، و ربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه، الى غير ذلك، فعلى هذا ربما يحصل التأمل في جرحهم بامثال الامور المذكورة.

ومما ينبه بذلك على ما ذكرنا ملاحظة ما سيذكر في تراجم كثيرة مثل ترجمة ابراهيم بن هاشم و احمد بن محمد بن نوح، و احمد بن محمد بن ابي نصر، و محمد بن جعفر بن عوف، و هشام بن الحكم، و الحسين بن شاذويه، و الحسين بن يزيد و سهل بن زياد، و داود بن كثير، و محمد بن اورمة، و نصر بن الصباح، و ابراهيم بن عمر، و داود بن القاسم، و محمد بن عيسى بن عبيد، و محمد بن سنان، و محمد بن علي الصيرفي، و مفضل بن عمر، و صالح بن عقبة، و معلى بن خنيس، و جعفر بن محمد بن مالك، و اسحاق بن محمد البصري، و اسحاق بن الحسن، و جعفر بن عيسى، و يونس بن عبد الرحمن، و عبد الكريم بن عمر، وغير ذلك.

ثم اعلم ان ابن عيسى و الغضائري ربما ينسبان الراوي الى الكذب و وضع الحديث ايضاً، بعد ما نسباه الى الغلو، و كأنه لروايته ما يدل عليه،

ولا يخفى ما فيه و ربما كان غيرهما ايضا كذلك فتأمل (١).
 فيجب على العالم الباحث، التحقيق في كثير من النسب المرمى بها
 الاجلة، لما عرفت من انه لم يكن في تلك الازمنة ضابطة واحدة، لتمييز
 الغالى عن غيره.

قال العلامة المامقاني: «لابد من التأمل في جرحهم بامثال هذه
 الامور و من لاحظ مواضع قدحهم في كثير من المشاهير كيونس بن
 عبدالرحمن، و محمد بن سنان، و المفضل بن عمر، و امثالهم، عرف الوجه
 في ذلك، و كفاك شاهداً اخراج احمد بن محمد بن عيسى، احمد بن محمد
 بن خالد البرقي من قم، بل عن المجلسي الاول، انه اخرج جماعة من قم،
 بل عن المحقق الشيخ محمد ابن صاحب المعالم، ان اهل قم كانوا يخرجون
 الراوى بمجرد توهم الريب فيه.

فاذا كانت هذه حالتهم و ذا ديدنهم فكيف يعول على جرحهم و
 قدحهم بمجرد، بل لابد من التروى و البحث عن سببه و الحمل على
 الصحة مهما امكن، كيف لا، ولو كان الاعتقاد بما ليس بضرورى البطلان
 عن اجتهاد، موجباً للقدح في الرجل، للزم القدح في كثير من علمائنا
 المتقدمين، لان كلا منهم نسب اليه القول بما ظاهره مستنكر فاسد» (٢).
 ومما يؤيد ذلك ما ذكره الوحيد البهبهاني في ترجمة احمد بن محمد
 بن نوح السيرافي قال: «انه حكى في الخلاصة ان الشيخ كان يذهب الى
 مذهب الوعيدية (وهم الذين يكفرون صاحب الكبيرة و يقولون بتخليده
 في النار)، و هو و شيخه المفيد الى انه تعالى لا يقدر على عين مقذور
 العبد كما هو مذهب الجبائي، و السيد المرتضى الى مذهب البهشمية من
 ان ارادته عرض لا في محل، و الشيخ الجليل ابراهيم بن نوبخت الى
 جواز اللذة العقلية عليه سبحانه، و ان ماهيته معلومة كوجوده و ان ماهيته
 الموجود، و المخالفين يخرجون من النار و لا يدخلون الجنة، والصدوق
 و شيخه ابن الوليد و الطبرسي الى جواز السهو على النبي، و محمد بن
 عبدالله الاسدي الى الجبر و التشبيه، و غير ذلك مما يطول تعدادها، و

١. الفوائد الرجالية: الصفحة ٣٨-٣٩ المطبوع بأخر رجال الخاقاني.

٢. مقباس الهداية: الصفحة ٤٩ للمامقاني.

الحكم بعدم عدالة هؤلاء لايلتزمه احد يؤمن بالله، و الذي ظهر لى من كلمات اصحابنا المتقدمين، و سيرة اساطين المحدثين، ان المخالفة في غير الاصول الخمسة لايجب الفسق، الا ان يستلزم انكار ضرورى الدين كالتجسيم بالحقيقة لابلتسمية، وكذا القول بالرؤية بالانطباع او الانعكاس، و اما القول بها لامعهما فلا، لانه لايبعد حملها على ارادة اليقين التام، و الانكشاف العلمى، و اما تجويز السهو عليه و ادراك اللذة العقلية عليه تعالى مع تفسيرها بارادة الكمال من حيث انه كمال فلايجب فسقا.

ثم قال: و نسب ابن طاووس و نصير الدين المحقق الطوسى و ابن فهيد و الشهيد الثانى و شيخنا البهائى و جدى العلامة وغيرهم من الاجلة الى التصوف، و غيرخفى ان ضرر التصوف انما هو فساد الاعتقاد من القول بالحلول او الوحدة فى الوجود، او الاتحاد او فساد الاعمال المخالفة للشرع التى يرتكبها كثير من المتصوفة فى مقام الرياضة او العبادة، وغير خفى على المطلعين على احوال هؤلاء الاجلة من كتبهم و غيرهم انهم منزهون من كلتا المفسدتين قطعاً، و نسب جدى العالم الربانى و المقدس الصمدانى مولانا محمد صالح المازندراني وغيره من الاجلة الى القول باشتراك اللفظ، و فيه ايضا ما اشرنا اليه و نسب المحمدون الثلاثة والطبرسى الى القول بتجويز السهو على النبى، و نسب ابن الوليد و الصدوق ايضا منكر السهو الى الغلو، و بالجملة اكثر الاجلة ليسوا بخالصين عن امثال ما اشرنا اليه، و من هذا يظهر التأمل فى ثبوت الغلو و فساد المذهب بمجرد رمى علماء الرجال من دون ظهور الحال» (١).

و نحن بعد ما قرأنا ذلك انتقلنا الى ما ذكره العلامة الزمخشري فى حقه حيث يقول:

تعجبت من هذا الزمان و اهله فما احد من السن الناس يسلم (٢) و الذى تبين لنا من مراجعة هذه الكلم هو ان اكثر علماء الرجال، او من كان ينقل عنه علماء الرجال لم يكن عندهم ضابطة خاصة لتضعيف الراوى من حيث العقيدة، بل كلما لم تنطبق عقيدة الراوى عقيدته رماه

١. تعليقة المحقق البهائى.

٢. الكشاف: الجزء الثالث.

بالغلو و الضعف في العقيدة، و ربما يكون نفس الراى مخطئاً في اعتقاده بحيث لو وقفنا على عقيدته لحكمنا بخطأه، او وقف في كتاب الراوى على اخبار نقلها هو من غير اعتقاد بمضمونها فزعم الراى ان المؤلف معتقد به، الى غير ذلك مما يورث سوء الظن، مثل ما اذا ادعى بعض اهل مذاهب الفاسدة ان الراوى منهم وليس هو منهم.

و جملة القول في ذلك ما ذكره المحقق المامقانى حيث قال: «ان الرمى بما يتضمن عيباً، فضلا عن فساد العقيدة مما لا ينبغي الاخذ به بمجرد ادعاء الراى قد اشتبه في اجتهاده، او عول على من يراه اهلاً في ذلك و كان مخطئاً في اعتقاده، او وجد في كتابه اخباراً تدل على ذلك و هو برىء منه و لا يقول به، او ادعى بعض اهل تلك المذاهب الفاسدة انه منهم و هو كاذب، او روى اخباراً ربما توهم من كان قاصراً او ناقصاً في الادراك و العلم ان ذلك ارتفاع و غلو، وليس كذلك، او كان جملة من الاخبار يرويها و يحدث به و يعترف بمضامينها و يصدق بها من غير تحاش بها و اتقاء من غيره من اهل زمانه، بل يتجاهر بما لا تتحملها اغلب العقول فلذا رمى» (١).

فتلخص ان تضعيف الراوى من جانب العقيدة لا يتم الا بثبوت امرين:
الاول، ان يثبت ان النظرية مما يوجب الفسق.
الثاني، ان يثبت ان الراوى كان معتقداً بها.
و انى لنا باثبات الامرين.

اما الاول، فوجود الخلاف في كثير من مسائل العقيدية حتى مثل سهو النبى في جانب التفريط او نسبة التفويض في بعض معانيها في جانب الافراط، فان بعض هذه المسائل و ان صارت من عقائد الشيعة الضرورية بحيث يعرفها العالى و الدانى، غير انها لم تكن بهذه المثابة في العصور الغابرة.

و اما الثانى، فان اثباته في غاية الاشكال، خصوصاً بالنظر الى بعض الاعمال التى كان يقوم بها بعض الرواة في حق بعض، من الاخبار و

التشديد بمجرد النقل عن الضعفاء و ان كان ثقة في نفسه، او لبعض الوجود
المحتملة التي ذكرها العلامة المامقاني، ومالم يثبت الامر ان لا يعتنى بهذه
التضعيفات الراجعة الى جانب العقيدة.

تضعيف الراوى من حيث العمل

قد عرفت في صدر البحث ان تضعيف الراوى يرجع الى احد الامرين: اما تضعيفا في العقيدة او تضعيفا في جانب العمل، وقد وقفت على التضعيف من الجانب الاول و حان الوقت ان نبحث في الضعف من الجانب الثانى.

فنتقول: ان تضعيف الراوى من جانب العمل على قسمين: تارة يرجع الى عمله غير المرتبط بنقله و حديثه، كما اذا ارتكب بعض الكبائر واصر بالصغائر و لم يكن مرتبطا بالحديث و اخرى يكون مربوطا بالحديث و يعرف ذلك بملاحظة الكلمات الواردة فى حقه منها قولهم: مضطرب الحديث و مختلط الحديث، وليس بنقى الحديث، يعرف حديثه و ينكر، غمز عليه فى حديثه، او فى بعض حديثه، وليس حديثه بذاك النقى، و هل هذه الالفاظ قاذحة فى العدالة او لا قال المحقق البهبهاني: ان هذه الالفاظ و امثالها ليست بظاهرة فى القدح فى العدالة لورود هذه الالفاظ فى حق احمد بن محمد بن خالد و احمد بن عمر (١).

تم الكلام حول فرق الشيعة التى ربما يوجب الانتماء الى بعضها تضعيف الراوى و عدم الاعتماد على نقله. بقيت هناك فوائد رجالية لاتجتمع تحت عنوان واحد، نبحت عنها فى الخاتمة ان شاء الله.

خاتمہ فی قولہ علیہ السلام

ان هناك فوائد رجالية متفرقة لاتدخل تحت ضابطة واحدة، و قد ذكرها
الرجاليون في كتبهم و نحن نكتفى بما هو الالهم من تلك الفوائد، التي
لاغنى للمستنبط عن الاطلاع عليها.
ولاجل تسهيل الامر نأتى بكل واحدة منها تحت فائدة خاصة، عسى
ان ينتفع بها القارىء الكريم، بفضلته و منه سبحانه.

الفائدة الاولى

روى اصحابنا في كتب الاخبار عن رجال يذكرون تارة كناهم او القابهم، و اخرى ما اشتهروا به، و ثالثة اسماء هم غير المعروفة عند الاكثر. فيعسر تحصيل اسمائهم ومعرفة حالهم. لان الغالب في كتب الفهرس والرجال سرد الرواة بأسمائهم المشهورة، و عدم الاعتناء بما وقع في اسناد الروايات، كما هو الحال في فهرس النجاشي مثلاً. و لا يخفى ان كل من له كنية او لقب، لا يصح التعبير عنه بكنيته او لقبه الا اذا كان مشتهراً بواحد منهما بحيث كان عنوانه في الكنى صحيحاً كأبي جميلة و ابي المغرا و غيرهم. و قد جمع العلامة في خاتمة الخلاصة (١) و ابن داود في خاتمة القسم الاول من الرجال (٢) اكثر المشهورين بالكنى، فذكر اسماء هم ليعلم المراد بهم اذا وردوا في الاخبار (٣) و نحن نأتى بالا هم منهم مع ذكر اشخاص اخر لم يذكروا في الكتابين مرتبين على حروف التهجي، مبتدئين بالكنى فالالقاب.

١- ابو احمد الازدي هو محمد بن ابي عمير.

٢- ابو ايوب الانصاري، اسمه خالد بن زيد.

٣- ابو ايوب الخراز (بالراء المهملة قبل الالف و المعجمة بعدها)

هو ابراهيم بن عيسى. و قيل عثمان (٤).

١. الخلاصة: الصفحة ٢٦٩-٢٧١ الفائدة الاولى.

٢. الرجال لابن داود: الصفحة ٢١٢-٢١٤، الفصل ٥.

٣. والجدير بالذكر ان هذا الباب غير باب الكنى الذي يعنون فيه الرجل بالكنية ويذكر حاله كما ذكر في قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ١٧١-١٧٢، و اضاف ان المتأخرين خلطوا بين الامرين ولم يفرقوا بين البابين.

٤. هذا هو المذكور في فهرس النجاشي. لكن ابن داود ذكره بعنوان ابراهيم بن زياد نقلاً عن الشيخ (الرجال: الصفحة ٣١، الرقم ١٩ من القسم الاول).

- ٤- ابوبكر الحضرمي، اسمه عبدالله بن محمد. قال العلامة: «اخذت ذلك من كتاب من لا يحضره الفقيه».
- ٥- ابوالبلاد، اسمه يحيى بن سليم.
- ٦- ابو جعفر، روى الشيخ وغيره في كثير من الاخبار عن «سعد بن عبدالله، عن ابي جعفر». والمراد بأبي جعفر هنا هو احمد بن محمد بن عيسى (١).
- ٧- ابوجعفر الاحول، هو محمد بن النعمان يلقب بـ «مؤمن الطاق».
- ٨- ابوجعفر الزيات، اسمه محمد بن الحسين بن ابي الخطاب الهمداني.
- ٩- ابوجعفر الرواسي، اسمه محمد بن الحسن بن ابي سارة.
- ١٠- ابوجميلة هو المفضل بن صالح السكوني.
- ١١- ابوالجوزاء، هو منبه بن عبدالله.
- ١٢- ابوالجيش، اسمه مظفر بن محمد بن احمد البلخي.
- ١٣- ابوحرمان، اسمه موسى بن ابراهيم المروزي.
- ١٤- ابوحمزة الثمالي، اسمه ثابت بن ابي صفية دينار.
- ١٥- ابوحنيفة سابق الحاج، اسمه سعيد بن بيان (٢).
- ١٦- ابوخالد القماط، اسمه يزيد (٣).
- ١٧- ابو خديجة، هو سالم بن مكرم.
- ١٨- ابوالخطاب. ملعون، اسمه محمد بن مقلاص، يكنى ايضا ابا اسماعيل و ابا الظبيان (٤)
- ١٩- ابوداود المسترق (بتشديد القاف) المنشد، اسمه سليمان بن سفيان. قال ابن داود: «انما سمى المسترق لانه كان يسترق الناس بشعر السيد الحميري».

١. الخلاصة: الصفحة ٢٧١، الفائدة الثانية. الرجال لابن داود: الصفحة ٣٠٧. منتقى الجمال: ج ١، الصفحة ٣٧، ذيل الفائدة السادسة.
٢. فهرس النجاشي: الرقم ٤٧٦. وفي رجال ابن داود: الرقم ٦٨٦ من القسم الاول: «سائق الحاج».
٣. ذكره النجاشي في فهرسه بالرقم ١٢٢٣، و ابن داود في رجاله بالرقم ١٧٢٢. فما في الفصل الخامس من خاتمة رجاله بان اسمه «خالد بن يزيد» من هفوات قلمه الشريف.
٤. رجال ابن داود: الرقم ٤٨٢ من القسم الثاني. اما العلامة - قدس سره - فخلط عند ذكر ابي الخطاب في خاتمة خلاصته وقال: «ابوالخطاب، ملعون يقال له مقلاص ومحمد بن ابي زينب الرواسي. اسمه محمد بن ابي سارة» وفيه من الخطأ ما لا يخفى عصمنا الله من الزلل.

٢٠- ابوالربيع الشامي، اسمه خليل بن اوفى.

٢١- ابوسعيد القماط، هو خالد بن سعيد.

٢٢- ابوسمينة، اسمه محمد بن علي بن ابراهيم القرشي.

٢٣- ابوالصباح الكناني، اسمه ابراهيم بن نعيم العبدى.

٢٤- ابو علي الاشعري، اسمه محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك،

شيخ القميين، من اصحاب الرضا و ابي جعفر الثاني عليهما السلام.

٢٥- ابو علي الاشعري القمي، اسمه احمد بن ادريس، من مشايخ ابي

جعفر الكليني. مات سنة ٣٠٦ بالقرعاء.

٢٦- ابو عبيدة الحذاء اسمه زياد بن عيسى.

٢٧- ابو غالب الزراري، اسمه احمد بن محمد بن محمد بن سليمان.

٢٨- ابو الفضل الحنط، اسمه سالم.

٢٩- ابوالقاسم. قال العلامة: «يرد في بعض الاخبار: الحسن بن

محبوب، عن ابي القاسم. و المراد به معاوية بن عمار» (١).

٣٠- ابوالمغراء، اسمه حميد بن المثنى (٢).

٣١- ابو وولاد الحنط، اسمه حفص بن سالم.

٣٢- ابو هاشم الجعفري، اسمه داود بن القاسم بن اسحاق.

٣٣- ابو همام، اسمه اسماعيل بن همام.

٣٤- ابن حمدون الكاتب، هو احمد بن ابراهيم بن اسماعيل.

٣٥- ابن عقدة، اسمه احمد بن محمد بن سعيد (المتوفى عام ٣٣٣).

٣٦- البرزوفري، اسمه الحسين بن علي بن سفيان.

٣٧- البقباق، اسمه الفضل بن عبد الملك.

٣٨- الحجال، اسمه عبد الله بن محمد الاسدي (٣).

٣٩- الخشاب، اسمه الحسن بن موسى.

٤٠- سجادة، اسمه الحسن بن ابي عثمان.

١. الخلاصة: الصفحة ٢٧١، الفأصلة الثانية. الرجال لابن داود: الصفحة ٣٠٧.

٢. رجال ابن داود: الرقم ٥٣٨، من القسم الاول. فهرس النجاشي: الرقم ٣٤٠. اما «ابوالمعز» المذكور في الخلاصة فليس بصحيح قطعاً.

٣. يعبر عنه بأبي محمد الحجال ايضاً. كما في الكشي: الرقم ٤٩٧.

- ٤١- السمكة، اسمه احمد بن اسماعيل.
 ٤٢- الشاذاني هو محمد بن احمد بن نعيم.
 ٤٣- الصفواني، اسمه محمد بن احمد بن عبدالله بن قضاة (١).
 ٤٤- الطاطري، اسمه علي بن الحسن بن محمد الطائي.
 ٤٥- علان، اسمه علي بن محمد بن ابراهيم الكليني.
 ٤٦- القلانسي ابو جعفر، هو محمد بن احمد بن خاقان (حمدان النهدي).
 ٤٧- القلانسي ابو عبدالله، هو الحسين بن مختار.
 ٤٨- النوفلي، اسمه الحسين بن يزيد. يروى عن السكوني.
 ٤٩- الوشاء، اسمه الحسن بن علي بن زياد.
 ٥٠- حمدان النهدي، اسمه محمد بن احمد بن خاقان.
 ٥١- محمد بن زياد الازدي هو محمد بن ابي عمير.
 ٥٢- محمد بن زياد البراز، متحد مع ما قبله.

الفائدة الثانية

توجد في كثير من طرق الكافي لا سيما في اوائلها، عبارة «عدة من اصحابنا» بعنوان مطلق، مع ذكر بعضهم احياناً. كما في الحديث الاول من كتاب العقل و الجهل: «عدة من اصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار عن احمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب...» (٢).

اوفي الحديث الثاني من باب «ان الائمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان و علم ما يكون...» من كتاب الحجّة: «عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن يونس بن يعقوب، عن الحارث بن المغيرة،

١. الرجال لابن داود: الرقم ١٢٩٦ من القسم الاول. فهرس النجاشي: الرقم ١٠٥٠. فما في خاتمة القسم الاول من الرجال: الصفحة ٢١٣، وخاتمة الخلاصة: الصفحة ٢٦٩، من ثبت «ابي عبدالله» بدل «عبدالله» لعله سهو.
 ٢. الكافي: ج ١، الصفحة ١٠.

وعدة من اصحابنا، منهم عبدالاعلى، وابوعبيدة، وعبدالله بن بشير الخثعمي، سمعوا ابا عبدالله عليه السلام...» (١).

فوق البحث عند المحدثين والرجاليين قديماً وحديثاً في تعيين المراد منهم، كما بحثوا في انه هل يجب معرفة اسمائهم و تمييز ما ابهم منهم لاجل الحكم بصحة الحديث او عدم صحته او لا يجب ذلك، و ان الطريق المذكور فيه «عدة من اصحابنا» ليس مرسلًا او ضعيفًا من هذه الجهة؟ حتى ان بعضهم افرد رسالة مستقلة حول المذكورين بهذا العنوان، كما حكى في المستدرك (٢).

و نحن نذكر ملخص ما قيل في هذا المضمار لما فيه من الفوائد فنقول: حكى النجاشي - رحمه الله - في كتابه عند ترجمة ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني هذه العبارة عنه «كل ما كان في كتابي: «عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى» فهم: محمد بن يحيى (الطار) و علي بن موسى الكميذاني و داود بن كورة، و احمد بن ادريس، و علي بن ابراهيم بن هاشم» (٣).

و نقله العلامة في الخلاصة عن النجاشي (٤) و زاد عليه ان الكليني قال ايضاً: «و كل ما ذكرته في كتابي المشار اليه: «عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد البرقي» فهم: علي بن ابراهيم، و علي بن محمد بن عبدالله بن اذينة، و احمد بن عبدالله بن امية (٥) و علي بن الحسن (٦)».

١. الكافي: ج ١، الصفحة ٢٦١، ح ٢.
٢. المستدرك: ج ٣، الصفحة ٥٤١.
٣. فهرس النجاشي: الرقم ١٠٢٦.
٤. الخلاصة: الصفحة ٢٧١. وفيها «الكميذاني» بدل «الكميذاني» وهو منسوب الى قرية من قرى قم.

٥. قال المحقق التستري: «الظاهر وقوع التحريف فيهما و اصلهما: علي بن محمد بن عبدالله ابن بنته و احمد بن عبدالله ابن ابنه - قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٤٢» مرجع الضمير في «بنته» و «ابنه» هو احمد بن محمد بن خالد البرقي.
٦. ذكره المحدث النوري ايضاً في المستدرك: ج ٣، الصفحة ٥٤١ نقلاً عن الخلاصة مع تفاوت يسير: «علي بن الحسين السعدآبادي» بدل «علي بن الحسن».

قال صاحب سماء المقال بعد نقل العدة الثانية عن الخلاصة ما هذا لفظه: «واستظهر جدنا السيد انه علي بن الحسين السعدآبادي، نظراً الى ما ذكره الشيخ في رجاله من ان علي بن

قال: «و كل ما ذكرته في كتابي المشار اليه: «عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد» فهم: علي بن محمد بن علان (١)، ومحمد بن ابي عبد الله و محمد بن الحسن، و محمد بن عقيل الكليني». هذا ما تبين من اسامي الرواة المذكورين بعنوان العدة، ولكنه لم يتبين كثير منهم، مثل:

- ١- عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي نصر.
- ٢- عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى بن يزيد.
- ٣- عدة من اصحابنا عن ابان بن عثمان، عن زرارة.
- ٤- عدة من اصحابنا عن جعفر بن محمد، عن ابن الفضال.
- ٥- عدة من اصحابنا عن سعد بن عبد الله.

و قد استوفى المحدث المنتبع النورى في خاتمة مستدركه و العلامة الكلbasى في سماء المقال البحث عن اكثر العدد المذكورة في الكافي مع ذكر مواضعها، فليراجع. (٢)

لكن الشيخ حسن بن زين الدين صاحب المنتقى ادعى في كتابه بعد حكاية كلام النجاشي و العلامة، ان محمد بن يحيى العطار احد العدة مطلقاً، و استنتج ان الطريق صحيح من جهة العدة مطلقاً لان الرجل كان شيخ اصحابه في زمانه و كان ثقة عيناً كثير الحديث. (٣)

قال: «و يستفاد من كلامه اي ابي جعفر الكليني رحمه الله في الكافي، ان محمد بن يحيى احد العدة مطلقاً، و هو كاف في المطلوب. و قد اتفق هذا

←

الحسين السعدآبادى روى عنه الكليني و الزرارى، و كان معلمه، و انه روى عن احمد بن محمد بن خالد، على ما يظهر مما ذكره في الفهرس. فانه بعد ذكر اسامي كتب البرقي، قال: اخبرنا بهذه الكتب كلها وجميع رواياته عدة من اصحابنا منهم الشيخ المفيد و الغضائرى و احمد بن عبدون و غيرهم عن احمد بن سليمان الزرارى، قال: حدثنا مؤدبى على بن الحسين السعدآبادى ابو الحسن القمى، قال حدثنا احمد بن ابي عبد الله (البرقي) ... و يشهد على استظهار السيد ملاحظة الاسانيد. راجع: سماء المقال: ج ١، الصفحة ٧٨.

١. صحيحه كما في فهرس النجاشي: الصفحة ٢٦٠، الرقم ٦٨٢: «علي بن محمد بن ابراهيم المعروف بعلان». صرح بذلك ايضاً المحقق التستري في قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٤٢.

٢. المستدرک: ج ٣، الصفحة ٥٤٥. سماء المقال: ج ١، الصفحة ٨٣.

٣. فهرس النجاشي: الرقم ٩٤٦.

البيان في اول حديث ذكره في الكتاب (١)، وظاهره انه احال الباقي عليه. ومقتضى ذلك عدم الفرق بين كون رواية العدة عن احمد بن محمد بن عيسى و احمد بن محمد بن خالد، و ان كان البيان انما وقع في محل الرواية عن ابن عيسى. فانه روى عن العدة عن ابن خالد بعد البيان بجملته يسيرة من الاخبار (٢)، ويبعد ان لا يكون محمد بن يحيى في العدة عن ابن خالد و لا يتعرض مع ذلك للبيان في اول روايته عنه، كما بين في اول روايته عن ابن عيسى» (٣).

يلاحظ عليه: انه بعد تصريح الكليني على ما نقل عنه العلامة، بأسماء العدة عن احمد بن محمد بن خالد (اذ لم يذكر فيه محمد بن يحيى) لاسبيل لهذا الاحتمال. ولذا ذكر الكلباسي ان الكلام المزبور اشبه شيء بالاجتهاد في مقابلة النص (٤).

ان قيل: يمكن استظهار ما ذكره صاحب المنتقى، مما حكاه المحدث النورى عند نقل كلام العلامة في العدة عن البرقى بأنه يوجد في بعض نسخ الكافي في الباب التاسع من كتاب العتق هذا الاسناد: «عدة من اصحابنا على بن ابراهيم و محمد بن جعفر و محمد بن يحيى و على بن محمد بن عبدالله القمي و احمد بن عبدالله و على بن الحسين جميعا عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى».

قلنا: اولاً - ان ورود هؤلاء في طريق هذه الرواية لا يدل على ان المراد من العدة عن البرقى في جميع الموارد هم المذكورون هنا، بل يدل على ان الوارد في طريق هذه الرواية، غير المشهورين بعنوان العدة عن البرقى فيما حكاه العلامة. و بعبارة اخرى: ان السبب لذكر اسامي افراد العدة في هذا الطريق هو التنبية على ان المراد من العدة هنا، غير المراد من العدة في الروايات الاخرى عن البرقى.

١. المراد منه اول حديث من كتاب العقل والجهل، بهذا الاسناد: عدة من اصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار عن احمد بن محمد... (الكافي: ج ١، الصفحة ١٠).
٢. راجع: الكافي: ج ١، الصفحة ١١، ح ٧: عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد.
٣. منتقى الجمان: ج ١، الصفحة ٤٣.
٤. سماء المقال: ج ١، الصفحة ٨٠.

ثانياً - ما افاده المحقق التستري و اجاد في افادته بأن المنقول لا ينبغي ان يعتمد عليه، لانه نقل عن نسخة مختلطة الحواشي بالمتن. والصحيح ما نقله الحر العاملي في الوسائل و موجود في اكثر نسخ الكافي و هو: «عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد» (١).

هذا، والذي يسهل الخطب هو ان المذكورين بعنوان العدة في طرق الكليني هم مشايخ اجازته الى كتب رواة كابن البرقي، و سهل بن زياد، و ابن عيسى، و البرزني، و سعد بن عبدالله و غيرهم من اصحاب المصنفات و الكتب (٢)، كما صرح بذلك العلامة النوري في خاتمة كتاب المستدرک (٣) و حيث ان اكثر هذه الكتب و المؤلفات معلومة الانتساب الى مؤلفيها، و قد رام الكليني من ذكر العدة اكثر الطريق الى الكتب المذكورة فقط و قد عرفت المختار في باب «شيخوخة الاجازة» انه لا حاجة الى اثبات وثيقة المجيز بالنسبة الى كتاب مشهور، فلا يهمننا التعرض لتشخيص هؤلاء العدد و تمييز ما ابهم منهم و جرحهم او تعديلهم، وان كان اكثر المذكورين منهم من اجلاء الاصحاب و اعظم الرواة.

بقي انه ربما يروى الكليني معبراً بلفظ الجماعة، كما في كتاب العقل و الجهل، الحديث ١٥: «جماعة من اصحابنا، عن احمد بن محمد بن عيسى...» (٤) او يروى معبراً بلفظ «غير واحد من اصحابنا» كما في باب زكاة مال الغائب، الحديث ١١: «غير واحد من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن مهزيار» (٥) و يظهر من العلامة الكلباسي في كلا التعبيرين، و من المحقق التستري في التعبير الاول انه على منوال العدة، فلا فرق بين

١. راجع الكافي: ج ٦، الصفحة ١٨٣، كتاب العتق، باب المملوك بين شركاء، الحديث ٥ - الوسائل، ج ١٦، الصفحة ٢٢ ح ٥.

٢. حكي النجاشي في ترجمة احمد بن محمد بن عيسى عن استاذه ابي العباس احمد بن علي بن نوح السيرافي انه قال: «اخبرنا بها - اي بكتب احمد بن محمد - ابو الحسن بن داود عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم و محمد بن يحيى و علي بن موسى بن جعفر و داود بن كورة و احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى بكتبه» (فهرس النجاشي: الصفحة ٨٢، ذيل الرقم ١٩٨). و هؤلاء هم المذكورون بعنوان العدة عن ابن عيسى. وفي هذا تصريح بانهم كانوا طرق الكليني الى كتب ابن عيسى.

٣. المستدرک: ج ٣، الصفحة ٥٤٢.

٤. الكافي: ج ١، الصفحة ٢٣، ح ١٥.

٥. الكافي: ج ٣، الصفحة ٥٢١، ح ١١.

«جماعة من اصحابنا عن احمد بن محمد» و «عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد» (١).

وللعامة بحر العلوم اشعار في ضبط العدة لالبأس بذكرها:

عدة احمد بن عيسى بالعدد	خمس اشخاص بهم تم السند
على العلى و العطار	ثم ابن ادريس و هم اخيار
ثم ابن كورة، كذا ابن موسى	فهو لاء عدة ابن عيسى
و ان العدة التي عن سهل	من كان الامر فيه غير سهل
ابن عقيل و ابن عون الاسدي	كذا على بعده محمد
و عدة البرقي و هو احمد	على بن الحسن و احمد
و بعد زين ابن اذينة على	و ابن لبراهيم و اسمه على

هذا تمام الكلام في عدة الكليني. (٢)

الفائدة الثالثة

قد يحذف الكليني صدر السند في خبر مبتنينا على الخبر الذي قبله و هذا ما يعبر عنه في كلام اهل الدراية بالتعليق فمثلا يقول في الخبر الاول من الباب:

«على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن منصور بن يونس...»
 وفي الخبر الثاني منه: ابن ابي عمير عن الحسن بن عطية عن عمر بن يزيد. (٣)
 او يقول في الخبر الاول من الباب: «على عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي عبدالله صاحب السابري...» و في الخبر الثاني منه: «ابن ابي عمير عن ابن رثاب عن اسماعيل بن الفضل». و في الخبر الثالث منه: «ابن ابي عمير عن

١. سماء المقال: ج ١، الصفحة ٨٣-٨٤. قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٤٣.
 ٢. يذكر الكليني في اكثر الاسناد «عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد» وفي بعضها: «عدة من اصحابنا عن احمد بن ابي عبدالله» كما في: ج ٦، الصفحة ٣٦٧ باب النخس من كتاب الاطعمة. و المراد منه البرقي ايضاً.
 ٣. الكافي: ج ٢، الصفحة ٩٦، ح ١٦ و ١٧ من باب الشكر.

حفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام...» (١)
 او يقول في الخبر الاول من الباب: «عدة من اصحابنا عن احمد بن
 محمد بن عيسى و احمد بن محمد بن خالد، و على بن ابراهيم عن ابيه، و سهل
 بن زياد جميعا عن ابن محبوب عن على بن رئاب عن ابي عبيدة الحذاء عن
 ابي عبدالله عليه السلام»، و في الخبر الثاني منه: «ابن محبوب عن مالك بن
 عطية عن سعيد الاعرج عن ابي عبدالله عليه السلام». و في الخبر الثالث منه
 يقول: «ابن محبوب عن ابي جعفر محمد بن النعمان الاحول صاحب الطاق
 عن سلام بن المستنير عن ابي جعفر عليه السلام...» (٢)

ومن المعلوم ان امثال هذه الاخبار مسندة لامرسة كما صرح به جماعة
 كالمجلسي الاول و السيد الجزائري و صاحب المعالم (٣). قال الاخير في
 المنتقى:

«اعلم انه اتفق لبعض الاصحاب توهم الانقطاع في جملة من اسانيد
 الكافي لغفلتهم عن ملاحظة بنائه لكثير منها على طرق سابقة و هي طريقة
 معروفة بين القدماء و العجب ان الشيخ رحمه الله ربما غفل عن مراعاتها
 فاورد الاسناد من الكافي بصورته و وصله بطريقه عن الكليني من غير ذكر
 للواسطة المتروكة. فيصير الاسناد في رواية الشيخ له منقطعاً و لكن مراجعة
 الكافي تفيد وصله. و منشأ التوهم الذي اشرنا اليه فقد الممارسة المطلعة
 على التزام تلك الطريقة» (٤).

وقد تعجب صاحب سماء المقال عن الشيخ في تهذيبه، حيث نقل رواية
 عن الكليني و ادعى انها مرسلّة مع انه من باب التعليق (٥)، و الرواية موجودة
 في باب الزيادات في الزكاة من التهذيب بهذا السند:

«محمد بن يعقوب مرسلّا عن يونس بن عبدالرحمن عن على بن ابي

١. الكافي: ج ٢، الصفحة ٩٨-٩٩، ح ٢٧ و ٢٨ و ٢٩. و الصفحة ١٠٤-١٠٥. الحديث ٦ و ٧
 و الصفحة ١٢١-١٢٢، ح ٢ و ٣.
٢. الكافي: ج ٢، الصفحة ١٢٤-١٢٥، ح ١ و ٢ و ٣ من باب الحب في الله و البغض في الله.
٣. سماء المقال: ج ٢، الصفحة ١٣٢.
٤. منتقى الجمان: ج ١، الصفحة ٢٤-٢٥.
٥. سماء المقال: ج ٢، الصفحة ١٣٢.

حمزة عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام» (١)، والرواية موجودة في الكافي، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، (الحديث ٣)، و لكنها مبتنية على الرواية التي نقلها قبلها بهذا السند:

«على بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن ابن مسكان يرفعه عن رجل عن ابي جعفر عليه السلام» (٢)

فما رواه الشيخ عن الكليني عن يونس ليس مرسلًا، كما ان المحدث الحر العاملي التفت الى التعليق و اتى بتمام السند، هكذا:

(محمد بن يعقوب) عن علي عن ابيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام» (٣)

زعم بعض ان حذف الكليني صدر السند لعله لنقله عن الاصل المروي عنه. و اجاب عنه صاحب قاموس الرجال ان الحذف للنقل عن اصل من لم يلقيه، بعيد عن دأب القدماء. و هذا المفيد في الارشاد ينقله عن الكافي بقوله: «جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب». نعم، قد يفعلون ذلك مع ذكر طرفهم الى الاصل بعنوان المشيخة، كما فعل ذلك الصدوق والشيخ في الفقيه و التهذيبين. (٤)

الفائدة الرابعة

انه قد صدر الكليني جملة من الاسانيد بعلى بن محمد و قد اضطربوا في تعيينه، منهم من جزم بكونه علي بن محمد بن ابراهيم علان، و منهم من اختار كونه علي بن محمد بن اذينة، و منهم من رجح ان المراد علي بن محمد بن بندار، و منهم من توقف و لم يعين احدهم.

قال المولى صالح المازندراني في شرحه على الكافي: «يروي مصنف

١. التهذيب: ج ٤، الصفحة ١١١، ح ٥٩.

٢. الكافي: ج ٣، الصفحة ٥٠٣، ح ٢ و ٣.

٣. الوسائل: ج ٦، الصفحة ١٨، الباب ٤، ح ٣.

٤. قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٤١.

هذا الكتاب كثيرا عن علي بن محمد و هو علي بن محمد بن ابراهيم الكليني المعروف بعلان» (١).

و اختار العلامة المجلسي في مواضع من «مرآة العقول» كون المراد منه علي بن محمد بن عبد الله بن اذينة الذي ذكره العلامة في العدة التي تروى عن البرقي (٢) وقال في موضع آخر - علي ما حكى عنه:

«ان تعيين علي بن محمد المصدر في اوائل السند من بين الثلاثة المذكورة مشكل» (٣).

و ذهب العلامة المامقاني الى ان علي بن محمد هذا مردد بين ثلاثة وهم: علي بن محمد بن عبد الله بن اذينة، و علان، و المعروف بماجيلويه و كل منهم شيخ الكليني. ثم قال: «فحمله علي احدهم دون الاخرين تحكماً. و الصالح لم يذكر دليله» (٤).

و ادعى صاحب قاموس الرجال ان الظاهر تعيين ارادة علان دون صاحبيه. و ذلك لانه كلما ورد «علي بن محمد» ورد «علي بن محمد عن سهل» وقد فسر الكليني عدة «سهل» بجمع منهم «علان». و اضاف ان كون ابن اذينة «غير ماجيلويه غير معلوم، بل الظاهر كون «ابن اذينة» محرف «ابن بنته» فهو متحد مع ماجيلويه (٥).

توضيح ذلك: ان علي بن محمد بن عبد الله المعروف ابوه بماجيلويه هو ابن بنت البرقي، كما صرح النجاشي في كتابه (٦) اما علي بن محمد بن عبد الله بن اذينة فهو مذكور فقط في عدة الكليني عن البرقي وليس له عين ولا اثر في موضع آخر و من هنا استظهر المحقق التستري ان «اذينة» محرف «بنته» و الضمير راجع الى البرقي فهو متحد مع ماجيلويه المذكور الذي تأدب علي البرقي و اخذ عنه العلم و الادب و روى بواسطته كتب الحسين بن سعيد الاهوازي.

١. شرح الكافي للمولى صالح: ج ١، الصفحة ٧٨ ذيل الحديث ٢.

٢. مرآة العقول: ج ١، الصفحة ٣٤ شرح الحديث ٨.

٣. تنقيح المقال: الفائدة الثامنة من الخاتمة، فصل الكنى، الصفحة ٩٨-٩٩.

٤. المصدر نفسه.

٥. قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٥١-٥٢. وصرح بهذا التحريف في الصفحة ٤٢ ايضاً.

٦. فهرس النجاشي: الصفحة ٣٥٣، الرقم ٩٤٧، و الصفحة ٥٩ ذيل الرقمين ١٣٦-١٣٧.

وغير خفى ايضاً ان علي بن محمد المعروف بماجيلويه متحد مع علي بن محمد بن بندار الذي يروى عنه الكليني كثيراً.
وعلى ضوء هذا فلو صح ما استظهره المحقق التستري يرجع التريدي الى اثنين و هما علان وماجيلويه.

ولكن ما ادعاه (دامظله) من تعيين ارادة علان دون ماجيلويه، ليس بتام. لانه قد وقع في الكافي رواية علي بن محمد عن علي بن الحسن (١) و عن ابن جمهور (٢) و عن الفضل بن محمد (٣) و عن محمد بن موسى (٤) و غير هم من الرجال، و ان كانت رواية علي بن محمد عن سهل كثيرة جداً و على سبيل المثال نذكر انه يوجد في الكافي من اول كتاب الطهارة الى آخر الزكاة اكثر من مائة مورد روى الكليني في سبعين مورداً منها عن علي بن محمد عن سهل و في سائرهما عن رجال آخرين. فاطلاق كلام المحقق المذكور ليس في محله. كما ان ما ذكره صاحب معجم رجال الحديث بعدم ظفره في الكافي و في غيره علي رواية محمد بن يعقوب الكليني عن علان غريب جداً (٥).

و ادعى - مدظله - ايضاً ان المراد من علي بن محمد المذكور في أوائل اسناد الكافي هو ابن بندار. و اليك نص كلامه:

«علي بن محمد من مشايخ الكليني وقد اكثر الرواية عنه في الكافي في جميع اجزائه و اطلق. و من ثم قد يقال بجهالته. ولكن الظاهر انه علي بن محمد بن بندار الذي روى عنه كثيراً. فقد روى عنه في ابواب الاطعمة ثلاثة و ثلاثين مورداً (٦). و بهذا يتعين ان المراد بعلي بن محمد

١. الكافي: ج ٣، الصفحة ١٨٥، ح ٦.

٢. المصدر نفسه: الصفحة ٣٧، ح ١٦. و الصفحة ٥٠٦، ح ٢٣، و الصفحة ٥٢٧، ح ٢.

٣. المصدر نفسه: الصفحة ٢٨٧، ح ٥.

٤. المصدر نفسه: الصفحة ٢٨٧، ح ٤.

٥. معجم رجال الحديث: ج ١٢، الصفحة ١٤٠، الرقم ٨٣٨٩.

٦. لم نظفر في كتاب الاطعمة (ج ٦، الصفحة ٢٤٢-٣٧٩) الا على تسعة وعشرين مورداً روى فيها عن علي بن محمد بن بندار، عشرون منها «علي بن محمد بن بندار عن احمد بن ابي عبدالله»، و سبعة منها «علي بن محمد بن بندار عن ابيه»، و واحد منها «علي بن محمد بن بندار عن محمد بن عيسى»، و واحد منها «علي بن محمد بن بندار عن احمد بن محمد». والمراد من احمد بن محمد هو «احمد بن ابي عبدالله البرقي» كما لا يخفى. وايضاً روى في ابواب الاطعمة في موارد تسعة عن علي بن محمد بدون قيد.

في سائر الموارد هو علي بن محمد بن بندار (١). ولا يخفى ما في هذا القول من النظر لان موارد رواية علي بن محمد عن سهل كثيرة - كما اشرنا اليه - و المراد منه «علان» قطعاً لدخوله في العدة الراوين عن سهل، كما مر.

و من عجيب ما وقع له - بناء علي ما اختاره - ان علي بن محمد بن بندار غير علي بن محمد بن عبدالله (٢)، مع انهما متحدان جزماً. و الذي ظهر لنا بعد النظر في عبائر المحققين ان علي بن محمد «المصدر في اوائل اسناد الكافي» كثيراً ليس مجهولاً قطعاً، بل هو اما علي بن محمد بن ابراهيم المعروف بعلان و اما علي بن محمد بن بندار المعروف ابوه بماجيلويه. و كلاهما ثقتان. فما ادعاه صاحب التنقيح كان اقرب الي الصواب مما ذكر في القاموس و المعجم.

الفائدة الخامسة

نقل عن الاسترآبادي و حجة الاسلام الشفتي و المحقق الكاظمي ان محمد بن الحسن الذي يروي عنه الكليني هو محمد بن الحسن الصفار (المتوفى عام ٢٩٠) وقوى هذا القول العلامة الكلباسي و المحقق التستري (٣) اما المحدث النوري فهو بعد ما نقل الوجوه المؤيدة لكون محمد بن الحسن هو الصفار، زيفها و استدلل علي خلافه بوجوه سبعة. ثم ذكر بعض من كانوا في طبقة مشايخ الكليني و شاركوا الصفار في الاسم، مثل محمد بن الحسن ابن علي المحاربي، و محمد بن الحسن القمي، و محمد بن الحسن بن بندار و محمد بن الحسن البرناني (٤).

١. معجم رجال الحديث: ج ١٢، الصفحة ١٣٨، الرقم ٨٣٨٤.

٢. المصدر نفسه: الرقم ٨٤٣٩.

٣. سماء المقال ج ١، الصفحة ٨٢. قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٤٣. و ايضاً نقل في

سماء المقال: ج ١، الصفحة ١٩٩ عن صاحب «انتخاب الجيد» ان كل ماورد محمد بن الحسن

بعد الكليني، فهو الصفار.

٤. المستدرک ج ٣، الصفحة ٥٤٣-٥٤٥.

و اما احتمال كون محمد بن الحسن هذا هو ابن الوليد - كما زعمه بعض - فبعيد غايته، لانه من مشايخ الصدوق و قد توفى عام ٣٤٣هـ، اى بعد اربعة عشر عاما من فوت الكلينى.

الفائدة السادسة

قال صاحب المعالم فى الفائدة الثانية عشرة من مقدمة كتابه المنتقى: «يأتى فى اوائل اسانيد الكافى : محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان و امر محمد بن اسماعيل هذا ملتبس، لان الاسم مشترك فى الظاهر بين سبعة رجال و هم محمد بن اسماعيل بن بزيع الثقة الجليل، و محمد بن اسماعيل البرمكى، و محمد بن اسماعيل الزعفرانى - و هذان و ثقهما النجاشى (١) - و محمد بن اسماعيل الكنانى، و محمد بن اسماعيل الجعفرى، و محمد بن اسماعيل الصيمرى القمى، و محمد بن اسماعيل البلخى، و كلهم مجهولو الحال» (٢).

ثم استدل على نفي كون محمد بن اسماعيل المذكور احد السبعة المذكورين و اضاف: «و يحتمل كونه غيرهم، بل هو اقرب. فان الكشى ذكر فى ترجمة فضل بن شاذان حكاية عنه و قال: ان ابا الحسن محمد بن اسماعيل البندقى النيسابورى ذكرها. ولا يخفى ما فى التزام صاحب الاسم المبحوث عنه، للرواية عن الفضل بن شاذان من الدلالة على الاختصاص به و نقل الحكاية عن الرجل المذكور يؤذن بنحو ذلك فيقرب كونه هو... ثم ان حال هذا الرجل مجهول ايضا ان لم يعلم له ذكر الا بما رأيت. فليس فى هذا التعيين كثير فائدة و لعل فى اكنار الكلينى من الرواية عنه شهادة بحسن حاله» (٣).

١. فهرس النجاشى: الرقم ٩١٥ و ٩٣٣.
٢. ان العلامة الكلباسى عد ستة عشر رجلا باسم محمد بن اسماعيل و تعجب من صاحب المعالم انه ذكر ان المشتركين سبعة رجال، كما ان المحقق الداماد انهاهم الى اثنى عشر رجلا و ادعى الشيخ البهائى انهم ثلاثة عشر.
٣. منتقى الجمان: ج ١، الصفحة ٤٣-٤٥.

وما احتمله صاحب المعالم هو ما قواه الكلباسى فى سماء المقال و التستري فى قاموس الرجال (١). و مال اليه كثير من الاعلام، خلافا لشيخنا البهائى فى مقدمة مشرق الشمسين حيث اختار كون الرجل هو البرمكى الثقة، و خلافا لابن داود فانه قال:

«اذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل ففى صحتها قولان. فان فى لقائه له اشكالا فتقف الرواية بجهالة الواسطة بينهما و ان كانا مرضيين معظمين» (٢).

و ظاهر هذا الكلام انه ابن بزيع، كما قال صاحب المنتقى و ناقش فيه بان الكلينى اجل من ان ينسب اليه هذا التدليس الفاحش (٣).

ولو سلمنا كون الرجل هو محمد بن اسماعيل النيسابورى فهل يحكم بصحة حديثه لكونه ثقة او يحكم بحسنه او ضعفه لكونه مجهول الحال. قال صاحب المعالم: «ويقوى فى خاطرى ادخال الحديث المشتمل عليه فى قسم الحسن». و ذكر الكلباسى انه الثقة الامامى الجليل و العالم النبيل و استشهد لقوله تارة باكثر الكلينى فى الكافى من الرواية عنه، حتى قيل انه روى عنه ما يزيد على خمسمائة حديث، و اخرى باستظهار كون الرجل من مشايخ اجازة الكلينى. فحينئذ يكون حديثه صحيحا، كما جرى عليه المحقق الداماد و الفاضل البحرانى. و فى مقابله جماعة من الاعاظم كالمجلسى الثانى و صاحب المدارك و التفرشى. و لهذا الفريق ايضا دلائل و شواهد عديدة، ذكرها العلامة الكلباسى فى المقصد الثالث من كتابه. (٤)

١. قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٥١.

٢. الرجال لابن داود: الصفحة ٣٠٦.

٣. منتقى الجمان: ج ١، الصفحة ٤٥.

٤. سماء المقال: ج ١، الصفحة ١٧٠-١٩٩.

الفائدة السابعة

ذكر العلامة في الفائدة التاسعة من الخلاصة و ابن داود في رجاله انه قد يغلط جماعة في الاسناد من ابراهيم بن هاشم الى حماد بن عيسى، فيتوهمونه حماد بن عثمان و هو غلط فان ابراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان، بل حماد بن عيسى (١).

والاول توفي سنة ١٩٠ سنة ٢٠٩ (او ٢٠٨) كما صرح به النجاشي (٢) حكى صاحب المنتقى كلام العلامة عن الخلاصة و اضاف: «نبه على هذا غير العلامة ايضا من اصحاب الرجال. و الاعتبار شاهد به» (٣).

و اصل هذا الكلام - كما تظن به السيد بحر العلوم (٤) - ماخوذ مما ذكره الصدوق في مشيخة الفقيه بقوله:

«و ما كان فيه من وصية امير المؤمنين لابنه محمد بن الحنفية رضي الله عنه، فقد روئته عن ابي رضي الله عنه، عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن من ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام. و يغلط اكثر الناس في هذا الاسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان. و ابراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان و انما لقي حماد بن عيسى و روى عنه» (٥).

قال صاحب سماء المقال:

«والظاهر من كلام الصدوق انه اطلع من الخارج على عدم اللقاء (٦)، فلاجدوى لما صنعه بعض كالمحدث المتتبع النورى - قدس سره - من اثبات امكان اللقاء لان المدعى عدم اللقاء، لاعدم امكانه رأسا (٧) و اما ما يوجد في قليل من الروايات من رواية ابراهيم بن هاشم عن حماد بن

١. الخلاصة: الصفحة ٢٨١. الرجال لابن داود: الصفحة ٣٠٧، الفائدة الرابعة.

٢. فهرس النجاشي الصفحة ١٤٢-١٤٣، الرقم ٣٧٠ و ٣٧١.

٣. منتقى الجمان: ج ١، الصفحة ٢٦١، باب التكفين و التحنيط.

٤. الفوائد الرجالية: ج ١، الصفحة ٤٤٧-٤٤٨.

٥. الفقيه: ج ٤، شرح مشيخة الفقيه، الصفحة ١٢٥.

٦. سماء المقال: ج ١، الصفحة ٩٠.

٧. المصدر نفسه: الصفحة ٨٨.

عثمان، فلا يضر أيضا لان ظاهر مقالة الصدوق و تابعيه حصول التغليب في تعيين المطلق في المقيد المخصوص او تبديل المقيد بالمقيد و حينئذ ان ثبت عدم اللقاء يحكم اما بارسال الحديث او بتصحيحه. مع ان ما ذكر من موارد الخلاف لم يتحقق الا نادرا في الغاية (١).

و من الشواهد التي ذكروها هي الرواية الخامسة من باب (تحنيط الميت و تكفينه) بهذا الاسناد: «على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عثمان عن حريز عن زرارة و محمد بن مسلم ، قالوا: ...» (٢) قال صاحب المنتقى بعد نقل هذا الحديث و تقوية كلام العلامة في الخلاصة، ما هذا لفظه:

«وقد وقع هذا الغلط في اسناد هذا الخبر على ما وجدته في نسختين عندي الان للكافي. و يزيد وجه الغلط في خصوص هذا السند بان حماد بن عثمان لاتعهد له رواية عن حريز، بل المعروف المتكرر رواية حماد بن عيسى عنه» (٣).

فحصل مما ذكرنا انه اذا وجد في رواية: «ابراهيم بن هاشم عن حماد» فالمراد منه حماد بن عيسى لا حماد بن عثمان، حتى يحكم بارسال السند او تصحيحه بناء على عدم لقاء ابراهيم لابن عثمان.

الفائدة الثامنة

قال ابن داود في رجاله: اذا وردت رواية يروي فيها موسى بن القاسم عن حماد، فلا تتوهمها مرسله لكون حماد من رجال الصادق عليه السلام. لان حماد اما ابن عثمان وقد بقي الى زمن الرضا عليه السلام و روى عن الصادق و الكاظم و الرضا عليهم السلام. و اما ابن عيسى فقد لقي الامام الصادق عليه السلام و بقي الى زمن ابي جعفر الثاني عليه السلام و مات غريقا بالجحفة عن نيف و تسعين سنة حيث اراد الغسل للاحرام (٤).

١. نقل المحقق الكلباسي عن جده السيد و عن المحدث النوري موارد عديدة من رواية

ابراهيم عن ابن عثمان و اجاب عن اكثرها. فراجع: ج ١، الصفحة ٨٦-٩١.

٢. الكافي: ج ٣، الصفحة ١٤٤، ح ٥٥.

٣. منتقى الجمان: ج ١، الصفحة ٢٦١.

٤. الرجال لابن داود: الصفحة ٣٠٦.

الفائدة التاسعة

ان كلا من الشيخ ابى جعفر محمد بن الحسن الطوسى و الشيخ الصدوق ابى جعفر محمد بن بابويه روى عن رجال لم يلقيهم، لكنه بينه و بينهم رجال، فمنهم المستقيمون مذهباً، فذاك السند صحيح. و منهم الموثقون مع فساد مذهبهم، فذاك قوى. و منهم المجروحون فذاك السند ضعيف. وقد سرد ابن داود اسامى هؤلاء فى التنبيه التاسع من رجاله. فليرجع من اراد. (١)

وقد عرفت حقيقة المقال عند البحث عن «شيخوخة الاجازة» و ان ضعف المشايخ لا يضر بصحة الرواية اذا كان الكتاب المنقول عنه من الكتب المشهورة.

الفائدة العاشرة

وقع فى اسناد كثير من الروايات تبلغ الفين و مائتين و خمساً و سبعين موردا عنوان «ابى بصير» (٢) فاختلف فى تعيين المراد منه، كما اختلف فى تحقيق عدد من يطلق عليه هذه الكنية. فذهب بعضهم الى اطلاقها على اثنين، و بعض آخر على ثلاثة، و جمع كثير على اربعة. و ربما يظهر من بعضهم اكثر من هذا العدد ايضا. قال المحقق التستري فى رسالته الموسومة بالدر النظير فى المكنين بابى بصير:

«ان هذه الكنية جعلوها مشتركة بين عدة ذكر القدماء بعضهم، و بعضهم الاخر المتأخرون، يصل جمعهم الى ثمانية» (٣).

لكن المشهور كما ذكرنا اشتراكها بين اربعة رجال، كما ذهب اليه ابن داود و التفرشى و العلامة المامقانى. قال الاول: «ابو بصير مشترك بين

١. الرجال لابن داود: الصفحة ٣٠٨.

٢. معجم رجال الحديث: ج ٢١، الصفحة ٤٥.

٣. قاموس الرجال ج ١١، الصفحة ٦٠.

اربعة: ١- ليث بن البختری، ٢- يحيى بن ابى القاسم، ٣- يوسف بن الحارث البترى، ٤- عبدالله بن محمد الاسدى» (١).

و هؤلاء الاربعة ليسوا كلهم ثقات، كما جاء في معجم رجال الحديث: «وقد ذكر بعضهم ان ابابصير مشترك بين الثقة وغيره. و لاجل ذلك تستقط هذه الروايات الكثيرة عن الحجية» (٢).

ولكن الحق كما صرح به المحقق التستري في قاموسه و في رسالته المذكورة آنفا و العلامة النحرير الخوانسارى في تأليفه المنيف الموسوم بـ «رسالة عديمة النظير في احوال ابى بصير» و جمع آخر من المحققين ان المراد منه يحيى بن ابى القاسم الاسدى الثقة، احد فقهاء الطبقة الاولى من اصحاب الاجماع.

ولو تنزلنا عن هذا لقلنا بانه مردد بين شخصين ثقتين: يحيى و ليث، كما في معجم رجال الحديث فانه قال:

«ان ابابصير عندما اطلق فالمراد به هو يحيى بن ابى القاسم. و على تقدير الاغماض فالامر يتردد بينه و بين ليث بن البختری الثقة. و اما غيرهما فليس بمعروف بهذه الكنية. بل لم يوجد مورد يطلق فيه ابوبصير و يراد به غير هذين» (٣).

هذا خلاصة القول في المكنين بابى بصير. و نشير الى بعض التفاضيل الواردة في المقام.

الف- ان عبدالله بن محمد الاسدى المذكور في الكتب الرجالية هو الذى يعبر عنه في الاسانيد، بالحجال، و عبدالله الحجال، و عبدالله بن محمد الحجال، و ابى محمد الحجال، و عبدالله المزخرف، و المزخرف (٤) و هو من اصحاب الرضا عليه السلام (٥)، فلا اشتراك بينه و بين ليث بن

١. الرجال لابن داود، القسم الاول، باب الكنى، الصفحة ٢١٤.

٢. معجم الرجال ج ٢١، الصفحة ٤٧.

٣. المصدر نفسه. و يظهر هذا ايضا من العلامة الكلباسى في سماء المقال. فانه بعد استظهار انصراف ابى بصير الى يحيى، قال: «ولو تنزلنا عن انصرافها فهي مترددة بينه و بين ليث كما صرح به بعض المحققين» (سماء المقال ج ١، الصفحة ١١٥).

٤. سماء المقال ج ١، الصفحة ١٠١. فهرس رجال اختيار معرفة الرجال، الصفحة ١٧. فهرس

النجاشى، الصفحة ٢٢٦ الرقم ٥٩٥.

٥. رجال الشيخ، الصفحة ٣٨١.

البخترى، و يحيى بن ابي القاسم من حيث الطبقة، مع ان كنيته ابو محمد و لم يذكره احد من الرجاليين بعنوان ابي بصير.

اما «ابو بصير عبدالله بن محمد الاسدى» فليس له ذكر في الكتب الرجالية الا ما عنوانه الكشى في رجاله و اعتمد عليه الشيخ الطوسى و من تبعه فانه بعدما ذكر ابا بصير، ليث بن البخترى المرادى و نقل الروايات الواردة فيه (١)، اتى بهذا العنوان: «فى ابي بصير عبدالله بن محمد الاسدى» و نقل فى ذيله رواية واحدة ليس فى سندها ولا فى متنها اية دلالة على المعنون (٢) لان ابا بصير المذكور فيها مطلق و الراوى عنه هو «عبدالله بن وضاح» الذى كان من رواة يحيى بن ابي القاسم (٣) و من مميزات مروياته كما سنشير اليه. و الرواية منقولة عن ابي عبدالله عليه السلام و فيها ان الامام خاطب ابا بصير بقوله: «يا ابا محمد»، مع ان ابا محمد كنية يحيى ايضا.

فحينئذ نسال الكشى من اين وقف على ان ابا بصير هذا ليس يحيى بن ابي القاسم، بل هو عبدالله بن محمد الاسدى الذى يشترك مع يحيى فى الطبقة و الراوى، و فى كونه مكنى بابى بصير و ابي محمد، و لم لم يتفطن احد غيره بوجود هذا الرجل فى اصحاب الصادق عليه السلام؟ (٤). قال العلامة الكلbasى: «فلقد اجاد من قال: ان ظنى ان ايراده - اى الكشى - هذا الخبر فى هذا المقام مما لا وجه له» (٥)، و جزم المحقق التستري ان الرجل المذكور ليس له وجود اصلا و ان منشأ ذكره فى الكتب الرجالية المتأخرة تصحيف العنوان المذكور فى الكشى و اعتماد الشيخ رحمه الله - عليه و ذكره فى رجاله، كذكره فى اختياره. ثم اتباع من تأخر

١. اختيار معرفة الرجال، الصفحة ١٦٩-١٧٤ برقم ٢٨٥ الى ٢٩٨. و الجدير بالذكر ان اكثر الروايات الواردة فيها ليست فى شأن ليث، بل هى مرتبطة بيحيى بن ابي القاسم الاسدى منها الرواية برقم ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٦، فراجع.

٢. المصدر نفسه، الصفحة ١٧٤ برقم ٢٩٩.

٣. قال النجاشى فى ترجمة عبدالله بن وضاح: «صاحب ابا بصير يحيى بن القاسم كثيرا و عرف به» (الصفحة ٢١٥، برقم ٥٦٠).

٤. بل ليس لهذا الرجل ذكر فى رجال البرقى و لم يذكره العقيقى و ابن عقدة و ابن الغضائرى الذين صنّفوا فى الرجال و اخذ عنهم من جاء بعدهم.

٥. سماء المقال ج ١، الصفحة ١٠٠.

عن الشيخ كابن داود، لحسن ظنهم به. (١)
ولو اغمضنا عن هذا و فرضنا وجود هذا الرجل المكنى بابى بصير،
فلاقل من عدم اشتهاره بهذه الكنية بحيث لو اطلقت احتمال انصرافها اليه
كانصرافها الى يحيى. يدلنا على ذلك ما اجاب به على بن الحسن بن فضال
حينما سئل عن ابي بصير فقال: اسمه يحيى بن ابي القاسم، كان يكنى ابا محمد
و كان مولى لبني اسد و كان مكفوا». (٢)

ولا يخفى انه لو كان رجل آخر مشتهرا بابى بصير و مشتركاً مع
يحيى في كنيته الاخرى، و في كونه اسدياً، و في كونه من اصحاب الصادق
عليه السلام، كان من الواجب على ابن فضال ان ينبه عليه و لم ينبه.
ب- ذكر الشيخ في رجاله: «يوسف بن الحارث، بتري يكنى
ابابصير» (٣) و مستنده بعض نسخ الكشي حيث جاء فيه في عنوان «محمد
بن اسحاق صاحب المغازي»: «ابوبصير يوسف بن الحارث بتري» (٤)
فتبعهما العلاء و ابن داود في رجالهما و ذكرا الرجل بعنوان ابوبصير
يوسف بن الحارث. ثم ادعى ابن داود اشتراك ابي بصير بينه و بين عبدالله
المتقدم و ليث و يحيى الاتيان، كما مر.

و لكنه يظهر من القهبائي في مجمعه ان الموجود في النسخ المصححة
من الكشي هو «ابونصر بن يوسف بن الحارث بتري» و الشيخ اما استعجل
في قراءته و اما اخذه من نسخة اخرى و ذكره بالعنوان المذكور و مال
جمع من المتأخرين الى هذا القول، كما يظهر من سماء المقال. (٥)
اضف الى ذلك ان كون الرجل مكنى بكنية لا يستلزم اشتهاره بتلك
الكنية و انصرافها عند الاطلاق اليه. يؤيد هذا ان الكشي - مع فرض صحة
نسخة الشيخ - قيد الكنية باسم الرجل و لم يطلقها. فلا يبعد ان الشيخ ايضا

١. قاموس الرجال: ج ١١، الصفحة ٦٥-٩٩. و للمؤلف - دام ظله - استظهارات لطيفة في
تصحیح العنوان المذكور في الكشي.
٢. اختيار معرفة الرجال، الصفحة ١٧٣ الرقم ٢٩٦.
٣. رجال الشيخ، اصحاب الباقر، باب الباء، الرقم ١٧.
٤. اختيار معرفة الرجال، الصفحة ٣٩٠ برقم ٧٣٣. وما في هذه النسخة المطبوعة مطابق
لما ذكره القهبائي.
٥. سماء المقال ج ١، الصفحة ٩٨.

لم يرد اشتهاود بهذه الكنية، لكن ابن داود - رحمه الله - اشتبه عليه الامر و
افتى بالاشتراك.

بقي شيء و هو ان الرجل المذكور لم يكن ثقة قطعاً، بل هو - كما
صرح الكشي و الشيخ - كان بترياً و البترية هم الذين قال الصادق عليه
السلام في شأنهم: «لو ان البترية صف واحد ما بين المشرق الى المغرب ما
اغزاله بهم ديننا». و البترية هم اصحاب كثير النواء، و الحسن بن صالح بن
حى، و سالم بن ابي حفصة، و الحكم بن عتيبة، و سلمة بن كهيل و ابي المقدم
ثابت الحداد. و هم الذين دعوا الى ولاية على عليه السلام، ثم خلطوها
بولاية ابي بكر و عمر و يشتون لهما امامتهما، و ينتقصون عثمان و طلحة
و الزبير، و يرون الخروج مع بطون ولد على بن ابي طالب، يذهبون في
ذلك الى الامر بالمعروف و النهي عن المنكر، و يشتون لكل من خرج
من ولد على عليه السلام عند خروجه الامامة (١). ولكن الكلام في كونه
ابابصير يوسف بن الحارث «او» ابانصر بن يوسف بن الحارث. و الاظهر
الثاني.

كما انه يوجد رجل مسمى بيوسف بن الحارث في اسانيد نوادر الحكمة
لمحمد بن احمد بن يحيى و لكنه لا دليل على تكنيته بابي بصير. و الى هذا
اشار المحقق التستري و قال: «استثنى ابن الوليد من روايات محمد بن
احمد بن يحيى مارواه عن يوسف بن الحارث. فهو ضعيف. و لا يبعد كونه
يوسف بن الحرث الكميدي، و انما نكر وجود ابي بصير مسمى بيوسف
بن الحرث، لعدم شاهد له من خبر او رجال معتبر (٢).

ج - يظهر من مطاوي كلمات ائمة الرجال و علماء الحديث ان لياً
بن البخترى (٣) المرادى كان من اصحاب الباقر و الصادق و الكاظم
عليهم السلام. فقد عده البرقي في اصحاب الباقر عليه السلام و المفيد و
النجاشي من اصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام و الشيخ في فهرسه من

١. اختيار معرفة الرجال، الصفحة ٢٣٢-٢٣٣ رقم ٤٢٢.

٢. قاموس الرجال ج ١١، الصفحة ١٠٥.

٣. البخترى بفتح الباء و التاء و سكون الخاء المعجمة و كسر الراء.

رواة الصادق و الكاظم عليهما السلام و في رجاله من اصحاب الثلاثة عليهم السلام.

ويمكن ادعاء اطلاق الكل على ان الرجل كان يكنى بابي بصير و انه كان مشهورا بهذه الكنية كما صرح بها في بعض الروايات. غير ان النجاشي حكى في رجاله عن بعض كونه مكنى بابي بصير الاصغر (١) ولكنه لا يقاوم ما عليه سائر مهرة الفن. فكون الرجل مشهورا بابي بصير مما لا ريب فيه. اما تكنيته بابي محمد و ابي يحيى و كذا مكفوفيته كما ادعاه بعض، كالمولى محمد تقى المجلسى (٢)، فلادليل عليه و لعله ناش من خلط العبائر الواردة فيه و في عديله يحيى.

اما وثاقته، فلا ترديد فيها و ان لم يصرح بها في كتب القدماء (٣). و الدليل على ذلك جملة من الروايات الصحيحة الواردة فيه. منها ما رواه الكشي بسند صحيح عن جميل بن دراج قال: سمعت ابا عبد الله - عليه السلام - يقول: بشر المخبتين بالجنة، يريد بن معاوية العجلي و ابابصير ليث بن البختری المرادى و محمد بن مسلم و زرارة، اربعة نجباء، امناء الله على حلاله و حرامه. لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة و اندرست. (٤)

و منها ما رواه ايضا في ترجمة زرارة اعين بسند صحيح عن سليمان بن خالد الاقطع، قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: ما احد احبى ذكرنا و احاديث ابي - عليه السلام - الا زرارة و ابوبصير ليث المرادى و محمد بن مسلم و يريد بن معاوية العجلي. و لولا هؤلاء ما كان احد يستنبط هذا. هؤلاء حفاظ الدين و امناء ابي - عليه السلام - على حلال الله و حرامه.

و هم السابقون اليها في الدنيا و السابقون اليها في الآخرة. (٥) و دلالة هذين الخبرين على ان ليثاً كان في مستوى عال من الوثاقاة

١. فهرس النجاشي، الصفحة ٣٢١ الرقم ٨٧٦.

٢. سماء المقال ج ١، الصفحة ١٢٦.

٣. قال المحقق التستري: انما وثق ابن الغضائري حديثه، و الكشي انما روى فيه اخبارا مختلفة و الشيخ و النجاشي اهملا... ولكن الحق ترجيح اخبار مدحه (قاموس الرجال ج ١١٩، الصفحة ١١٩).

٤. اختيار الرجال، الصفحة ١٧٠ ح ٢٨٦.

٥. المصدر نفسه، الصفحة ١٣٦ ح ٢١٩.

غير خفى، ولذا قال بعض: ان المدح المستفاد من هذه النصوص مما لا يتصور فوقه مدح ولا يعقل اعلى منه ثناء. (١)

هذا، مضافا الى اعتضاها بمقالة غير واحد من الاصحاب في شأنه كالعلامة في الخلاصة و الشهيد الثانى فى المسالك و العلامة المجلسى فى الوجيزة (٢). و يؤيده توثيق ابن الغضائرى المعروف بكثرة التضعيف لحديثه و ان طعن فى دينه (٣).

اما الروايات الواردة فى قدحه، فلا تعارض مادلت على مدحه قطعاً لانها اما مرسلة او موثقة مع احتمال صدورها عن تقيّة كما صدرت فى حق سائر الاجلاء كزرارة و هشام بن الحكم فقد روى الكشى عن عبدالله بن زرارة انه قال: قال لى ابو عبدالله عليه السلام: اقرأ منى على والدك السلام، وقل له انى انما اعيبك دفاعا منى عنك. فان الناس و العدو يسارعون الى كل من قربناه و حمدنا مكانه لادخال الاذى فى من نحبه و نقر به... فانما اعيبك لانك رجل اشتهرت بنا. الى آخر الحديث (٤).

فانن نقطع بوثاقه ليث بن البخترى المرادى المكنى بابى بصير. د - ان يحيى بن ابى القاسم الاسدى كان من اصحاب و رواة الاثمة الثلاثة، الباقر و الصادق و الكاظم عليهم السلام. و كان مكفوفاً ضرير البصر قد رأى الدنيا مرة او مرتين. مات سنة خمسين و مائة فلم يدرك الرضا عليه السلام. و كان هو مكنى بابى بصير و ابى محمد و كان اسم ابيه اسحاق روى الكشى عن محمد بن مسعود العياشى انه قال: سألت على بن الحسين بن فضال عن ابى بصير، فقال: اسمه يحيى بن ابى القاسم فقال: ابو بصير كان يكنى ابامحمد و كان مولى لبنى اسد و كان مكفوفاً (٥).

هذا، ولكن النجاشى ذكره بعنوان «يحيى بن القاسم ابوبصير الاسدى» و زاد عليه: «وقيل يحيى بن ابى القاسم و اسم ابى القاسم اسحاق» (٦)، و

١. سماءالمقال ج١، الصفحة ١٢١.

٢. راجع المصدر نفسه، الصفحة ١٢٢.

٣. الخلاصة: القسم الاول، الباب ٢٢، الصفحة ١٣٧.

٤. اختيار الرجال، الصفحة ١٣٨ ح ٢٢١.

٥. اختيار الرجال، الصفحة ١٧٣ رقم ٢٩٦.

٦. فهرس النجاشى، الصفحة ٤٤٠ رقم ١١٨٧. و صرح ايضا فى ترجمة عبدالله بن وضاح

انه صاحب ابابصير يحيى بن القاسم (الصفحة ٢١٥ رقم ٥٦٠).

كلامه صريح في اختياره القول الاول و تمرير القول الثاني و هو وان كان خبيراً بالانساب و متضلعا في علم الرجال (١)، لكن مع كثرة الاقوال و الاخبار الدالة على كونه يحيى بن ابي القاسم لامجال لما ادعاه.

اما وثاقته و جلالة قدره فلاريب فيهما لما صرح به علماء الرجال كالنجاشي و الكشي و الشيخ في عدته و ابن الغضائري و من تأخر عنهم. و روى الكشي بسند صحيح عن شعيب العرقوفي ابن اخت ابي بصير انه قال: قلت لابي عبدالله - عليه السلام - ربما احتجنا ان نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال عليك بالاسدي، يعني ابا بصير. (٢)

و ورد ايضا في اخبار عديدة ان الامامين الباقر و الصادق - عليهما السلام - كانا يخاطبان «يا ابا محمد» تعظيما له، كما ان الباقر عليه السلام ضمن له الجنة. و بالجملة وثاقته و فقاوته اظهر من ان يتردد فيه.

اما نسبة الوقف اليه، فوهم ناش من زعم اتحاد ابي بصير هذا مع يحيى بن القاسم الحذاء الواقفي. و الحال انه مات سنة خمسين و مائة و الوقف حدث بعد شهادة مولانا الكاظم عليه السلام و الحذاء المذكور بقي الى زمن الامام الرضا عليه السلام. و اما نسبة الغلو فيه، فلم يقله احد و انكره ابن فضال، كما انه نسب الى التخليط و لم يبين المراد منه. فنحن نأخذ بما اطبق عليه الجبل بل الكل و لانبالي بهذا القول المجمل من ابن فضال الفطحي و لانرفع اليد عن الادلة القوية الدالة على جلالته، باخبار آحاد غير قطعية السند و المفاد.

هـ - ذكر الاصحاب في تمييز روايات كل من المرادي و الاسدي عن الاخر قرائن و شواهد. و حيث ان كلا منهما ثقة جليل، فلا فائدة مهمة في التمييز الا عند تعارض رواياتهما. لان المشهور ترجيح المرادي على الاسدي. و خيرة بعض آخر كالسيد الداماد و المحقق الخوانساري العكسي. لكننا نذكر ما ذكره الرجاليون تمييزا للفائدة و استيفاء للبحث فنقول: ان علي بن ابي حمزة روى عن الاسدي كثيرا و كان قائده (٣) و

١. قال الشهيد الثاني في المسالك: و ظاهر حال النجاشي انه اضبط الجماعة و اعرفهم بحال الرجال... و هذا مما اختص به النجاشي.
٢. اختيار الرجال، الصفحة ١٧١ رقم ٢٩١.
٣. فهرس النجاشي الرقم ٦٥٦.

الظاهر انه لم يرو عن المرادى اصلا. كما ان رواية شعيب العقرقوفى و عبدالله بن وضاح و حسين بن ابى العلاء و جعفر بن عثمان قرينة على كون المراد من ابى بصير هو الاسدى.

و اذا كان الراوى عن ابى بصير عبدالله بن مسكان او ابا جميلة مفضل بن صالح او ابان بن عثمان فالمراد به الليث المرادى.

قال المحقق التستري بعد ذكر مميزات الاسدى و تزييف بعضها ما هذا لفظه: «اذا كان يحيى و ليث فى عصر واحد فائى مانع من ان يروى كل من روى عن احدهما عن الاخر؟ حتى ان البطائنى الذى اتفقوا على انه من رواة يحيى و قائد يحيى يجوز ان يروى عن ليث و ان لم نقف عليه محققا» (١).

و قريب منه ما افاده العلامة الكلباسى فى سماء المقال بعد الفحص عن مميزات كل من الاسدى و المرادى عن الاخر (٢). هذا، وسيوافيك ما يدل على ان ابابصير بقول مطلق، هو يحيى بن ابى القاسم، ليس غير. و - ان كلام المحقق التستري و العلامة الخونسارى افرد رسالة فى تحقيق حال المكنين بابى بصير و المراد من هذه الكنية حيثما اطلقت، و ذهب كلاهما الى ان المراد منه يحيى بن ابى القاسم الاسدى و اقاما دلائل و شواهد عديدة. و نحن نأتى بما هو المهم منها.

قال المحقق التستري: «ان ابابصير لا يطلق الاعلى يحيى... اما ليث فاما يعبر عنه بالاسم و هو الغالب، و اما بالكنية مع التقييد بالمرادى. بخلاف يحيى، فلم نقف فى الكتب الاربعة وغيرها على التعبير عنه بالاسم الا فى سبعة مواضع بلفظ يحيى، و تقييد كنيته بالاسدى او المكفوف او المكنى بابى محمد يسير ايضا. و التعبير عنه بالكنية المجردة كثيرة و هو دليل الانصراف. و يدل على ما قلنا امور:

منها: قول الصدوق فى المشيخة: «و ما كان فيه عن ابى بصير فقد رويته عن محمد بن على ماجيلويه الى ان قال: عن على بن ابى حمزة عن

١. قاموس الرجال ج ١١، الصفحة ١٦٧.

٢. سماء المقال ج ١، الصفحة ١٣٣.

ابى بصير» (١) و كذا قوله : «ما كان فيه عن عبدالكريم بن عتبة فقد روئته عن ابى رضى الله عنه... - الى ان قال : عن ليث المرادى عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمى» (٢).

فالصدوق لم يعبر عن يحيى بغير كنية مجردة (٣) و لم يعبر عن ليث بغير اسمه. كما انه قد روى فى الفقيه فى مواضع مختلفة عن ليث، مصرحا تارة باسمه و اخرى بكنيته مقييدا بالمرادى (٤).

ومنها: قول العياشى فى سؤاله عن ابن فضال عن ابى بصير. فلولا الأنصراف لقال سألته عن ابى بصير الاسدى. و لاجابه ابن فضال ان ابابصير يطلق على شخصين، احدهما يحيى و الاخر ليث. ولم يجبه كذلك، كما مر بل يمكن ان نقول ان سؤال العياشى دال على ان يحيى كان فى الاشتهار بالكنية بمثابة حتى كأن الكنية اسمه و لا يعلم اسمه كل احد، بل اوحدى مثل ابن فضال.

ومنها: ان النجاشى لم يذكر التكنية بابى بصير لغير يحيى. و حكى فى ترجمة ليث ان بعضهم عرفه بابى بصير الاصغر.

فتلخص من جميع ما ذكرنا ان ابابصير المذكور فى اسانيد الاخبار اما يحيى جزما و اما مردد بين يحيى و ليث و حيث ان كلا الرجلين فى ذروة من الجلالة و الوثاقة، فلا يوجب الاشتراك جهالة او ضعفا فى السند.

١. النقيذ: ج ٤، شرح المشيخة، الصفحة ١٨.

٢. المصدر نفسه، الصفحة ٥٥.

٣. بدأ السند فى الفقيه بابى بصير ما يقرب من ثمانين موردا و المراد به يحيى «معجم الرجال ج ٢٠، الصفحة ٢٧٤».

٤. راجع الفقيه ج ١، الصفحة ١٥٨، الباب ٣٨ من كتاب الصلوة الحديث ١٨: و سأل ليث المرادى ابا عبدالله عليه السلام... ج ٢، الصفحة ٢١٦، الباب ١١٧ الحديث ١٣: و سأل ليث المرادى.

الفائدة الحادية عشرة

قال صاحب المعالم في مقدمة المنتقى (١): «قد يرى في بعض الأحاديث عدم التصريح باسم الامام الذي يروى عنه الحديث، بل يشار اليه بالضمير. و ظن جمع من الاصحاب ان مثله قطع، ينافي الصحة. وليس ذلك على اطلاقه بصحيح اذ القرائن في اكثر تلك المواضع تشهد بعود الضمير الى المعصوم. و هذا لان كثيرا من قدماء رواة حديثنا و مصنفي كتبه كانوا يروون عن الائمة مشافهة و يوردون ما يروونه في كتبهم جملة، و ان كانت الاحكام التي في الروايات مختلفة.

فيقول احدهم في اول الكلام: «سألت فلانا» و يسمى الامام الذي يروى عنه. ثم يكتفى في الباقي بالضمير و يقول: «سألته» او نحو هذا. ولا ريب ان رعاية البلاغة تقتضى ذلك. ولما ان نقلت تلك الاخبار الى كتاب آخر صار لها ما صار في اطلاق الاسماء بعينه. و لكن الممارسة تطلع على انه لافرق في التعبير بين الظاهر و الضمير».

الفائدة الثانية عشرة

قال المحقق المتقدم ايضا: «يوجد في كثير من الاسانيد اسماء مطلقة مع اشتراكها بين الثقة و غيره و هو مناف للصحة في ظاهر الحال. والسبب في ذلك ان مصنفي كتب اخبارنا القديمة كانوا يوردون فيها الاخبار المتعددة في المعاني المختلفة من طريق واحد، فيذكرون السند في اول حديث مفصلا ثم يحملون في الباقي اعتمادا على التفصيل اولا. و لما طرء على تلك الاخبار، التحويل الى كتاب آخر يخالف في الترتيب الكتاب الاول، تقطعت تلك الاخبار. بحسب اختلاف مضامينها. و اذا بعد العهد وقع الالتباس و الاشكال.

ولكن الطريق الى معرفة المراد فيه تتبع الاسانيد في تضاعيف ابواب المجاميع الروائية ومراجعة كتب الرجال المتضمنة لذكر الطرق كالفهرس و كتاب النجاشي و تعاهد ما ذكره الصدوق - رحمه الله - من الطرق الى رواية ما اورده في كتاب من لا يحضره الفقيه. و للتضلع من معرفة الطبقات في ذلك اثر عظيم» (١).

ثم يذكر المراد من عدة من الاسماء المطلقة كحماد، عباس، علاء، محمد، ابن مسكان، ابن سنان و عبدالرحمن فعلى من اراد الوقوف فليرجع اليه.

الفائدة الثالث عشرة

ان من المصطلحات الرائجة في ألسن ائمة الرجال و التراجم و المحدثين و الفقهاء الفاظ اربعة وهي: الكتاب، الاصل، التصنيف (او المصنف) و النوادر. و ربما يظهر من بعضهم ان كون الرجل ذا اصل او ذا كتاب و تصنيف من اسباب الحسن والوثاقة. فيجب علينا ان نعرف المراد من هذه الالفاظ و الفرق بينها اولاً، و المعرفة الاجمالية بالاصول المدونة للاصحاب في عهد الائمة عليهم السلام ثانياً، و وجه العناية بهذه الاصول ومدى دلالتها على وثاقة المؤلف ثالثاً. فنقول: يقع البحث في مقامات:

الاول في الالفاظ الاربعة

١- الكتاب

ان الكتاب مستعمل في كلمات العلماء بمعناه المتعارف و هو اعم من الاصل والنوادر - و كذا من التصنيف على المشهور - ولاتقابل بينه وبينهما.

بل يطلق على كل منهما الكتاب. فمثلاً يقول الشيخ في رجاله في ترجمة احمد بن ميثم: «روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم و كتاب الدلالة و غير ذلك من الاصول» (١).

وقال في اسباط بن سالم: «له كتاب اصل» (٢) و مثله ما قاله النجاشي في ترجمة الحسن بن ايوب: «له كتاب اصل» (٣). و يؤيد ذلك ان كثيراً مما اسماء الطوسي اصلاً، سماه النجاشي كتاباً، و بالعكس يعبر هو كثيراً عما سماه النجاشي «النوادر» بعنوان الكتاب و قليلاً ما يتفق عكس ذلك (٤).

٢ - الاصل

عرف الاصل بانه الكتاب الذي يمتاز عن غيره بان جمع فيه مصنفه الاحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام او عن الراوي عنه (٥) و بين العلامة الطهراني سبب هذه التسمية بقوله:

«ان كتاب الحديث ان كان جميع احاديثه سماعاً من مؤلفه عن الامام عليه السلام او سماعاً منه عن سمع عن الامام عليه السلام، فوجود تلك الاحاديث في عالم الكتابة من صنع مؤلفها، وجود اصلي بدوي ارتجالي غير متفرع من وجود آخر... كما ان اصل كل كتاب هو المكتوب الاولي منه الذي كتبه

١. رجال الشيخ، الصفحة ٤٤٠ برقم ٢١. وقال بمثله في احمد بن مسلمة (سلمة) (الصفحة ٤٤٠ برقم ٢٢) و في احمد بن الحسين بن مفلس الصفحة ٤٤١ برقم ٢٦ و في محمد بن عباس بن عيسى الصفحة ٤٤٩ برقم ٥١ و في يونس بن علي بن العطار الصفحة ٥١٧ برقم ٢ و غيرهم من الذين ذكرهم المحقق التستري في مقدمة القاموس الصفحة ٤٨-٤٩ فراجع.

٢. هكذا نقل عن الفهرس في قاموس الرجال ج ١، الصفحة ٤٩ و ادعى صاحب الذريعة في ج ٢، الصفحة ١٤٠ برقم ٥٢٢ ان هذا مطابق لما في النسخ الصحيحة. ولكن في النسخة المطبوعة من الفهرس، الصفحة ٦٣ لا يوجد لفظة كتاب، بل جاء فيها «له اصل».

٣. فهرس النجاشي، الصفحة ٥١ برقم ١١٣.

٤. الذريعة ج ٢، الصفحة ٣١٥.

٥. الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني، الصفحة ٣٣ (المطبوع مع رجال الخاقاني).

المؤلف فيطلق عليه النسخة الاصلية او الاصل لذلك» (١).
و يظهر من الوحيد - قدس سره - ان بعضهم قال: ان الكتاب ما كان
مبوبة و مفصلاً و الاصول مجمع اخبار و آثار. و رد بان كثيراً من الاصول
مبوبة (٢).

٣ - التصنيف (المصنف)

ظاهر كلام الشيخ في ديباجة الفهرس دال على ان التصنيف مقابل للاصل،
حيث قال فيها:

«ان احمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري عمل كتابين. احدهما
ذكر فيه المصنفات والاخر ذكر فيه الاصول».

ثم ذكر انه نفسه جمع بينهما في الفهرس واعتذر عن ذلك بقوله:
«لان في المصنفين من له اصل فيحتاج الي ان يعاد ذكره في كل واحد
من الكتابين» (٣).

و قال ايضا في هارون بن موسى التلعكبري «روى جميع الاصول
والمصنفات» (٤) كما انه قال في حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي: «يروى
جميع مصنفات الشيعة و اصولهم» (٥).

و من هنا جزم المحقق التستري ان بين الاصل والتصنيف تقابلاً، و ان
الكتاب اعم منهما. فكأنه اراد ان يقول في تعريف المصنف (التصنيف) انه
الكتاب الذي كان جميع احاديثه او اكثرها منقولا عن كتاب آخر سابق وجوده
عليه او كان فيه كلام المؤلف كثيراً بحيث يخرج عن اطلاق القول بانه
كتاب رواية.

و انما قلنا «اكثرها» لانه ربما كان بعض الروايات و قليلها، يصل
معننا ولا يؤخذ من اصل او كتاب سابق عليه ولكنه لا يوجب ذكره في عداد

الذريعة ج ٢، الصفحة ١٢٥.

٢. الفوائد الرجالية، الصفحة ٣٤.

٣. الفهرس، الصفحة ٢٤.

٤. رجال الشيخ، الصفحة ٥١٦ برقم ١.

٥. المصدر نفسه، الصفحة ٤٦٣ برقم ٨.

الاصول قطعاً (١).

والظاهر ان المصنف اعم من الاصل والنوادر لانه يطلق عليهما، كما في ترجمة احمد بن ميثم في فهرس الشيخ، حيث قال: له مصنفات منها كتاب الدلائل، كتاب المتعة، كتاب النوادر، كتاب الملاحم و... (٢) و لا يبعد صحة هذا القول، كما يظهر من عبائر الاجلاء كالمحقق والشهيد الثاني و شيخنا البهائي عند ذكر الاصول الاربعائة و سيوافيك كلماتهم ان شاء الله. فالذي يقوى في النظر ان الكتاب والمصنف مصطلحان مترادفان والمراد منهما كل ما دونه الاصحاب رحمهم الله (٣) والاصل قسم خاص من الكتاب او المصنف. وذكره في قبال التصنيف لا يدل على كونها متقابلين، بل الغرض منه بيان اختصاص بعض مصنفات الرجل بكونه اصلاً. كما ان ذكر الاصل في قبال الكتاب لا يدل على التقابل ايضاً. ولعل منشأ هذا الاختصاص بالذكر هو العناية بشأن الاصول.

٤ - النوادر

ذكر النجاشي عند كتب كثير من الاصحاب ان لهم كتاب «النوادر». فمثلاً يقول: «الحسين بن عبيد الله السعدي.. له كتب صحيحة الحديث، منها: التوحيد، المؤمن، و المسلم... النوادر، المزار و... (٤) او يقول: «الحسن بن الحسين اللؤلؤي، كوفي ثقة كثير الرواية، له كتاب مجموع، نوادر» (٥). و كذا يقول: «الحسين بن عبيد الله بن ابراهيم الغضائري، شيخنا رحمه الله. له كتب، منها: كتاب كشف التمويه و الغمة، كتاب التسليم على امير المؤمنين (عليه السلام) بامرة المؤمنين... كتاب النوادر في

١. هذا قريب مما افاده الوحيد في فوائده الرجالية، الصفحة ٣٤ المطبوع في ذيل رجال الخاقاني، فراجع.
٢. الفهرس، الصفحة ٤٩ رقم ٧٧.
٣. قال النجاشي في ترجمة الحسن بن سعيد الالهوازي: «شارك اخاه في تأليف الكتب الثلاثين المصنفة» (فهرس النجاشي، الصفحة ٥٨ رقم ١٣٦ و ١٣٧)، مع كونها من الاصول.
٤. فهرس النجاشي، الصفحة ٤٢ رقم ٨٦.
٥. المصدر نفسه، الصفحة ٤٠ رقم ٨٢.

الفقه، كتاب مناسك الحج...» (١) و يقول في ترجمة صفوان بن يحيى « و صنف ثلاثين كتابا كما ذكر اصحابنا. يعرف منها الان: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الصوم... كتاب البشارات، نوادر » (٢).

و التأمل في الموارد التي ذكرها هو - وتبلغ خمسين ومائة مورد - يرشدنا الى ان النوادر اسم للكتب المدونة التي ليس لمطالبها موضوع معين او ليست لرواياتها شهرة متحققة، سواء كانت الاحاديث الواردة فيها عن امام واحد او اكثر، او كان موضوع الكتاب واحدا مع تفرق مضامين رواياته بحيث لا يمكن تبويبها. و الى هذا اشير في الموسوعة القيمة الذريعة، حيث جاء فيها:

« ان النوادر عنوان عام لنوع من مؤلفات الاصحاب في القرون الاربعة الاولى كان يجمع فيها الاحاديث غير المشهورة او التي تشمل على احكام غير متداولة او استثنائية او مستدركة لغيرها » (٣).

ثم سرد عددا من اسامي هذه الكتب يقرب من مائتي كتاب و ذكر انه استخراجها من كتب الكشي و النجاشي و الطوسي، مصنفى الاصول الرجالية - قدس الله اسرارهم -.

و من هنا يظهر وجه تسمية بعض الابواب الموجودة في الجوامع الحديثية بعنوان النوادر، كنوادر الصلاة، و نوادر الزكاة و نحوه. لان الاحاديث المذكورة في هذه الابواب اما مستدركة و اما شاذة غير معمول بها عند الاصحاب (٤)، و اما غير قابل لذكر العنوان لها بسبب قلته.

قال الوحيد في فوائده: « اما النوادر فالظاهر انه ما اجتمع فيه احاديث لا تضبط في باب، قلته بان يكون واحدا او متعددا لكن يكون قليلا جدا... وربما يطلق النادر على الشاذ. و المراد من الشاذ ما رواه الراوى الثقة

١. المصدر نفسه، الصفحة ٦٩ برقم ١٦٦.

٢. المصدر نفسه، الصفحة ١٩٧ برقم ٥٢٤. و لمزيد الاطلاع انظر الارقام التالية من نفس

المصدر: ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٦، ٤٥، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ٨١، ٨٥، ٩٩، ١٢٥، ١٣٢،

١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١ وغيرها.

(٣) الذريعة ج ٢٤، الصفحة ٣١٥.

٤. و لعل غرض الشيخ الطوسي عن تبديل عنوان النوادر في كتابه التهذيب بابواب الزيادات

للارشاد الى انها مستدركة لاشاذة.

مخالفا لما رواه الأكثر وهو مقابل المشهور. و نقل عن بعض ان النادر مائل روايته و ندر العمل به، و ادعى انه الظاهر من كلام الاصحاب. و لا يخلو من تأمل» (١)

هذا، و من الكتب المشهورة في هذا المضمار نوادر محمد بن احمد بن يحيى المشهور بدبة شبيب. قال النجاشي: «ولمحمد بن احمد بن يحيى كتب، منها: كتاب نوادر الحكمة وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبة الشبيب. قال: و شبيب فامى كان يقم له دبة ذات بيوت، يعطى منها ما يطلب منه من دهن. فشبها هذا الكتاب بذلك» (٢).

اما النسبة بين الاصل و النوادر، فقال الوحيد قدس سره: «الاصل ان النوادر غير الاصل و ربما يعد من الاصول، كما يظهر في احمد بن الحسن بن سعيد و احمد بن سلمة و حريز بن عبدالله» (٣).

اما الاول فقد قال الشيخ في الفهرس: «احمد بن الحسين بن سعيد، له كتاب النوادر. و من اصحابنا من عدده من جملة الاصول» (٤) و قال في الثالث: «حريز بن عبدالله السجستاني، له كتب، منها كتاب الصلاة، كتاب النوادر، تعد كلها في الاصول» (٥).

كما ان النجاشي قال في مروي بن عبيد: «قال اصحابنا القميون: نوادره اصل» (٦). و على هذا لا يبعد صحة القول بان النسبة بين الاصل و النوادر هو العموم و الخصوص من وجه. بمعنى جواز ان يكون المؤلف اصلا من جهة و نوادر من جهة اخرى (٧). و استيفاء البحث و الرأي الجازم متوقف على التتبع التام في كتب الفهرس.

بقي شيء و هو انه قد يقع النوادر و الاصل مقابلين للكتاب، كما في

١. الفوائد الرجالية، الصفحة ٣٥.
٢. فهرس النجاشي، الصفحة ٣٤٨ برقم ٩٣٩.
٣. الفوائد الرجالية، الصفحة ٣٣.
٤. الفهرس، الصفحة ٥٠ برقم ٨٠. و النجاشي ترجمه بعنوان احمد بن الحسن بن سعيد.
٥. المصدر نفسه، الصفحة ٨٨ برقم ٢٥٠.
٦. فهرس النجاشي، الصفحة ٤٢٥ برقم ١١٤٢.
٧. هذا، و لكن ادعى في الذريعة ان من تتبع الموارد يستنتج ان النوادر ليس اصلا مرويا. الذريعة ج ٢٤، الصفحة ٣١٨.

ترجمة معاوية بن الحكيم و عباس بن معروف (١)، و من المعلوم - كما اشرنا آنفا - ان الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذى ليس باصل او ليس من النوادر و بين ما هو اصل او من النوادر، و هذا لا يدل على التقابل بينه وبينهما.

ملخص القول ان الكتاب اعم من الاصل و النوادر و كذا التصنيف اعم منهما على ما اخترنا و النسبة بين الاصل و النوادر التباين ظاهرا وان لم يكن احتمال نسبة العموم و الخصوص من وجه بينهما بعيد.

الثانى: فى الاصول المدونة فى عصر ائمتنا عليهم السلام.

صرح جمع من اعظم المحدثين و المؤرخين ان اصحاب الائمة عليهم السلام صنفوا اصولا و ادرجوا فيها ما سمعوا عن كل من مواليهم عليهم السلام، لئلا يعرض لهم نسيان و خلط، او يقع فيه دس و تصحيف. و هذا هو السيد رضى الدين على بن طاوس ينقل فى كتابه مهج الدعوات، قسم ادعية موسى بن جعفر عليه السلام، قبل ذكر الدعاء المعروف بالجوشن عن ابي الوضاح محمد بن عبدالله بن زيد النهشلى (راوى الدعاء) انه قال:

«حدثنى ابي قال كان جماعة من خاصة ابي الحسن عليه السلام من اهل بيته و شيعته يحضرون مجلسه و معهم فى اكمامهم الواح آبنوس لطاف و اميال فاذا نطق ابو الحسن عليه السلام بكلمة او افتى فى نازلة اثبت القوم ماسمعا منه فى ذلك» (٢).

و حكى عن الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين، انه قال:
«قد بلغنا عن مشايخنا - قدس سرهم - انه كان من دأب اصحاب الاصول انهم اذا سمعوا عن احد من الائمة عليهم السلام حديثا بادروا الى

١. قال النجاشي: «معاوية بن حكيم بن معاوية ... له كتب، منها: كتاب الطلاق و كتاب الحيض و كتاب الفرائض و ... و له نوادر» (فهرس النجاشي، الصفحة ٤١٢ برقم ١٠٩٨ و قال فى عباس بن معروف ان له كتاب الاداب و له نوادر (الصفحة ٢٨١ برقم ٧٤٣).
٢. مهج الدعوات، الطبع الحبرى، صفحة ٢٢٤.

اثباته في اصولهم لئلا يعرض لهم نسيان لبعضه او كله بتمادى الايام» (١).
 و قريب منه ما افاده السيد الداماد في رواشحه. (٢)
 ولكن من المؤسف جدا انه لم يتعين لنا عدة اصحاب الاصول لتحقيقا
 ولا تقريبا ولم يتعين في كتبنا الرجالية والفهارس تاريخ تأليف هذه الاصول
 بعينه ولا تواريخ وفيات مصنفيهها (٣). و يظهر من الشيخ الطوسي في اول
 فهرسه ان عدم ضبط عدد تصانيف الاصحاب و اصولهم نشأ من كثرة انتشار
 الاصحاب في البلدان. (٤)

نعم، يستفاد من بعض الاعلام كالمحقق الحلي و امين الاسلام الطبرسي
 و الشهيد الاول و الشيخ حسين بن عبدالصمد العاملي و السيد الداماد و
 الشهيد الثاني - قدس الله اسرارهم - ان الاصول المذكورة و كذا مؤلفيهها
 لم تكن اقل من اربعمائة و ان اكثرها كانت من صنع اصحاب الصادق
 عليه السلام. و ناهيك بعض عبائرهم:

١- قال المحقق الحلي في المعتبر: «كتب من اجوبه مسائله - اى
 جعفر بن محمد، عليهما السلام - اربعمائة مصنف سموها اصولا. (٥)
 ٢- قال الطبرسي في اعلام الورى باعلام الهدى: «روى عن الامام
 الصادق عليه السلام من مشهورى اهل العلم اربعة آلاف انسان و صنف من
 جواباته في المسائل اربعمائة كتاب تسمى الاصول، رواها اصحابه و اصحاب
 ابنه موسى الكاظم عليه السلام. (٦)

٣- قال الشهيد الثاني في شرح الدراية: «استقر امر المتقدمين على
 اربعمائة مصنف لاربعمائة مصنف سموها اصولا فكان عليها اعتمادهم» (٧).
 ٤- قال الشيخ الحسين بن عبدالصمد في درايته: «قد كتبت من اجوبه
 مسائل الامام الصادق عليه السلام فقط اربعمائة مصنف لاربعمائة مصنف تسمى

١. الذريعة ج٢، الصفحة ١٢٨.

٢. الرواشح، الراشحة ٢٩، الصفحة ٩٨.

٣. صرح بذلك صاحب الذريعة في ج٢، الصفحة ١٢٨-١٣٠.

٤. الفهرس، الصفحة ٢٥.

٥. المعتبر ج١، الصفحة ٢٦ (الطبعة الحديثة، قم).

٦. اعلام الورى، الصفحة ١٦٦ و الذريعة ج٢، الصفحة ١٢٩ و ما في المتن مطابق لما في

الثاني ولعل في المطبوع سقطا.

٧. الذريعة ج٢، الصفحة ١٣١.

الاصول في انواع العلوم» (١).

٥- قال المحقق الداماد في الرواشح: «المشهور ان الاصول اربعمائة مصنف لاربعمائة مصنف من رجال ابي عبدالله الصادق عليه السلام، بل وفي مجالس السماع و الرواية عنه و رجاله زهاء اربعة آلاف رجل. و كتبهم و مصنفاتهم كثيرة، الا ان ما استقر الامر على اعتبارها و التعويل عليها و تسميتها بالاصول هذه الاربعمائة» (٢).

و الظاهر من عبارة الطبرسي ان مؤلفي الاصول تلامذة الامام الصادق و الكاظم عليهما السلام و الظاهر من غيره انهم من تلامذة الامام الصادق عليه السلام فقط. و لعل الحصر لاجل كون الغالب من تلامذة الوالد دون الولد.

كما ان الظاهر من الشيخ المفيد - على ما حكى عنه - انها لا تختص باصحابهما بل يعم غيرهما ايضا. قال: «وصنف الامامية من عهد امير المؤمنين (عليه السلام) الى عصر ابي محمد العسكري (عليه السلام) اربعمائة كتاب تسمى الاصول و هذا معنى قولهم: له اصل» (٣) و لكنه لم يرد ان تأليف هذه الاصول كان في جميع تلك المدة، بل اخبر بأنها الفت بين هذين العصرين بمعنى انه لم يؤلف شيء من هذه الاصول قبل ايام امير المؤمنين عليه السلام ولا بعد عصر العسكري عليه السلام. كما انه لم يرد حصر جميع مصنفات الاصحاب في هذه الكتب الموسومة بالاصول، كيف وهو اعلم بكتبهم و باحوال المصنفين منهم كفضل بن شاذان و ابن ابي عمير الذين صنفوا و اكثروا. (٤)

١. الذريعة ج٢، الصفحة ١٣٩.

٢. المصدر نفسه.

٣. معالم العلماء لابن شهر آشوب، الصفحة ٣.

٤. و للمجلسي الاول كلام في هذا المجال لا بأس بذكره. قال: و الذي ظهر لنا من التبع ان كتب جماعة اجمع الاصحاب على تصحيح ما يصح عنهم او من كان مثلهم كالحسين بن سعيد كانت من الاصول و ان لم يذكرها بخصوصها، لاغناء نقل الاجماع او ما يقاربه عن ذلك. فانا تتبعنا ان مع كتبهم تصير الاصول اربعمائة. فان الجماعة الذين ذكرهم الشيخ - رحمة الله عليهم - ان لهم اصلا يقرب من مأتي رجل (روضة المتقين ١٤، الصفحة ٣٤٢).

قال العلامة الطهراني اعتمادا على مامر، ما هذا لفظه: «إذا يوسعنا دعوى العلم الاجمالي بأن تاريخ تأليف جل هذه الاصول الا اقل قليل منها كان في عصر اصحاب الامام الصادق (عليه السلام) وهو عصر ضعف الدولتين وهو من اواخر ملك بنى امية الى اوائل ايام هارون الرشيد، اي من سنة ٩٥ عام هلاك حجاج بن يوسف الى عام ١٧٠ السني ولي فيه هارون الرشيد» (١).

ولما لم يكن للاصول ترتيب خاص، لان جلها من املاءات المجالس و اجوبة المسائل النازلة المختلفة، عمد اصحاب الجوامع الى نقل روايتها مرتبة مبوبة منقحة تسهيلا للتناول والانتفاع. ولجل ذلك قلت الرغبات في استنساخ اعيانها فقلت نسخها وضاعت النسخ القديمة تدريجا و تلفت كثير منها في حوادث تاريخية كاحراق ما كان منها موجودا في مكتبة سابور بكرخ عند ورود طغرل بيك الى بغداد سنة ٤٤٨، كما ذكره في معجم البلدان. (٢)

وكان قسم من تلك الاصول باقيا بالصورة الاولية الى عهد ابن ادريس الحلبي - المتوفى عام ٥٩٨ - وقد استخرج من جملة مناهما جعله مستطرفات السرائر. و حصلت جملة منها عند السيد رضى الدين ابن طاوس كما ذكرها في كشف المحجة. ثم تدرج التلف و قلت النسخ الى حد لم يبق منها الا ستة عشر. و قد وقف عليها استاذنا السيد محمد الحجة الكوه كمرى رضوان الله عليه. فقام بطبعها.

الثالث: وجه العناية بالاصول و مدى دلالتها على الوثاقفة.

ان من الواضح ان احتمال الخطأ و الغلط و السهو و النسيان وغيرها في الاصل المسموع شفاها عن الامام او عن من سمع منه اقل منها في الكتاب المنقول عن كتاب آخر، لتطرق احتمالات زائدة فى النقل عن الكتاب

١. الزريعة ج ٢، الصفحة ١٣١.

٢. المصدر نفسه.

فالاطمئنان بصدور عين الالفاظ المندرجة في الاصول اكثر و الوثوق به أكد. ولذا كان الاخذ من الاصول المصححة المعتمدة احد اركان تصحيح الرواية، كما قال المحقق الداماد (١) و صرح به المحقق البهائي في مشرق الشمسين، حيث ذكر فيه بعض ما يوجب الوثوق بالحديث والركون اليه، منها وجوده في كثير من الاصول الاربعمائة. و منها تكرره في اصل او اصلين منها فصاعدا بطرق مختلفة و اسانيد عديدة معتبرة و منها وجوده في اصل معروف الانتساب الى احد الجماعة الذين اجمعوا على تصديقهم او على تصحيح ما يصح عنهم. (٢)

ولا يخفى ان هذه الميزة ترشحت الى الاصول من قبل المشاورة الاكيدة على كيفية تأليفها و التحفظ على ما لا يتحفظ عليه غيرهم من المؤلفين غالبا. و يظهر من الشيخ رحمه الله ان الاصول الاربعمائة مما اجمع الاصحاب على صحتها و على العمل بها.

قال المولى التقي المجلسي: «ذكر الشيخ في ديباجة الاستبصار ان هذه الاخبار المستودعة في هذه الكتب - اي الكتب الاربعة - مجمع عليها في النقل. و الظاهر ان مراده انهم اخذوها من الاصول الاربعمائة التي اجمع الاصحاب على صحتها و على العمل بها» (٣).

و ذكر الشيخ ايضا في مبحث التعادل و الترجيح من العدة: ان رواية السامع مقدم على رواية المستجيز، الا ان يروى المستجيز اصلا معروفا او مصنفا مشهورا (٤)، و دلالة هذه العبارة على سر الاهتمام بالاصول المدونة من قبل اصحاب الائمة عليهم السلام ظاهرة.

اما دلالة كون الرجل ذا تصنيف او ذا اصل على وثاقته و مدحه فغير معلوم. لان كثيرا من مصنفي الاصول مالوا الى المذاهب الفاسدة كالواقفية والفظحية. و ان كان كتبهم معتمدة. و ذلك لان مصطلح الصحيح عند القدماء غيره عند المتأخرين و لا يستتبع صحة حديث رجل عند القدماء، وثاقته

١. الذريعة ٢، الصفحة ١٢٦.

٢. مستدرک الوسائل ج٣، الصفحة ٥٣٥ (نقلا عن مشرق الشمسين).

٣. روضة المتقين ج١٤، الصفحة ٤٠.

٤. عدة الاصول ج١، الصفحة ٣٨٥.

عندهم، كما ذكر في كتب الدراية.

قال الوحيد في فوائده: «ثم اعلم انه عند خالي، بل وجدى ايضا، على ماهو ببالي ان كون الرجل ذا اصل من اسباب الحسن. و عندى فيه تأمل. لان كثيرا من مصنفى اصحابنا و اصحاب الاصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة و ان كانت كتبهم معتمدة و اضعف من ذلك كون الرجل ذا كتاب من اسباب الحسن. و لكن الظاهر ان كون الرجل صاحب اصل يفيد حسنا لا الحسن الاصطلاحي. و كذا كونه كثير التصنيف و كذا جيد التصنيف و امثال ذلك. بل و كونه ذا كتاب ايضا يشير الى حسن ما. و لعل ذلك مرادهم مما ذكروا» (١).

فما ذكره المحقق الطهراني في ذريعته من ان قول ائمة الرجال في ترجمة احدهم ان له اصلا يعد من الفاظ المدح (٢)، يجب حمله على ما افاده الوحيد بمعنى انه يكشف عن وجود مزايا شخصية فيه من الضبط و الحفظ و التحرز عن بواعث النسيان و الاشتباه و التحفظ عن موجبات الغلط و السهو، لا بمعنى وثاقته و عدالته و صحة مذهبه.

هذا تمام الكلام في معرفة الاصل و التصنيف و النوادر.

الفائدة الرابع عشرة

قد و قفت على دلائل الحاجة الى علم الرجال في التمسك بالروايات المروية عن النبي و عترته الطاهرة عليهم السلام، الواردة في كتب اصحابنا الامامية و عرفت المصادر التي يجب الرجوع اليها في تمييز الثقات عن الضعاف.

و اما ما يرويه اهل السنة عن النبي الاكرم او الصحابة و التابعين لهم باحسان فالحاجة الى علم الرجال فيه اشد و الزم و ذلك بوجوده:

الاول: ان الغايات السياسية غلبت على الاهداف الدينية فمنعت الخلفاء من كتابة حديث الرسول و تدوينه بعد لحوقه بالرقيق الاعلى. و دام هذا

١. الفوائد الرجالية، الصفحة ٣٦.

٢. الذريعة ج ٢، الصفحة ١٣٠.

النهى قرابة قرن من الزمن الى ان آل الامر الى الخليفة الاموى عمر بن عبدالعزيز (٩٩-١٠١) فأحس بضرورة كتابة الحديث، فكتب الى ابي بكر بن حزم في المدينة: «انظر ما كان من حديث رسول الله فاكتبه فاني خفت دروس العلم و ذهاب العلماء و لاتقبل الا احاديث النبي، و لتفشوا العلم، و لتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فان العلم لا يهلك حتى يكون سرا» (١).

ومع هذا الاصرار المؤكدمن الخليفة لم تكتب الاصحائف غير منتظمة ولا مرتبة، الى ان دالت دولة الامويين، و قامت دولة العباسيين، و اخذ ابو جعفر المنصور بمقاليد الحكم، فقام المحدثون في سنة ١٤٣ هجرية بتدوين الحديث (٢).

كانت للحيلولة من كتابة الحديث آثار سلبية جدا لان الفراغ الذي خلفه المنع اوجد ارضية مناسبة لظهور الدجالين والابالسة من الاحبار والرهبان من كهنة اليهود والنصارى، فافتعلوا احاديث كثيرة نسبوها الى الانبياء عامة، والى لسان النبي الاكرم خاصة. وهذه الاحاديث هي المرويات الموسومة بالاسرائيليات والمسيحيات بل المجوسيات. و قد شغلت بال المحدثين قرونا و اجيالاً، وهي مبثوثة في كتب التفسير والحديث والتاريخ، بل هي حلقات بلاء حاقت بالمسلمين. و ارجو من الله سبحانه ان يقيض امّة ساعية في هذا المجال لافراز هذه المرويات عن النصوص الصحيحة الاسلامية، و قد بحثنا عن الاثار السلبية لمنع تدوين الحديث في ابحاثنا حول الملل والنحل (٣).

الثاني: ان وضع الحديث والكذب على النبي الاعظم و على الثقات من صحابته والتابعين لهم باحسان كان شعار الصالحين و عمل الزاهدين، يتقربون به الى الله سبحانه، و لا يرون الوضع و الاختلاق منافيا للزهد و الورع. كذلك لاهداف دينية من دعم مبدأ او تعظيم امام او تأييد مذهب. روى الخطيب عن الرجالي المعروف يحيى بن سعيد القطان قوله: «ما

١. صحيح البخارى، ج١، الصفحة ٢٧.

٢. تاريخ الخلفاء للسيوطي، الصفحة ٢٦١، نقلا عن الذهبي.

٣. لاحظ كتابنا «ابحاث في الملل و النحل» ج١، الصفحة ٦٥-٩٥.

رأيت الصالحين في شيء اكذب منهم في الحديث» (١).
 و يروى السيوطي عنه ايضاً قوله : «ما رأيت الكذب في احد اكثر منه
 فيمن ينسب الى الخير والزهد» (٢).
 و من اراد ان يقف على كيفية عمل الوضاعين و مقاصدهم و نماذج
 من الاحاديث الموضوعية فليرجع الى الكتابين التاليين:

١- الموضوعات الكبرى في اربعة اجزاء، للشيخ ابي الفرج عبدالرحمن
 بن علي المعروف بابن الجزى البغدادي (المتوفى عام ٥٩٧ هـ). وقد ذكر
 فيه المؤلف الاحاديث الموضوعية، و اراد الاستقصاء و لم يوفق له، لانه عمل
 كبير لا يقوم به الا اللجان التحقيقية.

٢- اللئالي المصنوعة في الاحاديث الموضوعية، لجلال الدين السيوطي
 (المتوفى عام ٩١١) الى غير ذلك من الكتب المؤلفة في هذا المضمار.

الثالث: ان السلطة الاموية كانت تدعم وضع الحديث بشدة و حماس
 لما في تلك الاحاديث المزورة من تحكيم عرش الخلافة و ثباته، خصوصاً
 اذا كان الوضع في مجال المناقب و الفضائل للخلفاء و بالخاص للامويين منهم.
 و هذا معاوية - ابن هند آكلة الاكباد - كتب الى عماله في الافاق:
 «لاتجزوا لاحد من شيعة علي و اهل بيته، شهادة. و انظروا من قبلكم من شيعة
 عثمان و محبيه و اهل ولايته، و الذين يروون فضائله و مناقبه فأدنوا مجالسهم
 و قربوهم و اكرموهم و اكتبوا الي بكل ما يروى كل رجل منهم، و اسمه و
 اسم ابيه و عشيرته».

و قد كان لهذا المنشور اثر بارز في اكثر الفضائل لعثمان، و خلقها
 له، لما كان يبعثه معاوية اليهم من الصلوات و الكساء و الحباء و يفيضه في العرب
 منهم و الموالى. فكثر ذلك في كل مصر و تنافسوا في المنازل و الدنيا، فليس
 يجيء احد مردود من الناس، عاملاً من عمال معاوية و يروى في عثمان فضيلة
 او منقبة الا كتب اسمه، و قربه و شفعه فلبثوا بذلك حيناً.

١. تاريخ بغداد، ج ٢، الصفحة ٩٨.

٢. اللئالي المصنوعة في الاحاديث الموضوعية، ج ٢، الصفحة ٤٧٠، في خاتمة الكتاب في
 ضمن فوائده.

ثم كتب معاوية الى عماله: «ان الحديث في عثمان قد كثر و فشا في كل مصروفي كل وجه و ناحية، فاذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس الى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الاولين و لاتتركوا خبرا يرويه احد من المسلمين في ابي تراب الا و تأتونني بمناقض له في الصحابة، فان هذا احب الى و اقر لعيني، و ادحض لحجة ابي تراب و شيعته و اشد اليهم من مناقب عثمان و فضله».

و قد قرء هذا المنشور على الناس، فرويت اخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لاحقيقة لها، و جد الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى اشادوا بذلك على المنابر، و القى الى معلمى الكتاتيب فعلموا صبيانهم و غلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه و تعلموه كما يتعلمون القرآن و حتى علموه بناتهم و نساءهم و خدمهم و حشمهم فلبثوا بذلك ماشاء الله (١).

و هذا يعرب عن ان الاهواء الشخصية، و الاغراض المذهبية، كان لها اثر بعيد في وضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه و آله لكى يؤيد كل فريق رأيه و يحق ما يراه حقاً.

علم الرجال و الاحاديث غير الفقهية

ان الرجوع الى علم الرجال لا يختص بمورد الروايات الفقهية فكما ان الفقيه لا تمتدح له عن الرجوع الى ذلك العلم ليميز الصحيح عن الساقط، فهكذا المحدث و المؤرخ الاسلاميان يجب عليهما الرجوع الى علم الرجال في القضايا التاريخية و الحوادث المؤلمة او المسرة. فان يد الجعل و الوضع قد لعبت تحت الستار في مجال التاريخ و المناقب اكثر منها في مجال الروايات الفقهية. و من حسن الحظ ان قسما كبيرا من التواريخ المؤلفة في العصور الاولى مسندة لامرسلة، كتاريخ الطبرى لابن جرير و تفسيره، فقد ذكر اسناد ما يرويه في كلا المجالين. و بذلك يقدر

١. شرح ابن ابي الحديد، ج ١١، الصفحة ٤٤-٤٥، نقله عن كتاب الاحداث لابي الحسن علي بن محمد ابن ابي سيف المدائني.

الإنسان على تمييز الصحيح عن الزائف، و مثله طبقات ابن سعد (المتوفى عام ٢٠٩) و غير ذلك من الكتب المؤلفة في تلك العصور مسندة لامرسلة.

و لاجل ايقاف القارئ على عدة من الكتب الرجالية لاهل السنة نأتى باسماء المهم منها ولاغنى للباحث عن الرجوع الى تلك الكتب الثمينة:

١- الجرح و التعديل: تأليف الحافظ عبدالرحمن ابن ابى حاتم الرازى (المولود عام ٢٤٠ و المتوفى عام ٢٣٧) و طبع الكتاب فى تسعة اجزاء يحتوى على ترجمة ما يقرب من عشرين الف شخص.

٢- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال: تأليف ابى عبدالله محمد بن احمد الذهبى (المتوفى عام ٧٤٨ هـ).

قال السيوطى: «و الذى اقوله: ان المحدثين عيال الان فى الرجال وغيرها من فنون الحديث على اربعة: المزى، و الذهبى، و العراقى، و ابن حجر» (١).

٣- تهذيب التهذيب: تأليف الحافظ احمد بن على بن حجر انعقلانى (المولود عام ٧٣٣، و المتوفى عام ٨٥٢) صاحب التأليف الكثيرة منها الاصابة و الدرر الكامنة فى اعيان المائة الثامنة، و غيرهما.

و الاصل فى هذا الكتاب هو «الكمال فى اسماء الرجال» (٢) تأليف الحافظ ابى محمد عبدالغنى بن عبدالواحد بن سرور المقدسى الحنبلى (المتوفى سنة ٦٠٠).

و هذبه الحافظ جمال الدين يوسف بن الزكى المزى (المتوفى سنة ٧٢٤) و اسماء «تهذيب الكمال فى اسماء الرجال».

و قام ابن حجر بتلخيص التهذيب و اسماء «تهذيب التهذيب» و اقتصر فيه على الجرح و التعديل و حذف ما طال به الكتاب من الاحاديث. طبع فى ١٢ جزءا فى حيدرآباد دكن من بلاد الهند عام ١٣٢٥.

٤- لسان الميزان: تأليف الحافظ ابن حجر العسقلانى و هو اختصار لكتاب «ميزان الاعتدال» للذهبي و قد ذكر فى مقدمة الكتاب كيفية العمل

١. مقدمة ميزان الاعتدال، الصفحة «ز».

٢. لاحظ حول هذا الكتاب من التلخيص و الاختصار كشف الظنون ج ٢، الصفحة ٣٣٠.

الذي قام به في طريق اختصاره. طبع الكتاب في سبعة اجزاء في حيدرآباد دكن من بلاد الهند و اعيد طبعه كسابقه في بيروت بالافست. وهذه الكتب الاربعة هي مصادر علم الرجال عند اهل السنة، فيجب على كل عالم اسلامي الالمام بها و الاستعانة بها في تمييز الاحاديث و المرويات المزورة و المختلفة في طول الاجيال الماضية، عن الصحاح الثابتة.

«يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا و في الآخرة - ابراهيم: ٢٧».

١- الكتب المؤلفة في حياة الصحابة

قد قام عدة من المتضلعين في التاريخ و الحديث بتأليف كتب حافلة بترجمة صحابة النبي الاكرم (صلى الله عليه و آله) و المهم منها مايلي:

١- الاستيعاب في اسماء الاصحاب: تأليف الحافظ ابي عمر يوسف ابن عبدالله بن محمد بن عبدالبر (المولود سنة ٣٦٣ و المتوفى عام ٤٦٣)

٢- اسد الغابة: للعلامة ابي الحسن علي بن محمد بن عبدالكريم الجزري المعروف بابن الاثير (المتوفى عام ٦٣٠) و قد جاء فيه سبعة آلاف و خمسمائة ترجمة.

٣- الاصابة في تمييز الصحابة للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني السابق ذكره.

وقد قمنا بتأليف كتاب حول صحابة النبي الذين شايعوا عليا في حياة النبي و بعد رحلته الى ان لفظوا آخر نفس من حياتهم فبلغ عددهم ٢٥٠ شخصا طبع منه جزءان.

هذا نهاية البحث عن القواعد الكلية في علم الرجال، و قد قربت للقارئ الكريم البعيد، ولخصت له الابحاث المسهبة بشكل يسهل تناوله، نشكره سبحانه على هذه النعمة، و ارجو منه تعالى ان يكون ما قدمته من

المحاضرات خطوة مؤثرة لتطور الدراسات العالية في الحوزات العلمية المقدسة حتى يتخرج في ظل هذه الابحاث ثلة متخصصة في علمي الرجال و الدراية، كما نرجو مثله في سائر العلوم و الفنون.

بلغ الكلام الى هنا صبيحة يوم الجمعة رابع

شوال المكرم من شهور عام ١٤٠٨ هـ.

كتبه يميناه جعفر السبحاني ابن

الفقيه الشيخ محمد حسين

غفر الله له. قم

المشرفة.

فهرس امهات المطالب

الصفحة	العنوان
٥	تصدير
	الفصل الاول: المبادئ التصورية لعلم الرجال
٩	علم الرجال و موضوعه
١٠	مسائله
١١	تمايزه عن علم التراجم
١٤	الفرق بينه و بين الدراية
١٥	مدار البحث في هذه المحاضرات
	الفصل الثاني: الحاجة الى علم الرجال
	١- ادلة مثبتة الحاجة الى علم الرجال
٢١	الاول: حرمة العمل بغير العلم
٢٤	الثاني: الرجوع الى صفات الراوى فى الاخبار العلاجية
٢٥	الثالث: وجود الوضاعين و المدليس فى الرواة
٢٧	الرابع: وجود العامى فى اسانيد الروايات

	٢- ادلة نفاة الحاجة الى علم الرجال
٣١	الاول: قطعية روايات الكتب الأربعة
٣٢	الثاني: عمل المشهور جابر لضعف السند
٣٢	الثالث: لطريق الى اثبات العدالة
٣٤	الرابع: الخلاف في معنى العدالة والفسق
٣٦	الخامس: تفضيح الناس في هذا العلم
٣٦	السادس: قول الرجالي وشرائط الشهادة
٤١	السابع: كفاية التوثيق الاجمالي
٤٤	الثامن: شهادة المشايخ الثلاثة

الفصل الثالث: المصادر الاولية لعلم الرجال

الاصول الرجالية الثمانية

٥٢	١- رجال الكشي
٥٣	كيفية تهذيب رجال الكشي
٥٥	٢- فهرس النجاشي
٦٣	٣- رجال الشيخ
٦٤	٤- فهرس الشيخ
٦٥	٥- رجال البرقي
٦٨	٦- رسالة ابي غالب الزراري
٧٠	٧- مشيخة الصدوق والطوسي - رحيمهما الله -
٧١	توالي التأليف في علم الرجال
	٢- رجال ابن الغضائري
٧٦	الف- ترجمة الغضائري
٧٧	ب- ترجمة ابن الغضائري
٧٩	ج- كيفية وقوف العلماء على كتاب الضعفاء

الصفحة	العنوان
٨٢	د - الكتاب تأليف نفس الغضائري او ابنه
٨٦	هـ - كتاب الضعفاء رابع كتبه
٨٨	و - كتاب الضعفاء وقيمته العلمية عند العلماء
٨٨-٨٩	النظرية الاولى وتحليلها
٩١	النظرية الثانية والثالثة
٩٢	النظرية الرابعة
٩٤	اجابة المحقق التستري عن هذه النظرية
١٠١	النظرية الخامسة

الفصل الرابع: الجوامع الرجالية

١٠٧	الاصول الرجالية الأربعة
١٠٩	فهرس الشيخ منتجب الدين
١١٢	معالم العلماء
١١٤	رجال ابن داود
١١٧	خلاصة الاقوال
١١٨	الفروق بين رجالى العلامة و ابن داود
١٢٠	المجهول فى مصطلح العلامة و ابن داود
	الجوامع الرجالية فى العصور المتأخرة
١٢٥	مجمع الرجال
١٢٦	منهج المقال
١٢٧	جامع الرواة
١٢٩	نقد الرجال
١٣٠	منتهى المقال
	الجوامع الرجالية الدارجة على منهج التدماء
١٣٤	بهجة الامال فى شرح زبدة المقال

الصفحة	العنوان
١٣٥	تنقيح المقال في معرفة علم الرجال
١٣٧	قاموس الرجال
١٣٩	تطور في تأليف الجوامع الحديثة
١٤٤	بروز نمط خاص في تأليف الرجال
١٤٧	جامع الرواة - طرائف المقال
١٤٨	مرتب الاسانيد
١٥٢	معجم رجال الحديث

الفصل الخامس: التوثيقات الخاصة

١٥٤	الاولى: نص احد المعصومين عليهم السلام
١٥٩	الثانية: نص احد اعلام المتقدمين
١٦٠	الثالثة: نص احد اعلام المتأخرين
١٦٣	الرابعة: دعوى الاجماع من قبل الاقدمين
١٦٣	الخامسة: المدح الكاشف عن حسن الظاهر
١٦٤	السادسة: سعي المستنبط على جمع القرائن
١٦٤	كفاية تزكية العدل الواحد

الفصل السادس: التوثيقات العامة

١- اصحاب الاجماع

١٧٤	الاول: ما هو الاصل في ذلك
١٧٧	الثاني: «اصحاب الاجماع» اصطلاح جديد
١٧٨	الثالث: في عددهم
١٨١	الرابع: في ما نظمه السيد بحر العلوم
١٨٣	الخامس: في كيفية تلقي الاصحاب هذا الاجماع
١٨٧	السادس: في وجه حجية ذلك الاجماع
١٩١	السابع: تصحيح ما يصح عنهم

- ٢١٥ ١- ابن ابي عمير وترجمته
 ٢١٦ شهادة الشيخ فمن بعده بالتسوية بين مراسيله ومسانيده
 ٢٢٢ مشايخ ابن ابي عمير
 ٢٢٣ بعض الاشتباهات في مشايخه
 ٢٢٨ المراد من الثقة اعم من العدل الامامى
 ٢٣٢ مراسلاته بلا واسطة حجة
 ٢٣٣ دفع اشكالات على الضابطة
 ٢٤٩ ٢- صفوان بن يحيى، ترجمته ومشايخه
 ٢٥٠ كلام حول البطائنى واعتبار رواياته
 ٢٥٧ ٣- احمد بن ابي نصر البزنطى ومشايخه
 ٢٦٣ محاولة للاجابة عن النقوض

٣- العصابة المشهورة بأنهم لا يروون الا عن الثقات

- ٢٧٣ الف- احمد بن محمد بن عيسى
 ٢٧٦ ب- بنو فضال
 ٢٧٨ ج- جعفر بن بشير
 ٢٧٩ د- محمد بن اسماعيل بن ميمون
 ٢٨٠ ه- على بن الحسن الطاطرى
 ٢٨١ و- احمد بن على النجاشى، صاحب الفهرس
 ٢٨٤ مشايخ النجاشى
 ٤- كل من يروى عنه محمد بن احمد بن يحيى بلا واسطة
 ٢٨٩-٢٩٠ شخصيته وطبقته في الحديث
 ٢٩١ نظرنا في الموضوع

- ٥- ما وقع في اسناد كامل الزيارة
الثناء على المؤلف وتأليفه
٢٩٧ مدلول ماقال «ابن قولويه» في مقدمة كتابه
٢٩٨ مشايخه
٣٠١
- ٦- ما وقع في اسناد تفسير القمي
٣٠٧ ترجمة القمي
٣٠٨ مشايخه وطبقته
٣٠٩ تعريف للتفسير و روايه
٣١١ التفسير ليس للقمي وحده
- ٧- اصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ
٣١٧ بحث حول اصحاب الصادق عليه السلام
٣٢٢ نظرنا في الموضوع
- ٨- هل شيخوخة الاجازة دليل الوثاقة عند المستجيز
٣٢٩ توضيحه مع تحقيقه
٣٣٧
- ٩- الوكالة عن الامام عليه السلام
٣٤١
- ١٠- كثرة تخريج الثقة عن شخص
- الفصل السابع: دراسة حول الكتب الاربعة
- ١- تقييم احاديث الكافي
٣٥٢ الصحيح عند القدماء والمتأخرين
٣٥٣ المدائح الواردة حول الكافي
٣٥٥ المدائح الواردة في حق المؤلف
٣٥٨ كون المؤلف في عصر الغيبة الصغرى
٣٦٣ تقييم العرض على وكيل الناحية

٣- تقييم احاديث «من لا يحضره الفقيه»

- ٣٧٠ الاستدلال على صحة جميع ما فى الفقيه
 ٣٧٢ فى اعتبار مراسيل الفقيه وعدمه
- ٣- تقييم احاديث التهذيب و الاستبصار
- ٣٨١ تصحيح اسانيد الشيخ

الفصل الثامن: فى فرق الشيعة الواردة فى الكتب الرجالية

- ٣٩٢ بحث حول الشيعة
- ٣٩٥ ١- الكيسانية
- ٣٩٦ ٢- الزيدية
- ٣٩٨ ٣- الناوسية
- ٣٩٩ ٤- الاسماعيلية
- ٤٠١ ٥- الفطحية
- ٤٠٢ ٦- الواقعة
- ٤٠٥ ٧- الخطابية
- ٤٠٧ ٨- المغيرية
- ٤٠٩ ٩- الغلاة
- ٤١١ التفويض ومعانيه
- ٤١٩ فقدان الضابطة الواحدة فى الغلو
- ٤٢٥ تضعيف الراوى من حيث العمل

خاتمه فى فوائد رجالية

- ٤٣٠ الفائدة الاولى
- ٤٣٣ الفائدة الثانية
- ٤٣٨ الفائدة الثالثة
- ٤٤٠ الفائدة الرابعة

الصفحة	العنوان
٤٤٣	الفائدة الخامسة
٤٤٤	الفائدة السادسة
٤٤٦	الفائدة السابعة
٤٤٧	الفائدة الثامنة
٤٤٨	الفائدة التاسعة والعاشر
٤٥٨	الفائدة الحادية عشرة
٤٥٨	الفائدة الثانية عشرة
٤٥٩	الفائدة الثالث عشرة
٤٥٩-٤٦٠	الكتاب والأصل
٤٦١	التصنيف
٤٦٢	النوادر
٤٦٥	الاصول المدونة في عصر ائمتنا عليهم السلام
٤٦٨	وجه العناية بالاصول ومدى دلالتها على الوثائق
٤٧٠	الفائدة الرابع عشرة
٤٧٣	علم الرجال والاحاديث غير الفقهية
٤٧٤	الكتب الرجالية لاهل السنة
٤٧٥	الكتب المؤلفة في حياة الصحابة



Princeton University Library



32101 099337634